

البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الطبعة الثالثة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مكتبة
دار الشيرات

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

« جميع الحقوق محفوظة »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الثالث والثلاثون معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفرده، وأولم الشافعي، ثم تلاه من أصحابنا الكيا المراسي^(١)،
ومن الحنفية أبو بكر الرازي^(٢)، ومن المالكية القاضي إسماعيل^(٣)، وبكر بن العلاء
القشيري^(٤)، وابن بكير، ومكي، وطبن القزبي^(٥)، وابن القرس^(٦)، ومن الحنابلة
القاضي أبو يعلى الكبير^(٧).

ثم قيل: إن آيات الأحكام خمسمائة آية وهذا ذكره الغزالي وغيره، وتبعهم الرازي؛
ولعل مرادهم المصروح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

-
- (١) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الشافعي المعروف بالكيا المراسي التوفي سنة ٥٠٤ هـ ومن تفسيره
نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٤ تصنيفه (واظفر كشف الظنون).
- (٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي الميوفي بلخماس؛ توفي سنة ٣٧٠ هـ. وطبع كتابه أحكام
القرآن في الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ. واظفر حجم المطبوعات ص ٦٩٨.
- (٣) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري؛ كان من نظراء المبرد في النحو
مع اشتغاله براسة الفقه والتفهاء، توفي سنة ٢٨٤ هـ. الدياج المذهب ٩٣.
- (٤) هو بكر بن العلاء القشيري؛ من قمل البصرة؛ وانتقل إلى مصر؛ وكان من كبار الفقهاء
المالكيين بها، توفي سنة ١٨٢ هـ. الدياج المذهب ١٠٦.
- (٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي الطائفي الأندلسي الإشبيلي، توفي سنة ٥٤٦ هـ،
وطبع كتابه أحكام القرآن في مطبعة السعادة ١٣٣٢ هـ. مجمع المطبوعات ١٧٥.
- (٦) هو عبد الله بن محمد بن فرس القزطلي، التوفي سنة ٥٩٧ هـ، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٢٠.
- (٧) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد القراء أبو يعلى الحنبلي؛ إليه انتهت رئاسة الحنابلة في زمانه
وتوفي سنة ٤٥٨ هـ، النجوم الزاهرة ٥ : ٧٨.

من الأحكام ، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسمان : أحدهما ما صُرح به في الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثاني ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين ^(١) :

أحدهما ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى ، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمنا باليد من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ فَتَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ ^(٣) . واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى : ﴿ أَمْرًا فِرْعَوْنَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَأَمْرًا لَهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٥) ونحوه . واستنباطه عتق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ ^(٦) ، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابلتها ؛ فدل على أنها لا يجتمعان . واستنباطه حجية الإجماع من قوله : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) . واستنباطه ^(٨) صحة صوم الجنب من قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَنْ بَاشِرُوهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٩) ، فدل على جواز الوقاع في جميع الليل ، ويلزم منه تأخير الفسل إلى النهار ؛ وإلا لوجب أن يحرم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع الفسل فيه .

(٢) سورة المؤمنون ٦ ، ٧ .

(٤) سورة المد ٤ .

(٦) سورة النساء ١١٥ .

(٨) سورة البقرة ١٨٧ .

(١) ت : « نوعين »

(٣) سورة التحريم ١١

(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣

(٧) ت : « واستنباط »

(٩) م : « بسم » تصحيف .

والثاني ما يُستنبط مع ضمنية آية أخرى ، كاستنباط عليّ وابن عباس رضي الله عنهما أن أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ ^(٢) ؛ وعليه جرى الشافعيّ ، واحتجّ بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهرا) ووجهه أن الله تعالى قدر لشيئين مدّة واحدة فانصرفت المدّة بكاملها إلى كلّ واحد منهما ، فلما قام النقص في أحدهما بقي الثاني ^(٣) على أصله ، ومثل ذلك بالأجل الواحد للدينين ؛ فإنه مضروب بكامله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بدّ من اعتبار مدّة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدّة يعتاد الصبيّ فيها غذاء طبعيا غير اللبن ، ومدّة الحمل قصيرة ، فقدمت الزيادة على الحولين .

فإن قيل : العادة الغالبة في مدّة الحمل تسعة أشهر ، وكان المناسب في مقام الامتئنان ذكر الأكثر المعتاد ، لا الأقلّ النادر ، كما في جانب الفصل !

قلنا : لأنّ هذه المدّة أقلّ مدّة الحمل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لسته أشهر ، كانت مشقّة الحمل في هذه المدّة موجودة لا محالة في حق كلّ مخاطب ، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة ، بخلاف الفصل ، لأنه لا حدّ لجانب القلّة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنه اختياري ؛ كما أنه قيل : حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر .

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَفَصَبَّيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) ، وكذلك

(٢) سورة لقمان ١٤ .

(١) سورة الأحقاف ١٥

(٣) ت : « الباقي » .

(٥) سورة الجن ٢٣ .

(٤) سورة طه ٩٣

استنباط بعض المتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد ؛ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(١) ، مع قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ ^(٢) ؛ فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد .

فائدة

[في ضرورة معرفة المفسر قواعد أصول الفقه]

ولا بدّ من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم الفكرة في سياق النفي من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ ^(٤) .

وفي الاستفهام من قوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ ^(٥) .

وفي الشرط من قوله : ﴿ فَإِنَّمَا تَرَيِّن مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٧) .

وفي النهي من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ ^(٨) .

وفي سياق الإثبات بعموم القلة المقتضى من قوله : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أُخْفَرَتْ ﴾ ^(٩)

(٢) سورة القصص ٦٨ .

(٤) سورة الجدة ١٧ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٨) سورة الحجر ٦٥ .

(١) سورة الدھر ٣٠

(٣) سورة الكهف ٤٩

(٥) سورة مريم ٦٥

(٧) سورة التوبة ٦

(٩) سورة التکویر ١٤

وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ^(١) . وإذا أضيف إليها « كل » ، نحو : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ ^(٢) .

ويستفاد عموم المفرد المحلى باللام من قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ ^(٥) .

وعوم المفرد المضاف من قوله : ﴿ وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٧) ؛ والمراد جميع الكتب التي اقتضت فيها أعمالهم .

وعوم الجمع المحلى باللام في قوله : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ ﴾ ^(٨) وقوله : ﴿ وَإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٩) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ ^(١٠) إلى آخرها .

والشرط من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ^(١٢) ، وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ﴾ ^(١٤) ، وقوله : ﴿ وَحِينَئِذَا كُنْتُمْ فَوْا أَوْ جُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١٥) ، وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

(١) سورة الشمس ٧

(٢) سورة ق ٢١

(٣) سورة الرعد ٤٢

(٤) سورة التحريم ١٢

(٥) سورة المرسلات ١١

(٦) سورة الأحزاب ٣٥

(٧) سورة الزلزلة ٧

(٨) سورة النساء ٧٨

(٩) سورة البقرة ٢

(١٠) سورة عم ٤٠

(١١) سورة المجانية ٢٩

(١٢) سورة الأحزاب ٧

(١٣) سورة طه ١١٢

(١٤) سورة البقرة ١٩٧

(١٥) سورة البقرة ١٥٠

يَخْضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» ^(١) وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ ^(٢).

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضياً لم يلزم العموم .
وكقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْنَا﴾ ^(٣) ، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ^(٤) . وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد العموم كقوله : ﴿وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ ^(٥) وقوله : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ^(٧) .
وقد لا يعم كقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا إِلَهُمُ أُجَسَّامٌ﴾ ^(٨) .

ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمه لمن خالفه ونسيته إياه عاصياً ، وترتيبه العقاب العاجل أو الآجل على فعله .

ويستفاد كون النهي من ذمه لمن ارتكبه ونسيته عاصياً ، وترتيبه العقاب على فعله .
ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والقرض ، والكتب ، ولقظة « على » ، ولقظة « حق على العباد » ، و« على المؤمنين » ، وترتيب الذم والعقاب على الترك ، وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهي ، والتصريح بالتحريم ، والحظر ، والوعيد على الفعل ، وذم الفاعل ، وإيجاب الكفارة ، وقوله « لا ينبغي » فإنها في لغة القرآن والرسول للمنع شرعاً أو عقلاً ، ولقظة « ما كان لهم ، كذا وكذا » ، و« لم يكن لهم » ، وترتيب الحد على

(٢) سورة الأنعام ٥٤

(٤) سورة المنافقون ١

(٦) سورة المطففين ٣٠

(٨) سورة المنافقون ٤

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٣) سورة الجمعة ١١

(٥) سورة المطففين ٣

(٧) سورة الصافات ٣٥

الفعل ، ولفظة « لا يحل » ، و « لا يصلح » ، ووصف الفعل بأنه فساد ، أو من تزوين الشيطان وعمله ، وأن الله لا يحبّه ، وأنه لا يرضاه لعباده ، ولا يركّى فاعله ، ولا يكلمه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويُستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الحظر ، ونفى الجُناح والحرَج والإثم والمُؤاخَذة ، والإخبار بأنه يعفو عنه ، وبالإقرار على فعله في زمن الوَحْي ، وبالإِنْكار على من حرّم الشيء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به ، وإخباره عن فعل مَنْ قبلنا له ، غير ذامٍ لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مَذْحٌ دَلٌّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً .

فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ^(٢) ، فكما يُفهم منه وجوب الجلد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا عِلَّةً ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من نحوى الكلام . وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنِي نَعِيمٍ ﴾ أى لبرّهم ، ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَنِي جَحِيمٍ ﴾ ^(٣) ، أى لفجورهم .

وكذا كل كلام خرج مخرج الذم والمدح في حق العاصي والطيع ، وقد يسمى هذا في علم الأصول لحن الخطاب .

فصل

وكل فعل عظمه الله ورسوله ، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله ، أو أحبه ، أو أحب فاعله ، أو رضى^(١) به ، أو رضى عن فاعله ، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن .
أو نصبه سبباً لمحبه ، أو لثواب عاجل أو آجل . أو نصبه سبباً لذكره لعبده ، أو لشكره له ، أو لمدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله ، أو لنصرة فاعله ، أو بشاره فاعله . أو وصف الفاعل بكونه معروفاً ، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن ، أو نصبه سبباً لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول بمحصوله ، أو وصفه بكونه قربة ، أو أقسم به وبفاعله ؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب .

فصل

وكل فعل طلب الشرع تركه ، أو ذم فاعله ، أو عتب عليه ، أو لعنه ، أو مقت فاعله ، أو نفي محبته إياه أو محبة فاعله ، أو نفي الرضا به ، أو الرضا عن فاعله ، أو شبه فاعله بالبهائم ، أو بالشياطين ؛ أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول ، أو وصفه بسوء أو كراهة ، أو استعاذ الأنبياء منه ، أو أبغضوه ، أو جعل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل ، أو لذم أو لوم أو ضلالة أو معصية ، أو وصف بجُبْث أو رجس ، أو نجس ، أو بكونه فسقا أو إثماً ، أو سبباً لإثم أو رجس أو غضب ، أو زوال نعمة ، أو حلول نقمة ، أو حدّ من

(١) ت : « رمى » تصحيف .

الحدود أو قسوة أو خِزْي أو امتهان نفس ، أو لمدَاوة الله ومحاربتة والاستهزاء به ،
أو سخريته . أو جعله الرب سبباً لنسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه ، أو بالحلم
أو بالصفح عنه ، أو دَعَا إلى التوبة منه ، أو وَصَف فاعله بنجس أو احتقار ، أو نسبته إلى
عمل الشيطان وتزيينه ، أو تَوَلَّى الشيطان لفاعله . أو وَصَف بصفة ذم ؛ مثل كونه ظالماً
أو بضياً أو عدواناً أو إثماً ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شَكَّوْا إلى الله من فاعله ،
أو جَاهَرُوا فاعله بالعداوة ، أو نصب سبباً غلبيّة فاعله عاجلاً أو آجلاً ، أو ترتّب عليه
حرمان من الجنة ، أو وَصَف فاعله بأنه عدو لله ، أو أعلم فاعله بحرب [من] ^(١) الله ورسوله ،
أو حمل فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا ينبغي هذا » و « لا يصلح » ، أو أَمَرَ بالتقوى
عند السؤال عنه ، أو أَمَرَ بفعل يُضَادّه . أو هجر فاعله ، أو يُبَلِّغُ في الآخرة ،
أو يتبرأ بعضهم من بعض ، أو وصف صاحبه بالضلالة ، أو أنه ليس من الله في شيء ،
أو أنه ليس من الرسول وأصحابه ، أو قُرِنَ بمحرّم ظاهر التحريم في الحكم ، أو أخبر ^(٢)
عنهما بخبر واحد . أو جعل اجتنابه سبباً للفلاح ، أو جعله سبباً لإيقاع المداوة والبغضاء
بين المسلمين ، أو قيل لفاعله : « هل أنت مُنْتَه » ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله ، أو ترتّب
عليه إباداً وطرداً ، أو لفظه « قُتِلَ مَنْ فعله » ، أو « قاتل الله من فعله » ، أو أخبر أن
فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يذكّيه ، أو أن الله لا يصلح عمله ،
أو لا يَهْدِي كيده ، أو أن فاعله لا يُفْلح ، أو لا يكون في القيامة من الشهداء ، ولا من
الشفعاء ، أو أن الله تعالى يغار من فعله ، أو تَبَّ على وجود المفسدة فيه ، أو أخبر أنه لا يقبل
من فاعله صَرفاً ولا عَدَلاً ، أو أخبر أن مَنْ فعله قِيضَ له الشيطان فهو له قرين ، أو جعل
الفعل سبباً لإزاحة الله قلب فاعله ، أو صَرَفَه عن آيات الله وفهم الآية ، وسؤاله سبحانه عن

علة الفعل ؛ نحو : ﴿ لَمْ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(٤) ؛ ما لم يقتزن به جواب عن السؤال ؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه .
فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ، ودلالته على التحريم أطرَد من دلالته على مجرد الكراهة .

وأما لفظ « يكرهه الله ورسوله » ، وقوله : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ ^(٥) ؛ فأكثر ما يستعمل في المحرم ؛ وقد يستعمل في كراهة التنزيه ؛ وأما لفظ « أما أنا فلا أفعل » فالحق في الكراهة ، كقوله : « أما أنا فلا آكل متكثا » ، وأما لفظ « ما يكون لك » و « ما يكون لنا » فاطرَد استعمالها في المحرم ، نحو : ﴿ مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴾ ^(٧) ، ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ ^(٨) .

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ، ورفع الجناح ، والإذن ، والعفو ، و « إن شئت فافعل » ، و « إن شئت فلا تفعل » ؛ ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع وما يتعاق بها من

(٢) - سورة آل عمران ٧١

(٤) - سورة الصف ٢

(٦) - سورة الأعراف ١٣

(٨) - سورة المائدة ١١٦

(١) - سورة آل عمران ٩٩

(٣) - سورة م ٧٥

(٥) - سورة الإسراء ٣٨

(٧) - سورة الأعراف ٨٩

الأفعال؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهِمْ وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَنَاثًا﴾^(١)، ﴿وَيَا لَنَجْمٍ مَّمْ يَهْتَدُونَ﴾^(٢)، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي؛ وهو نوعان:
إقرار الرب تعالى، وإقرار رسوله إذا علم الفعل فن إقرار الرب قول جابر: «كُنَّا نَعُزِلُ وَالْقُرْآنَ يَنْزِلُ»، ومن إقرار رسوله قول حسان: «كنت أنشد وفيه من هو خير منك».

فائدة

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣) جمعت أصول أحكام الشريعة كلها، فجمعت الأمر والنهي والإباحة والتخيير.

فائدة

تقديم الكتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريمه، فقد عاتب الله سبحانه في خمسة مواضع من كتابه: في الأنفال^(٤)، وبراءة^(٥)، والأحزاب^(٦)، والتحريم^(٧)،

(١) سورة النحل ٨٠

(٢) سورة النحل ١٦

(٣) سورة الأعراف ٣١

(٤) آية ٦٧: ﴿مَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾.

(٥) آية ٤٣: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾.

(٦) آية ٣٧: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾.

(٧) آية ١: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾.

وعبس^(١) خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهي .

فائدة

لا يصح الامتنان بمنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، وبصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم .

فائدة

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل ، نحو « عجب ربك من شاب ليست له صبوة » ، و « تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطأته إلى الصلاة » ، ونحو ذلك فقد يدل على بفض الفعل كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾^(٣) وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾^(٥) .

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) .

ويدل على حسن اللعن منه وأنه لا يليق به فعله ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) .

(١) آية ١ - ١٠ : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْكَى ... ﴾ .

(٢) سورة الصافات ١٢

(٣) سورة الرعد ٥

(٤) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة آل عمران ٨٦

(٧) سورة التوبة ٧

قاعدة

في الإطلاق والتقييد^(١)

إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ؛ وإلا فلا ، والمطلق على إطلاقه ، والتقييد على تقييده ؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقا نُظِرَ ؛ فإن لم يكن له أصل يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيّد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن ردّه إلى أحدهما بأوّل من الآخر .

فالأول مثل اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجة والفراق والوصية ، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها ؛ والعدالة شرط في الجميع .

ومنه تقييد ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾^(٢) وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من المواريث كلها بعد الوصية والدَيْن .

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وأطلقها في كفارة الظهار واليمين ، والمطلق كالقيّد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأيدي إلى المرافق في الوضوء ، وإطلاقه في التيمم .

وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾^(٣) ، فأطلق الإحباط عليه وعلّقه بنفس الردّة ؛ ولم يشترط الموافاة عليه . وقال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

(١) هنا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة المائدة .

(٣) سورة النساء ١٢

مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴿١﴾ وقيد الردة بالموت عليها والموافاة على الكفر ، فوجب ردُّ الآية المطلقة إليها وألا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها ؛ وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإن كان قد تورع في هذا التقرير .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده في موضع آخر بالسفوح . وقوله : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقال في موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ ^(٤) . فإنه لو قيل : نحن نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شيء ! قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ ^(٥) ، فعلق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، فإنه معاق .

تنبيه

اختلف الأصوليون في أنَّ حملَ المطلق على المقيد : هل هو من وضع اللغة أو بالقياس على مذهبين ، والأولون يقولون : العرب من مذهبها استحبابُ الإطلاق اكتفاءً بالمقيد

(٢) سورة النساء ٤٣

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة الإسراء ١٨

(٤) سورة الثورى ٢٠

(٧) سورة المؤمن ٦٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

وطلبا للإيجاز والاختصار؛ وقد قال تعالى : ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ^(١) والمراد « عن اليمين قعيد »؛ ولكن حُذِفَ لدلالة الثاني عليه .

وزعم بعضهم أن القرآن كآية الواحدة؛ لأنّ كلام الله تعالى واحد؛ فلا بُدَّ أن يكون المطلق كالمقيد .

قال إمام الحرمين : وهذا غلط؛ لأن الموصوف بالاتحاد الصفة القديمة المختصة بالذات؛ وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تعددها، وفيها شيءٌ ونقيضه؛ كالإثبات والنفي، والأمر والنهي؛ إلى غير ذلك من أنواع التقاض التي لا يوصف الكلام القديم بأنه [اشتمل] ^(٢) عليها .

والثاني كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين، وقيدت بالتابع في كفارة الظهار والقتل، وبالتفريق في صوم التمتع؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .

هذا كله إذا كان الحكمان بمعنى واحد؛ وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد؛ فأما إذا حُكِمَ في شيءٍ بأمورٍ لم يحكم في شيءٍ آخر ينقض تلك الأمور وسُكِتَ فيه عن بعضها - فلا يقتضى الإلحاق، كالأمر بفصل الأعضاء الأربعة في الوضوء، وذَكَرَ في التيمم عضوين فلم يكن في الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين في الوضوء دليلٌ على مسحهما بالتراب في التيمم .. ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام في كفارة الظهار، ولم يذكر الإطعام في كفارة القتل؛ فلم يجمع بينهما في إبدال الطعام عن الصيام .

وقريب من هذا قول السلف في قوله تعالى : ﴿وَأَمَّاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ﴾ ^(٣) أن اللام مبهمه، وعَنَوْا بذلك أن الشرط في الربائب خاصة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(١) سورة ق ١٧

(٣) سورة النساء ٢٣

قاعدة

في العموم والخصوص

لا يستدل^(١) بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم ؛ ويستفاد ذلك من السياق ، ولهذا قال الشافعي : اللفظُ بَيِّنٌ في مقصوده ، ويحتمل في غير مقصوده .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾^(٢) لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة وكثيره ، وفي المتنوع منها من الحلّي وغيره .
الآ تَرَى أَن مَن مَلَكَ دُونَ النِّصَابِ مِنْهَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي جُمْلَةِ الْمُتَوَعَّدِينَ بِتَرْكِ الْإِنْفَاقِ مِنْهَا ! وهذا يدلُّ على أن القصد من الآية إثبات الحكم في ترك أداء الواجب من الزكاة منها ؛ وفيها دليلٌ على وجوب الزكاة فيها ، وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيهما .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ... ﴾^(٣) الآية ، القصد منها مدح قوم صانوا أفواجهم عمّا لا يحلّ ، ولم يواقعوا بها إلا مَنْ كان يملك النكاح أو اليمين ؛ وليس في الآية بيانٌ ما يحلّ منها وما لا يحلّ^(٤) ، ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحلّ بالنكاح وملك اليمين صيرَ إلى ما قُصِدَ ، وتفصيله بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ... ﴾^(٥) الآية .

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة التوبة ٣٤ . (٣) سورة المؤمنون .

(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م

(٥) سورة النساء ٢٣ .

كذا قاله القفال الشافى ^(١) ؛ وفيه نظر لما سبق .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ مِنْ أَنْخِيطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ^(٣) فلو تعلق متعلق بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ^(٤) في إباحة أكل أو شرب كل شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له ؛ لأن المخاطب قد غفل عن أنها لم ترد مبينة لذلك ، بل مبينة لحكم جواز الأكل والشرب والمباشرة إلى الفجر دفعاً لما كان الناس عليه من حظر ذلك على من نام ، فبين في الآية إباحة ما كان محظوراً ، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب والمباشرة لا على معنى إباحة الحكم فيما يحل من ذلك وما يحرم . ألا ترى أنه لا يدخل فيه شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا المباشرة فيما لا يبتغى منه الولد ؛ ومثله في القرآن كثير . وهذا يدل على أن النظر في العموم إلى المعاني لا لإطلاق اللفظ .

قال القفال : ومن ضبط هذا الباب أفاد علما كثيراً .

فصل

[الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب]

وما نُسْتَشَرُّ منه الأحكام تنبيه الخطاب ؛ وهو إما في الطلب كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْءٍ ﴾ ^(١) فنهيه عن القليل منبه على الكثير ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(٢) يدل على تحريم الإخراق والإتلاف .

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافى الفقيه الشافى ؛ كان فقيهاً أصولياً لنوياً محدثاً ، مات بالشاف سنة ٣٦٥ . الباب ٢ : ٢٧٥ .

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٢) سورة البقرة ١٨٧

(٤) سورة النساء ٢ .

وإما في الخبر :

فإما أن يكون بالتنبيه بالقليل ^(١) على الكثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ ^(٢) فنبه على أن الرطل والقنطار لا يضيع لك عنده . وكقوله : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ ^(٦) فإنه يدل على أن من لم يملك نقيرا أو قطميرا مع قلمتها ، فهو عن ملك ما فوقهما أولى . وعلم أن من لم يعزب عنه مثقال ذرة مع خفائه ودقته ، فهو بالأب لا يذهب عنه الشيء الجليل الظاهر أولى .

وإما بالكثير على القليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ ﴾ ^(٧) فهذا من التنبيه على أنه ^(٨) يؤدى إليك الدينار وما تحته . ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ ^(٩) فهذا من الأول ؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير ؛ فدل بالتنبيه على أنك لا تأمنه بقنطار ، بعكس الأول .

ومثل قوله في فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ ^(١٠) ؛ وقد علمنا أن أعلى ما عندنا هو الإستبرق الذى هو الحشيش من الديباج ، فإذا كان بطائن [فرش] ^(١١) أهل الجنة ذلك ، فعلم أن وجوها في العلو إلى غاية لا يعقل معناها .

وكذلك قوله في شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾ ^(١٢) وإنما يرى ^(١٣) من الكأس الختام ، وأعلى ما عندنا رائحة المسك ، وهو أدنى شراب أهل الجنة ؛ فليتين

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) ت : د بالقلّة | (٢) سورة الزلزلة ٧ |
| (٣) سورة فاطر ١٣ | (٤) سورة النساء ١٢٤ |
| (٥) سورة النساء ٤٩ | (٦) سورة يونس ٦١ |
| (٧) سورة آل عمران ٧٥ | (٨) ت : د أن |
| (٩) سورة الرحمن ٥٤ | (١٠) تسكلمة من ت |
| (١١) سورة المطففين ٦ | (١٢) ت : د يرمى تصحيف |

الليب إذا كان النفل الذى فيه المسك أبش يكون حشو الكأس فيظهر فضل حشوا الكأس بفضل الختام ؛ وهذا من التنبيه [الخفى] ^(١).

وقوله : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ ^(٢) فنه على حصول البركة فيه من باب أولى .

واعلم ^(٣) أن هذا النوع البديع يُنظر إليه من ستر رقيق ، وطريق تحصيله فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام ؛ كما فى آية التأفيف ؛ فإننا نعلم أن الآية إنما سبقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يفهم المعنى لا يلزم ذلك ؛ لأن الملك الكبير يتصور أن يقول لبعض عبيده : اقتل قرنى ولا تقل له : أف ؛ ويكون قصده الأمن عن مزاحمته فى الملك ؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم المعنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيل المعنى كأن بطريق القياس كما صار إليه الشافعى !

قيل : ما يتأخر من نظم الكلام وما يتقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياسا حقيقيا ، لأن القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمل ، فإن أطلق القائل بأنه قياس اسم القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة فى التسمية .

فصل

[فى الحكم على الشيء مقيدا بصفة]

وقد ^(٤) يحكم على الشيء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ما سبكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(٢) سورة الإسراء ١

(١) نكلمة من ط

(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهى فى م ، وحاشية ط .

(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو فى م وحاشية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٢) ؛ وقوله : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضْلَابِكُمْ ﴾ ^(٣) ؛ فاشتراط أولاد الصُّلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع ^(٤) ؛ وليس في ذكر الحلائل إباحة مَنْ وطئه الأبناء من الإمام بملك اليمين . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان - أعنى المخالفة والمائلة .

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فيه وقوع الجناح في إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبدائها لقراءة الرضاع .

ومن الثاني قوله تعالى في الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(٦) . فإن القتل إتلاف والإتلاف عَمْدُه وخطوؤه ؛ فيستدل به على أن التعمد ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد في هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله ، وهلا حُذِفَت الصفة واقتصِر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشيء بالذكر فوائدها منها اختصاصه في جنسه بشيء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما في هذه الآية - أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾

(١) سورة الطلاق ٢

(٢) سورة النساء ٢٣

(٣) حاشية م : « الظاهر أبناء النبي وإلا فخليلة ابن الرضاع تحرم » .

(٥) سورة الأحزاب ٥٥ وبقيتها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِهِنَّ

وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله : ﴿ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(١) إن التعمد إنما خص بالذكر لما عطف عليه في آخر الآية من الانتقام الذي لا يقع إلا في العمد دون الخطأ .

ومنها ما يخص بالذكر تعظيما له على سائر ما هو من جنسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) فخص النهي عن الظلم فيهن ، وإن كان الظلم منها عنة في جميع الأوقات تفضيلا لهذه الأشهر وتعظيما للوزر فيها . وقوله : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فإن الغالب من حال الربيبة أنها تكون في حجر أمها . ونحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ... ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... ﴾ ^(٥) الآية خص هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان ، لأن الغالب تبذل البدن فيهن ، وإن كان في غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان فيجب . وكذلك قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ ^(٨) فخرى التقييد بالسفر ؛ لأن الكاتب إنما يُعَدُّ غالبا فيه ؛ ولا يدل على منع الرهن إلا في السفر ، كما صار إليه مجاهد .

(٢) سورة التوبة ٣٦ .

(٤) سورة النساء ٢٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة التور ٥٨ .

(٧) سورة النساء ١٠١ .

النوع الثالث والثلاثون في معرفة حَبْلِهِ

وقد أفرد من التأخرين بالتصنيف العلامةُ نجم الدين الطوفي ^(١) رضى الله عنه .

اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شئ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به ، لكن أوردَه تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام المتكلمين لأمرين :

أحدهما بسبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ... ﴾ ^(٢) الآية .

والثاني أن المائل ^(٣) إلى دقيق الحاجة ^(٤) هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام ؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذى يفهمه الأكثرون لم يتخط إلى الأغصان الذى لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن مُلْفِزاً ، فأخرج تعالى مخاطبانه في محاجة خلقه في أجل صورة تشتمل على أدق دقيق ، لتفهم العامة من جليلها ما يُفَنِّعُهُمْ وَيُلْزِمُهُم الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفى على ما أدركه فهم الخطباء .

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم المعروف بابن أبي العباس الحنبلى نجم الدين الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر السكاكنة ٢ : ١٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ت : « المسائل » صوابه في ط ، و م . الإتيان ٢ : ١٣٥ .

(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .

وعلى هذا حمل الحديث المروى : « إِنَّ لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرًا وَبَطْنًا وَلِكُلِّ حَرْفٍ حِدًا وَمُطْلَعًا » ، لا على ما ذهب إليه الباطنية ، ومن هذا الوجه كلُّ من كان حَظَّهُ في العلوم أو فركان نصيبه من علم القرآن أكثر . ولذلك إذا ذَكَرَ تعالى حجةً على ربوبيته ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أُولَى العقل ، ومرة إلى السامعين ، ومرة إلى المفكرين ، ومرة إلى المتذكرين ، تنبيهاً أَنَّ بِكُلِّ قُوَّةٍ مِنْ هَذِهِ الْقُوَى يُمْكِنُ إِدْرَاكُ حَقِيقَتِهِ مِنْهَا ، وذلك نحو قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) ، وغيرها من الآيات .

واعلم أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ مِنْهُ بِدَقِيقِ الْفِكْرِ اسْتِنْبَاطُ الْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى طَرُقِ الْمُتَكَلِّمِينَ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ الاسْتِدْلَالُ عَلَى حَدُوثِ الْعَالَمِ بِتَغْيِيرِ الصِّفَاتِ عَلَيْهِ وَانْتِقَالِهِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَهُوَ آيَةُ الْحُدُوثِ ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي احْتِجَاجِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ^(٢) عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتِدْلَالَهُ بِحُدُوثِ الْأَقْلَ عَلَى وَجُودِ الْحَدَثِ وَالْحُكْمِ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِحُكْمِ النَّبَرَاتِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْحُدُوثُ ، طَرْدًا لِلدَّلِيلِ فِي كُلِّ مَا هُوَ مَدْلُوءٌ ، لِتَسَاوِيهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُدُوثِ وَهِيَ الْجِسْمَانِيَّةُ .

وَمِنْ ذَلِكَ الاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ وَاحِدَ بَدَلَالَةِ التَّمَانِعِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ لَكَانَ لَا يَجْرِي تَدْبِيرُهُمَا عَلَى نِظَامٍ ، وَلَا يَتَّقَى عَلَى إِحْكَامٍ ، وَلَكَانَ الْعَجْزُ يُلْحَقُهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا ؛ وَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا إِحْيَاءَ جِسْمٍ ، وَأَرَادَ الْآخَرُ إِمَاتَتَهُ ؛ فَيَأْتِي أَنَّ تَنْفُذَ إِرَادَتِهِمَا فَتَتَنَاقَضُ لِاسْتِحَالَةِ تَجَزُّؤِ الْفِعْلِ إِنْ فُرِضَ الْإِتْفَاقُ ، أَوْ لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ إِنْ فُرِضَ الْاِخْتِلَافُ . وَإِمَا

(١) سورة الرعد ٤ .

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ - ٧٨ .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .

لا تنفذ إرادتها فيؤدى إلى عجزها، أو لا تنفذ إرادة أحدها فيؤدى إلى عجزه، والإله لا يكون عاجزا.

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسماني بضروب :

أحدها : قياس الإعادة على الابتداء ، قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأْنَاكُمْ تَعْوَدُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَفَمِثْلًا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ ^(٣) .

ثانيها : قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ ^(٥) .

ثالثها : قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات ، وهو في كل موضع ذكر فيه إنزال المطر غالبا ، نحو : ﴿ وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ ^(٦) .

رابعها : قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر ؛ وقد ورد أن أبى بن خلف لما جاء بمظام بالية ففتها وذرّها في الهواء وقال : يا محمد ، من يحيى العظام وهى رميم ! فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٧) ، فلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلّة الحدوث ، ثم زاد في الحجاج بقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾ ^(٧) ، وهذا في

(٢) سورة الأنبياء ١٠٤

(٤) سورة يس ٨١

(٦) سورة الروم ١٩

(١) سورة الأعراف ٢٩

(٣) سورة ق ١٥

(٥) سورة المؤمن ٥٧

(٧) سورة يس ٧٩ ، ٨٠ ، والخبر كما في أسباب النزول للواحدى ص ٢٧٤ بسنده عن أبى مالك : « أن أبى بن خلف الجحى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظم حائل ، ففتّه بين يديه وقال : يا محمد يبعث الله هذا بعد ما أرم ! فقال : نعم ، يبعث الله هذا ، ويميتك ثم يحييك ثم يسلكك نار جهنم » فزلت هذه الآيات .

غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراس عليهما .
 خامسها : في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾ ^(١) . وتقريرها كما قاله ابن السيد ^(٢) :
 إن اختلاف المختلفين في الحق لا يُوجب انقلاب الحق في نفسه ؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه ، والحق في نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة لا محالة ، وكان لاسبيل لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف ، ويرفع عنا الاختلاف ، إذ كان الاختلاف مركزاً في فِطْرنا ، وكان لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلّة ، ونقلها إلى جبلّة غيرها - صحّ ضرورة أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والعناد ؛ وهذه هي الحال التي وعد الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَتَرْعَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ ^(٣) ، ولا بد من كون ذلك باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضي الائتلاف ، لأنه نوع من المضاف ، وكان لا بد من حقيقته ، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضح دلائل على كون البعث الذي ينكره المنكرون .

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوس صاحب كتاب أدب الكتاب وغيره من كتب اللغة والأدب ، توفي سنة ٥٢١ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

النوع الرابع والثلاثون

معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن ، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة ^(١) السدوسي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ^(٢) ، وأبو داود السجستاني ^(٣) ، وأبو جعفر ^(٤) النحاس ، وهبة الله بن سلام ^(٥) الضرير ، وابن العربي ^(٦) ، وابن الجوزي ^(٧) ، وابن الأنباري ^(٨) ، ومكي ^(٩) ، وغيرهم .

(١) أحد التابعين بالبصرة ؛ ومن روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعبد الله بن سرجس وغيرهم . توفي سنة ١١٨ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥

(٢) توفي سنة ٢٢٣ ، وانظر ترجمته وأخباره في إنباه الرواة ٣ : ١٢

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني ، صاحب السنن ، توفي سنة ٢٧٥ : ابن خلكان ١ : ٢١٤

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الرازي أبو جعفر النحاس ، أحد أئمة العلم واللمة بمصر ؛ وكتابه الناسخ والمنسوخ ، ذكره القفطي وأثنى عليه ؛ طبع بمصر بمطبعة السعادة ١٣٢٣ ، توفي سنة ٣٣٨ ، وانظر إنباه الرواة ١ : ١٠١

(٥) طبع كتابه بمصر بمطبعة هندية سنة ١٣١٥ هـ (بمحاكاة أسباب النزول للواحدى) ، ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية . وهو هبة الله بن سلامة بن أبي القاسم البغدادي ؛ ذكره ابن العماد الحنبلي في وفيات سنة ٤١٠ من كتاب شذرات الذهب .

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي ، صاحب كتاب أحكام القرآن . توفي على مرحلة من فاس ، سنة ٥٤٦

(٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ واسم كتابه : أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ ؛ طبع مع كتاب مراتب المدلسين لابن حجر بمصر سنة ١٣٢٢ ، وانظر معجم المطبوعات ٦٧ ، ٨١

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري ، صاحب كتاب الوقف والابتداء ؛ المتوفى سنة ٣٢٨

(٩) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القرشي ، المتوفى سنة ٣١٣ ؛ وأورد القفطي في إنباه الرواة ٣ : ٣١٥ نبأاً بمصنفاته ؛ ومنها كتاب الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، في ثلاثة أجزاء ، وكتاب الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه ، في جزء .

ومن ظريف ما حكى في كتاب هبة الله أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّامَ »
 عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾^(١) منسوخ من هذه الجملة ﴿ وَأَسِيرًا ﴾ ، والمراد بذلك
 أسير المشركين ، فقرأ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت :
 أخطأت يا أبت في هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع المسلمون على
 أن الأسير يُطعم ولا يقتل جوعاً .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ
 والمنسوخ ، وقد قال علي بن أبي طالب لقاص : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : الله أعلم ،
 قال : هلكت وأهلكت .

والنسخ يأتي بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ
 يُخَكِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾^(٢) .

ويأتي بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾^(٣) .

وبمعنى التحويل كتناسخ المواريث - بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .
 ويأتي بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت
 ما فيه حاكياً للفظ وخطه . قال مكي : وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن ، وأنكر
 على النحاس إجازته ذلك ، محتجاً بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ ؛ وإنما يأتي بلفظ
 آخر . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن بركات السعدي : يشهد^(٤) لما قاله النحاس قوله تعالى :

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة التعل ١٠١

(٣) سورة الحج ٥٢

(٤) ذكر السيوطي في البنية ٢٤ أن لمحمد بن بركات كتاباً في الناسخ والمنسوخ سماه الإيجاز في معرفة
 ما في القرآن من منسوخ وناسخ ، ألّفه للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنِسُخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴾ ^(٢) ، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجومًا جميعه في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٣) .

ثم اختلف العلماء ، فقيل : المنسوخ ما رُفِعَ تلاوةً تنزيله ، كما رفع العمل به . وردّ بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وهما متلوان .

وقيل : لا يقع النسخ في قرآنٍ يُتلى وينزل . والنسخُ مما خصَّ الله به هذه الأمة في حكم من التيسير ^(٤) ، ويفرّ ^(٥) هؤلاء من القول بأن الله ينسخ شيئًا بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهب اليهود في الأصل ، ظننا ^(٦) منهم أنه بُدِء ، كالذي يرى الرأي ثم يبدوله ؛ وهو باطل ، لأنه بيان مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ؛ وذلك لا يكون بُدِء ، فكذا الأمر والنهي .

وقيل : إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب ، فأنزله على نبيه ، والنسخ لا يكون إلا من أصل .

والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمًا وعقلًا .

ثم اختلفوا فقيل : لا يُنسخ قرآنٌ إلا بقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ

(٢) سورة الزخرف ٤

(١) سورة الباقية ٢٩

(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩

(٤) كذا في الأصول ؛ والتي في الإتيان ٢ : ٢١ « في حكم منها التيسير » .

(٥) في ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه في م (٦) ت : « طنا » ، تحريف .

أَوْ نُنْسِبَهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا 》^(١) ، قالوا : ولا يكونُ مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل السنة لا تنسخ السنة .

وقيل : السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه . حكاه ابن حبيب النسابورى فى تفسيره .

وقيل : بل إحداها تنسخ الأخرى ، ثم اختلفوا فقيل : الآيتان إذا أوجبتا حكيمين مختلفين وكانت إحداها متقدمة الأخرى ، فالمتأخرة ناسخة للأولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ 》^(٢) ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ 》^(٣) ، وقال : ﴿ فَإِنْ أَمَرَ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّحِلِ الثَّلَثُ 》^(٤) قالوا : فهذه ناسخة للأولى ، ولا يجوز أن يكون لها الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام : « لا وصية لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخا ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ 》^(٥) ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ 》^(٦) ، ثم نسخ هذه أيضا بقوله : ﴿ حَتَّى يُمِطُوا الْجُزْيَةَ عَنْ يَدٍ 》^(٧) . وقوله : ﴿ فَأَغْفُوا وَأَصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ 》^(٨) وناسخه قوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ 》^(٩) ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُمِطُوا الْجُزْيَةَ 》^(١٠) .

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٢) سورة النساء ١١

(٣) سورة التوبة ٥

(٤) سورة البقرة ١٠٩

(٥) سورة البقرة ١٨٠

(٦) سورة « الكافرون » ٦

(٧) سورة التوبة ٢٩

مسألة

[في جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ^(١) وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ ^(٢) ، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حذاق الأمة على الجواز ، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ، وأبى الشافعي ذلك ^(٣) ؛ والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : أما آية الوصية فقد ذكرنا أن ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة ^(٤) ، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » ^(٥) .

(٢) سورة النحل ١٠١

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٤) انظر فتح الباري ١٢ : ١٢٧

(٣) انظر الرسالة من ١٣٧ - ١٤٦

فصل

[فيما يقع فيه النسخ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي . وزاد بعضهم الإخبار وأطلق ،
وقيدها آخرون بالتى يُراد بها الأمر والنهي .

تنبيهات

التنبيه الأول

[في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله]

اعلم أن سور القرآن العظيم [تنقسم] بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخل إلى أقسام^(١) :
أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهى ثلاث وأربعون سورة : وهى الفاتحة ،
ثم يوسف ، ثم يس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ،
ثم التحريم ، ثم الملك ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم المرسلات ، ثم النبأ ، ثم
النازعات ، ثم الانفطار ، ثم المطففين ، ثم الانشقاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ،
ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر]^(٢) ، ثم
الانفكاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم الهاكم ، ثم الهزرة ، ثم الفيل ،
ثم قریش ، ثم الدّین ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم تبت ، ثم الإخلاص ، ثم
المعوذتين^(٣) .

(١) أورد هذه الأقسام هبة الله بن سلام فى كتابه ص ١٥ وما بعدها .

(٢) تكملة من كتاب الناسخ والمنسوخ لابن سلامة .

(٣) فى كتاب ابن سلامة : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى لا أمر^(١).

والثانى : ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ ، وهى ست سور : الفتح ، والحشر ، والمناقون ، والتغابن ، والطلاق ، والأعلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، وهو أربعون : الأنعام ، والأعراف ، ويونس ، وهود ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، والكهف ، وطه ، والمؤمنون ، والثلث ، والقصص ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان ، والمزاحم^(٢) ، والملائكة ، والصفات ، ونص ، والزمر ، والمصاييح^(٣) ، والزخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف ، وسورة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، والباقات ، والنجم ، والقمر ، والرحمن ، والمعارج ، والمدثر ، والقيامة ، والإنسان ، وعيسى ، والطارق ، والفاشية ، والتين ، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ ، وهى إحدى وثلاثون سورة^(٤) : البقرة وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة ، وإبراهيم ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج ، والمؤمنون ، والنور ، والفرقان ، والشعراء ، والأحزاب ، وسبا ، والمؤمن ، والشورى ، والقتال ، والذاريات ، والطور ، والواقعة ، والمجادلة ، والممتحنة ، والمزمل ، والمدثر ، والتكوير ، والعصر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ ، قيل ولا نظير لها فى القرآن ، وهى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

(١) عبارة ابن سلامة : « وهذه السور التى فيها ناسخ ولا منسوخ ؛ وهى السور التى ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هى سورة السجدة .

(٣) هى سورة فصلت .

(٤) كذا فى الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنتين وثلاثين .

اَهْتَدَيْتُمْ»^(١) ، يعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا ناسخ لقوله : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ ذكره ابن العربى فى أحكامه^(٢) .

التنبية الثانى^(٣)

[فى ضروب النسخ فى القرآن]

النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال فى سورة النور : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها ألبتة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر فى كتاب الله ، لكتبها بيدي . رواه البخارى فى صحيحه معلقا^(٤) .

وأخرج ابن حبان فى صحيحه عن أبى بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب تؤازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها » .

وفى هذا سؤالان : الأول : ما الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهل قال : المحصن والمحصنة ؟

وأجاب ابن الحاجب فى أماليه عن هذا بأنه من البديع فى المبالغة ؛ وهو أن يعبر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأنقص ، وفى باب المدح بالأكثر والأعلى ، فيقال : لمن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده ، والمراد : يسرق ربع دينار فصاعدا إلى أعلى ما يسرق . وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به ؛ كما جاء فى الحديث : « لمن الله السارق

(٢) أحكام القرآن ٢٠٠

(١) سورة المائدة ١٠٥

(٣) ت ، ط : « القسم الثانى » ، وصوابه فى م وحاشية ط .

(٤) تله الحافظ ابن كثير فى التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده «^(١) وقد علم أنه لا تقطع في البيضة ، وتأويلُ من أوّلَه بيضة الحرب تأباه الفصاحة .

الثانى: أنّ ظاهر قوله : «لولا أن يقول الناس ...» الخ أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأنّ هذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر رضى الله عنه ولم يعرّج على مقال الناس ؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعا .

وبالجملة فهذه الملازمة مشكلة ، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظفر في "النيبوع" ^(٢) عدّه هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأنّ خبر الواحد لا يُثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وما مما يلتبس ^(٣) ، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضا ، وكذا قاله غيره في القراءات الشاذة ، كما يجاب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآنا فنسخت تلاوتها ؛ لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة ^(٤) .

ومنهم من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضا عندهم وأنه كان متلوا من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوته غير ثابتة بالاستفاضة . ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في صحيحه ^(٥) عن أبي موسى الأشعريّ إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أنى أحفظ منها : «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لآبغى واديا

(١) رواه البخارى في كتاب الحدود ٤ : ١٧٢

(٢) كتاب النيبوع في التفسير لأبي عبد الله بن ظفر محمد بن محمد العقلى التوفى سنة ٥٦٨ ، ومنه أجزاء متفرقة من نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣١٠ تفسير .

(٣) م : « يلتبس » .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة في الجزء الأول ص ٣٣٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦

ثالثا ، ولا يملا جوف ابن آدم إلا التراب . وكنا نقرأ سورة نسبها بإحدى السبجات ^(١) فأنسيتها ؛ غير أنى حفظت منها : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة .

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر ^(٢) المنادى في كتابه ” الناسخ والنسخ “ : مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر ، قال : ولا خلاف بين الماضين والفايزين أنها مكتوبتان في المصاحف للنسوبة إلى أبي بن كعب ، وأنه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقرأها إياها ، وتسمى سورتا الخلع والحقد .

وهنا سؤال ، وهو أن يقال : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلا أقيمت التلاوة ليجمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب ” القنون “ ^(٣) فقال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بئنام ، والنام أذن طريق الوحي .

الضرب الثاني : ما نسخ حكمه وبقي تلاوته ، وهو في ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُم مِّنْ أَرْوَاجًا ... ﴾ ^(٤) الآية ، فكانت المرأة إذا مات زوجها لزمته الترتب بعد انقضاء المدّة حولا كاملا ، وتفقتها في مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فنسخ الله

(١) السبجات من السور ما افتتح بسبحان ، وسبح ، ويسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ١٩٢١ ، وقال : إنه توفي سنة ٣٣٤

(٣) هو كتاب فنون الأتقان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي ؛ ومنه نسخة غير كاملة في المكتبة

التيمورية - ٢٢٢ تفسير .

(٥) سورة البقرة ٢٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣٤

ذلك بقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ^(١) ، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ .

قال القاضى أبو المعالى : وليس فى القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ ، إلا فى موضعين ، هذا أحدهما ، والثانى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ...﴾ ^(٢) الآية ؛ فإنها ناسخة لقوله : ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ ^(٣) . قلت : وذكر بعضهم موضعا آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ النَّبِيُّ كَانُوا عَلَيْهَا﴾ ^(٤) هى متقدمة فى التلاوة ، ولكنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ ^(٥) .

وقيل : فى تقديم الناسخة فائدة ، وهى أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها . ويحى موضع رابع وهو آية الحشر فى قوله تعالى : ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ...﴾ ^(٦) الآية ؛ فإنه لم يذكر فيها شىء للغانمين ، ورأى الشافعى أنها منسوخة بآية الأنفال ، وهى قوله : ﴿وَأَعْلَوْا إِنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ^(٧) . واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يتمتع كقوله : ﴿إِنْ يَسْكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَا تَتَيْنِ﴾ ^(٨) ثم نسخ الوجوب . ومنه قوله : ﴿وَلَا تَمْتَدُّوا عَلَى اللَّهِ لَعْنَةً يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ^(٩) قيل : منسوخ بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ ^(١٠) .

(١) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة البقرة ١٤٢ .

(٤) سورة الحشر ٧ .

(٥) سورة الأنفال ٦٥ .

(٦) سورة البقرة ١٩٤ .

(٧) سورة الأحزاب ٥٢ .

(٨) سورة البقرة ١٤٤ .

(٩) سورة الأنفال ٦٥ .

(١٠) سورة البقرة ١٩٠ .

وقوله : ﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(١) نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسأل : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟
والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى ليُعرف الحكم منه ، والعمل به ،
فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .
وثانيهما أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأُقيمت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة ،
وأما حكمة النسخ قبل العمل ، كالصدقة عند التجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر .
الثالث : نسخها جميعاً ، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بعشر رضعات
فنسخن بخمس ؛ قالت عائشة : كان مما أنزل عشر رضعات معلومات ، فنسخن بخمس
معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما يقرأ من القرآن .
رواه مسلم .

وقد تكلموا في قولها : « وهي مما يقرأ » فإن ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك ، فمنهم
من أجاب بأن المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل
الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرأها .
وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رفعت .

وجعل الواحدى من هذا ما روى عن أبي بكر رضى الله عنه قال : كنا نقرأ :
« لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضي أبو بكر في " الانتصار " عن قوم إنكار هذا القسم ، لأن

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسخهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ ^(١) ، ولا يعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا تَوَفَّى لا يكون متلوا في القرآن ، أو يموت وهو متلو موجود في الرسم ، ثم ينسخه الله ويرفعه من أذهانهم ، وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

فائدة

قال ابن العربي ^(٢) : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾ ^(٣) ناسخة لمائة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخاً لأولها ، وهي قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ ^(٤) .

قالوا : وليس في القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله في الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ^(٥) ، وناسخها أول سورة الفتح .

(٢) كتاب أحكام القرآن ٢٠١ .

(٤) سورة التوبة ١٩ .

(١) سورة الأعلى ١٨ ، ١٩ .

(٣) سورة التوبة ٥ .

(٥) سورة الأحقاف ٩٠ .

قال ابن العربي ^(١) : ومن أغرب آية في النسخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الزُّكُوفَ وَمُزْ يَالْعَرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها محكم .

وقسمه الواحدى أيضاً إلى نسخ ما ليس بثابت التلاوة كمشر رضعات ، وإلى نسخ ما هو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد في حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلو الآن ، وأنه كان يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحكم ثبت والقراءة لا تثبت ، كما يجوز أن تثبت التلاوة في بعض ولا يثبت الحكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصلحتنا ، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

التنبيه الثالث

[في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ للأمور به قبل امثاله ، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة ، كأمر الخليل

بذبح ولده ، وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ ^(٣) ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَشْفَقْتُمْ ... ﴾ ^(٣) الآية .

الثاني : ويسمى نسخاً تجوزاً ، وهو ما أوجبه الله على من قبلنا كحكم القصاص ^(٤) ،

(٢) سورة الأعراف ١٩٩

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨

(٣) سورة المجادلة ١٢ ، ١٣

(٤) وهو قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... ﴾ الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الدية : ﴿ ذَلِكْ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(١) وكذلك ما أمرنا الله به أمراً إجمالياً ثم نسخ ، كنسخه التوجه إلى بيت الله المقدس بالكعبة ، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله ، وكذبح صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب ؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر بالمغفرة للذين يرجون ^(٢) لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ في الحقيقة ؛ وإنما هو نسخ ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنْشِئَهَا ﴾ ^(٣) فالنسخ هو الأمر بالقتال ، إلى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى .

وبهذا التحقيق تبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هي من النساء ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّه توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبداً . وإلى هذا أشار الشافعي في " الرسالة " إلى النهي عن ادخار لحوم الأضاحي من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذن فيه فلم يجعله منسوخاً ، بل من باب زوال الحكم لزوال علته ؛ حتى لو لجأ أهل ناحية جماعة مضرّرون تعلق بأهلها النهي .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية ، كان ذلك في ابتداء الأمر ، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٢) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة المجاثية .

(٤) سورة المائدة ١٠٠

(١) سورة البقرة ٧٨

(٣) سورة البقرة ١٠٦

والمقاتلة عليه . ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :
 « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ » عاد الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم :
 « فإذا رأيت هوى متبعاً وشحاً مطاعاً وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك » .
 وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يليق
 بتلك الحال رافةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وجب لأورث حرجاً ومشقة ؛ فلما أعز الله
 الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافي تلك الحالة من مطالبة الكفار
 بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا
 أهل كتاب .

ويعود هذان الحكمان - أعنى المسألة عند الضعف والمسايفة عند القوة - يعود سببهما ،
 وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسألة ، بل كلٌّ منهما يجب امتثاله في وقته .

فائدة

قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(١) ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن
 القرآن ناسخ مهيم على كل الكتب ، وليس يأتي بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ
 ومنسوخ فعلم وهو قليل ، بين الله ناسخه عند منسوخه ، كنسخ الصدقة عند مناجاة
 الرسول والمدة والقرار في الجهاد ونحوه ؛ وأما غير ذلك فن تحقق علماً بالنسخ علم أن غالب
 ذلك من النساء ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل ، كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة ،
 فينته السنة ، وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ، وأما بالقرآن على ما ظننه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ وإنما هو نسا وتأخير ، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره ، أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام نخاص أو لمداخلة معنى فى معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو فى نفسه متعاقد ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٢) .

النوع الخامس والثلاثون معرفة موهب المختلف

وهو ما يوم التعارض بين آياته ، وكلام الله جلّ جلاله مُنزّه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوم اختلافه وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنّف في مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما ، وقد رأيت تقطرب ^(٢) فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور .

وقد تكلم في الصدر الأول ، ابن عباس ^(٣) وغيره .

وقال الإمام : وقد وفق الحسن البصريّ بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمَشْرِيقٍ ﴾ ^(٥) ، بأن قال : ليس المراد في آية الأعراف على ظاهره ؛ من أن الوعد كان ثلاثين ليلة ، ثم بعد ذلك وعده بعشر ؛ لكنّه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجري آية الأعراف على ظاهره من أن الوعد كان ثلاثين ، ثم أتم بالعشر ، فاستقرت الأربعون ، ثم أخبر في آية البقرة بما استقر .

(١) سورة النساء ٨٢

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالنحو واللغة من البصريين ؛ وعين أخذ عن سيبويه ؛ توفي سنة ٢٠٦ ؛ وكتابه هو المسمى بالرد على الملحدين في تشابه القرآن ؛ ذكره القفطي . وانظر إنباء الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطي في الإتيان ٢ : ٢٧ ؛ عن التمهال بن عمرو عن سعيد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فانظر هناك .

(٤) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٥) سورة البقرة ٥١ .

وذكره الخطابي قال : وسمعتُ ابنَ أبي هُرَيْرَةَ يَحْكِي عن أبي العباس بن سُرَيْج قال : سألَ رجلٌ بعضَ العلماء عن قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(١) ، فأخبر أنه لَا يُقْسَمُ بهذا ، ثم أقسم به في قوله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(٢) فقال ابن سُرَيْج : أيُّ الأمرين أحبُّ إليك ؟ أجيبك ثم أقطمك ، أو أقطمك ثم أجيبك ؟ فقال : بل أقطعني ثم أجني ، فقال : اعلم أن هذا القرآن نَزَلَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، وبين ظَهْراني قوم ، وكانوا أحرصَ الخلق على أن يحدوا فيه مغمزا ، وعليه مطعنا ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به ، وأسرعوا بالرد عليه ؛ ولكن القوم علموا وجهلت ، فلم ينكروا منه ما أنكرت ، ثم قال له : إنَّ العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغى معناها ، وأنشد فيه آياتا . والقاعدة في هذا وأشباهه أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافا .

فائدة

[عن الغزالي في معنى الاختلاف]

سئل الغزالي عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٣) ، فأجاب بما صورته : الاختلاف لفظٌ مشترك بين معان ، وليس المراد نقي اختلاف الناس فيه ، بل نقي الاختلاف عن ذات القرآن ، يقال : هذا كلام مختلف ، أي لا يشبه أوله آخره في الفصاحة ؛ إذ هو مختلف ، أي بعضه يدعو إلى الدين ، وبعضه يدعو إلى الدنيا . أو هو مختلف النظم ؛ فبعضه على وزن الشعر ، وبعضه مُنْزَحِف ، وبعضه على

أسلوب مخصوص في الجزالة ، وبعضه على أسلوب مخالفه ، وكلامُ الله تعالى منزّه^(١) عن هذه الاختلافات ، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره ، وعلى مرتبة واحدة في غاية الفصاحة ، فليس يشتمل على الفث والسمين ، ومسوق لمعنى واحد ؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى ، وصرْفهم عن الدنيا إلى الدين ، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات ؛ إذ كلامُ الشعراء والمترسلين إذا قيسَ عليه وجدَّ فيه اختلافٌ في منهاج النظم ، ثم اختلافٌ في درجات الفصاحة ؛ بل في أصل الفصاحة حتى يشتمل على الفث والسمين ، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان ، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة ، وأبيات سخيفة ، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة ؛ لأنَّ الشعراء والقصحاء ﴿ فِي كُلِّ وَاوِيَّهِيْمُونَ ﴾^(٢) ، فتارة يمدحون الدنيا ، وتارة يذمونها ، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حَزْماً ، وتارة يذمونهم ويسمونه ضعفاء ، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صراحة ، وتارة يذمونها ويسمونها هَوَراً ، ولا ينفكُ كلام آدمي عن هذه الاختلافات ، لأنَّ منشأ هذه الاختلافات اختلافُ الأغراض ، واختلاف الأحوال ، والإنسان يختلف أحواله ، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه ، ويتعذر عليه عند الانقباض . ولذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى ، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافاً في كلامه بالضرورة ، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة ، وهي مدة نزول القرآن ، فيتكلم على غرض واحد ، وعلى منهج واحد ، واقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً تختلف أحواله ؛ فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوجد فيه اختلاف كثير ، فأما اختلاف الناس فهو تباين في آراء الناس لا في نفس القرآن ، وكيف يكون هذا المراد ، وقد قال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾^(٣) ، فقد ذكر في القرآن أنه في نفسه

غيرٌ مختلف ؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق ^(١) في الضلال والهدى ؛ فلم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفاء، وهي أشد أنواع الاختلاف : والله أعلم .

فصل

[في القول عند تعارض الآي] ^(٢)

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني ^(٣) : إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب [والجمع] ^(٤) طُلب التاريخ وترك المتقدم منهما بالتأخر ، ويكون ذلك نسخاً له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين عُلِمَ بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها .

قال : ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تَعَرَّبان عن هذين الوصفين .

وذكروا عند التعارض مرجحات :

الأول : تقديم المكي على المدني ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة والمدنية قبلها ، فيقدم الحكم بالآية المدنية على المكية في التخصيص والتقديم إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثاني : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة ، والآخر على غالب

(١) م : « الناس » (٢) سقط هذا الفصل من ت وهو في م وحواشي ط والاقان ٣٠ : ٢

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ ، واللقب ركن الدين الشافعي ؛ صاحب كتاب جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفي بنيسابور سنة ٤١٨ .

ابن خلكان ١ : ٤

(٤) م : « التوفيق » وما بين العلامتين تكملة من الإقان .

أحوال أهل المدينة ، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(١) ، مع قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْفِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ^(٢) . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البديل جعل التخصيص في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(١) كأنه قال : إلا من وجب عليه الفصاص . ومثل قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ^(٣) ونهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ ^(٤) ، فجعل النهي فيمن اصطاده في الحرم ، وخص من اصطاده في الحل وأدخله حيا فيه .

الثالث : أن يكون أحد الظاهرين مستقلا بحكمه ، والآخر مقتضيا لفظا يزاد عاياه ، فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ^(٥) ، وقد أجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سببا له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمومين محمولا على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ ^(٦) ، بقوله : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٦) فيخص الجمع بملك

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة المائدة ٤

(٦) سورة النساء ٢٣

(١) سورة آل عمران ٩٧

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(١) فتحمل آية الجمع على العموم ، والقصد فيها بيان ما يحل وما يحرم ، وتحمل آية الإباحة على زوال اللوم فيمن أتى بحال .

الخامس : أن يكون تخصيص أحد الاستمالين على لفظ تعلق بمعناه والآخر باسمه ، كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ... ﴾ ^(٣) الآية ؛ فيمكن أن يقال في الآية بالتبين عند شهادة الفاسق ، إذا كان ذلك من كافر على مسلم ، أو مسلم فاسق على كافر ، وأن يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقا ، أو يحمل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(٢) على القبيلة دون الملة ، ويحمل الأمر بالتثبت على عموم النسيان في الملة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الغير بالقبيلة ؛ لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير .

السادس : ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٤) على قوله : ﴿ وَذَرُّوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٥) فإن قوله : ﴿ وَأَحْلَ ﴾ ^(٤) يدل على حل البيع ضرورة . ودلالة النهي على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرة أصلا ، أو تكون ظاهرة منحلة عن النص .

(٢) سورة المائدة ١٠٦

(٤) سورة البقرة ٢٧٥

(١) سورة النساء ٣٦

(٣) سورة المجرات ٦

(٥) سورة البقرة ٢٧٨

فصل

[في القول عند تعارض آي القرآن والآثار]^(١)

قال القاضي أبو بكر في "التقريب" : لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما توجهه أدلة العقل ؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٢) معارضا لقوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِنْكَارًا ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٥) ، لقيام الدلائل العقلية أنه لا خالق غير الله تعالى ، فيتمين تأويل ما عارضه ، فيؤول قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾^(٣) ، بمعنى « تكذبون » لأن الإفك نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٤) أى « تصور » .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٦) لا يعارضه قوله : ﴿ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾^(٧) ، فإن المراد بهذا ما لا يعلمه أنه غير كائن ، ويعلمونه وقوع ما ليس بواقع ، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾^(٨) معارضا لقوله : ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾^(٩) ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^(١٠) ، معارضا لقوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا نَصَارٌ ﴾^(١١) في تجويز الرؤية وإحالتها ،

(١) وهذا الفصل ساقط أيضا من ت

(٣) سورة المكبوت ١٧

(٥) سورة المؤمنون ١٤

(٧) سورة يونس ١٨

(٩) سورة القتال ٣١

(١١) سورة الأنعام ١٠٣

(٢) سورة الزمر ٦٢

(٤) سورة المائدة ١١٠

(٦) سورة المجادلة ٧

(٨) سورة آل عمران ٧

(١٠) سورة القلم ٢٣

لأن دليل العقل يقضى بالجواز ، ويجوز تخليص النفي بالدنيا والإثبات بالقيامة .
وكذلك لا يجوز جعل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ ^(١) ، معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، بل يجب تأويل « أهون » على « هين » .
ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) معارضا
لأمره بنبيه وأمه بالجدال في قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٤) فيحمل الأول
على ذم الجدال الباطل .
ولا يجوز جعل قوله : ﴿ وَبَنَيْنَا وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ ^(٥) معارضا
لقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٦)

فصل

[في تعارض القراءتين في آية واحدة] ^(٧)

وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين كقوله :
﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ ^(٨) بالنصب والجزم ، وقالوا : يجمع بينهما بحمل إحداهما على مسح الخلف ،
والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقا سواها .

(٢) سورة الروم ٢٧

(٤) سورة النحل ١٢٥

(٦) سورة الرحمن ٢٧

(١) سورة ق ٣٨

(٣) سورة المؤمن ٤

(٥) سورة الرحمن ٢٦

(٧) وهذا الفصل ساقط من

(٨) سورة المائدة ٦ . والنصب قراءة ابن عمر ونافع والكسائي ، والجزم قراءة ابن كثير وأبي عمرو

وحزرة . وانظر صبح الترطبي ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ وَيَطْهَرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ ^(١) ، حملت الخفية إحداهما على مادون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواها تصدى لنا الإنفاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا متعلقا سواها فالمتعلق هو المتبع .

فائدة

[في القول في الاختلاف والتناقض]

قال أبو بكر ^(٢) الصيرفي في شرح " رسالة الشافعي " : جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صحّ أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ماضاه من كل جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجد في الكتاب ولا في السنة شيء من ذلك أبدا ؛ وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين ، بأن يوجب حكما ثم يحلّه ، وهذا لا تناقض فيه ، وتناقض الكلام لا يكون إلا في إثبات ما نفي ، أو نفي ما أثبت ؛ بحيث يشترك الثبوت والنفي في الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة ؛ فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما ، وفي الآخر مستعارا ، ونفي أحدهما ، وأثبت الآخر لم يمدّ تناقضا .

هذا كله في الأسماء ، وأما المعاني وهو باب القياس ، فكل من أوجد علة وحررها ،

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه ، والثانية قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل ، وانظر تفسير القرطبي ٣ : ٨٨ .
(٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكماً من الأحكام ، ثم ادعى تلك العلة بعينها فيما يأباه الحكم ، فقد تناقض فإن رام الفرق لم يُسمع منه ؛ لأنه في فرقه تناقض ، والزيادة في العلة نقص ، أو تقصير عن تحريرها في الابتداء ، وإيس هذا على السائل .

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إما أن يسأل فيما يستحق الجواب عنه أولاً ، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونه ويجوز ، وأما ما استحال كونه فلا يستحق جواباً ؛ لأن مَنْ علم أنه لا يجتمع القيام والعود ، فسأل : هل يكون الإنسان قائماً منتصباً جالساً في حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب . فإن كان لا يعرف القيام والعود عُرِف ، فإذا عرِفَ فقد استحال عنده ما سألَه .

قال : وقد رأيتُ كثيراً ممن يتعاطى العلم يُسأل عن المحال ولا يدري أنه محال ، ويحاج عنه والآفات تدخل على هؤلاء لقلة علمهم بحق الكلام .

فصل

[في الأسباب الموهمة الاختلاف]

وللاختلاف أسباب :

الأول : وقوع الخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ، كقوله تعالى في خلق آدم : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ^(١) ، ومرة ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ ^(٢) ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾ ^(٣) ، ومرة ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾ ^(٤) ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ،

(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣

(٤) سورة الرحمن ١٤

(١) سورة آل عمران ٥٩

(٣) سورة الصافات ١١

لأن الصلصال غير الحما ، والحما غير التراب ؛ إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ ^(١) وفي موضع : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ ^(٢) ، والجان الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحرركاتها كاهتزاز الجان وخفته .

السبب الثاني : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٤) مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٥) . قال الحليمي : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه . حملة غيره على اختلاف الأما كن ؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة ، فوضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُرْزَح ويُلطَف به ، وموضع آخر يعنف ويوبخ - وهم الكفار - وموضع آخر لا يعنف - وهم المؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) . وقيل : المنفى كلام التلطف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافي .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٨) ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمْ

(١) سورة القصص ٣١

(٢) سورة الأعراف ٦

(٣) سورة البقرة ١٧٤

(٤) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة الشعراء ٣٢

(٢) سورة الصافات ٢٤

(٣) سورة الرحمن ٣٩

(٤) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣

الْعَذَابُ ﴿١﴾ . والجواب أن التضعيف هنا ليس على حد التضعيف في الحسنات ؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم ؛ فكان لكل مرتكب منها عذاب يخصه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر ؛ وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجتبرات ؛ لأن السيئة الواحدة بضاعف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ لَيْكَ بُعْرُضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ يَصْدُون عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٢) فهؤلاء كذبوا على ربهم ، وصدوا عن سبيله وبعفوها عوجا وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها .

وكقوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ رَبَّنَا مَا كُنَّا مِنْكُمْ ﴾ (٣) مع قوله : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ (٤) ، فإن الأولى تقتضي أنهم كتموا كفرهم السابق . والجواب من وجهين : أحدهما أن للقيامة مواطن ففي بعضها يقع منهم الكذب ، وفي بعضها لا يقع كما سبق . والثاني أن الكذب يكون بأقوالهم (٥) ، والصدق يكون من جوارحهم ، فيأمرها الله تعالى بالنطق ، فتتطق بالصدق .

وكقوله : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ (٦) مع قوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٧) ، والجواب أن المراد : لا تكسب شرا ولا إثما ؛ بدليل سبب

(٢) سورة هود ١٨ ، ١٩

(١) سورة هود ٢٠

(٤) سورة النساء ٤٢

(٣) سورة الأنعام ٢٣

(٥) م : « أن يكون الكذب بأقوالهم » . (٦) سورة الأنعام ١٦٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٦

النزول^(١)، أو ضمن معنى «تجنّي» وهذه الآية اقتصر فيها على الشرّ والأخرى ذكر فيها الأمران؛ ولهذا لما^(٢) ذكر القسمين ذكر ما يميّز أحدهما عن الآخر، وهما هنا لما كان المراد ذكر أحدهما اقتصر عليه بـ «فعل» ولم يأت بـ «افعل».

ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣) مع قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ﴾^(٤)، يحكى عن الشيخ العارف^(٥) أبى الحسن الشاذلى رحمه الله أنه جمع بينهما، فحمل الآية الأولى على التوحيد، والثانية على الأعمال، والمقام يقتضى ذلك؛ لأنه قال بعد الأولى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٦).

وقيل: بل الثانية ناسخة؛ قال ابن المنير: الظاهر أن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣) إنما نُسِخَ حكمه لا فضله وأجره؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ بأن قال: «هو أن يطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر»، فقالوا: أينما يطبق ذلك؟ فنزلت ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ﴾^(٤)، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فترة ولا نفاس، كما كانت الصلاة خمسين، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمساء والاعتدال منزل على هذا الاعتبار، ولم ينحط عن درجاته.

(١) ذكر في سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: ارجع يا محمد إلى ديننا، وابعد آلهتنا، واترك ما أنت عليه، ونحن نتكفل لك بكل تباعة تتوقعها في دنياك وآخرتك، فنزلت الآية.

واظفر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦

(٢) كلمة «لما» ساقة من ت.

(٣) سورة آل عمران ١٠٢

(٤) سورة التائب ١٦

(٥) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار الإربى أستاذ الطائفة الشاذلية، من صوفية الإسكندرية توفى بصعراء عذاب سنة ٦٥٦ (التاج - شذل).

وقال الشيخ كمال الدين الزملى كاتى^(١) : وفى كون ذلك منسوخا نظر ، وقوله : ﴿ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ إذ به أثر ، فإن ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذى ذكره ابن المنير فى تفسيره : ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٢) لم يثبت مرفوعا ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النسائى وليس فيه قول الصحابة : « آيتنا يطبق ذلك » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾^(٣) ، مع قوله فى أواخر السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾^(٤) ، فالأولى تفهم إمكان العدل ، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالعدل فى الأولى العدل بين الأزواج فى توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكن الوقوع وعدمه ، والمراد به فى الثانية الميل القلبى ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قسمنى فى ما أملك فلا تؤاخذنى بما لا أملك » - يعنى ميل القلب . وكان عمر يقول : « اللهم قلبي فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعديل » .

ويمكن أن يكون المراد بالعدل فى الثانية العدل التام ، أشار إليه ابن عطية . وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملى المتوفى سنة ٦٥١ ، وصاحب كتاب التبيان فى علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسخة من مخطوطات بدار الكتب المصرية برقى ٢٦٨ ، ٢٩ م بلاغة .

(٤) سورة النساء ١٢٩

(٣) سورة النساء ٣

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا
وَعَدَ اللَّهُ الْخَيْرَ ^(١) ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا
عَظِيمًا ﴾ ^(٢) ، والأصل في الأولى : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر
درجة . والأصل في الثانية : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من الأصحاء درجات .

وعن ذكر أن المحذوف كذلك الإمام بدر الدين بن مالك ^(٣) في شرح :
” الخلاصة “ ، في الكلام على حذف النعت . وللزحشرى فيه كلام آخر ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ ^(٥) مع قوله : ﴿ أَمْرًا مَعْرُوفًا
فَقَسَّوْا فِيهَا ﴾ ^(٦) ، والمعنى : أَمَرْنَاهُمْ وَمَلَكْنَاهُمْ وَأَرَدْنَا مِنْهُمْ الصَّالِحَ فَأَفْسَدُوا . والمراد
بالأمر في الأولى أنه لا يأمر به شرعاً ولكن قضاء ، لاستحالة أن يجري في مِلْكَه
مالاً يريد ، وفرق بين الأمر الكوني والديني .

الثالث : لاختلافهما في جِهَتِي الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ
قَتَلَهُمْ ﴾ ^(٧) أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ، ونفاه عنهم باعتبار التأثير ؛
ولهذا قال الجمهور : إِنَّ الْأَفْعَالَ مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى مَكْتَسِبَةٌ لِلْأَدَمِيِّينَ ، فنفي الفعل يا حدى
الجهتين لا يعارضه إثباته بالجملة الأخرى .

(١) سورة النساء ٩٥

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، بدر الدين بن جمال الدين الدمشقي ؛ المعروف بابن الناطم ؛
توفي سنة ٦٨٦ ، وشرح القصيدة المعروفة بالخلاصة في النحو ، من نظم والده ، طبعت في هلسنكفرس
سنة ١٨٥١ م ، وانظر معجم المطبوعات ١ : ٢٣٤

(٣) سورة الأعراف ٢٨

(٤) انظر الكشف ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣

(٥) سورة الأفعال ١٧

(٦) سورة الإسراء ١٦

وكذا قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) ، أى مارميت خلقا إذ رميت كسبا . وقيل : إن الرمى يشتمل على القبض والإرسال ، وهما بكسب الرامى ، وعلى التبليغ والإصابة ، وهما بفعل الله عز وجل . قال ابن جرير الطبرى : ^(٢) وهى الدليل على أن الله خالق لأفعال العباد ؛ فإن الله تعالى أضافه إلى نبيه ثم نفاه عنه ، وذلك فعل واحد لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيه بالحذف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لزم مثله فى سائر أفعال العباد المكتسبة ، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ، ومن الخلق الاكتساب بالقوى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٤) ، فقيام الانتصاب لا ينافى القيام بالأمر ، لاختلاف جهتي الفعل .

الرابع : لا اختلافهما فى الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ ^(٦) ، وهو يرجع لقول المناطقة : الاختلاف بالإضافة ، أى وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازا ، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى :

(١) سورة الأنفال ١٧

(٣) سورة النساء ٣٤

(٤) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة الحج ٢

(٦) سورة إبراهيم ١٧

(٧) سورة البقرة ٨

(٨) سورة الأنفال ٢١

(٢) قلة عن التفسير ٩ : ١٣٥ (مطبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة) .

﴿ وَتَرَأْتُهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) ؛ فإنه لا يلزم من نفى النظر نفى الإبصار لجواز قولهم : « نظرت إليه فلم أبصره » .

الخامس : بوجهين واعتبارين ، وهو الجامع للمفترقات ، كقوله : ﴿ فَبَصَّرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ ^(٣) ، قال قطرب : ﴿ فَبَصَّرُكَ ﴾ ^(٢) ، أى علمك ومعرفتك بها قوية ، من قولهم : « بَصُرْ بكذا وكذا » أى علم ، وليس المراد رؤية العين ، قال الفارسي : ويدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾ ^(٤) ، وصف البصر بالحدة .

وكقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ ^(٥) ، مع قوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ ^(٥) ، قيل : يجوز أن يكون معناه : ويذرك وآلهتك ، إن ساغ لهم ، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان بعيد في دين قومه ، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى ، كما تقول العرب : موالى من فوق وموالى من أسفل ، فيكون اعتمادهم في الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له ، فيحسن قولهم : « وآلهتك » .

وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، مع قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٧) قد يظن أن الوجَل خلاف

(٢) سورة قى ٢٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الرعد ٢٨

(١) سورة الأعراف ١٩٨

(٣) سورة الشورى ٤٥

(٥) سورة التازعات ٢٤

(٧) سورة الأهل ٢

الطمأنينة ، وجوابه أَنْ الطمأنينة إنما تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى فتوجل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٢) وفي موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٣) ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَذَابٌ ﴾ ^(٤) . وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾ ^(٥) وفي آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ ^(٦) ، قيل إن الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الأكثر مددا للأقل ، وكان « الألف مردفين » بفتحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جِجَعًا لِّئَلَّا تُسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(٧) ، وفي آية أخرى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ^(٨) ، ولا تنافي بينهما ؛ فالأول ^(٨) دال على أَنَّ الأرض وما فيها خلقت قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دُحِيت الأرض بعد خلق السماء ، وبذلك تتفق معاني الآيات في سورة القمر والمؤمن والنازعات .

(٢) سورة المارج ٤

(٤) سورة الأنفال ٩

(٦) سورة البقرة ٢٩

(١) سورة الزمر ٢٣

(٣) سورة الفرقان ٢٦

(٥) سورة آل عمران ١٢٤

(٧) سورة النازعات ٣٠

(٨) كنا في ط ، وفي ت : « فالأول دل » ، وفي م : « فالأول دلت »

(٩) في ط : « خلق »

وكفوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ ثَلَاثِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ^(٢) وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿ قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين المتقدمين ، ولم يرد بذكر « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول الفصيح : « سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما » ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ^(٣) ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه ؛ لأن المجموع يكون ستة .

ومنه قوله تعالى في السجدة : ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ ^(٤) ، بلفظ « الذي » على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي ﴾ ^(٥) بلفظ « التي » على وصف النار ، وفيه أربعة أوجه : أحدها أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع « النار » موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها ، مع قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ ^(٦) ، لحق الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع المضر الذي لا يقبل الوصف

(٢) سورة فصلت ٩ - ١٢

(٤) سورة السجدة ٢٠

(١) سورة النازعات ٣٠

(٣) سورة فصلت ١٢

(٥) سورة سبأ ١٢

عدل إلى وصف العذاب ، وأما في « سبأ » فوصفها لعدم المانع من وصفها . والثاني أن الذى فى « السجدة » وصف النار أيضا ، وذُكر حملاً على معنى الجحيم والحريق . والثالث أن الذى فى « السجدة » فى حق من يقرّ بالنار ويحمد العذاب ، وفى « سبأ » فى حق من يحمد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف العذاب فى السجدة لأنه لما تقدم ذكر النار مضمرًا ومظهرًا عدل إلى وصف العذاب ، ليكون تلوينًا للخطاب ، فيكون أنشطًا للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّيْتُهُ رُسُلَنَا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ^(٢) ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٣) ، وبين قوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ ﴾ ^(٥) . وجمع البغوى بينها ، لأن توفى الملائكة بالقبض والنزع ، وتوفى ملك الموت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفى الله سبحانه خلق الموت فيه .

ومنه قوله تعالى فى البقرة : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٦) ، وفى سورة التحريم : ﴿ نَارًا ﴾ ^(٧) ، بالتنكير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التى وقودها الناس والحجارة معروفة فنكرها ، ثم نزلت آية البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً .

وقال فى سورة البقرة : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ ^(٨) ، وفى سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(٩) لأنه فى الدعوة الأولى كان مكاناً ، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً ، وفى الدعوة الثانية كان بلداً غير آمن فعرفه وطلب له الأمن ؛ أو كان بلداً آمناً وطلب

(٢) سورة النحل ٢٨

(٤) سورة الزمر ٤٢

(٦) سورة التحريم ٦

(٨) سورة إبراهيم ٣٥

(١) سورة الأنعام ٦٠

(٣) سورة السجدة ١١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة البقرة ١٢٦

ثبات الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكّية لا ينافي هذا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور ، والإخبار عنه في القرآن على غير ذلك الترتيب . أولاً لأن المكيّ منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدني متأخراً عنها ، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدني ، فلم قلّم : إن سورة إبراهيم من المكي الذي نزل قبل الهجرة !

فصل

[في الإجابة عن بعض الاستشكالات]

ومما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ ^(١) ، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشيئين ، وقد قال تعالى في الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، فهذا حصر في ثالث غيرها .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادة أن تأتيتهم سنة من الخسف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ في الآخرة ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافي للمراد ؛ فهذا حصر في السبب الحقيقي ؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

(١) سورة الكهف ٥٥

(٢) سورة الإسراء ٩٤

النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ إِلَّا اسْتَغْرَابُ بَعَثِهِ بِشْرًا رَسُولًا ، لِأَن قَوْلَهُمْ لَيْسَ مَانَعَا مِنَ الْإِيمَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ لِذَلِكَ ؛ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتَغْرَابِ بِالْإِتِمَامِ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَانِعِيَةِ ، وَاسْتَغْرَابَهُمْ لَيْسَ مَانَعَا حَقِيقًا بَلْ عَادِيًا ، لِحُجُوزِ خُلُوعِ الْإِيمَانِ مَعَهُ ، بِخِلَافِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهَذَا حَصَرٌ فِي الْمَانِعِ الْعَادِي ، وَالْأَوَّلَى حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْحَقِيقِيِّ ، فَلَا تَنَاقُفَ . انْتَهَى .

وقوله : « لَيْسَ مَانَعَا مِنَ الْإِيمَانِ » فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ إِنْكَارَهُمْ بَعَثَهُ بِشْرًا رَسُولًا كَفَرَ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَفِيهِ تَعْظِيمٌ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ إِنْكَارَهُمْ بَعَثَهُ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ .

فصل

[فِي وَقُوعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ]

وَقَدْ يَقَعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ ، وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ شَيْءٍ لِلتَّنْبِيهِ لِأَمْثَالِهِ ؛ فَفَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ شُجَّ يَوْمَ أَحُدٍ . وَأَجِيبَ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ غَزْوَةَ أَحَدٍ كَانَتْ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهِجْرَةِ ، وَسُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنْ أَوَاخِرِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ .

وَالثَّانِي : بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْأَخِيرِ ، فَلَمَّا رَادَّ الْعَصِيَّةَ مِنَ الْقَتْلِ . وَفِيهِ تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَمِلَ كُلَّ مَا دُونَ النَّفْسِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ فَمَا أَشَدَّ تَكْلِيفَ الْأَنْبِيَاءِ !

ومنه قوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » .

وأجيب بوجهين :

أحدهما - ونقل عن سفيان وغيره - كانوا يقولون : النجاة من النار بعفو الله، ودخول الجنة برحمته ^(٢) ، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبي هريرة : « إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذى .

والثاني : أن الباء في الموضعين مدلولها مختلف ، ففي الآية باء المقابلة ، وهى الداخلة على الأعراس ؛ وفي الحديث للسببية ؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما السبب فلا يوحد بدون السبب . ومنهم من عكس هذا الجواب وقال : الباء في الآية للسببية ، وفي الحديث للعوض ، وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « سدّدوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله » ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمّدنى الله برحمته » . ومنه قوله تعالى مخبرا عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٣) فإنه يقتضى أن يكون يوماً من أيام الجمعة بقى لم يخلق فيه شيء . والظاهر من الأحاديث الصحاح أن الخلق ابتداء يوم الأحد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع في صحيح مسلم أن الخلق ابتداء يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلا أن يكون أراد في الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذى لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض ، لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما .

(٢) م : « برحة الله » .

(١) سورة النحل ٣٢

(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾

النوع السادس والثلاثون معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(١) ،
 قيل : ولا يدلّ على الحصر في هذين الشئين ، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه ،
 وقد قال : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) والمتشابه لا يرجى بياؤه ، والمحكم
 لا توقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابورى في هذه المسألة ثلاثة أقوال :
 أحدها : أن القرآن كله محكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ ^(٣) .
 والثانى : كله متشابه لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخَبَرِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٤) .
 والثالث - وهو الصحيح - أن منه محكماً ومنه متشابهاً ، لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ
 آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) .

فأما المحكم فأصله لغة النعم ؛ تقول : أحكمت بمعنى رددت . ومنعت ، والحاكم لمنعه
 الظالم من الظلم ، وحكمة اللجام هى التى تمنع القرس من الاضطراب .
 وأما فى الاصطلاح فهو ما أحكته بالأمر والنهى وبيان الحلال والحرام .

(٢) سورة النحل ٤٤
 (٤) سورة الزمر ٢٣

(١) سورة آل عمران ٧
 (٣) سورة هود ١
 (٥) سورة آل عمران ٧

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾ ^(٣) إلى آخر الآيات .
وهي سبعة عشر حكما مذكورة في سورة الأنعام وفي سورة بنى إسرائيل .

وقيل : هو الناسخ .

وقيل : القرائض والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعد عليه ثوابا أو عقابا، وقيل الذى تأويله تنزيله بحمل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : مالا يحتمل فى التأويل إلا وجها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .

وأما التشابه فأصله أن يشبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى ، كما قال تعالى فى وصف نمر الجنة : ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُمْتَسِبِينَ ﴾ ^(٦) ، أى متفق الناظر ، مختلف الطعم ، ويقال للغامض : متشابه ، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجى . والمتشابه مثل المشكل ، لأنه أشكل ، أى دَخَلَ فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو المشتبه الذى يُشبه بعضه بعضا . وقيل : هو المنسوخ الغير المعمول به . وقيل : القصص والأمثال .
وقيل : ما أمرت أن تؤمن به وتكمل علمه إلى عالمه . وقيل : فوائحُ السور . وقيل :

(٢) سورة الأنعام ١٥١

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٥) سورة الثورى ١١

مالا يُذَرَى إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ ، ولا بد من صرفه إليه ؛ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(١) و﴿ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) . وقيل : الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ، ومجيء النيث ، وانقطاع الآجال ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ^(٣) . وقيل : ما يحتمل وجوها ، والمحكم ما يحتمل وجها واحدا . وقيل : مالا يستقل بنفسه ، إلا برده إلى غيره . وقيل : غير ذلك . وكلها متقارب .

وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه قسم الحق بين عباده ، فأولاهم بالصواب من غير مخاطبه عن حقيقة المراد ؛ قال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ ^(٥) أى على لسانك وألسنة العلماء من أمتك ، وكلام السلف راجع إلى المشتبه بوجه لا إلى المقصود المعبر عنه بالمتشابه في خطابه ، لأن المعاني إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها ؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها ^(٦) واشتبهت ؛ أى على من لم يعين النظر في البحث عن منبع كل فن منها ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَقْرُورَاتٍ ﴾ ^(٧) إلى قوله : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ ، وهو على اشتباكه غير متشابه . وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدم الخطاب بعضه على بعض ، ويتأخر بعضه عن بعض ؛ لحكمة الله في ترتيب الخطاب والوجود ، فتشتبك المعاني وتشكل إلا على أولى الأبواب ، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض . وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضا في الحق والصدق والإعجاز والبشارة والنذارة وكل ما جاء به وأنه من

(٢) سورة الزمر ٥٦
(٤) سورة النحل ٤٤
(٦) م : « أمثالها » تحريف .

(١) سورة القمر ١٤
(٣) سورة لقمان ٣٤
(٥) سورة القيامة ١٩
(٧) سورة الأنعام ١٤١

عند الله ، فذمّ سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتاناً وتضييلاً ، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناصراً وتعااضداً للفتنة والإضلال .

تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أصولها .

فيجب ردّ التشابهات في الذات والصفات إلى محكم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(١) .

ورد التشابهات في الأفعال إلى قوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ ^(٢) .

وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس ترد إلى محكم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ ^(٣) .

وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معية ، أو ما يوم التشبيه ، فمحكم ذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٥) .

ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي ، ومحكمه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٧) .

ومنه ضرب في الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن .

(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،

(٤) سورة النحل ٦٠

(٦) سورة الحجر ٩

(١) سورة الشورى ١١

(٣) سورة الأنعام ١٢٥

(٥) سورة الإخلاص ١

(٧) سورة النجم ٣

ومنه شيء يُتقارب فيه بين الّمتين : لَمَّةُ اللَّائِكِ وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ لعنه الله ، وحكم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولهذا قال عَقِبُهُ : ﴿ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٢) ، أى عندما يلقى العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشر والإلباس .

ومنه الآيات التى اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به .

الثانى : أن هذه الآية من المتشابهة - أعنى قوله : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(٣) ... الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وتردد الواو فى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بين الاستئناف والمطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجّح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يعلمون - وهو المتشابه - كما تعبدهم من دينه بما لا يعلمون - وهو التعبدات - ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردد بين كونه حالا فضلة ، وخبراً عمدة . والثانى أولى .

ومنهم من رجّح أنها للمطف ؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون ؛ وضعف الأول ، لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينتفع به عباده ؛ ويدل به على معنى أرادته ، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله ^(٤) للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم يعلم التشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، والمفسرون من أمته . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين في العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ^(١) : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : يعلمونه و ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من التشابه إلا أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا ﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكل قائلون ذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمرؤ على التفسير ، حتى فسروا الحروف المقطعة .

فإن قيل : كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون ، والله يقول : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين !

قلنا : إن ﴿ يَقُولُونَ ﴾ هنا في معنى الحال ، كأنه قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر ^(٢) :

الرَّيْحُ تَبْكِي شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي غَمَامَةٍ
أَي لَامِعًا .

وقيل : المعنى : « يعلمون ويقولون » ، فحذف واو العطف ، كقوله : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ ^(٣) ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمننا ؛ لأن الإيمان قبل العلم محال

(٢) هو ابن مفرغ الحنفي ، وانظر الأغاني ١٧ : ٥٥ .

(٣) سورة القيامة ٢٢

(١) سورة الكهف ٢٢

(طبعة السلي)

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل . وأيضاً لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال .

الثالث : ومن هذا الخلاف نشأ الخلاف في أنه : هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الراغب في مقدمة تفسيره : وذهب^(١) عامة المتكلمين إلى أن كل القرآن يجب أن يكون معلوماً ، وإلا لأدى^(٢) إلى إبطال فائدة الانتفاع به ، وحلوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالمعطف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جملة حالية . قال : ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يعلم تأويله إلا الله ، قال ابن عباس : أنزل الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام ، ووجه لا يسع أحداً جهالته ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله .

وقال بعضهم : المتشابه اسم لمعنيين :

أحدهما : لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه في بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ... ﴾^(٣) الآية .

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضاً ، ويصدق قوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي ... ﴾^(٤) الآية .

فإن كان المراد بالمتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده ، وإن جاز أن يطالعهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثاني جاز أن يعلموا مراده .

(١) هو الراغب الأصفهاني ؛ صاحب المفردات ومحاضرات الأدباء ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون .

(٢) ت : « أدى » (٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة في إنزال التشابه من أراد لعباده البيان والهدى ؟
قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : ليحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه ، والبحث عن دقائق معانيه ، فإن استدعاء الهم لمعرفة ذلك من أعظم القرب ، وحذرا مما قال المشركون : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ ^(١) ، وليتجنهم ويثيبهم كما قال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ... ﴾ ^(٢) الآية .
وقوله : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٣) فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب ، فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت الجنة ، وبطل التفاضل ، واستوت منازل الخلق ، ولم يفعل الله ذلك ، بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه ، وبعضه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى المحكم ، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ ^(٤) .

ومنها : إظهار فضل العالم على الجاهل ، ويستدعيه علمه إلى المزيد ^(٥) في الطلب في تحصيله ، ليحصل له درجة الفضل ، والأنفس الشريفة تشوف لطلب العلم وتحصيله .

وأما إن كان ممن لا يمكن علمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقف فيه والتعبد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها ، وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد الذي يجب العمل به ، اعتبارا بتلاوة النسخ من

(٢) سورة الروم ٢٧

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(١) سورة الزخرف ٢٢

(٣) سورة سبأ ٤

(٥) م : « المراد » .

القرآن وإن لم يجز العمل بما فيه من الحكم . ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم ؛ وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم ، ثم عجّزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم ؛ فبدل على أن الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرار الوقوف عليها ، وهو الله سبحانه !

الخامس : أثار بعضهم سؤالاً ، وهو : هل للحكم مزية على التشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثاني خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة !

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكر اباذى بأن الحكم كالتشابه من وجه ، ويخالفه من وجه ، فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار ^(١) القبيح . ويختلفان في أن الحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به ^(٢) في الحال ، والتشابه يحتاج إلى ذكر مُبتدأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمّله على الوجه المطابق ؛ ولأن الحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق ، ولأن الحكم يُعلم مفصلاً ، والتشابه لا يعلم إلا مجملًا .

فإن قيل : إذا كان الحكم بالوضع كالتشابه ، وقد قلّم إن من حق هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فبماذا يُميّز الحكم في أنه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيها كما اختلفوا في المذاهب ، فالحكم عند السنّي متشابه عند القدريّ ؟ فالجواب أن الوجه الذي أورده ^(٣) يلجئ إلى الرجوع إلى العقول فيما يتعلق

(٢) ساقطة من ت

(١) ساقطة من ت

(٣) ت ! و أورده .

بالتفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يفتقر إلى العلم بحكمته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصح له مخرج كلامه ، فأما في الكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكم ، وهو أن يدلّ ظاهره على المراد أو يقتضى بانضمامه أنّه محالاً يحتمل الوجه الواحد .

والمحكم في باب الحجاج عند غير المخالف مزية ، لأنه يمكن أن يبين له أنه مخالف للقرآن ، وأنّ ظاهر المحكم يدلّ على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسك بمنشابه القرآن ، وعدل عن محكمه لما أنه تمسك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلة السمعية ، وذلك لطّف وبعث على النظر ، لأن المخالف المتدين يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويعمل ، فإن اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيها ما يدلّ ظاهره على أمر واحد ، وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل ، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة .

النَّعْجُ السَّابِعُ وَالْثَلَاثُونَ
 فِي حُكْمِ آيَاتِ الْمِثَابِ بِحَاثِ الْوَارِدَةِ فِي الصِّفَاتِ

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :
 أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تُؤوَّل شيئاً منها ،
 وهم المشبهة .

والثاني : أنَّ لها تأويلاً ، ولكننا نمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ،
 ونقول : لا يعلمه إلا الله ؛ وهو قول السلف .

والثالث : أنها مؤولة ، وأولوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمساك عن أم سلمة أنها
 سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
 والسؤال عنه بدعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة ، إلا أنه زاد فيها
 أن مَنْ عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثوري فقال :
 أفهم من قوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^(١) ما أفهم من قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى
 إِلَى السَّمَاءِ﴾ ^(٢) . وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ
 اسْتَوَى﴾ ^(١) كما قال : وإني لأراك ضالا . وسئل ابن راهويه عن الاستواء : أقام هو
 أم قاعد ؟ فقال : لا يملّ عن القيام حتى يقعد ، ولا يملّ عن القعود حتى يقوم ، وأنت إلى
 غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها .

وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بتهجين ما سواها حتى ألجم آخرها في " إجلاله " كل عالم أو عامي عما عداها .

قال : وهو كتاب " إجلال العوام عن علم الكلام " ، ^(١) آخر تصانيف الغزالي مطلقا ، أو آخر تصانيفه في أصول الدين ، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم . ومن نُقل عنه التأويل على وابن مسعود وابن عباس وغيرهم .

وقال الغزالي في كتاب " التفرقة بين الإسلام والزندقة " ، ^(٢) : إن الإمام أحمد أول في ثلاثة مواضع ^(٣) ، وأنكر ذلك عليه بعض المتأخرين .

قلت : وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾ ^(٤) ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) !

واختار ابن بريهان ^(٦) وغيره من الأشعرية التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين

(١) طبع في المطبعة الأعلمية بمصر سنة ١٣٠٣ هـ وانظر ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) طبع باسم فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الترقى بمصر سنة ١٣١٩ هـ .

(٣) النص كما في كتابه : « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة يفتنون ويقولون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط ؛ أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود بين الله في الأرض » . والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن » . وانظر ص ٤٣ .

(٥) سورة النحل ٣٣

(٤) سورة الأنعام ١٥٨

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن بريهان الشافعي ؛ أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط

والوجيز ، توفي سنة ٥٢٠ هـ .

الفريقين : أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يُعلم معناه ؟ فعندهم يجوز ، فلهذا منعوا التأويل ، واعتقدوا التنزيه على ما يعلمه الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يعلمونه .

قلت : وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية في حق البارئ تعالى ، والخوض في مثل هذه الأمور خطرُه عظيم ، وليس بين العقول والمنقول تغاير في الأصول ، بل التغاير إنما يكون في الألفاظ ، واستعمال المجاز لغة العرب . وإنما قلنا لا تغاير بينهما في الأصول لما علم بالدلائل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع ، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليل الشرع وكونه حقا ، ولو تَصَوَّرَ كذب العقل في شيء لتصور كذبه في صدق الشرع ، فمن طالت ممارسته العلوم ، وكثر خوضه في مجورها أمكنه التلقيق بينهما ؛ لكنه لا يخلو من أحد أمرين ، إما تأويل يبعد عن الأفهام ، أو موضع لا يتبين فيه وجه التأويل لتصور الأفهام عن إدراك الحقيقة ، والطمع في تلقيق كل ما يرد مستحيل ^(١) المرام ، والرد إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ^(٢) .

ونحن نجري في هذا الباب على طريق المؤولين ، حاكين كلامهم .

فمن ذلك صفة الاستواء ، فحكى مقاتل والكلبي عن ابن عباس أن أُستوى ^(٣) بمعنى استقر ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم .

وعن المعتزلة بمعنى « استولى وقهر » ، وردّ بوجهين :

(١) م : « مستحسن » تحريف (٢) سورة الشورى ١١

(٣) من قوله تعالى في سورة طه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوًى ﴾

أحدهما: بأن الله تعالى مستولٍ على^(١) الكونين ، والجنة والنار وأهلها ، فأى فائدة في تخصيص العرش !

الثاني : أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله تعالى منزّه عن ذلك ؛ قاله ابن الأعرابي .

وقال أبو عبيد : بمعنى « صعد » ، وردّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصعد ، وهو منقّى عن الله .

وقيل : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » فجل « علا » فعلا لا حرفاً ؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضرب^(٢) في تفسيره ؛ وردّ^(٣) بوجهين :

أحدهما : أنه جل الصفة فعلا ، ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز قاطعة بأن « على » هنا حرف ، ولو كان فعلا لكتبوها باللام ألف كقوله : ﴿ وَلَعَلَّا بَمَضْمَنِهِمْ عَلَى يَمِينٍ ﴾^(٤) .

والثاني : أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء .

وقيل : تمّ الكلام عند قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ثم ابتداء بقوله : ﴿ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥) ، وهذا ركيب يُزيل الآية عن نظمها ومرادها .

(١) ط : « عن »

(٢) سمي تفسيره صاحب كشف الظنون الكفاية ؛ وهو إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحبري أبو عبد الرحمن الضرير الفسر القرطبي المحدث ، توفي بعد سنة ٤٣٠ . نكت الهيمان ١١٩

(٣) ت : « وخطأه » . (٤) سورة « المؤمنون » ٩١ .

(٥) سورة طه ٦٥ ،

قال الأستاذ : والصواب ما قاله الفراء^(١) والأشعري^(٢) وجماة من أهل المعاني : إن معنى قوله : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، فسماه استواء ، كقوله : ﴿ سَمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾^(٣) أى قصد وعمد إلى خلق السماء ؛ فكذا ها هنا ، قال : وهذا القول مرضى عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعري : ﴿ عَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾^(٤) ومعناه أحدث الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَّا مِنَ اللَّهِ نِعْمَةً ﴾^(٥) ، فسمى التحبيب والتكريه فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾^(٦) ، أى فخر الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾^(٧) أى قصدهم . وكما أن التخريب والتعذيب سمأهما إتياناً ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء .

قال : وهذا قول مرضى عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، وللعرض خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، والملائكة حاقون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة ، وغير ذلك .

(١) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء ، أجمع الكوفيين فى النحو ؛ وصاحب كتاب معانى القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزيدى ١٤٦
(٢) هو أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري ، صاحب الأصول ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والجهمية والمجارج وسائر أصناف المبتدعين ، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٦) سورة النحل ٢٦

(٣) سورة فصلت ١١

(٥) سورة الحجرات ٧ ، ٨

(٧) سورة الحشر ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ^(١) ؛ قيل : النفس ها هنا الغيب ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستتر كالنفس .

وقوله : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ^(٢) أى عقوبته . وقيل : يحذرکم الله إياه .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) اختار البيهقي ، معناه أنه المعبود في السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ^(٤) وهذا القول هو أصح الأقوال . وقال الأشعري في ” الموجز “ : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيهما ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهذا قول المجسمة ، واستدللت الجهمية بهذه الآية على أنه تعالى في كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾ ^(٥) ، قيل : استعار الواو موضع الباء لمناسبة بينهما في معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف يتوب بعضها عن بعض ، وتقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كان مجيئهم مضافا إليه بتسليطه أو بأمره ، ولا شك أن الملك إنما يجي بأمره على ما قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٦) ، فصار كما لو صرح به . وقال : جاء الملك بأمر ربك ، وهو كقوله :

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(٤) سورة الزخرف ٨٤

(٦) سورة الأنبياء ٢٧ .

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة الأنعام ٣

(٥) سورة الفجر ٢٢ .

﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾^(١) أى اذهب أنت بربك ، أى بتوفيق ربك وقوته ، إذ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم فى العرف .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾^(٢) قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم النخعى : ^(٣) أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معانة ويمجد فيه شتم عن ساقه ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة .

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمره ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجانب اليهود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة ، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

قوله تعالى : ﴿ سَتَفْرُغُ لَكُمْ آيَةُ الْفَلَاحِ ﴾^(٥) ، فرغ بأتى بمعنى قطع شغلا ، أنفرغ لك ، أى أفصد قصدك ، والآية منه ، أى ستفصد لعقوبتكم ، ونحكم جزاءكم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾^(٦) ، إن قيل لأى علة نُسب الظن إلى الله

وهو شك ؟

(١) سورة المائدة ٢٤ .

(٢) سورة القلم ٤٢

(٣) نقله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٩: ٢٤ (طبعة بولاق)

(٤) سورة الرحمن ٣١

(٥) سورة الزمر ٥٦ .

(٦) سورة المؤمن ٣٧ .

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظن لفرعون ، وهو شك لأنه قال قبله : ﴿ فَأُطْلِعْ إِلَى إِلَه مُوسَى ﴾^(١) وإني لأظن موسى كاذبا ، فالظن على هذا لفرعون .

والثاني : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأُطْلِعْ إِلَى إِلَه مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ ﴾ على معنى : وإني لأعلمه كاذبا ؛ فإذا كان الظن لله . كان علما و يقينا ، ولم يكن شكّا كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٣) لم يرد سبحانه بنفى النوم والسنة عن نفسه إثبات اليقظة والحركة ، لأنه لا يقال لله تعالى : يقظان ولا نائم ، لأن اليقظان لا يكون إلا عن نوم ، ولا يجوز وصف القديم به ، وإنما أراد بذلك نفي الجهل والغفلة ، كقوله : ما أنا عنك بغافل .

قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾^(٤) قال السهيلي : اليد في الأصل كالمصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله : ﴿ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾^(٥) ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : وإذا ثبت هذا فصَحَّ قولُ الأشرعي : إن اليدين^(٦) في قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾^(٧) صفة ورد بها الشرع ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النعمة ، ولا قطع بشئ من التأويلات تحرزا منه عن مخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تحرزا عن مذاهب المشبهة .

(٢) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) سورة م ٤٥ .

(٦) سورة م ٧٥

(١) سورة الحاقة ٢٠

(٣) سورة م ٧٥ .

(٥) كذا في ط ، م ، وفي ت « اليد » .

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يعلمون إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُعقل عندهم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ، وقالوا : زعمت أن الله ليس كمثل شيء ، ثم تخبر أن له يداً ، ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، عُلِمَ أن الأمر عندهم كان جلياً لا خفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز ^(١) فيها حتى نسيت الحقيقة ، ورب مجاز كثير استعمل حتى نسي أصله ، وتركت صفته - والذي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخص ، والقدرة أعم ، كالحبة مع الإرادة والمشيئة ، فاليد أخص من معنى القدرة ، ولذا كان فيها تشریف لازم .

وقال البغوي في تفسير قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ^(٢) : في تحقيق الله التثنية في اليد دليل على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه « لما خلقت » كقوله : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ^(٣) ، قال البغوي : وهذا تأويل غير قوى ؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن كنت خلقتك فقد خلقتني ، وكذلك في القدرة والنعمة لا يكون لآدم في الخلق مزية على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ ^(٤) فإن العرب تسمى الاثنين جمعا ، كقوله تعالى : ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ ^(٥)

(٢) سورة ص ٥٥

(٤) سورة يس ٢١

(١) ت : « الحال » .

(٣) سورة الرحمن ٢٧

(٥) سورة الحج ١٩ .

وأما العين في الأصل في فهي صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين قال : وحينئذٍ فأضاقها للبارئ في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ ^(١) حقيقة - لا مجاز كما توهم أكثر الناس - لأنه صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز في تسمية العضو بها ، وكل شيء يوم الكفر والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارئ سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السهيلي : ومن فوائد هذه المسألة أن يُسأل عن المعنى الذي لأجله قال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ ^(٢) بحرف ﴿ عَلَىٰ ﴾ ، وقال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأُصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٤) وما الفرق ؟ والفرق أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكنوناً ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغذَّون ويصنعون شراً ، فلما أراد أن يصنع موسى ويُغذَّى ويُرَبَّى على جَلِيٍّ آمِنٍ وظهور أمرٍ لا تحت خوف واستسرار دخلت « على » في اللفظ تنبيهاً على المعنى لأنها تعطي معنى الاستعلاء ، والاستعلاء ظهور وإبداء ، فكأنه سبحانه يقول : وتصنع على آمِنٍ لا تحت خوف ، وذكر العين لتضميتها معنى الرعاية والكلاء . وأما قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَأُصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٤) فإنه إنما يريد في رعاية منّا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتج الكلام إلى معنى « على » .

ولم يتكلم السهيلي على حكمة الإفراد في قصة موسى والجمع في الباقي ، وهو سرٌ لطيف ، وهو إظهار الاختصاص الذي خص به موسى في قوله : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ ^(٥)

(٢) سورة طه ٣٩

(٤) سورة هود ٣٧ .

(١) سورة طه ٣٩ .

(٣) سورة القمر ١٤

(٥) سورة طه ٤١ .

فأقتضى الاختصاصُ الاختصاصَ الآخر في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ ^(١) ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٣) فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السهيلي رحمه الله : وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمل من لفظها النقاسة والشيء النفيس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذاتُ الباري هي نفسه ، ويعبرون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم في قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » .

قال : وليست هذه اللفظة إذا استقرت بها في اللغة والشرعية كما زعموا ، وإلا لقل : عبدت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسموع ، ولا يقال إلا بحرف في المستحل معناه في حق الباري تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشرعة التي هي ذات الله ، فذاتُ وصفٍ للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط مَنْ جعلها عبارة عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق العجب على الله تعالى في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(٤) على قراءة حمزة والكسائي ، بضمّ التاء على معنى أنهم قد حلّوا محل من يتعجب منهم .

قال الحسين بن الفضل : العجب من الله تعالى إنكار الشيء وتعظيمه ، وهو لغة

(٢) سورة القمر ١٤

(٤) سورة الصافات ١٢

(١) سورة طه ٣٩

(٣) سورة هود ٣٧ .

العرب ، وفي الحديث : « عجب ربكم من زللكم وقنوطكم » وقوله : « إن الله يعجب من الشاب إذا لم يكن له صبوة » .

قال البغوي : وسمعت أبا القاسم النيسابوري قل : سمعت أبا عبد الله البغدادي يقول : سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يعجب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله فقال : ﴿ وَإِنْ نَعَجِبْ فَعَجَبُ قَوْلِهِمْ ﴾ ^(١) أى هو كما يقوله .

فائدة

كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ أو ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ أو ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ فالمعزلة يفسرونه بالإرادة ، لأن عندم أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى الطلب ، والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول ، فكأنه قال : كونوا متقين ، أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

النوع الثامن والثلاثون معرفة إعجاز

وقد اعتنى بذلك الأئمة ، وأفردوه بالتصنيف ، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني ^(١) ، قال ابن العربي : ولم يصنف مثله ، وكتاب الخطابي ^(٢) ، والرمانى ، والبرهان لعزى ^(٣) وغيرهم .

وهو علم جليل ، عظيم القدر ، لأن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن ، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز ، قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ ^(٤) ، وقال سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) فلو أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه ، ولا تكون حجة إلا وهى معجزة . وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) فأخبر

(١) فى كتاب إعجاز القرآن ؛ وطبع عدة مرات ، آخرها فى دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر .

(٢) فى كتاب بيان إعجاز القرآن ، وطبع فى دار المعارف بمصر مع رسالة الرمانى المسماة بالنكت فى إعجاز القرآن ، ورسالة عبد القاهر الجرجانى المسماة الرسالة الشافية بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام .

(٣) هو أبو العالى عزى بن عبد الملك المعروف بشيذلة ، التوفى سنة ٤٩٤ ؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون

أَنَّ الْكِتَابَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِهِ ، وَأَنَّهُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ ، فَأَتَمَّ مَقَامَ مُعْجَزَاتِ غَيْرِهِ وَآيَاتِ سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم - وكانوا أفصح الفصحاء ومصافح الخطباء - تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين ^(١) فلم يقدرُوا ، يقال : تحدّى فلان فلانا إذا دعاه إلى أمر ليظهر عجزه فيه ونازعه الغلبة في قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حدّيتك ، أى أبرز لي وحدك .

واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا : افتراه . فانزل الله عز وجل عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سور كشأ كل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، ثم كرر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) أى من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بَشَرٍ مِثْلِهِ ، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان ، فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورة تشبه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء ^(١) ، قال : ﴿ قُلْ لَنْ يَجْتَمِعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(٥) ، قد ثبت أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله إمّجزم عنه ، لأنهم لو قدرُوا على ذلك لقتلوا ، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شعر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التحير والاقطاع .

(٢) سورة هود ١٣

(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

(١ - ١) ساقط من ت

(٣) سورة البقرة ٢٣

قال [ابن أبي] ^(١) طالب مكي ^(١) في ” اختصاره نظم القرآن للجرجاني “ ؛ قال المؤلف : أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب ، لكن الأعصار تتغير وتطول ، فيتغير النظم عند المتأخرين لقصور أفهامهم ، والنظر كله جار على لغة العرب ، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ ^(٣) فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛ وهو كلام عربي .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلهم إلا من قبل أنهم أعرضوا عن قبوله ، ولا يجوز أن يكون نزل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكون عليهم حجة ، وجهلنا بالنظم لتأخرنا عن رتب القوم الذي نزل عليهم جائز ، ولا يمنع . فمن ^(٤) نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبره ؛ لأنه بلغته ، ونحن إنما ^(٥) نفهم بالتعلم . انتهى .

وهذا الذي قاله مشكل ، فإن كبار الصحابة رضى الله عنهم حفظوا البقرة في مدة متطاولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم .

وإعجاز القرآن ذكر من وجهين :

أحدهما : إعجاز متعلق بنفسه .

والثاني : بصرف الناس عن معارضته .

(١) في الأصول «أبو طالب» ؛ خطأ ؛ وهو مكي بن أبي طالب جوش بن محمد بن مختار القيسي ؛ يكنى أبا محمد ؛ أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ ؛ ذكر الفقهى تبتا بمؤلفاته ؛ وفيها كتاب « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » . وانظر لإنباه الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣١٩

(٣) سورة يونس ٣٩

(٥) م : « إذا » تحريف

(٢) سورة يونس ٣٨

(٤) ت : « ممن » .

ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله معجز ، واختلفوا في إعجازه ، فقيل : إن التحدى :
 وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات ، وإن العرب كلفت في ذلك مالا تطيق ،
 وفيه وقع عجزها . والجمهور على أنه إنما وقع بالدال على القديم ^(١) وهو الألفاظ .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصح التحدى بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التى وقع بها
 التحدى ، ولا يتبعه قول القائل لمثله : إن صنعت خاتما كنت قادرا على أن تصنع مثله ؛
 إلا بعد أن يمكنه من الجهة التى تدعى عجز المخاطب عنها ، فنقول : الإعجاز فى القرآن
 العظيم إما أن يعنى بالنسبة إلى ذاته ، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله ،
 أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك ؛ لا جائز أن يكون الإعجاز حصل من جهة
 ذوات الكلم المفردة فقط ؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها ؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز
 وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف فقط ؛ لأنه يُحجج إلى ما تعاطاه مسيلة
 من الحماقة : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَوَاهِرَ - فَصَلْ لِرَبِّكَ وَهَاجِرَ - إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْكَافِرُ » .

ولو كان الإعجاز راجعا فى الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظ
 معربة فضلا عن كبيرهم ، ولا جائز أن يقع بالنسبة إلى المعانى فقط ؛ لأنها ليست من صنيع
 البشر ، وليس لهم قدرة على إظهارها ؛ من غير ما يبدل عليها ، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع
 لأننا قد بينا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد ، فيتعين أن يكون الإعجاز لأمر خارج غير ذلك .

[بيان الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحدها - وهو قول النظام ^(٢) : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان

(١) م : « التقديم » ، صوابه ماقى ت ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، شيخ الجاحظ ، وأحد رموز المعتزلة ، وإليه تنسب
 الفكرة النظامية ؛ توفى فى خلافة المنصور سنة بضع وعشرين ومائتين . وانظر آراءه فى الملل والنحل ١ : ٦٧ ،
 والواقف ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وأمالى الصريف المرتضى ١ : ١٨٧ .

مقدوراً لهم ؛ لكن عاقبهم أمر خارجي ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) ؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم ، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره ، هذا مع أن الاجتماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز ؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله .

وأيضاً يلزم من القول بالصَّرْفَةِ فساد آخر ، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التحدثي ، وخلو القرآن من الإعجاز ؛ وفي ذلك خرق لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظيم ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن ، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضي أبو بكر ^(٢) : « وما يبطل القول بالصَّرْفَةِ أنه لو كانت المعارضة ممكنة - وإنما منع منها الصَّرْفَةُ - لم يكن الكلام معجزاً ، وإنما يكون المنع معجزاً ^(٣) فلا يتضمن الكلام فضلاً ^(٤) على غيره في نفسه » .

« وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادرين على الإتيان بمثله ؛ وإنما تأخروا ^(٥) عنه لعدم العلم بوجه ترتيب لو تعلموه لوصلوا إليه ، ولا بأعجب من قول

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر الباقلاني في كتاب إعجاز القرآن ص ٤٣ ، ٤٤ ، ونقله عنه صاحب الإتيان في ٢ : ١١٨

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون المنع هو المعجز » . والإتيان : « وإنما يكون بالمنع معجزاً » .

(٤) الإعجاز والإتيان : « فضيلة » .

(٥) كذا في الأصول والإتيان ؛ وفي الإعجاز : « وإنما يتأخرون » .

فريق منهم : إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله في هذا الباب ، [وإنما يصح من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد] ^(١) .

« وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكْمًا » ^(٢) .

الثاني : أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به ، لا مطلق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزناً ، وعَلَّتْ مركباته معنى ، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى .

واختاره ابن الزمِّلَكَاني ^(٣) في البرهان .

الثالث : ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية ، ولم يكن ذلك من شأن العرب ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ ^(٤) وقوله في أهل بدر : ﴿ سَيُهْرَمُ الْجَنَمُ ﴾

(١) تكملة من كتاب إعجاز القرآن

(٢) كذا نقل عبارة الباقلاني في مختصره ، والتي في الإعجاز ص ٤٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ؛ وإنما فرغوا إلى الدرة والبيضة ؛ وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكماً متقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ؛ فليس فيها شيء بديع من لفظ ولا معنى ، والآخرة شيء في الديانات ، وقد تهوس فيه بما لا يخفى على متأمل . وكتابه الذي بيناه في الحكم منسوخ من كتاب يزجر في الحكمة ؛ فأى صنع له في ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيما جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زمِّلَكَان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون . كذا ضبطه ياقوت ، وقال : « وأما أهل الشام فإنهم يقولون « زمِّلَكَا » بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر ، لا يلحقون به النون ؛ وهي قرية بغوطة دمشق ؛ وعن ينسب إليه من العلماء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي المتوفى سنة ٦٥١ ، وحفيده محمد بن علي بن عبد الواحد المتوفى سنة ٧٢٧ وكتاب البرهان نسبة صاحب كشف الظنون إليه وقال : « البرهان في إعجاز القرآن لكمال الدين محمد بن علي بن الزمِّلَكَاني الشافعي المتوفى سنة ٧٢٧ ، ثم اختصره ؛ والكنى لم أجده منسوباً إليه فيما وقعت عليه من تراجم له في الدرر الكامنة وفوات الوفيات وابن كثير وشذرات الذهب والنجوم الزاهرة . وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب « البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن » عن أحمد الثالث ؛ ذكروا أنها من تأليف عبد الواحد السماكي المعروف بابن خطيب زمِّلَكَا . »

(٤) سورة الفتح ١٦ .

وَيُؤْتُونَ الدُّبُرَ ﴿١﴾ وقوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾ ﴿٢﴾ وكقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿٣﴾، وقوله: ﴿الْمَغْلَبَةِ الرُّومِ﴾ ﴿٤﴾ وغير ذلك مما أخبر به بأنه سيقع فوقه .

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها؛ وهو باطل ،
قد جمل الله كل سورة معجزة بنفسها .

الرابع : ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر للتقدمين ، حكاية من شاهدها وحضرها ، وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا ...﴾ ﴿٥﴾ الآية .

وهو مردود بما سبق ، نعم هذا والذي قبله من أنواع الإعجاز ، إلا أنه منحصر فيه .

الخامس : إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل ، كقوله : ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ ﴿٦﴾ ، وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ ﴿٧﴾ ، وقوله : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ ...﴾ ﴿٨﴾ الآية ، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يتمنون الموت أبدا .

(٢) سورة الفتح ٢٧
(٤) سورة الروم ٢٠١ .
(٦) سورة آل عمران ١٢٢
(٨) سورة الأفعال ٧

(١) سورة القمر ٤٥
(٣) سورة النور ٥٥
(٥) سورة هود ٤٩
(٧) سورة المجادلة ٨

السادس : وصححه ابن عطية وقال : إنه الذي عليه الجمهور والحدّاق - وهو الصحيح في نفسه - وأنّ التحدى إنّما وقع بنظمه ، وصحة معانيه ، وتوالى فصاحة ألفاظه ؛ ووجه إعجازه أن الله قد أحاط بكل شيء علما ، وأحاط بالكلام كلّ علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن عِلِمَ بإحاطته أى لفظة تصلح أن تلى الأولى ، ويتبين المعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشرُ معهم الجهل والنسيان والذهول ، ومعلوم بالضرورة ^(١) أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك ^(٢) ، وبهذا [جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة ، وبهذا النطق] ^(٣) يبطل قول من قال : إن العرب كان في قدرتها الإتيان ^(٤) بمثله ، فلما جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم صُرفوا عن ذلك وعجزوا عنه .
والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم ^(٥) يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينقح الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها ، فيغيّر فيها ، وهم جراً . وكتاب الله سبحانه لو نزعَت منه لفظة ، ثم أدير لسان العرب على لفظة ^(٦) أحسن منها لم توجد . ونحن نتبين لنا البراعة في أكثره ، ويخفى علينا وجهها في مواضع ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق ، وجودة القريحة ، [وميّز الكلام] ^(٧) .

وقامت الحجة على العالم بالعرب إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

(١) مقدمة التفسير المطبوعة ص ٢٧٨ - ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) في المقدمة : « ضرورة » (٣) في المقدمة « أن بشرا لم يكن قط محيطا » ،

(٤) تكملة من المقدمة

وما قلّه الزركشي أجود

(٥) المقدمة : « أن تأتي بمثل القرآن » .

(٦-٦) فيما قلّه عن ابن عطية هنا اختصار في العبارة ؛ وفي المقدمة : « ... لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين ، ويظهر لك قصور البشر في أن الفصح منهم يضع خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده ، ثم لا يزال ينقحها حولا كاملا ، ثم تعطي لأحد نظيره فيأخذها بقريحة خاصة فيبدل فيها وينقح ، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع للنظر والبذل ، وكتاب الله ... الخ » .

(٧) المقدمة : « في أن يوجد أحسن منها » .

الحجة في معجزة عيسى بالأطباء ، و [في] ^(١) معجزة موسى بالسحرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرع ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره ؛ فكان السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب في زمان عيسى ، والفصاحة في مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

السابع : أن وجه الإعجاز الفصاحة ، وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدى ، واختاره الإمام فخر الدين ^(٢) ؛ وهو قريب مما سبق ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لَّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(٣) ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٤) : وقول من قال : إن الضمير في ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضعيف ، بقوله : ﴿ بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) ، والسياق واحد .

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم ، واختاره القاضي أبو بكر ^(٦) .

قال : ولهذا لم يمكنهم معارضته .

(١) تكملة من المقدمة .

(٢) هو الإمام فخر الدين الرازي ، صاحب التفسير الكبير السمي مفاتيح الغيب ؛ ونقل عنه هذا النمى

السيوطى في الإتيان ٢ : ١١٩

(٤) سورة البقرة ٢٣ .

(٣) سورة الإسراء ٨٨

(٦) انظر إيجاز القرآن ص ٥٤

(٥) سورة هود ١٣

قال : ^(١) ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن ^(٢) من أصناف البديع التي ادَّعَوْها في الشعر ؛ لأنه ليس مما يخرج العادة ^(٣) ، بل يمكن استدراكه بالتعلم والتدريب والتصنع له ، كقول الشعر ، ورصف الخطب ، وصناعة الرسالة ، والحدق في البلاغة ، وله طريق يُسلك ^(٤) . . . فأما شأوُ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ، ولا إمام يقتدى به ، ولا يصح وقوعُ مثله اتفاقاً . . .

قال : ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر ، وفي بعض أدق وأعمض .
ثم قال القاضي : فإن قيل ^(٥) ما الذي وقع التحدى به ؟ أهو الحروف المنظومة ؟ أو الكلام القائم بالذات ؟ أو غيره ؟
قلنا : الذي تحدّاهم به أن يأتوا على الحروف التي هي نظم القرآن منظومة حِكْمًا ، متتابعة كتبها ، مطردة كاطرادها ، ولم يتحدّهم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذي لا مثل له ^(٥) .

وقال بعض الأئمة : ليس الإعجاز المتحدّى به إلا في النظم ، لا في المفهوم ؛ لأن المفهوم

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما يعضد مع تصرف واختصار في العبارة

(٢-٢) الإعجاز : « من البديع الذي ادَّعوه في الشعر ووصفوه فيه ، وذلك أن هذا الفن ليس فيه ما يخرج العادة ويخرج عن العرف » .

(٣) بقية الكلام في الإعجاز : « ... ووجه يقصد ، وسلم يرتقى فيه إليه ، ومثال قد يقع طالبه عليه ؛ فرب إنسان يتعود أن ينظم جميع كلامه شعراً ، وآخر يتعود أن يكون خطابه سجعا ، أو صنعة متصلة ، لا يسقط من كلامه حرفاً ، وقد يتأتى له لما قد تعود ، وأنت ترى أدباء زماننا يضعون المحاسن في جزء ، وكذلك يؤلفون أنواع البارع ، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيحسنون به كلامهم ، ومن كان قد تدرب وتقدم في حفظ ذلك استغنى عن هذا التصنيف ، ولم يحتج إلى تكلف هذا التأليف ، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن بأسطاً من باع كلامه ، وموشحاً بأنواع البديع ما يحاوله من قوله . وهذا طريق لا يتعذر ، وباب لا يمتنع ، وكل يأخذ فيه مأخذاً ، ويقف منه موقفاً ، على قدر ما معه من المعرفة ، وبحسب ما يمهده من الطبع ، فأما شأو ... »

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤ ، وعبارته : « إن قال قائل : بينوا لنا : ما الذي وقع التحدى إليه ... ؟ » .

(٥) انتهى ما أورد المؤلف هنا من كلام القاضي في الإعجاز مع التصرف والحدق .

لم يمكن الإحاطة به ، ولا الوقوف على حقيقة المراد منه ، فكيف يتصور أن يتحدث بما لا يمكن الوقوف عليه ، إذ هو يسم كل شيء فأى شيء ، فقبل به ادعى أنه غير المراد ، ويتسلسل !

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه - وهو اختيار السكاكي حيث قال في " المفتاح " ،^(١) :
واعلم أن شأن الإعجاز [عجيب]^(٢) يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحاة . وكما يدرك^(٣) طيب النغم العارض لهذا الصوت ، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوى الفطر السليمة إلا بإتقان علمي المعاني والبيان والتمرّن فيهما^(٤) .

وقال أبو حيان التوحيدى في " البصائر " ،^(٥) : لم أسمع كلاماً ألصق بالقلب ، وأعلق بالنفس من فصل تكلم به بُندار بن الحسين الفارسي - وكان بحراً في العلم - وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن فقال : هذه مسألة فيها حيف على المفتي^(٦) ، وذلك أنه شيء بقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرت إلى بُجْلته فقد حققتَه ، ودلت على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه ، ومُعْجَزة لمحاوَله ، وهُدًى لقائله ؛ وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

(١) مفتاح العلوم لأبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ص ٢٢١ ، مع تصرف في العبارة
(٢) تكملة من المفتاح

(٢-٢) عبارة المفتاح : « ومدرِك الإعجاز عندى هو الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين ؛ نعم البلاغة وجوه مثلمة ربما تيسرت إمالة النام عنها ، أما ما نفس وجه الإعجاز فلا »

(٣) ت : « التصاوير » تحريف

(٤) هذه الكلمة ساقطة من م .

العاشر: وهو قولُ حازم^(١) في "منهاج البلغاء": إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحاءها في جميعه استمراراً لا توجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلامُ العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحاءها في العالي منه إلا في الشيء اليسير المحدود، ثم تعرض الفترات الإنسانية، فتقطع طيب الكلام ورواقه، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه، بل توجد في تفريق وأجزاء منه، والفترات في الفصاحة تقع للفصيح، إما بسهو يعرض له في الشيء من غير أن يكون جاهلاً به، أو من جهل به، أو من سامة تعترى فكره، أو من هووى للنفس يقلب عليها فيما يحوش عليها خاطره، من اقتناص المعاني سميماً كان أو غناً، فهذه آفات لا يخلو منها الإنسان الفاضل الطبع الكامل، وهو قريب مما ذكره ابن الزمكاني وابن عطية.

الحادى عشر: قال الخطابي^(٢) في كتابه - وإليه^(٣) ذهب الأكثرون من علماء النظر -: إن وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن لما صعب عليهم تفصيلها صفوا فيه إلى حكم الذوق والقبول عند النفس.

قال: والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها في درجة البيان متفاوتة^(٤)، [ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية]^(٥)، فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجي؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٥٩، ومن كتابه نسخة مصورة ناقصة بدار الكتب المصرية رقم ...

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي؛ في كتابه بيان إعجاز القرآن؛ طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلون سلام.

(٣) ص ٢١ وما بعدها مع اختصار وتصرف في العبارة.

(٤) بيان الإعجاز: «مراتبها في نسبة البيان متفاوتة»

(٥) تكملة من كتاب البيان.

القريب السهل، ومنها الجائز الطلق الرّسل، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود [دون النوع المهجين المذموم الذي لا يوجد في القرآن شيء منه البتة] ^(١).

فالقسم ^(٢) الأول أعلاه، والناسي أوسطه، والثالث أدناه وأقربه ^(٣)، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة، وأخذت من كل نوع شعبة، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف [نمط] ^(١) من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعوتها كالتضادين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمثانة [في الكلام] ^(١) يعالجان نوعاً من العورة؛ فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوّ كلّ منهما عن الآخر فضيلة خصّ بها القرآن. [يسرّها الله بلطيف قدرته] ^(١)؛ ليكون آية بينة لئيبه [ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه] ^(١).

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمرين :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وأوضاعها التي هي ظروف المعاني [والحوامل] ^(١).

ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمّولة على تلك الأنفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظوم التي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها، إلا أن ^(٢) يأتوا بكلام مثله.

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة؛ حتى لا ترى

(١) تكملة من كتاب البيان.

(٢-٢) البيان : « فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعه والقسم الثاني أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه »

(٣) البيان : « إلى أن يأتوا » .

شيئا من الألفاظ أنصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه . وأما ^(١) معانيه ، فكل ذى لب يشهد له بالتقديم في أبوابه ، والرقى في أعلى درجاته ^(٢) .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ، وأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم القدير ، [الذى أحاط بكل شئ علماً ، وأحصى كل شئ عدداً] ^(٣) .

فخرج ^(٤) من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التأليف ، مضمناً أصح المعاني ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه في صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيان لطريق عبادته ^(٥) في تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتقويم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساوئها ، واضعاً كل شئ منها موضعه الذى لا يرى شئ أولى منه ، ولا يتوم ^(٦) في صورة العقل أمر أليق به منه ، مودعاً أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله بمن عصى وعاند منهم ، منبثاً عن الكوائن المستقبلية في الأعصار الماضية من الزمان ، جامعاً في ذلك بين الحجة والمحجج له ، والدليل والمدلول عليه ، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعى إليه ، وإنباء عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

(١-١) البيان : « وأما المعاني فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعمتها وصفاتها » .

(٢) تكملة من كتاب البيان .

(٣) البيان : « تفهم الآن واعلم أن القرآن . . . » .

(٤) البيان : « وبيان لمتهاج عبادته »

(٥) البيان : « ولا يرى في صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور، والجمع بين اشتاتها حتى تنتظم وتنسق، أمرٌ تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه قدرتهم^(١)، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بمثله، ومناقضته في شكله، ثم صار المعاندون له [من كفر به وأنكره]^(٢) يقولون مرة : إنه شعر لَمَّا رأوه منظوماً، ومرة إنه سحر لما رأوه معجوزاً عنه، غير مقدور عليه. وقد كانوا يجدون له وقفاً في القلب، وقرعاً في النفس، يريبهم ويحيرهم، فلم يبالوا أن يعترفوا به نوعاً من الاعتراف، ولذلك قالوا^(٣) : إن له حلاوة، وإن عليه لطاوة. وكانوا مرةً للجهل وحيرتهم^(٤) يقولون : ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْنَلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(٥) مع علمهم أن صاحبهم أمتى وليس بحضرة من يُمْنَى أو يكتب شيئاً^(٦)؛ ونحو ذلك من الأمور التي^(٧) أوجبها العناد والجهل والعجز^(٨). وقد حكى الله عن بعض سرديتهم - وهو الوليد بن المغيرة المخزومي - أنه لما طال فكره في القرآن وكثر ضجره منه، وضرب له الأخماس من رأيه في الأسداس، فلم يقدر على أكثر من قوله : ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(٩) عنادا وجهلا به، وذهاباً عن الحجة، وانقطاعاً دونها^(١٠).

ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

(١) البيان : « قدرهم » .

(٢) م : « وجنونهم » .

(٣) البيان : « في نحو ذلك » .

(٤) سورة المدثر ٢٤

(٥) البيان : « التي جامعها الجهل والعجز » .

(٦) حذف بعد هذه الفقرة فيما نقله المؤلف مانصه : « وقد وصف ذلك من حاله وشدة حيرته فقال سبحانه :

﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ

وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ . وَأَسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾

وكيفاً كانت الحال، ودارت القصة، فقد حصل اعترافهم بها قولاً، وانقطاعهم عن معارضته فعلاً أنه معجز

وفي ذلك قيام الحجة وثبوت المعجزة والحمد لله .

التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام ، أو إذهاب الرونق الذي تسقط به البلاغة ، وذلك أن في الكلام ألقاظا مترادفة متقاربة ^(١) المعاني في زعم أكثر الناس ، كالعلم والمعرفة ^(٢) ، والشح والبخل ، والنعت والصفة ، وكذا بلى ونعم ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ؛ والأمر فيها عند الخذاق ^(٣) بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها ، وإن اشتركا في بعضها ^(٤) .

ولهذا قال أبو العالية في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ ^(٥) أنه الذي ينصرف ولا يدرى عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال : « الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ » ، فلم يفرق أبو العالية بين « في » ، و « عن » حتى تنبّه له الحسن وقال : المراد به إخراجها عن وقتها .

فإن قيل : فهلا جعل في كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعاني في السورة الواحدة ، وفي الآي المجموعة القليلة العدد ، ليكون أكثر لقائده ، وأعم لمنفعته ، ولو كان لكل باب منه قبيل ، ولكل معنى سورة مفردة ، لم تكثر عائده ، ولكان الواحد من الكفار المنكرين والمعاندين إذا سمع السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة فقط ، وكان في اجتماع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر حظا ، وأجدى نفعاً من التخيير لما ذكرناه .

(١-١) البيان : « متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها مساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة » .

(٣) هنا انقضى ما نقله عن الخطابي ص ٢٦ وترك ما بعدها إلى ما أوردته من ص ٢٩ مع تصرف في العبارة

(٤) سورة الماعون .

قال الخطّابى : وقلت ^(١) فى إعجاز القرآن وجها [آخر] ^(٢) ذهب عنه الناس [فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ فى آحادهم] ^(٣) وهو صنيعه بالقلوب ، وتأثيره فى النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منشورا إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة فى حال ، ومن الروعة والمهابة فى حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مَّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ^(٥) الآية .

قلت : ولهذا أسلم جبير بن مطعم لما سمع قراءة النبى صلى الله عليه وسلم للطور حتى انتهى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ ^(٦) قال : خشيت أن يدركنى العذاب . وفى لفظ : « كاد قلبى يطير فأسلم » . وفى أثر آخر أن عمر لما سمع سورة طه أسلم ، وغير ذلك . وقد صنف بعضهم كتابا فىمن مات بسماع آية من القرآن .

الثانى عشر ، وهو قول أهل التحقيق : إِنَّ الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد عن انفراده ؛ فإنه جمع ذلك كله ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

فمنها الروعة التى له فى قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرّين والجاحدين ، ثم إن سامعه إن كان مؤمنا به يداخله روعة فى أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد فى قلبه

(١) بيان الإعجاز ص ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف فى العبارة .

(٢) سورة الحشر ٢١

(٣) تسكئة من كتاب البيان

(٤) سورة الزمر ٢٣

(٥) سورة الطور ٧

هشاشةً إليه، ومحبةً له . وإن كان جاحداً وَجَدَ فيه مع تلك الروعة نفورا وعباً ؛ لا انقطاع مادته بحسن سمعه .

ومنها أنه لم يزل ولا يزال غصّاً طريّاً في أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئین .

ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلامٍ هو مخاطبة من الله لرسوله تارةً، ومخاطبة أخرى لخلقه، لا في صورة كلام يستعمله من نفسه من قد قُذِفَ في قلبه، وأوحى إليه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه، فهو يأتي بالمعاني التي ألهمها بالفاظه التي يكسوها إياه، كما يُشاهد من الكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والعدوبة وهما كالتضادين، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر؛ لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض العورة، والعدوبة منها ما يضادها من السلاسة والسهولة، فنحن نحاور الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامة والروعة في الأسماع، مثل الفصحاء من الأعراب، وغول الشعراء منهم، ونحن نحاور الثانية قصد كون الكلام في السماع أعذب وأشهى وألذ، مثل أشعار المخضرمين ومن دأبهم من المولدين المتأخرين . وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه كلتا الصفتين، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإيجاز .

ومنها جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْصَلُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾ ^(١) .

فصل

في قدر المعجز من القرآن

قال : القاضي أبو بكر : ذهب ^(١) عامة أصحابنا - وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه - إلى أن أقل ما يُعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز .
قال : ولم يقدّم دلائل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر .

وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة .

وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة ^(٢) .

وقد علمنا أنه تحدّاهم تحدّياً إلى السور كلها ، ولم يخص . ولم يأتوا بشيء منها ، فعلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٣) فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث التام لا تُتَّحَصَّل حكايته في أقل من كلمات سورة قصيرة . وهو يؤكد مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأوّل قوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القليل دون التفصيل ^(٤)] وكذلك يحمل

(١) إجماع القرآن ص ٣٨٦ وما بعدها

(٢) الإجماع ، ت : « الكبيرة » وما أثبتته عن ط ، م (٣) سورة الضور ٣٤

(٤) الإجماع : « على أن يكون راجعاً إلى القليل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أَجْتَمَعْتُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ كُلِّي أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(١) على القليل ، لأنه لم يجعل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بجميعه من أوله إلى آخره [^(٢)] .

فإن قيل : هل يُعرف ^(٣) إعجاز السُّور القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز] ^(٤) كل قدر من القرآن بلغ الحد الذي قدرتموه على ^(٥) ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كل سورة قد عُلِمَ كونها معجزة بعجز العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول : إنه يصح أن يكون علم ذلك توقيفا ^(٦) والطريقة الأولى أسد ، وتظهر فائدتها في أن الأولى تبين أن ما عُلِمَ به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكناها ^(٧) .

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) ما بين العلامتين تكلمة من كتاب الإعجاز (٣) في الإعجاز : « تعرفون »

(٤) الإعجاز : « بمثل »

(٥-٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد ، وليس هذا الذي ذكرناه أخيراً بمناف له ، لأنه لا يمتنع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه . واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضرباً من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة صغرت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً ، والطريقة الأخيرة تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريقة التي سلكناها في كتابنا » .

فصل

اعلم أنه سبحانه تخدام أولاً في الإتيان بمثله ، فقال : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) ، ثم تخدام بمشر سور منه وقطع عندهم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِمِثْرِ سُورِ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾ ^(٢) ، وإنما قال ﴿ مفتریات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والقصاص البالغة ، قليل لهم . « مفتریات » إزاحة للعالم ، وقطعا لأعدارهم ، فمجزوا ، فردم من العشر إلى سورة واحدة من مثله ، مبالغة في التعجيز لهم ، فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى يشهدون لكم أنها في نظمه وبلاغته وجزالته ، فمجزوا فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٤) مبالغة في التعجيز وإفحاماً لهم ﴿ فَأْتُوا النَّارَ ﴾ ^(٥) وهذه مبالغة في الوعيد ، مع أن اللغة لفتهم ، والكلام كلامهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة ^(٦) لعنه الله كان سيد قریش ، وأحد فصحاءهم لما سمعه أخرس لسانه ، وبلد جنانه ، وأطفي بيانه ، وقطعت حجته ، وقصم ظهره ، وظهر عجزه ، وذهل عقله ، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كله هزجه ورجزه ، وقر يضه ومقبوضه ومبسوطه ، فما هو بالشعر ! قالت له قریش : فاسحر ؟ قال : وما هو بساحر ، قد رأينا السحار وسحرم ، فما هو بنفته ولا عقده ، والله إن لقوله لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفله لمخدق ، وإن أعلاه لمثمر ،

(٢) سورة هود ١٣

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٦) الخبر في الرسالة الشافعية للجرجاني ١١١

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٥) سورة البقرة ٢٤

وإنه يعلم ولا يُعَلَى ، سمعت قولاً يأخذ القلوب : قالوا : مجنون ؟ قال : لا والله ما هو بمجنون ولا بِمُخَنَّفٍ ولا بوسوسته ولا رِغْسته ، قالوا : كاهن . قال : قد رأينا الكهَّانَ فما هو بِزَمْزَمَةِ الكهَّانِ ولا بِسَجْمِهِمْ . ثم حلتته الحِمْيَّة فنكص على عقبيه وكابر حَسَّه فقال : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤَثَّرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ ^(١) .

مسألة

[في أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن]

التحدى إنما وقع للإنس دون الجن ، لأن الجن ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه؛ وإنما ذُكِرُوا في قوله : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ ^(٢) تعظيماً لإعجازه ، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد ، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن ، وظاهر بعضهم بعضاً ، وعَجَزُوا عن المعارضة كان الفريق الواحد أعجزَ ، ونظيره في الفقه تقدُّم الأخ الشقيق على الأخ للأب في ولاية النكاح؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل في النكاح .

فصل

في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضي: ^(٣) ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن ظهور ذلك على النبي صلى الله عليه

(٢) سورة الإسراء ٨٨

(١) سورة المدثر ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا المذهب يحكى ^(١) عن المخالفين .
والذى نقوله : إن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالا ، وكذلك من ليس ^(٢)
ببليغ ، فأما البليغ الذى قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه
ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

مسألة

[فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :
أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلِّ وادٍ يهيمون ، وأنهم يقولون
مألا يفعلون ^(٣) ، وأن للشعر شرائط لا يستمى الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم
وقد سئل عن الشاعر ، فقال : إن هزل أضحك ، وإن جدّ كذب ، فالشاعر بين كذب ،
وإضحاك . فنزه الله نبيه عن هاتين الخصلتين ، وعن كل أمر دنى ، وإنا لا نكاد نجد
شاعرا إلا مادحا ضارعا ، أو هاجيا ذا قذع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبي ^(٤) .
والثانى : أن أهل العروض مُجمعون كما قال ابن فارس ؛ على أنه لا فرق ^(٥) بين صناعة
العروض وصناعة الإيقاع ، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم ، وصناعة العروض تقسمه

(١) الإعجاز : « يحكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤ - ٢٢٦ : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَأَلَا يَفْعَلُونَ ﴾ .

(٤) فقه اللغة ٢٣٠

(٥) تلخيص من كلام ابن فارس فى فقه اللغة ٢٢٩

بالحروف المتنوعة^(١) ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاعُ ضَرْبٌ من المِلاهي لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست من دَرٍ ولا دَدٍّ مني » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من ألفاظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين :
أحدهما : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قَصْدُهُ ، قال ابن فارس : الشعر^(٢) كلام موزون متقن دال على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .
والثاني : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أنشد شيئاً من ذلك غيره .

فصل

في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعراً

مع أن الموزون في الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾^(٣) ، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن ؛ لأن القرآن يجمع الحق ، ومنبع الصدق ، وقصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل في صورة الحق ، والإفراط في الإطراء ، والمبالغة في الذم والإيذاء دون إظهار الحق ، وإثبات الصدق منه كان بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾^(٤) ، أى كاذب ، ولم يفتن أنه

(١) في ت ، م : « المتنوعة » ، وفي فقه اللغة « المسموعة » ، وصوابه في ط .

(٢) سورة يس ٦٩

(٣) فقه اللغة ٢٢٩ .

(٤) سورة الحاقة ٤٣ .

ليس بشعر ؛ فَإِنَّ وزن الشعر أظهر من أن يشبهه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه ،
ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمي المنطقيون القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان
والكذب شعرية .

فإن قيل ^(١) : فقد وجد في القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ،
أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سلوتي ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٢)

وقوله : ﴿ وَجُفُونٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ ^(٣) قالوا : هذا من الرمل .

وكقوله : ﴿ مَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ ﴾ ^(٤) قالوا : هو [مجزوء] من الخفيف .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ^(٥) . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ^(٦)
قالوا : هو من المتقارب ، أي بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾ ^(٧) ، ويشيعون حركة
الميم فيبقى من الرجز ، وحكى أن أبا نواس ضمته فقال :

وفتية في مجلس وجوههم ربحانهم ، قد عدموا التثقيلا

دانية عليهمو ظلالمها ﴿ وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴾

(١) انظر إيجاز القرآن للباقلاني ٧٧ - ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بالوقف على النون بالسكون

(٣) سورة سبأ ١٣ ، وفي الإيجاز : قالوا هو من الرمل التي قيل فيه :

ساكنُ الريح نطو ف المزن منحل العزالي

(٥) سورة الطلاق ٢

(٤) سورة فاطر ٨

(٧) سورة الدهر ١٤

(٦) سورة الطلاق ٣

وقوله تعالى : ﴿ وَيُخْزِيهِمْ وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١)
قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ ^(٢)
قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴾ ^(٣) ونحوه قوله : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ﴾ ^(٤) وهو عندهم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تُنَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ ^(٧) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٩) .

(١) سورة التوبة ١٤ يا شجاع حركة اليم في : « يخزيم »
وفي الإعجاز : « كقول الشاعر :

لَنَا غَنَمٌ نُسَوِّقُهَا غِزَارًا كَانُ قُرُونٍ جَلَّتْهَا الْعِصَى

(٢) وفي الإعجاز ضمنه أبو نواس في شعره وقال « فذاك الذي » ، وشعره :

وقرا معلننا ليصدع قلبي والهوى يصدع الفؤاد السقيما

أريت الذي يكذب بالدين فذاك الذي يدع اليتما

(٤) سورة الناريات ١-٣

(٣) سورة العاديات ١، ٢

(٦) سورة آل عمران ٩٢

(٥) سورة ق ٤٠

(٨) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة « أمر » ونقل

(٧) سورة الكهف ٢٢

(٩) سورة السد ١

حركتها للتون فيكون على وزن مجزوء الرجز

وقوله تعالى : ﴿ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَنْتَهُوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ ^(٣) .

ويحكى أنه سمع أعرابي قارئاً يقرأ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٤) فقال كسرت إنما قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ^(٥) فقيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب قال القاضي أبو بكر : إن ^(٦) الفصحاء منهم لما أورد عليهم ^(٧) القرآن لو اعتقدوه شعراً ^(٨) [ولم يروه خارجاً عن أساليبهم] ^(٩) لبادروا إلى معارضته ؛ لأن الشعر ^(١٠) متقاد إليهم ، فلما لم يعمدوا إلى ذلك دلّ على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك ، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفي على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم ^(١١) إلى الطعن في القرآن ، والغرض منه والتوصل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه ، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويعرفه من جاء الآن ، فهو بالجهل حقيق .

(١) سورة الصف ١٣

(٢) سورة الأقال ٣٨

(٣) سورة القصص ٧٦

(٤) سورة الحج ١

(٥) بإسقاط كلمة : « إن »

(٦) إيجاز القرآن ٨٠ وما بعدها

(٧) الإيجاز ! « حين أورد عليهم » .

(٨) الإيجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(٩) تكلمة من كتاب الإيجاز

(١٠-١١) الإيجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، مسهل عليهم ، ولهم فيه ماعلمت من التصرف العجيب ، والاقتداء اللطيف ، فلما لم نرمهم اشتغلوا بذلك ، ولا عوّلوا عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئاً مما يقدره الضعفاء في الصنعة ، والمرصدون في هذا الشأن ، وإن استدرك من يحيى الآن على فصحاء قريش ، وشعراء العرب قاطبة في ذلك الزمان وبلغاتهم وخطبائهم وزعمه أنه قد ظفر بشيء في القرآن ، وقد ذهب أولئك النفر عنه وخفي عليهم مع شدة حاجتهم ... » .

وحينئذ قالذي أجاب به العلماء عن هذا أن البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضاً : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنها وقائتيهما فليس بشعر [أصلاً]^(١) .

ثم منهم من قال : إن الرجز ليس بشعر أصلاً ، لا سيما إذا كان مشطوراً أو منهوكاً ، وكذا ما يقاربه في قلة الأجزاء ، وعلى هذا نسط السؤال .

ثم نقول^(٢) : إن الشعر إنما ينطلق متى قصد إليه على الطريق التي تُعتمد وتُسلَك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامى والجاهل [والعالم بالشعر واللسان وتصرفه]^(٣) وما يتفق من كل واحد ، فليس بشعر^(٤) فلا يسمى صاحبه شاعراً ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كل متكلم لا ينفك أن يعرض في جملة كلامه ما يترن بوزن الشعر [وينظم بانتظامه]^(٥) .

وقيل : أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات ، وليس ذلك في القرآن بحال .

قال القاضي : وهذه الطريق التي سلكوها في الجواب معتمدة ، وأما كثرتها .

ولو كان ذلك شعراً لكانت النفوس تتشوق إلى معارضته ، لأن طريق الشعر

غير مستصعب على أهل الزمان [الواحد ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضرّبون فيه]^(٦) .

(٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .

(١) نكلمة من كتاب الإعجاز .

(٣) الإعجاز : « فليس يكسب اسم الشعر » .

فصل

[في اختلاف المقامات ووضع كل شئ في موضع يلائمه]

مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به ، وإن كانت مترادفة ، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة ، وفانت تلك الحلاوة .

فمن ذلك أن لفظ « الأرض » لم ترّد^(١) في التنزيل إلا مفردة^(٢) ، وإذا ذكرت السماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة ، ولما أريد الإنيان بها مجموعة قال : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(٣) ، تفاديا من جمعها .

ولفظ « البقرة » لم تستعمل فيه إلا مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فِي الْأُبُقَعَةِ الْمُبَارَكَةِ ﴾^(٤) فإن جمعت حسن ذلك ورودها مضافة ، كقولهم : « بقاع الأرض » .

وكذلك لفظ « اللب » مراداه العقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَذِكْرَى لَأَوْلَى الْأَبَابِ ﴾^(٥) ﴿ لَذِكْرَى لَأَوْلَى الْأَبَابِ ﴾^(٥) فإنه يمدب دون الأفراد .

وكذلك قوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾^(٦) وفي موضع آخر : ﴿ فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾^(٧) ، استعمل « الجوف » في الأول « والبطن » في الثاني مع اتفاقهما

(١-١) كذا في ت ، م « لم يرد في التنزيل إلا مفردا » .

(٢) سورة القصص ٣٠

(٣) سورة الطلاق ١٢

(٤) سورة الزمر ٢١

(٥) سورة ص ٤٣

(٦) سورة آل عمران ٣٥

(٧) سورة الأحزاب ٤

في المعنى ، ولو استعمل أحدهما في موضع الآخر لم يكن له من الحسن والقبول عند الذوق ما لاستعمال كل واحد منهما في موضعه .

وأما بالنسبة إلى المقامات ، فانظر إلى مقام الترغيب ، وإلى مقام الترهيب ؛ فمقام الترغيب كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۖ ﴾^(١) تجده تأليفا لقلوب العباد ، وترغيبا لهم في الإسلام .

قيل : وكان^(٢) سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبي ربيعة ، والوليد بن الوليد ، ونفرٌ معها ، ثم فُتِنُوا وعذبوا فافتنوا قال^(٣) : وكنا نقول : قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبدا ، [قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به]^(٤) ، فنزلت - [وكان عمر كاتباً]^(٥) - فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الترغيب ، فآمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حملها على فضل الترغيب في الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۖ ﴾ عامٌ دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ۖ ﴾^(٥) فيبقى معتبرا فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضافا إليه في القرآن مخصوص بالمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ۖ ﴾^(٦) .

(١) سورة الزمر ٥٣

(٢) الخبر في أسباب النزول للواحدى ٢٧٧ ، ينقله عن ابن عمر

(٣) من أسباب النزول

(٤) القائل ابن عمر

(٥) سورة النور ٩

(٦) سورة النساء ٤٨

فإن قلت : فلم يكونوا مؤمنين حال الترغيب !

قلت : كانوا مؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها ، وعمولوا هذه المعاملة من الإضافة مبالغة في الترغيب .

وأما مقام التهيب فهو مضاد له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ ^(١) ، ويدل على قصد مجرد التهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصي ؛ لأن « مَنْ » للعموم لأنها في سياق الشرط ، فيعم في جميع المعاصي فقد حكم عليهم بالخلود ، وهو ينافي المغفرة ، وكذلك كل مقام يضاد الآخر ، ويعتبر التفاضل بين العبارتين من وجوه :

أحدها المعاني الإفرادية ؛ بأن يكون بعضها أقوى دلالة وأخف مستى ، وأساس لفظاً ونحوه .

الثاني : المعاني الإعرابية بأن يكون مستأها أبلغ معنى ؛ كالتمييز مع البدل في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَمَلُ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٢) مع اشتعل الرأس شيبه ؛ وهذا أبلغ من : « اشتعل شيب الرأس » .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٣) فإن الأولى جمل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له تقدمت ، فانتصبت على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعم من « إلهين » .

فصل

في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف ^(١) في أنه : هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضي أبو بكر ابن الطيب في كتاب " الإعجاز " ، ^(٢) المنع ، وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعضُ الناس أحسن إحساساً له من بعض ؛ وهذا كما أن بعضهم يظن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيري ^(٣) في تفسيره التفاوت فقال : وقد رَدَّ على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة ﴿ وَالْأَرْضَ حَامٍ ﴾ ^(٤) بالجر : [ومثل] ^(٥) هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين ^(٦) لأن القراءات السبع متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا ثبت [شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم] ^(٥) فن رد ذلك ، فكأنما رَدَّ على النبوة ^(٧) وهذا

(٢) الإعجاز ص ٥٤ - ٦٤

(١) نقله السيوطي في الانقان : ١٢٣

(٣) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤ : ٥ .

(٤) سورة النساء ١ : من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْضَ حَامٍ ۖ ۝ ١٠ ﴾

والخفص هو قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمة ؛ وقرأ الباقر بن الصب ؛ وانظر توجيه القراءتين في القرطبي ٤ : ٥

(٥) من تفسير القرطبي

(٦-٦) العبارة كما نقلها القرطبي : « لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة » .

(٧) العبارة فيما نقله القرطبي : « فمن رد ذلك فقد ردَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستنبح ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ [فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته] ^(١). ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح؛ وإن كان غيره أنصح منه، فإننا لا ندعى أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة.

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب "الحجاز"، وأورد سؤالاً فقال: فإن قلت: فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح؟ وقال فيه إشكال بسر الله حله.

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله: وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول: الباري جلّت قدرته، له أساليب مختلفة على مجارى تصريف أقداره فإنه كان قادراً على إلقاء المشركين إلى الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ^(٢)، ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات، وجارى العوائد الواقعة من أهل الزمان، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالات بينهم وبين الكفار، ويتبدى أمر الأنبياء بأسباب خفيفة، ولا تزال تنمى وتشتد، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم.

إذا عُرِف ذلك كان مجي القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه؛ لأنه نحدّاهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نمطاً غير النمط الذى أراد الله عز وجل في الإعجاز.

ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار وغيرها، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها، فيظهر الفلج بالحجة، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا: قد أتيت بما لا قدرة لنا عليه؛ فكيف لا يصح من أعى معارضة المبصر

في النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول : غلبتكَ أيها الأعمى بنظري ؛ فإنّ للأعمى أن يقول :
إنما تمّ لك الغلبة لو كنتُ قادرا وكان نظرك أقوى من نظري ؛ فأما إذا قد أصل النظر
فكيف تصح المعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المعجزة شيئا لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله ، فكيف
كان ذلك أدعى إلى الانقياد

قلت : هذا السؤال سبق الجواب عنه في الكلام ، وإنّ أساليب الأنبياء تقع على
نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكرته يدلّ على أن عجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف
دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لأراه حقا ، ويندفع السؤال
للمذكور . وإن كان الإعجاز في القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلا أن الذين قالوا : بأن
المعجز فيه هو الصّرف مذهبهم أن جميع أساليبه جميعا ليس على نهج أساليبهم ؛ لكن
شاركت أساليبهم في أشياء :

منها أنه بلغتهم .

ومنها أن آحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه في خطبهم وأشعارهم ، ولكن تمتاز
بأمور آخر ؛ منها غرابة نظمه الخاص الذي ليس مشابها لأجزاء الشعر وأوزانه وهزّجه
ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالى نظمه من أوله إلى آخره ، بأن يأتي بالأفصح
والأملح ؛ فهذا مما وقعت فيه المشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا المذهب عن مذهب
من يقول : إنه كان جميعه مقدورا لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة . انتهى .

وقد سبق اختيار القاضي أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله .

تنبيه

[في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق]

ذكر ابن أبي الحديد : (١)

اعلم أن معرفة الفصيح والأنفص ، والرشيح والأرشق ، والجلجلى والأجلجلى ، والعلجى والأعلى من الكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامة الدلالة المنطقية عليه ، وهو بمنزلة جاريتين : إحداهما بيضاء مشربة حمرة ، دقيقة الشفتين ، نقية الشعر ، كحلأ العين ، أسيلة الخلد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة . والأخرى دونها في هذه الصفات والحاسن ؛ لكنها أحلى في العيون والقلوب منها ، وأبقى وأملح ، ولا يُدْرَى لأى سبب كان ذلك ، ولكنه بالذوق والمشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تعليله ، وهكذا الكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه وملاحظتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدركه كلٌّ من له عين صحيحة ؛ وأما الكلام فلا يعرفه إلا بالذوق ، وليس كلٌّ من اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، ومن يصلح لانتقاد الكلام ؛ وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرّة وملكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي ، ومن أكابر الفضلاء المشيعين ؛ وصاحب شرح نهج البلاغة ، والفلك الدائر على الثلث السائر . توفي سنة ٦٥٥ . روضات

النوع التاسع والثلاثون معرفة وجوب تواتره

لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، وأما في محله ووضعه وترتيبه ، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك ، أى يجب أن يكون متواترا ، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنه الهادى للخلق إلى الحق المعجز الباقى على صفحات الدهر ، الذى هو أصل الدين القويم ، والصراط المستقيم ، فستحيل ألا يكون متواترا فى ذلك كله ، إذ الدواعى تتوافر على نقله على وجه التواتر ، وكيف لا وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) والحفظ إنما يتحقق بالتواتر ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٢) ، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر ، فالمتواتر مما نقل آحادا قطع بأنه ليس من القرآن .

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط فى ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله ، وليس بشرط فى محله ووضعه وترتيبه ، بل يكتفى فيها نقل الآحاد ، وهو الذى يقتضيه صنع ^(٣) الشافعى فى إثبات البسمة من كل سورة .

ورد بأن الدليل السابق يقتضى التواتر فى الجميع ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط

كثير من القرآن المكرر ، وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلا تالو لم نشترط التواتر في الحلّ جاز ألا يتواتر كثير من التكررات الواقعة في القرآن، مثل : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ^(١) ، و ﴿ وَيْلٌ لِّيَوْمٍ يُنذَرُ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٢) .

وأما الثاني فلا نه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب الحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الأحاد .

وقال القاضي أبو بكر في " الانتصار " : ذهب ^(٣) قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة ، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قراها ، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهاد المجتهدين . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطئوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قال القاضي : وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين ، واختلاف الضائين ، وليس المعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على فتونه بأن لا يخالف فيه مخالف ، وإنما المعتبر في ذلك مجيئه عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلاف في صحته لم يكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين في القرآن ، وذلك دلائل على صحة نقل القرآن

(٢) سورة المرسلات ١٥

(١) سورة الرحمن ١٣

(٣) نقله السيوطي في الإتيان ١ : ٧٨ .

وحفظه وصيائته من التعمير ، وتقض مطاعن الرافضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا مَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ^(٢) وأجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على المكلفين للعمل به وحراسته من وحيه المنط والتخليط ، وذلك يوجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

فصل

والمعوذتان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود ^(٣) . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنها ليسا بقرآن ، ولا حفظ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه لعل وتأويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو إلى أبي بن كعب ، أو زيد أو عثمان أو علي ، أو واحد من ولده أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد ، وأن ذلك لا يحل ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا ، فضلا عن إضافته إلى رجل من

(١) سورة الحجر ٩

(٢) سورة القيامة ١٧ .

(٣) نقله السيوطي في الإقتان ١ : ٧٩ ، . قال : « ومن الشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام غير الدين الرازي قال : نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن ، وهو في غاية الصعوبة لأننا إن قلنا : إن النقل للتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ؛ فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتمم في الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة » .

الصحابة ، وإن كلامَ القنوت المروى عن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه لم تقم حجة بأنه قرآن منزل؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآنا لنُقِلَ نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآنا منزلا ثم نسخ وأبيح الدعاء به ، وخط بكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبتته في مصحفه ، وقد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن؛ من دعاء وتأويل .

وقال النووي في شرح " المذهب " ^(١) . أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئا كفر؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل، وليس بصحيح . وقال ابن حزم ^(٢) في أول كتابه " المحلى " : هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حبيش عنه ، وفيها المعوذتان والفاتحة .

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب " التقریب " : لم ينكر عبدُ الله بن مسعود كونَ المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد ، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتبه ، ولم نجده كتب ذلك ولا سمع أمره به .

وهذا تأويل منه ، وليس جحدا لكونهما قرآنا .

وفي صحيح ابن حبان عن زرّ : قلنا لأبي بن كعب : إن ابن مسعود لا يكتب في مصحفه المعوذتين ، فقال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال لي جبريل : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ^(٣) فقلتها ، وقال لي : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ ^(٤) فقلتها ، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب المذهب في الفروع لأبي إسحاق الشيرازي؛ شرحه الإمام محي الدين النووي؛ ومن هذا المصحح أجزاء متفرقة في دار الكتب المصرية برقي ٢٥٩ ، ٤٨٤ - فقه شافعي

(٢) هو الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحفاظ بالأندلس ؛ وصاحب كتاب الفصل ، والإحكام والمحلى وطوق الحمامة ؛ وغيرها من كتب الأدب توفي سنة ٤٥٦ . جنوة المقتبس . ٢٩٠ .

(٤) سورة الناس ١ .

(٣) سورة الفلق

النوع الأربعون

في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أنَّ القرآن والحديث أبدأ متعاضدان على استيفاء الحق وإخراجه من مَدَارَج الحكمة ؛ حتى إن كل واحد منهما يختص عموم الآخر ، ويبين إجماله .

ثم منه ما هو ظاهر ، ومنه ما يغمض ، وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف : الإمام أبو الحكم ابن بُرْجَان^(١) في كتابه المسمى ” بالإرشاد “ وقال : ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن ، وفيه أصله ، قُرْب أو بَعْد ، فهمه من فهمه ، وعَمِه عنه مَن عَمِه ، قال الله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) ؛ ألا تسمع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم : « لأقضين بينكما بكتاب الله » ، وليس في نص كتاب الله الرجم . وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله ، ولكن الرجم فيه تعريض مجمل في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾^(٣) .

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب ، وتفسير هذا الجمل ، فهو مبين بحكم الرسول وبأمره به ؛ وموجود في عموم قوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾^(٥) .

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن برجان ، أحد أئمة اللغة والنحو في زمانه ؛ توفي سنة ٦٢٧ هـ ؛ كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٠٦ ، وكتابه الإرشاد في تفسير القرآن ، منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، عن فيض الله ، ومنه أيضا قطعة في المكتبة التيمورية .

(٣) سورة النور ٨

(٥) سورة النساء ٨٠ .

(٢) سورة الأنعام ٣٨

(٤) سورة المحرّم ٧

وهكذا حكم جميع قضائه ، وحكمه على طرقه التي أنت عليه ؛ وإنما يُدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه ربه تبارك وتعالى ؛ لأنه واهب النعم ، ومقدّر القسَم .

وهذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل ، وقد نبهنا صلى الله عليه وسلم على هذا المطلب في مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدّ الله تعالى لأولياته في الجنة فقال : « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بَلَّغْهُ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ » ، ثم قال : « اقْرءُوا إِن شِئْتُمْ : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ » ^(١) .

ومنها ، قالوا : يا رسول الله ، ألا تتكلم وتدع العمل ؟ فقال : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ ^(٢) .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقْرءُوا إِن شِئْتُمْ : ﴿ وَظِلِّ تَمْدُودٍ ﴾ » ^(٣) .

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ، ليستخرج علماء أمته معاني حديثه طلبا لليقين ، ولتستبين لهم السبيل ، حرصا منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتياب ، وأن يَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ . ثم بدأ رضى الله عنه بحديث « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وقال : موضعه نصا في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ فَأَوَّلُكَ كَانَ سَفِيفٌ مَشْكُوراً ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الليل ٥-١٠

(٤) سورة الإسراء ١٨، ١٩

(١) سورة السجدة ١٧

(٣) سورة الواقعة ٣٠

ونظيرُها في هود والشورى ^(١) .

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَكِنْ يُوَاحِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ^(٢) و ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْتَانَ ﴾ ^(٣) .

وأما التعريض فكثير، مثل قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَتْنَهُمْ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٥) ، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة ؛ فخطئ أو مصيب ؛ فعنى الآية والله أعلم : بلغ هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم ، أنهم قد أخطئوا مواضعها وطلبوها في غير مطلبها ، فإن كانوا يصدقون أنفسهم في طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

فكان ظاهرُ آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين ، وظاهرُ آية المنافقين تعريضاً بنص الحديث المروي .

ومن ذلك حديث جبريل في الإيمان ^(٧) والإسلام ، بيّن فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هي الإسلام ، وأن عقد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهُنَّ فَإِنَّهُمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا .. ﴾
والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴾

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٣) سورة البقرة ٢٢٥

(٤) سورة فاطر ١٠

(٥) سورة النساء ١٣٩

(٦) صحيح البخارى ١ : ١٥٠ (فتح) .

(٧) سورة المنافقون ٨

نَصُّ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ : الْإِسْلَامُ ظَاهِرُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ
مَوْضِعُهُ مِنَ الْقُرْآنِ : ﴿ وَ لَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ^(١) ،
وَقَوْلُهُ : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ ^(٢) ، وَنَظَائِرُهَا ﴿ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ ^(٣) ،
قَالَ : بَنَيْتُ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الْعُلْيَا صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى ظُهُورُهَا - مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْحَسَنَى : اسْمُ السَّلَامِ ، وَاسْمُ الْمُؤْمَنِ .

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ : « أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ
مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ^(٤) .

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » فِي قَوْلِهِ :
﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ ^(٥) ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ
قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ ^(٦) ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا
النَّارَ مِنْ أَجْلِ اسْتِكْبَارِهِمْ وَإِبَائِهِمْ عَنْ قَوْلِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، مَفْهُومٌ هَذَا أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوهَا
مُخْلِصِينَ بِهَا حُرِّمُوا عَلَى النَّارِ .

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضِيفَهُ » ^(٧) ،
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ^(٨) وَقَوْلُهُ : ﴿ وَالتَّجَارِ الْجُنُبِ
وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٩) ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ كَلِمَاتُ جَمْعٍ حَسَنٍ الصَّعْبَةِ
لِلخَلْقِ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَفَّ شَرَّهُ وَأَذَاهُ ، وَقَالَ خَيْرًا أَوْ صَمَتَ عَنِ الشَّرِّ ، وَأَفْضَلَ عَلَى جَارِهِ ،
وَأَكْرَمَ ضِيفَهُ ، فَقَدْ نَجَا مِنَ النَّارِ ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا ، وَسَبَقَتْ لَهُ الْحَسَنَى ، فَإِنْ

- | | |
|----------------------|--|
| (١) سورة آل عمران ٨٣ | (٢) سورة المجادلة ٢٢ |
| (٣) سورة التوبة ٩١ | (٤) سورة الأنعام ٨٢ |
| (٥) سورة الصافات ٣٥ | (٦) انظر صحيح مسلم ١ : ٣١ كتاب الإيمان |
| (٧) سورة النازعات ٢٤ | (٨) سورة النساء ٣٦ |

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيمها ؛ ولهذا قيل : لا يفرنكم صفاء الأوقات ، فإن تحتها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو المشرق » في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى ... ﴾ ^(١) الآية ، فأخبر أن الناظر في ملكوت الله لا بد له من ضروب الامتحان ، وأن الهداية يمنحها الله للناظر بعد التبرى منها ، والمعصوم من عصمه الله ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَاهِدِينَ ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ فَلَمَّا أَغْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٣) وطلوع الكواكب نحو المشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لها وأكبر لشأنها عند المفتونين ، وغروبها إدبارها ، وطلوعها بين قرني الشيطان من أجل ذلك ليزيتها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ^(٤) ، ولما كان في مطلع النيرات من العبر بطلوعها من هناك وظهورها عظمت المحنة بهن ، ولما في الغروب من عدم تلك العلة التي تبين هناك [قرن] ^(٥) بتزيين المدو لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرب بين قرني الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ ^(٦) ، أى وقعت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن حالتها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الصافات ٩٩

(٤) سورة النمل ٢٤ .

(٦) سورة الكهف ٩٠

(١) سورة الأنعام ٧٥ ، ٧٦

(٣) سورة مريم ٤٩

(٥) زيادة يقتضيا السياق

(٧) سورة فصلت ٣٧

وفي قوله عند طلوعها : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(١) ، وعند غروبها : ﴿ لَا أَحِبُّ إِلَّا فِلِينَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَنْ يَهْدِيَ رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾ ^(٣) ما بين تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « رأس الفتنة والكفر نحو المشرق ، وإن باب التوبة مفتوح من قبل المغرب » .

ومن ذلك بدء الوحي في قوله سبحانه : ﴿ أَنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ يُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٥) .

وقول خديجة : « والله لا يخرجك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم » وقوله تعالى : ﴿ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ^(٧) ، وفي هذا بين صلى الله عليه وسلم أصحاب الغار الثلاثة ، إذ قال بعضهم لبعض : ليدع كل واحد منكم بأفضل أعماله ، لعل الله تعالى أن يفرج عنا .

وقول ورقة : « يا ليتني حتى إذ يخرجك قومك » إلخ ، وقوله تعالى : ﴿ لنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ ^(٩) .

وكذلك قوله : « لم يأت أحدٌ بما جئت به إلا عودي » من قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنُّونَ . اتَّوَصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ ^(١٠) .

ومن ذلك حديث المراج ، مصداقه في سورة الإسراء وفي صدر سورة النجم .

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الأنعام ٧٦ | (٢) سورة الأنعام ٧٧ |
| (٣) سورة الحل ٢٤١ | (٤) سورة الأعراف ١٣٤ |
| (٥) سورة الصافات ١٤٣ . | (٦) سورة الأعراف ٨٨ |
| (٧) سورة إبراهيم ١٣ | (٨) سورة النازيات ٥٢ ، ٥٣ |

وقوله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(١).

وبتصديق كلمة الله ، اتبعه كوناً ومِلَّةً ، وهكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و« عدلا » . فتطلب صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه ، ونظرك في مصنوعاته ، فهذا هو قصد سبيل المتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ قَامُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ ^(٢) وقلل لذكر يا : ﴿ أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرَكَ بِبَحْثِي مُصَدَّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا ﴾ ^(٣) . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينام » في قوله : ﴿ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٤) .

وقوله : « ولا ينبغي له أن ينام » من قوله : ﴿ الْقَيُّومُ ﴾ ^(٥) ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يخفض القسط ويرفعه ، ويرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل » ، ومصادقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ نَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ نَشَاءُ ﴾ ^(٥) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس كفارات لما بينهن » وقال : « الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما وزيادة ثلاثة أيام » ، و« رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما » في قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا ﴾ ^(٦) فهذا رمضان بعشرة أشهر العام ، ويبقى شهران داخلان في كرم الله تعالى وحسن معاملته .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

(١) سورة النحل ١٢٣

(٣) سورة آل عمران ٣٩ .

(٥) سورة آل عمران ٢٦

قلت : قد جاء في حديث آخر : « وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . انتهى .

وقال في الجمعة : ﴿ فَاسْتَمُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) وكذلك قال في الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، أشار إلى سرّ في الجمعة ، وفضل عظيم ، أراها الزيارة والرؤية في الجنة ؛ فإنها تكون في يوم الجمعة . وكذلك أشار في الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) إلى سرّ في الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبّه صلى الله عليه وسلم بقوله : « تُخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » .

وقوله وقد رأى أعتابهم تلوح لم يصبها الماء : « ويلٌ للأعقاب من النار » ، في مفهوم ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٤) ، في معنى قوله : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) ، وغسل هو قدميه وعمهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَافُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٦) مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَمْسِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ^(٧) .

وقوله : « إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من كل خطيئة نظر إليها بعينه... » الحديث ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ ﴾ ^(٨) أي من ذنوبكم ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(٩) أي تَرْقُونَ في درجة الشكر فيقبل أعمالكم القبول الأعلى .

(٢) سورة البقرة ١٨٤

(٤) سورة النحل ٤٤

(٦) سورة النساء ١٤

(١) سورة الجمعة ٩

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة النور ٦٤

(٧) سورة المائدة ٦

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « وكان مَشْيُهُ إلى المسجد وصلاته نافلة فله الشكر ، والشكر درجات » . وإنما يتبين بأن يبقى من العمل بعد الكفارة فضل ، وهو النافلة ، وهو المسمى بالباقيات الصالحات ، لمن قلت ذنوبه ، وكثرت صالحاته . فذلك الشكر . ومن كثرت ذنوبه وقلت صالحاته فأكلتها الكفارات ، فذلك المرجو له دخول الجنة . ومن زادت ذنوبه فلم تقم صالحاته بكفارة ذنوبه ، فذلك الخوف عليه ، ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم الفرّ المحجلون يوم القيامة » في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : « تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » ، وهذا كله داخل في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَعَّمْنَا عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) وجاءت « لام كنى » ها هنا إشعارا ووعدا وبشارة لهم بنعم أخرى واردة عليهم من الشرائع لم تأت بعد ، ولذلك قال يوم الإكمال في حجة الوداع : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (٣) .

ومن ذلك حديث الأذان وكيفيته بقوله : « أشهد أن لا إله إلا الله » من قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ (٤) وتكرارها في قوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٥) .

وقوله : « أشهد أن محمدا رسول الله » في قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٥) ،

(٢) سورة المائدة ٦
(٤) سورة آل عمران ١٨

(١) سورة الحديد ١٢
(٣) سورة المائدة ٣
(٥) سورة الفتح ٢٩

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ يَعْلَمُهُ وَاللَّائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ ^(٢) . وتكرار الشهادة للرسول في معنى قوله : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ مع قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾ ^(٣) والتنبيه أول الكثرة ، ولأنها عبارة شرعت للإعلام ، فتكرارها أكد فيما شرعت له .

وأما إصراره بهما - يعني بالشهادتين - فمن مفهوم قوله : ﴿وَإِذْ كُذِّبَتْ فِي نَفْسِكَ تُضْرَعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ ^(٤) . وأما إجماره بهما ففي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ^(٥) والنداء الإعلام ، ولا يكون إلا بنهاية الجهر .

وقوله : «حى على الصلاة» في قوله : ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ^(٦) ، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ ^(٥) .

وقوله : «حى على الفلاح» في قوله : ﴿إِذْ كُذِّبَتْ وَأَسْجُدُوا وَعَبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ^(٧) .

وقوله : «الصلاة خير من النوم» في قوله : ﴿وَإِذْ كُذِّبَتْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ ^(٩) .

وقوله : «الله أكبر ، الله أكبر» من قوله : ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ^(١٠) .

- (٢) سورة النساء ١٦٦
(٤) سورة الأعراف ٢٠٥
(٦) سورة المائدة ٥٨
(٨) سورة الذاريات ٥٥
(١٠) سورة البقرة ١٨٥

- (١) سورة آل عمران ١٤٤
(٣) سورة الأحزاب ٤١
(٥) سورة الجمعة ٩
(٧) سورة الحج ٧٧
(٩) سورة الأفعال ٢٠

وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ^(١) كَرَّرَهَا وَخَتَمَ بِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ كُرِّهُوا كَمَا هَدَاكُمْ﴾ ^(٢).

«وأفضل الذِّكْر لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» خَتَمَ بِمَا بَدَأَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ^(٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «صَلُّوا عَلَى فَايَنَ مِنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا

عَشْرًا» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ^(٤).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ» فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ

رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ ^(٥)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ ^(٦).

وقوله: «حَلَّتْ لَهُ شِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً

يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ ^(٧).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ

مُوكَلٌّ بِهِ، كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِشَيْءٍ قَالَ الْمَلَكُ: آمِينَ».

«وَلَكُ بَمِثْلِهِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ^(٨) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ،

هَذَا دَعَاءُ مَنْ يَأْتِي بِهِ لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، تَقُولُ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: «آمِينَ»

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ» ^(٩).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ».

وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ^(١٠) يَرِيدُ مَكَّةَ؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا

(٢) سورة البقرة ١٩٨

(٤) سورة الأنعام ١٦٠

(٦) سورة المائدة ٩٥

(٨) سورة فاتحة الكتاب ٦

(١) سورة القتال ١٩

(٣) سورة الحديد ٣

(٥) سورة الإسراء ٧٩

(٧) سورة النساء ٨٥

(٩) إشارة إلى ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: قسمت

الصلاة بيني وبين عبدی نصفین، ولعبدی ما سأل... الحديث؛ نقله القرطبي في تفسيره ١: ٩٤

(١٠) سورة البلد ١

الْبَلَدِ ﴿^(١)﴾ يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْمَدِينَةَ ، وَيَكُونُ فِي الْآيَةِ تَعْرِيزٌ بِحَرَمَةِ الْبَلَدَيْنِ ؛ حَيْثُ أَقْسَمَ بِهِمَا ، وَتَكَرَّرَ الْبَلَدُ مَرَّتَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَ الْأَسْمَيْنِ لِمَعْنَيْنِ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَكُونَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الْخَطَابُ فِي الْبَلَدَيْنِ أَوَّلَى مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي أَحَدِهِمَا ؛ بِدَلِيلِ وَجُودِ الْحَرَمَةِ فِيهِمَا .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء في أنه : ما الحكمة في أنه لم يُذكر الدجال في القرآن ! وتلصّحوا في ذلك حِكْمًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ هَذَا الْإِمَامَ قَالَ : إِنَّ فِي الْقُرْآنِ تَعْرِيزًا بِقِصَّتِهِ فِي قِصَّةِ السَّامِرِيِّ ، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾ ^(٢) ، وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَثِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾ ^(٣) ، فَذَكَرَ الْوَعْدَ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْكُرَّةَ الَّتِي لِبَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْآخِرَةَ فَقَالَ : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ ... ﴾ ^(٤) الْآيَةَ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ ^(٥) ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى خُرُوجِ عِيسَى .

وكذلك هو في الآيات الأولى من سورة الكهف في قوله : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ ^(٦) ، وَالْدِّجَالُ مِمَّا عَلَى الْأَرْضِ ، وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنَةِ الدِّجَالِ » ، يَرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : مَنْ

(٢) سورة طه ٩٧

(١) سورة البلد ٢

(٤) سورة الإسراء ٧

(٣) سورة الإسراء ٤٤ ، ٥٥ .

(٦) سورة الكهف ٨

(٥) سورة الإسراء ٨

قرأها بعلم ومعرفة . وهو أيضا في المفهوم من قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٢) .

ومن الأمر بمجاهدة المشركين والمنافقين قوله صلى الله عليه وسلم : « تُخْرِجُ الْأَرْضَ أَفْلَازَ كِبِدْهَا ، وَيَحْسِرُ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ » في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٣) ، فإن الأرض تُلْقِي ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلقي الأموات أحياء .

ومصادقه أيضا في عموم قوله : ﴿ يُخْرِجُ أَثْقَابَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومعادنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تعود أرض العرب مروجاً » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ الْأَنْسِ ... ﴾ ^(٥) الآية . وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ ^(٦) وقد تولوا ، وقوله : ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ ^(٧) يومئذ تظهر العاقبة ويُبْلَى الأمرُ بِجِرَانِهِ ، وتضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علماً على الساعة ، وآية على قرب الانقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مثل الدنيا : « إن مما أخاف عليكم ما يفتح عليكم من

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة النمل ٢٥

(٦) سورة محمد ٣٨

(١) سورة الفتح ٢٩

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٥) سورة يونس ٢٤ .

(٧) سورة الجمعة ٣

زهرة الدنيا وزينتها» في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَيِّفَى . أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ أُنَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ ﴾ ^(٢) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء رمضانُ فِتِحَتْ أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ^(٣) إلى أن الصوم ينتهى نفقه إلى اكتساب التقوى ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « الصيام جُنة » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتغلق عنه أبواب المعاصي ؛ وهى أبواب جهنم ، وتفتح له أبواب الطاعة والتقربات ، وهى أبواب الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تسحروا فإن في السحور بركة » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ﴾ ^(٤) ، ومن بركته حضوره الذى هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كل ليلة ؛ فكأنه صلى الله عليه وسلم يبتغى البركة فى موضع خطاب ربه ، وفى موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك ، واسم القدوس .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليلُ من هاهنا ، وأدبر النهارُ من هاهنا فقد أفطر الصائمُ » فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٦) والبركة فى اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطابُ حكمه حكم إباحة ؛ كما أن البركة فى اتباع السنة والافتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلّون المغرب إلا على فطر ، وكانوا يؤخّرون السحور إلى

(٢) سورة الحديد ٢٠

(٤) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة الملق ٦، ٧

(٣) سورة البقرة ١٨٣ .

بزوغ الفجر ابتغاء البركة في ذلك ، والخير الموعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي أَيْتُ عِنْدَ رَبِّي يَطْعَمُنِي وَيَسْقِينِ » في معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ ^(١) والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إنما غذاؤهم التسييح والتهليل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب بن جثامة : « إِنَّا لَمْ نَرِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » ، في مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(٢) ، والآكل راضٍ والراضى شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حنظلة : « لَوْ أَنَّكُمْ تَدُومُونَ عَلَى مَا كُنْتُمْ عِنْدِي لَصَافَحْتُمْ الْمَلَائِكَةَ ، وَلَكِنْ سَاعَةً وَسَاعَةً » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسِّهِ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ^(٤) فذكر تعالى اللجأ إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صوري ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفارقهم الملائكة السياحون الملازمون حلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ ^(٥) ، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب كبدت لهم عيانا ، ولأن كرمهم الله منه بحسن الصفة وجعل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَبِيعُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ » في قوله تعالى :

(٢) سورة المائدة ٩٥
(٤) سورة النحل ٥٣، ٥٤

(١) سورة الشعراء ٧٩
(٣) سورة يونس ١٢
(٥) سورة الأنبياء ٢٠

﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ ^(١) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله بقوم عذابا أصاب مَنْ كان منهم ثم يبعثون على أعمالهم » في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ^(٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » في قوله تعالى : ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾ ^(٣) ، ومع قوله : ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ ^(٥) مع ما جاء من نبأ ابنى آدم .
وقوله صلى الله عليه وسلم في جواب مَنْ سألَه : أى الصدقة أعظم ؟ قال : « أن تصدق وأنت صحيح صحيح ولا تمهل ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ ...﴾ الحديث » في قوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ ^(٦) .

وقوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى » في قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ ^(٧) ، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة ، والعليا هي العطية ، وشاهده قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ^(٨) .

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « من يقرض غير عديم ولا

- | | |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة الجاثية ٢١ | (٢) سورة الأنفال ٢٥ |
| (٣) سورة النساء ٨٥ | (٤) سورة النحل ٢٥ |
| (٥) سورة العنكبوت ١٣ | (٦) سورة إبراهيم ٣١ |
| (٧) سورة القتال ٣٨ | (٨) سورة الحديد ١١ . |

ولا ظلم ، ووجه ذلك أن العطية من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقاً وجب عليها ،
ويطهرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها ، ولولا اليد الآخذة ما قدر صاحب المال على صدقة .
وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ » في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ كَيْفَ إِلَهُ
وَاحِدٌ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يُفْقِلُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ
الْآيَاتِ أَعْلَمُهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
قَوْمٌ لَا يَفْقِلُونَ ﴾ ^(٤) ، ووصف من لم يفهم عن المخلوقات بقوله : ﴿ لَا تَفْقَهُونَ
تَسْبِيحَهُمْ ﴾ ^(٥) ، ثم أعلم سبحانه سعة مغفرته لمن في الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون
تسبيح المسبحين من خلقه ، ثم أعلم بالعلة التي لأجلها حُرِّموا الفقه عن ربهم ، وأن ذلك
هو ختم عقوبة الإعراض بقوله : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ
لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ... ﴾ ^(٥) الآية .

وبالجملة فالقرآن كله لم يُنزل منزهة تعالى ، إلا ليفهمه ، ويُعلم ويُفهم ، ولذلك خاطب به
أولى الألباب الذين يعقلون ، والذين يملكون ، والذين يفقهون ، والذين يتفكرون ، ليذبروا
آياته ، وليتذكر أولو الألباب .

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلا مثالا للآخرة ؛ فمن فقهه عن ربه عز وجل مراده منها ؛
قد أراح نفسه ، وأجمت فكره من هذه الجملة .

وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الألباب أعمارهم ، أوفى تعريفه أنعبوا قلوبهم ،
وواصلوا أفكارهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نمنى به في الظلمات ، وفرقانا نفرق به بين التشابهات

(٢) سورة الرعد ٤

(٤) سورة الحشر ١٤

(١) سورة البقرة ١٦٣

(٣) سورة الأنعام ٦٥

(٥) سورة الإسراء ٤٥ ، ٤٦

النوع الحادى والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

[معانى العبارات التى يعبر بها عن الأشياء]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه ^(١) :

قال ابن فارس : معانى ^(٢) العبارات التى يعبر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة :
المعنى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .

فأما المعنى فهو القصد والمراد؛ يقال : عَنَيْتَ بهذا الكلام كذا ، أى قصدت وعمدت .
وهو مشتق ^(٣) من الإظهار ، يقال : عَنَتِ القِرْبَةُ ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، ومنه
عنوان الكتاب ^(٤) .

وقيل : مشتق من قولهم ^(٥) : عنت الأرض نبات حسن ، إذا أنبت نباتا حسنا ^(٦) .

قلت : وحيث قال المفسرون : « قال أصحاب المعانى » فإرادهم مصنفو ^(٧) الكتب فى

(١) ت : « حقائقه » .

(٢) الصحاحى فى فقه اللغة وسنن العربية فى كلامها . ص ١٦٢ وما بعدها ، مع حذف واختصار وتصرف .

(٣) الصحاحى : « وقال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار » .

(٤) الصحاحى : « وعنوان الكتاب من هذا » .

(٥) الصحاحى : « وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض » .

(٦) بعد هذه الكلمة فى الصحاحى : « قال الفراء : لم تكن بلادنا بشىء ؛ إذا لم تنبت » .

(٧) أورد صاحب كشف الظنون جماعة ممن ألفوا فى هذا الفن ، وهم : محمد بن المستنير المعروف بقطرب ،
وأبو جعفر النحاس ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو العباس ثعلب ، وابن الحياط ، والرؤاسى ، والقراء
وأبو هبيدة ، وأبو الحسن الأفشى ، وابن درستويه ، وابن كيسان ، وسلمة بن عاصم ، وعبد الله بن محمد
التحوى ، والزجاج ، والكاشى .

معاني القرآن ، كالزجاج ومن قبله وغيرهم ، وفي بعض كلام الواحدى : « كبر أهل المعاني
الفرء والزجاج وابن الأنبارى ، قالوا كذا وكذا ، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله .
وحيث أطلق المتأخرون أهل المعاني ، فإرادهم بهم مصنفو العلم المشهور .

وأما التفسير فى اللغة ، فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله فى اللغة من
التفسير ؛ وهى القليل من الماء الذى ينظر فيه الأطباء ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف
عن علة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب
الذى أنزلت فيه ، وكأنه تسمية بالمصدر ، لأن مصدر « فَعَلَ » جاء أيضا على « تَفَعَّلَ » ،
نحو : جَرَّبَ نَجْرَبَةً ، وكرَّم تَكْرِمَةً .

وقال ابن الأنبارى : قول العرب : فَسَّرْتُ الدابةَ وفَسَّرْتُها ، إذا ركضتها محصورة
لينطلق حصرها ؛ وهو يؤوَل إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه ، وإطلاق المحتبس عن الفهم به ، ويقال :
فَسَّرْتُ الشئَ أفسره تفسيرا ، وفَسَّرْتُهُ أفسره فسرا ، والمزيد من الفعلين أكثر فى
الاستعمال ، وبمصدر الثانى منها سَمَّى أبو الفتح بن جنى كتبه الشارحة « الْقَسْر » (١) .

وقال آخرون : هو مقلوب من « سَفَرَ » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرْتُ المرأةَ
سُفُورا ، إذا أَلَقْتَ خَافِها عن وجهها ، وهى سافرة ، وأسفر الصبح أضواء ، وسافر فلان ؛
وإنما بنوه على التفعيل ؛ لأنه للتكثير ، كقوله تعالى : ﴿ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ (٢) ،
﴿ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابُ ﴾ (٣) ، فكأنه يتبع سورة بعد سورة ، وآية بعد أخرى .

(١) منها تفسير ديوان المتنى الكبير .

(٢) سورة يوسف ٢٣

(٣) سورة البقرة ٤٩

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ ^(١) أى تفصيلاً .

وقال الراغب : القسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جعل القسر لإظهار المعنى المعقول ، ومنه قيل لما ينبت عنه البول : تفسرة ، وسمى بها قارورة الماء ، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار ، فقيل سَفَرَتِ المرأة عن وجهها ، وأسْفَرَ الصبح .

وفي الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكيتها ومدنيتها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعداها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى مُنِعَ فيه القول بالرأى .

وأما التأويل فأصله فى اللغة من الأول ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ ^(٢) أى تُكشَفُ عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ^(٣) .

وأصله من المأل ، وهو العاقبة والمصير ، وقد أولته فآل ، أى صرفته فانصرف ، فكان التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى .
وإنما بنوه على التفعيل لما تقدم ذكره فى التفسير .

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، ونقله ابن فارس فى الصحاح ١٦٢

(٢) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الأعراف ٥٣

وقيل : أصله من الإيالة ، وهي السياسة ، فكان المؤول للكلام يسوئ الكلام ،
ويضع المعنى فيه موضعه .

[الفرق بين التفسير والتأويل]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال : والصحيح تغايرها .
واختلفوا^(١) ، فقيل : التفسير كشفُ المراد عن اللفظ المشكل ، ورد أحد الاحتمالين
إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله في الألفاظ ، وأكثر استعمال
التأويل في المعاني ، كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية ، والتفسير
يستعمل في غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن ، وبيان المراد ، أعم من
أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره
في الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ ، كالبحيرة والسائبة والوصيلة ، أو في وجيز
مبين بشرح ، كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، وإما في كلام مضمن لقصة
لا يمكن تصويره إلا بعرفتها ، كقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾^(٣) ، وقوله :
﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾^(٤) ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة
عاما ، ومرة خاصا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة في الجحود المطلق ، وتارة في جحود

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة البقرة ١٨٩

(١) ت : « واختلف »

(٣) سورة التوبة ٣٧

البارى خاصة ، و«الإيمان» المستعمل في التصديق المطلق تارة ، وفي تصديق الحق تارة . وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة .

وقيل : التأويل كشف انغلق من المعنى ، ولهذا قال البجلي : التفسير يتعلق بالرواية ، والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وهما راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الرب تعالى .

قال أبو نصر القشيري : ويعتبر في التفسير الإنباع والسماع ؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنى واحداً يحمل عليه . وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِعَ لأشياء متماثلة كالسواد ، حمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمعان مختلفة ، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمالُ فيها حقيقة أو مجازاً ، أو في أحدها حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة « المس » فإن تنافى الجمع فمحمل يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، فقد قل قوم : يحمل على المعنيين . والوجه عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبعوى والسكاوشى وغيرهم : التأويلُ صرفُ الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محذور على العلماء بالتفسير ، وقد رخص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) ، قيل : هو الرجل يُحْمِلُ في الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذي يقنط من رحمة الله . وقيل : الذي يُعْسِكُ عن النفقة . وقيل : الذي يُنفق الخبيث من ماله . وقيل : الذي يتصدق بماله كله ، ثم يتكففُ الناسَ ؛ ولكلٍ منه مخرج ومعنى .

ومثل قوله تعالى للندوبين إلى الغزو ، عند قيام النكير : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ^(١) ؛
 قيل : شيوخا وشبابا . وقيل : أغنياء وفقراء ، وقيل : عزابا ومتأهلين ، وقيل : نشاطا وغير
 نشاط . وقيل : مرضى وأحماء ، وكلها سائغ جائز ؛ والآية محمولة عليها ، لأن الشباب
 والعزاب والنشاط والأحماء خفاف ، وضدّهم ثقال .

ومثل قوله تعالى : ﴿ وَيَسْمَعُونَ أَلْمَاعُونَ ﴾ ^(٢) ، قيل : الزكاة المفروضة ، وقيل :
 العارية ، أو الماء ، أو النار ، أو الكلاء ، أو الرfid ، أو المفرقة ؛ وكلها صحيح ؛ لأن مانع
 الكل آثم .

وكقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْغِ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(٣) فسرهُ أبو عبيد ،
 أى لا يدوم ، وقال : ثعلب : أى على شك . وكلاهما قريب ؛ لأن المراد أنه غير ثابت على
 دينه ، ولا نستقيم البصيرة فيه .

وقيل : فى القرآن ثلاث آيات ، فى كلّ منها مائة قول ، قوله : ﴿ فَأَذْكَرُونِي
 أَذْكَرُكُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ ^(٥) ، و ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٦) .
 فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه ، بل معرفته واجبة ، ولهذا قال تعالى :
 ﴿ وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلَهُ ﴾ ^(٧) .

ولولا أن له تأويلا سائغا فى اللغة لم يبينه سبحانه . والوقف على قوله :
 ﴿ والراسخون ﴾ ^(٧) . قال القاضى أبو المالى : إنه قول الجمهور ، وهو مذهب ابن مسعود ،

(٢) سورة الماعون ٧

(٤) سورة البقرة ١٥٢

(٦) سورة الرحمن ٦٠

(١) سورة التوبة ٤١

(٣) سورة الحج ١١

(٥) سورة الإسراء ٨

(٧) سورة آل عمران ٧

وأبى بن كعب ، وابن عباس ، ، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فقلط .

فأما التأويل المخالف للآية والشرع ، فمحظور لأنه تأويل الجاهلين ، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنهما على واطمة ، ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ ^(١) يعنى الحسن والحسين رضى الله عنهما .

وكذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ ^(٢) إنه معاوية ، وغير ذلك .

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابورى رحمه الله : وقد نبغ فى زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتمدوا إليه ، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام ، والتكثرة عند الطغام ، لنيل ما عندهم من الخطام ، أغفوا أنفسهم من الكد والطلب ، وقلوبهم من الفكر والتعب ؛ لاجتماع الجهال عليهم ، وازدحام ذوى الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من السؤال ، ولا يأنفون عن مجالسة الجهال ، مفتضحون عند السب والذواق ، زانفون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختطاف السرحان ، يدرسون بالليل صفحا ويحكونه بالنهار شرعا ، إذا سئلوا غضبوا ، وإذا نفروا هربوا ، الفحة رأس ما لهم ، والخرق ^(٣) والطيش خير خصالهم ، يتحلون بما ليس فيهم ، ويتنافسون فيما يرذلهم ، الصيانة عنهم بعزل ، وهم من الخنى والجهل فى جوف منزل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « المتشيع بما لم يُعط كلابس ثوبى زور » وقد قيل :

من تحلى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الإمتحان
وجرى في السباق جرية سكِت نَفَتَهُ الجيادُ عند الرهان^(١)

قال : حُكِيَ عَنْ بعضهم أَنَّهُ سِئِلَ عَنْ « الْحَاقَّةِ » قَالَ : الْحَاقَّةُ : جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ إِذَا صَارُوا فِي الْمَجْلِسِ قَالُوا : كُنَّا فِي الْحَاقَّةِ . وَقَالَ آخَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَرْضُ أَبْلَيْي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَيْي ﴾^(٢) قَالَ : أَمْرَ الْأَرْضِ بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ ، وَالسَّمَاءِ بِصَبِّ الْمَاءِ ، وَكَأَنَّهُ عَلَى الْقَلْبِ . وَعَنْ بعضهم فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴾^(٣) قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُكُمْ عَنِ الْمَوْءِدَاتِ فِيمَا يَنْتَكُمُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .

وقال آخَرُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾^(٤) قَالَ : إِنَّهُمْ تَعِبُوا فِي الدُّنْيَا ، فَإِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ تَنَعَّمُوا .

قال أبو القاسم : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقَ يَقُولُ : سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ مَعَاذٍ الرَّازِي يَقُولُ : أَفْوَاهُ الرِّجَالِ حَوَانِيئُهَا ، وَأَسْنَانُهَا صَنَائِعُهَا ، فَإِذَا فَتَحَ الرَّجُلُ بَابَ حَانُوتِهِ تَبَيَّنَ الْعِطَارُ مِنَ الْبَيْطَارِ ، وَالتَّمَارُ مِنَ الزَّمَارِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى سَوْءِ الزَّمَانِ ، وَقَلَّةِ الْأَعْوَانِ .

فصل

[فِي حَاجَةِ الْمَفْسَّرِ إِلَى الْفَهْمِ وَالتَّبَحُّرِ فِي الْمَعْنَى]

كتاب الله بحره عميق ، وفهمه دقيق ، لا يصلُ إلى فهمه إِلَّا مَنْ تَبَحَّرَ فِي الْمَعْنَى ، وَعَامَلَ اللَّهَ بِتَقْوَاهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَأَجَلَءَ عِنْدَ مَوَاقِفِ الشُّبُهَاتِ . وَاللَّطَائِفِ وَالْحَقَائِقِ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ، فَالْعِبَارَاتُ لِلْعُمُومِ وَهِيَ لِلْسَّمْعِ ، وَالْإِشَارَاتُ

(٢) سورة التكويد ٨
(٤) سورة المطففين ٢٦ .

(١) السكيت : آخر خيل الحلبة .
(٣) سورة هود ٤٤

للخصوص وهي للعقل ، واللطائف للأولياء وهي المشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهي الاستسلام .

وللكلِّ وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومَطْلَع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن الفهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلع - أى الإشراق - من الوعد والوعيد ؛ فمن فهم هذه الملاحظة بآن له بسطُ الموازنة ، وظهر له حال المعاينة . وفي صحيح ابن حِبَّان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر وبطن » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه ، فمن سمعه من التالى ففأدته فيه عِلْمُ أحكامه ، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أُمَّته بموعظته وتبيان معجزته ، وانسراح صدره بلطائف خطابه ، ومن سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام ، يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم ، يشاهد فى ذلك مطالعات الغيوب ، والنطق إلى ما فيه من الوعود ، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فَنَيَّ عنده ، واتَّحَتْ صفاته ، وصار موصوفاً بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ حتى يحمَلَ للقرآن وجوهاً .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثور^(١) القرآن .

قال ابن سبع^(٢) فى " شفاء الصدور " : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر ، وقد قال بعض العلماء : لكل آية ستون ألف فهم ، وما بقى من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

(١) فليثور القرآن ؛ أى لينقر عنه ويفكر فى معانيه وتفسيره وقراءته (التهاية لابن الأثير . ثور)

(٢) هو أبو الربيع سلمان بن سبع البتي ؛ ذكره صاحب كشف الضنون وتاج العروس - سبع .

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع .
وبالجملة فالعلوم كلها داخلة في أفعال الله تعالى وصفاته ، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته
وأفعاله ، فهذه الأمور تدل على أنّ في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ، ومتسعاً بالنفا ، وأن
المنقول من ظاهر التفسير ليس ينتهى الإدراك فيه بالنقل ، والسماع لا بدّ منه في ظاهر
التفسير ، ليتقّى به مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط ، والغرائب التي لا تفهم
إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بدّ من الإشارة إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها ،
ويعلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً ، ولا مطمح في الوصول إلى الباطن
قبل إحكام الظاهر .

ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادعى البلوغ
إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بد منها
للفهم ، وما لا بد فيها من استماع كثير ؛ لأنّ القرآن نزل بلغة العرب ، فما كان الرجوع فيه
إلى لغتهم ، فلا بد من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيه على
طريق الفهم ليفتح بابه ، ويستدلّ المرید بتلك المعاني التي ذكرناها من فهم باطن علم
القرآن وظاهره ؛ على أنّ فهم كلام الله تعالى لا غاية له ، كما لا نهاية للتكلم به ؛ فأما
الاستقصاء فلا مطمح فيه للبشر ، ومن لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يُدرك من لذة
القرآن شيئاً .

ومن أحاط بظاهر التفسير - وهو معنى الألفاظ في اللغة - لم يكف ذلك في فهم حقائق
المعاني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَآلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ^(١) ، فظاهر
تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثبات للرّمى ، ونفى له ، وهما متضادّان

في الظاهر ، ما لم يفهم أنه رمى من وجهه ، ولم يرم من وجهه ، ومن الوجه الذي لم يرم ما رماه الله عز وجل .

وكذلك قال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١) ، فإذا كانوا هم القاتلين كيف يكون الله سبحانه هو المَعَذِّبُ ، وإن كان تعالى هو المَعَذِّبُ بتحريك أيديهم ، فما معنى أمرهم بالقتال !

فحقيقة هذا تستمد من بحر عظيم من علوم الكاشفات ، فلا بد أن يُعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة ، وتفهم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتتضح ، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في الفهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير .

فصل

[في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع ؛ فإنه كثير . وإن سواد الأوراق سواد في القلب . قال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث كتب ليس لها أصول : المغازي والملاحم والتفسير . قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صح من ذلك كثير . فمن ذلك تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٢) ،

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواهما البخارى .

وتفسير « القوة » فى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ^(١) بالرمى ،

رواه مسلم .

وبذلك يُردّ تفسير مجاهد بالخليل .

وكتفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ ^(٢) .

الثانى : الأخذ بقول الصحابى

فإن تفسيره عندم بمنزلة المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم

فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الخنابلة : يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة :

والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا رأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال : قال عبد الله بن مسعود : والذى لا إله إلا هو ،

ما نزلت آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فممن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكان أحدٍ

أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأنبيته . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا نعلم عشر آيات لم

يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن ، والعمل بهن .

وصدور المفسرين من الصحابة : على ، ثم ابن عباس - وهو تجرّد لهذا الشأن ،

والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن على ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن على - ويتلوه

عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكل ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدّم .

مسألة

[في الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات المفسرين]

وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد ، واختار ابن عقيـل^(١) المنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوا في كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم ، وسعيد بن جبـير ، ومجاهد ، وقتادة ، وأبي العالية الرياحي ، والحسن البصري ، والريـع بن أنس ، ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبي سـلـمة الخراساني ، وسـرّة المـنداني وهـلـي بن أبي طلحة الـوالبـي ، ومحمد بن كعب القرظي ، وأبي بكر الأصبـم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السـدي ، وعـكرمة مولى ابن عباس ، وعطية العوفي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تفاسير القدماء المشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة ، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآراهم .

ومن اللبرزين في التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبـير ، ثم يتلوهم عـكرمة والضحاك - وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جبـير .

وأما عامر السـدي فكان عامر الشعبي يظن عليه وعلى أبي صالح لأنه كان يراها مقصّرين في النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في كتابه " الكامل " ،^(٢) : للكلبي أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبي صالح ، وهو معروف بالتفسير ، وليس لأحد تفسير أطول منه ،

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عقيـل ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة .

(٢) كتاب الكامل في معرفة ضعفاء الحديث وعلل الحديث لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ ؛ وكتاب الكامل منه خمسة عشر مجلداً خطأ بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة . وانظر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٧٨

ولا أشيع فيه . وبعده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أن الكلابي يفضلُ طلي مقاتل ؛ لما في مقاتل من المذاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سُفيان بن عيينة ، ووكيعة بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، والفضل ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عباد ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان الهروي ، وعبد بن حميد الكشي ، وعبد الله بن الجراح ، وهُشيم بن بشير ، وصالح بن محمد اليزيدي ، وعلي بن حجر بن إياس السعدي ، ويحيى بن محمد بن عبد الله الهروي ، وعلي بن أبي طلحة ، وابن مردويه ، وسنيد ، والنسائي ، وغيرهم .

ووقع في مسند أحمد والبخاري ومجمع الطبراني وغيرهم كثير من ذلك .

ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفاسير ، وقرب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وعلي سنهما مكي ، والمهدوي حسن التأليف ، وكذلك من تبعهم كابن عطية ، وكلهم متقن ماجور ، فجزاهم الله خيرا .

نبيه

[فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين]

يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ، ويظنُّ مَنْ لافهم عنده أن في ذلك اختلافا فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده ونمخته ، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا ، والمراد الجميع ، فليتفطن لذلك ؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات ، اختلاف المرادات ، كما قيل :

عبارتنا شتى وحسنك واحدٌ وكلٌ إلى ذاك الجمال يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع ، فأما إذا لم يمكن الجمع ، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة ، وإلا فالصحيح المقدم ، وكثيرا ما يذكر المفسرون شيئا في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية ، فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك ولقد بلغني عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله في قوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ^(١) : ما ذهب الله بولي إلا آتى بخير منه أو مثله .

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٢) . وقد ذكره جماعة ، ونص عليه أحمد بن حنبل في مواضع ، لكن نقل الفضل بن زياد عنه - وقد سئل عن القرآن - تمثل له رجل بيت من الشعر ، فقال : ما يعجبني . فقيل : ظاهره النع ، ولهذا قال بعضهم : في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد . وقيل : الكراهة تحمّل على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالبا إلا في الشعر ونحوه ، ويكون التبادر خلافها .

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال : لا أوتي برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا .

الرابع : التفسير بالمقتضى

من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبى صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللهم قمه فى الدين وعلمه التأويل » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن على : هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال : ما عندنا غير ما فى هذه الصحيفة أوفهم يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق : ^(١) للقرآن نزول وتنزل ، فالنزول قد مضى ، والتنزل باق إلى قيام الساعة .

ومن ها هنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد رأى والاجتهاد من غير أصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه البيهقى من طريق ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى ، وقال : غريب من حديث ابن جندب .

(٢) سورة الإسراء ٣٦

(٤) سورة النحل ٤٤

(١) ت : « الفروق » .

(٣) سورة البقرة ١٦٩

وقال البيهقي في "شعب الإيمان" : هذا إن صح ، فإنما أراد - والله أعلم - الرأى الذى يَمْلِكُ من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذى لا يجوز الحكم به فى النوازل ، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأى الذى يُسندُه برهان فالحكم به فى النوازل جائز ، وهذا معنى قول الصديق : « أَى سماء تَظَلْنِي وَأَى أرضٍ تَقْلَنِي إِذَا قَلْتُ فى كتاب الله بِرَأْيِي ! » .

وقال فى "المدخل" : فى هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد - والله أعلم : فقد أخطأ الطريق ، فسيبيله أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه . وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا تنزيله ، وأدوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبيانا لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١) .

فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ، ففيه كفاية عن ذكره من بعده ، ومالم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلوا بما وردَ بيانه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون المرادُ به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقته للصواب - وإن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة .

وقال الإمام أبو الحسن الماوردى فى نكته : قد حمل بعضُ المتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معانى القرآن باجتهاده . ولو صحبتها الشواهد ، ولم يعارض شواهدَها نص صريح . وهذا عدول عما تعبدنا من معرفته من النظر فى القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى ﴿ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (٢) .

ولو صحّ ما ذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً ، وإن صح الحديث فتأويله أن مَنْ تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق ، وإصابته اتفاق ، إذ الغرض أنه مجرد رأى لا شاهد له ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محتملة ، فأحمله على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمل وجهين : أحدهما أنه مطيع لحامليه ، ينطق بالسنتهم . الثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصُر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل ، والثاني أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي ، والترغيب والترهيب ، والتحليل والتحریم .

وقوله « فأحمله على أحسن وجوهه » يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما الحل على أحسن معانيه . الثاني أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص ، والنفود دون الانتقام ؛ وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله .

وقال أبو الليث :

التهى إنما انصرف إلى التشابه منه ؛ لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ ؛ لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق ؛ فلو لم يحز التفسير لم تكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفتره ، وأما مَنْ كان من المكلفين ولم يعرف وجوه اللغة ، فلا يجوز أن يفتره إلا بمقدار ما سمع ، فيكون ذلك على وجه الحكاية لاعلى سبيل التفسير ، فلا بأس به ، ولو أنه يعلم التفسير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لحكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحل ، وهو الذى نهى عنه . انتهى .

وقال الراغب فى مقدمة تفسيره :

اختلف الناس فى تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذى علم الخوض فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام - ولو تفنن الناظر فى العلوم ، وأتسع باعه فى المعارف - إلا بتوقيف عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أو عن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفى رواية : « من قال فى القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره ؛ والمقلد والأدباء فوضى^(١) فى معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبَرُوا آيَاتِهِ وَلِيَذَّكَّرُوا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾^(٢) [أقسام التفسير]

وقد روى عبد الرزاق^(٣) فى تفسيره : حدثنا الثورى عن ابن عباس ؛ أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب فى كلامها ، وقسم لا يعذر أحد بمجهالته ، يقول من الحلال والحرام ، وقسم يعلمه العلماء خاصة ، وقسم لا يعلمه إلا الله ، ومن ادعى علمه فهو كاذب . وهذا تقسيم صحيح^(٤) .

فأما الذى تعرفه العرب ، فهو الذى يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب .

(١) أى يتداوون (٢) سورة ص ٢٩ (٣) هو عبد الرزاق بن همام الجبلى ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون ؛ وذكره ابن حجر فيمن أخذ عن الثورى . وانظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠ (٤) قل هذا الفصل فى الإقناع ٢ : ١٨١ ، ١٨٢

فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ، ومسميات أسمائها ، ولا يلزم ذلك القارى . ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم ، كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين ؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك ، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ ، وتكثر شواهد من الشعر .

وأما الإعراب ؛ فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارى تعلمه ، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، وليسلم القارى من اللحن ، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارى ليسلم من اللحن ، ولا يجب على المفسر ليتوصل ^(١) إلى المقصود دونه ؛ على أن جهله نقص في حق الجميع .

إذا تقرر ذلك ؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فيسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب ، وإيسر اغتر العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز ، ولا يكفي في حقه تعلم السير منها ، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين .

الثانى : ما لا يعذر واحد بجهله ، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ؛ وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواء يعلم أنه مراد الله تعالى .

فهذا القسم لا يختلف حكمه ، ولا يلتبس تأويله ، إذ كل واحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وأنه لا شريك له في إلهيته ^(٣) ،

(١) كذا في الأصول ، وفي الإتيان : « لوصوله » . (٢) سورة محمد ١٩

(٣) الإتيان : « الإلهية »

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة في اللغة للنفي ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر ، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به ^(٢) في الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندباً ، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعى الجهل بمعاني ألفاظه ، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة .

الثالث : ما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة ، ونزول الغيث ، وما في الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف المقطعة . وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .

والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يثول إليه ، فالمفسر ناقل ، والمؤول مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان الجمل ، وتخصيص العموم .

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعداً فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل ، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه . وكل لفظ احتمل معنيين ، فهو قسمان :

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهرَ من الآخر ، فيجب الحلُّ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفيّ دون الجليّ فيحمل عليه .

الثاني : أن يكونا جليّين والاستعمال فيها حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن تختلف أصل الحقيقة فيهما ، فيدور اللفظ بين معنيين ؛ هو في أحدهما حقيقة لغوية ، وفي الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١) ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريقتها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم .

الضرب الثاني : لا تختلف أصل الحقيقة ، بل كلا المعنيين استعمل فيهما ، في اللغة أو في الشرع أو العرف على حدّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا ، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كاتقراء ؛ حقيقة في الحيض والطهر ، فعلى المجتهد أن يجتهد في المراد منها بالأمارات الدالة عليه ؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله في حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدّى اجتهاده إلى المعنى الآخر كان ذلك مُراد الله تعالى في حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يترجح أحدُ الأمرين لتكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، فتنهم مَنْ قال يُخَيَّرُ في الحلِّ على أيهما شاء ، ومنهم من قال : يأخذ بأعظمهما حكما . ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث ، وهو أن يأخذ بالأخف .

كاختلاف جواب المفتين .

الضرب الثانى ألا يتنافيا اجتماعا، فيجب الحلُّ عليهما عند المحققين ، ويكون ذلك أبلغ
فى الإعجاز والنصاحة ، وأحفظ فى حق المكلف ؛ إلا أن يدلّ دليل على إرادة أحدهما .
وهذا أيضا ضربان :

أحدهما: أن تكون دلالتُه مقتضية لبطلان المعنى الآخر ، فيتعيّن للدلول عليه للإرادة .
الثانى ألا يقتضى بطلانه ، وهذا اختلف العلماء فيه ، فمنهم من قال : يثبتُ حكمُ
الدلول عليه ويكون مرادا ، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر ، بل يجوز أن يكون مرادا
أيضا ، وإن لم يدلّ عليه دليل من خارج ، لأن موجب اللفظ عليهما ، فاستويا فى حكمه -
وإن ترجّح أحدهما بدليل من خارج . ومنهم من قال : ما ترجّح بدليل من خارج أثبتُ
حُكْمًا من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر .

فهذا أصل نافع معتبر فى وجوه التفسير فى اللفظ المحتمل ، والله أعلم .

إذا تقرر ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تكلم فى القرآن بغير علم فليتبوأ
مقعده من النار » على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج المفسّر له إلى التبحر فى معرفة لسان العرب .

الثانى حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه ؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم : علم
العربية واللغة والتبحر فيهما ، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء ، وصيغ الأمر
والنهي ، والخبر ، والجمل والبين ، والعموم والخصوص ، والظاهر والمضمر ، والحكم
والتشابه والذوّل ، والحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية ، والمطلق والمقيد . ومن علوم
القروع ما يدرك به استنباط ، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه ؛ ومع ذلك فهو على
خطر ، فعليه أن يقول : يحتمل كذا ولا يجوز إلا فى حكم اضطر إلى الفتوى به ، نادى
اجتهاده إليه ، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله .

فإن قيل : فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نزل من القرآن من آية إلا ولها ظهر وبطن ولكل حرف حدة ، ولكل حد مطلع » ، فما معنى ذلك ؟ قلت : أما قوله : « ظهر وبطن » ففي تأويله أربعة أقوال :

أحدها - وهو قول الحسن - إنك إذا بحثت عن باطنها وقست على ظاهرها وقعت على معناها .

الثاني - قول أبي عبيدة - إن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنها عظة للآخرين .

الثالث - قول ابن مسعود رضى الله عنه - إنه مامن آية إلا عيل بها قوم ، ولها قوم سيعملون بها .

الرابع - قاله بعض المتأخرين - إن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها . وقول أبي عبيدة أقربها .

وأما قوله « ولكل حرف حدة » ، ففيه تأويلان :

أحدهما : لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثاني : معناه أن لكل حكم مقدارا من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « ولكل حد مطلع » ففيه قولان :

أحدهما : لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثاني : لكل ما يستحقه من الثواب والعقاب مطلع عليه في الآخرة ، ويراه عند المجازاة .

وقال بعضهم : منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار ، وذلك آجال

وأوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى بن مريم

نقوله : ﴿ لَا يُجَلِّيْهَا لَوَاقِيَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ومنه ما يعلم تأويله كل ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانة غرائبه ، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها ، والموصوفات بصفاتھا الخاصة دون ما سواھا ، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ^(١) ؛ لم يجهل أن معنى الفساد هو ما ينبغى تركه مما هو مضره ، وأن الصلاح مما ينبغى فعله مما هو منفعة ، وإن جهل المعانى التى جعلها الله إفساداً ، والمعانى التى جعلها الله إصلاحاً ، فأما تعليم التفسير ونقله عن قوله حجة فقيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

تنبيه

[فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، فقليل ليس تفسيراً ، وإنما هى معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ ^(٢) : إن المراد النفس ، فأمرنا بقتال من يلينا ، لأنها أقرب شئ إلينا وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصلاح فى فتاويه : وقد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣ .

صنف أبو عبد الرحمن السلمي ^(١) " حقائق التفسير " فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ماورد به القرآن ، فإن النظير يذكر بالنظير ، فمن ذلك مثال النفس في الآية المذكورة ، فكأنه قال : أمرنا بقتال النفس ومن يلبسنا من الكفار ، ومع ذلك فياليهم لم يتساهلوا في مثل ذلك ، لما فيه من الإبهام والالتباس ! انتهى .

فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أن طالب علم التفسير ^(٢) مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم ، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ في رده لأثر على السابق ^(٣) .

والحق أن علم التفسير ، منه ما يتوقف على النقل ، كسبب النزول ، والنسخ ، وتعيين المبهم ، وتبيين المجمل . ومنه ما لا يتوقف ، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر .

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؟ توفي سنة ٤١٢ هـ ، ومن كتبه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريعة في مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، التي قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره المسمى بالبحر المحيط ٥ : ٥ ، مع اختصار وتصرف في العبارة

(٣) وهو ما روى عن علي كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ؟ » فقال : ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة ، أو فهماً يؤثاء الرجل في كتابه .

وكان السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحمل على الاعتماد في المنقول ، وعلى النظر في المستنبط ، تجويزاً له وأزدياداً ، وهذا من الفروع في الدين .

تنخيل لما سبق

واعلم أن القرآن قسمان : أحدهما ورد تفسيره بالنقل عن معتبر تفسيره ، وقسم لم يرد . والأول ثلاثة أنواع : إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة أو عن رؤس التابعين ؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهدته من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ؛ وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذر قُدّم ابن عباس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علّمه التأويل » وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أفرضكم زيد » فإن تعذر الجمع جاز للقلد أن يأخذ بأيها شاء . وأما الثالث ، وهم رؤس التابعين إذا لم يرفضوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة ، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق ، فكذا هنا ، وإلا وجب الاجتهاد .

الثاني ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين ، وهو قليل ، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يعتنى به الراغب كثيراً في كتاب " المفردات " ، فيذكر قيذا زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ ، لأنه اقتنصه من السياق .

فصل

[فيما يجب على المفسر البداءة به]

الذى يجب على المفسر البداءة به العلوم اللفظية ، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل معانى المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن ، لمن يريد أن يدرك معانيه ؛ وهو كتصنيف الابن من أوائل المعادن فى بناء ما يريد أن يبينه .

قالوا : وإيس ذلك فى علم القرآن فقط ؛ بل هو نافع فى كل علم من علوم الشرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إن المركب لا يعلم إلا بعد العلم بمفرداته ، لأن الجزء سابق على الكل فى الوجود من الذهنى والخارجى ، فنقول النظر فى التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها .

أما بحسب الأفراد فمن وجوه ثلاثة :

من جهة المعانى التى وضعت الألفاظ المفردة بإزائها ، وهو يتعلق بعلم اللغة ^(١) .
ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعانى المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردّ الفروع المأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق .

وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدبة أصل المعنى ، وهو ما دلّ عليه المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو .

الثانى : باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى ؛ أعنى لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تركيب البلاء ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها ، وباعتبار الحقيقة والحجاز ، والاستعارة والكناية والتشبيه ؛ وهو ما يتعلق بعلم البيان .

والرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع .

مسألة

[فى أن الإيجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملازمة]

وقد سبق لنا فى باب الإيجاز أن إيجاز القرآن لاشتراكه على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنه من المعانى ، مع ملائمته التى هى نظوم تأليفه .

فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ ، فهو أمر ثقلى يؤخذ عن أرباب التفسير ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَأَكِيهَ وَأَبًا ﴾ ^(١) ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأب ؟ ويقول : إن هذا منك تكلف . وكان ابن عباس -

(١) سورة عبس ٣١ ؛ والأب كما فى الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو ما نأكله البهائم من العشب ، وقتل عن أنس : « سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؛ فما الأب ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال : هذا لعمر الله التكلف وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدري : ما الأب ! ثم قال : اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وما لا تدعوه . »

وهو ترجمان القرآن - يقول : لا أعرف ﴿ حنانا ﴾ ^(١) ولا ﴿ غسلين ﴾ ^(٢) ولا ﴿ الرقيم ﴾ ^(٣) .

وأما المعاني التي نختلها الألفاظ ، فالأمر في معاناتها أشد لأنها نتائج العقول .
وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ ،
وزمام المعاني ، وبه يتصل أجزاء الكلام ، ويتسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة في
النفس يتشكل بها البيان ، فليس المفرد بذرب اللسان وطلاقة كافيا لهذا الشأن ، ولا كل
مَنْ أوتي خطاباً بديهة ناهضا بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

مسألة

[في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أنجل في مكان
فقد فصل في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فإنه قد بسط في آخر ؛ فإن
أعيانك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له ، قال تعالى : ﴿ وَمَا

(١) ﴿ حنانا ﴾ من قوله تعالى في سورة مريم ١٣ ، ﴿ وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾
وقيل القرطبي عن جمهور المفسرين الحنان : الشفقة والرحمة والمحبة ؛ وهو فعل من أفعال النفس .

(٢) من قوله تعالى في سورة الحاقة ٣٥ ، ٣٦ ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ . وَلَا طَعَامٌ إِلَّا
مِّنْ غَسْلِينَ ﴾ ، قال القرطبي : « والغسلين ، فطين ، من الغسل ، فكان ينعمل من أبدانهم ، وهو
حديد أهل النار ، السائل من جروجهم وفروجهم » .

(٣) من قوله تعالى في سورة الكهف ٩ ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا

مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ، وقيل القرطبي من مجاهد أن الرقيم واد .

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه - ، يعنى السنة ؛ فإن لم يوجد فى السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرآن ، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب ، فإن لم يوجد ذلك يُرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

مسألة

[فيما يجب على المفسر من التحوط فى التفسير]

ويجب أن يتحرى فى التفسير مطابقة المفسر ، وأن يتحرز فى ذلك من نقص المفسر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسر ، أو أن يكون فى ذلك المعنى زيادة لا تليق بالقرآن ، أو أن يكون فى المفسر زيغ عن المعنى المفسر وعدول عن طريقه ، حتى يكون غير مناسب له ولو من بعض أمثاله (٢) ، بل يجتهد فى أن يكون وقفه من جميع الأخطاء وعليه بمراعاة الوضع الحقيقى والمجازى ، ومراعاة التأليف ، وأن يوافق بين المفردات وتلميح الوقائع ، فمئذ ذلك تتفجر له ينابيع الفوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ (٣) ولولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ (٤) فإنها منتظمة مع ما قبلها منتظمة عما بعدها (٥) .

(٢) سورة البقرة ٣٧

(١) سورة النحل ٦٤

(٣) سورة الطلاق ٤

وقد يظهر الارتباط ، وقد يشكّل أمره ؛ فمن الظاهر قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شَرٍّ كَأَيْسَرُ مِنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ^(١) ووجه ظهوره ، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ جواب سؤال ؛ كأنهم لما سألوا ، سمعوا ماقبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ أجابهم بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شَرٍّ كَأَيْسَرُ مِنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ ^(٢)

مسألة

في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب

إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير « حكى الله تعالى » ، وينبغي تجنبه .

قال الإمام أبو نصر القشيري ^(٣) في كتابه " المرشد " : قال معظم أئمتنا : لا يقال : « كلام الله يحكى » ، ولا يقال : « حكى الله » لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء ، وليس لكلامه مثل . وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار ، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق

(٢) سورة يونس ٣٥

(١) سورة يونس ٣٤

(١) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي ، أحد أئمة الدنيا في الفقه والأصول

والتفسير . توفي سنة ٥١٤ هـ بنيسابور . طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٩

الزائد على بعض الحروف ، كـ «ما»^(١) في نحو : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢) ، والكاف في نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) ونحوه .
والذى عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن ، إذ الزائد مالا معنى له ، وكلامُ الله منزّه عن ذلك .

وومن نص على منع ذلك في المتقدمين الإمام داود الظاهري^(٤) ، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الدّاودي في الكتاب ” المرشد “ له ، في أصول الفقه على مذهب داود الظاهري : وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان^(٥) أنه كان يقول : ليس في القرآن صلة بوجه ، وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك ، والذي عليه أكثر النحويين خلاف هذا ، ثم حكى عن أبي داود مثله ، يزعم الصلة فيها ، كقوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَّابُوضَةً﴾^(٦) ، وقال : إن « ما » هاهنا للتعليل ، مثل : « أَحَبُّ حَبِيبِكَ هُوَ مَا » .

فصل

[في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره]

التأويل ينقسم إلى مُنقاد ومستكره :

فالأول مالا تعرض فيه بشاعة أو استقباح ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة :

إما لا اشتراك في اللفظ ، نحو : ﴿لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَارٌ﴾^(٧) ؛ هل هو من بَصَرَ العين أو القلب ؟

(١) في الأصول : « كالباء » ، وهو خطأ (٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشورى ١١

(٤) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري ، صاحب المذهب المستقل ؛ وإمام أهل الظاهر ، إليه انتهت رئاسة العلم ببغداد ، توفي سنة ٢٧٠ . ابن خلكان ١٧٥ : ١ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهري (٦) سورة البقرة ٢٦

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإمّا لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ^(١) ، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المخطوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟

وإمّا لفموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ^(٢) .
وإمّا لغير ذلك .

وأما المستكره فما يستبشع إذا عُرض على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :
الأول : أن يكون لفظاً عامّاً ، فيختصّ ببعض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) ، فحمله بعضهم على عليّ رضي الله عنه فقط .

والثاني : أن يلفق بين اثنين ؛ كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ ^(٤) مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَلُكُمْ﴾ ^(٥) : إنهم مكلفون كما نحن .

الثالث : ما استعير فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ ^(٦) في حمله على حقيقته .
الرابع : ما أشعر به باشتقاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية في البقرة إنه إنسان يُبْقَرُ عن أسرار العلوم ، وفي المهدد إنه إنسان موصوف بمجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر ما يروج على المتفقهة الذين لم يتبحروا في معرفة الأصول ، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذي لم يتهذب في شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذي لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات .

(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .

(٤) سورة فاطر ٢٤ .

(٦) سورة ن ٤٢ .

(١) سورة النور ٤ .

(٣) سورة التحريم ٤ .

(٥) سورة الأنعام ٣٨ .

فائدة

[فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات]

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ خَلَقْنَا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ﴾^(١) فَقَالَ : الْمَوْتُ .

قال السهيلي : وهو تفسير يحتاج لتفسير .

ورأيت لبعض المتأخرين أن مراد ابن عباس أن الموت سيفنى كما يفنى كل شيء ، كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكان المعنى : لو كنتم حجارة أو حديدًا لبأدر إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذي يكبر في صدوركم فلا بد لكم من الموت . والله أعلم بتأويل ذلك .

قال : وبقي في نفسى من تأويل هذه الآية شيء حتى يكمل الله نعمته في فهمها .

فصل

[أصل الوقوف على معانى القرآن التدبر]

أصل الوقوف على معانى القرآن التدبر والتفكير . واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معانى الوحي حقيقة ، ولا يظهر له أسرارُ العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب ، أو في قلبه كبر أو هوًى ، أو حب الدنيا ، أو يكون غير متحقق بالإيمان ،

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يسكون راجعاً إلى معقوله ؛ وهذه كلها حجب وموانع ، وبعضها أكد من بعض ؛ إذا كان العبد مُصَغِّياً إلى كلام ربّه ، ملقى السمع وهو شهيد القلب لمعانى صفات مخاطبه ، ناظراً إلى قدرته ، تاركا للمعهود من علمه ومعقوله ، متبرئاً من حوّله وقوته ، معظماً للتكلم ، مفتقراً إلى التفهم ، بحالٍ مستقيم ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكّنٍ تمنع لفهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرع ، وابتئاس وتمسّكن ، وانتظارٍ للفتح عليه من عند الفتح العليم . وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معانى الكلام وشهادة وصف المتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخويف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارىُّ أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن ؛ وفي مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۝ ﴾ ^(١) .

وهذا هو الراسخ في العلم ؛ جعلنا الله من هذا الصنف ، ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۝ ﴾ ^(٢) .

فصل

[في القرآن علم الأولين والآخرين]

وفي القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شيء إلا ويمكن استخراجُه منه لمن فهمه الله تعالى ، حتى إن بعضهم استنبط عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين من قوله تعالى في سورة المنافقين : ﴿ وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ۝ ﴾ ^(٣) ، فإنها رأس ثلاث

وستين سورة ، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن ^(١) في فقهه .

وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾ ^(٢) إلى قوله : ﴿ أُنْعِثْ حَيًّا ﴾ ^(٣) ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة .
وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعائة ^(٤) من قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾ ^(٥) ، فإن الألف باثنين وال달 بسبعائة .

وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس وتخليصه من أيدي العدو في أول سورة الروم بحساب الجمل ، وغير ذلك .

فصل

[قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء]

وقد يُستنبط الحكم من السكوت عن الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِمُعْوَظِهِنَّ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولم يذكر الأعمام والأخوال ، وهم من المحارم ، وحكمهم حكم

(٢) سورة مريم ٣٠

(١) التغابن هنا : النفس .

(٣) سورة مريم ٣٣ .

(٤) وصفها ابن تفرى بردى في النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة بقوله : « وفيها كان بمصر والقاهرة زلزلة عظيمة أخرجت عدة منائر ومبان كثيرة من الجوامع والبيوت حتى أقام الأمراء ومباشرو الأوقاف مدة طويلة يرمون ومجددون ماتت فيها من المدارس والجوامع حتى مائة الإسكندرية »

(٥) سورة الزلزلة ١

(٦) سورة النور ٣١ ، وبقيتها : ﴿ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُوَّتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُوَّتِهِمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ نِسَائِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بَأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

مَنْ سُمِّيَ فِي الْآيَةِ . وقد سئل الشعبي عن ذلك فقال : لثلاث بضعها العم عند ابنه وهو ليس بمحرم لها ، وكذا الخال ، فيُقضى إلى الفتنة . والمعنى فيه أن كل من استثنى مشترك بابنه في الحرمة إلا العم والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط في سترهن .
ولقائل أن يقول : هذه المفسدة محتملة في أبناء بعولتهن ، لاحتمال أن يذرها أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بمحرم لها ، وأبو البعل ينقض : قولهم إن من استثنى اشترك هو وابنه في الحرمة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ... ﴾ ^(١) الآية ، ولم يذكر الأولاد ، قليل لدخولهم في قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾ ^(١) .

فصل

في تقسيم القرآن إلى ما هو بين نفسه وإلى ما ليس
بين في نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بين نفسه ، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره ، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ ^(٣) الآية .

(١) سورة النور ٦١ ، وفيها ﴿ ... أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ مَفَاتِحُهُ ... ﴾

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) .
 وقوله : وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾ ^(٣) .
 وإلى ما ليس بَيِّنٍ بنفسه فيحتاج إلى بيان .

وبيانه إما فيه في آية أخرى ، أوفى السنة ، لأنها موضوعة للبيان ، قال تعالى : ﴿ لَتَبَيِّنَ
 لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني ككثير من أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج والمعاملات ،
 والأنكحة ، والجنائيات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ^(٥) ،
 ولم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها ^(٦) ، ولا أوقاصها ^(٧) ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ،
 ولا مَنْ تجب عليه مَنْ لا تجب عليه ، وكذا لم يبين عدد الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ^(٨) ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
 الْبَيْتِ ﴾ ^(٩) ولم يبين أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل في الإحرام وما لا يحل ، ولا ما يوجب
 الدَّم ولا ما لا يوجبه ، وغير ذلك . والأول ^(١٠) قد أرشدنا النبي صلى الله عليه
 وسلم إليه ، بما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
 إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ ^(١١) ، شق ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، وأينا لا يظلم نفسه !

(٢) سورة يس ١٣

(٤) سورة النحل ٤٤

(١) سورة المؤمن ١

(٣) سورة النساء ٤٧

(٥) سورة الأنعام ١٤١

(٦) النصاب من المال : القدر الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغه ، نحو مائتي درهم وخمس من الإبل .

(٧) الوقص : ما بين الفريضتين من الإبل والغنم ، وجمعه أوقاص

(٩) سورة آل عمران ٩٧ .

(٨) سورة البقرة ١٨٥

(١١) سورة الأنعام ٨٢

(١٠) أي الذي بيانه في آية أخرى

قال . ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه : ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١) ! فحمل النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هاهنا على الشرك ، لمقابلته بالإيمان . واستأنس عليه بقول لقمان .

وقد يكون بيانه مضمرأ فيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٢) ، فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ﴿ حَتَّىٰ ﴾ لا بد لها من تمام ، وتأويله : حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها .

ومثله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ ^(٣) أى « لكان هذا القرآن » ، على رأى النحويين .

قال ابن فارس ^(٤) : ويسمى هذا عند العرب الكف .

وقد يؤمى إلى المحذوف ، إما متأخر كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(٥) فإنه لم يحى له جواب فى اللفظ ، لكن أوما إليه قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ خُلُوبِهِمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، وتقديره : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ كمن قسا قلبه ! وإما متقدم كقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ ^(٦) ، فإنه أوما إلى ما قبله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ﴾ ^(٧) ، كأنه قال : أهذا الذى هو هكذا خير أم من هو قانت ؟ فأضمر المبتدأ .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(١) سورة لقمان ١٣

(٣) سورة الرعد ٣١

(٤) فى كتابه الصحاح فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ ؛ والنس هناك : ومن سنن العرب الكف ؛ وهو أن يكف عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام ، كقول الفائل :

وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتَ أَتَانَا رَسُولَهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْكَ مَدْفَعًا

(٦) سورة الزمر ٩

(٥) سورة الزمر ٢٢

(٧) سورة الزمر ٨

ونظيره : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ ^(١) ، ومن هذه صفته ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ ^(١) !

وقد يكون بيانه واضحا وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عَقَبَهُ ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٢) قال محمد بن كعب القرظي : تفسيره : ﴿ لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ^(٣) .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ ^(٤) قال أبو العالية تفسيره : ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(٤) وقال ثعلب : سألني محمد بن طاهر : ما الملع ؟ فقلت : قد فسرهُ الله تعالى .

وكقوله : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ^(٥) فسرهُ بقوله : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٦) ومعلوم أنه لم يُرد به المسيح وعُزيرا فنزلت الآية مطلقة ، اكتفاء بالدلالة الظاهرة ، على أنه لا يعذبهما الله ، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ ، فلما قال المشركون : هذا المسيح وعُزير قد عُيدا من دون الله أنزل الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الإخلاص ٢

(٤) سورة المارج ١٩-٢١

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(١) سورة محمد ١٥

(٣) سورة الإخلاص ٣، ٤

(٥) سورة آل عمران ٩٧

(٧) سورة الأنبياء ١٠١ .

وقوله : ﴿ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(١) ففسّر رؤية البرق بأنه ليس في رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار . وفيها لطيفة ، وهي تقديم الخوف على الطمع إذ كانت الصواعق تقع من أول برقة ، ولا يحصل المطر إلا بعد تواتر البرقات ، فإن تواترها لا يكاد يكذب ، فقدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كجىء الفرج بعد الشدة .

وكقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ ^(٢) الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشي على بطنه ؛ فإنها سبقت لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذى بعده ، وكذا ما يمشى على رجلين أعجب ممن يمشى على أربع .

وكقوله تعالى : ﴿ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٣) ، فهذا عام في المسلم والكافر ، ثم بيّن ^(٤) أن المراد « المؤمنات » بقوله : ﴿ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٣) فخرج تزوج الأمة الكافرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ^(٥) فإن الأول اسم منه والثانى « أفل » تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) ، ولهذا قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ، والثانى بالتصحيح ليفرق بين ماهو اسم ، وما هو « أفل » منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : « أفل » التفضيل لا يأتى من الخلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ، لأنه لا يتفاوت !

قلت : إنما جاز فى الآية لأنه من عمى القلب ، أى من كان فى هذه الدنيا

(١) سورة الرعد ١٢ .

(٣) سورة النساء ٢٥

(٢) سورة النور ٤٥

(٥) سورة الإسراء ٧٢

(٤) ت : « ولم » تحريف

أعنى القلب مما يرى من القدرة الإلهية ، ولا يؤمن به ، فهو عما يغيب عنه من أمر الآخرة
أعنى أن يؤمن به ؛ أى أشدّ عمى . ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت ^(١) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ ^(٢) قال :
البيهقيّ في "شعب الإيمان" : الأ شبه أن المراد بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ؛ لأنه
أتبع مدح الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُمُوتَ بَلْ
أَحْيَاءُ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾ ^(٤) .

الثاني : أن يكون بيانه منفصلا عنه في السورة معه أو في غيره ، كقوله تعالى :
﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٥) وبيانه في سورة الانقطار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ
الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ
يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ ^(٦) .

وقوله في سورتي النمل والقصص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ ^(٧) ، ولم
يبين في ليل ولا نهار ، وبيته في سورة الدخان بقوله : ﴿ فِي لَيْلَةٍ مَبَارَكَةٍ ﴾ ^(٨) ثم بينها في
ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ^(٩) فالمباركة في الزمان ، هي ليلة القدر
في هذه السورة ؛ لأنّ الإنزال واحد ، وبذلك يردّ على من زعم أن المباركة ليلة النصف
من شعبان ، وعجب كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضهم هنا بيانا آخر ، وهو أنها ليلة سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿ وَمَا

(٢) سورة البقرة ١٥٣ .
(٤) سورة فاتحة الكتاب ٤
(٦) سورة النمل ٨٩ ، والقصص ٨٤ .
(٨) سورة القدر ١

(١) ت : « متقارب » تحريف
(٣) سورة البقرة ١٥٤ - ١٥٥
(٥) سورة الانقطار ١٧ - ١٩
(٧) سورة الدخان ٣

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّتَقَى الْجَمْعَانِ ﴿١﴾ وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفي ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ﴿٢﴾ فسرته في آية الفتح : ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ﴿٣﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ يُحِلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ ﴿٤﴾ ، وقد فسرته في سورة فاطر : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ ﴿٥﴾ .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ ﴿٦﴾ ، بين ذلك بقوله في النحل : ﴿ وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾ ﴿٧﴾ .

وذكر الله الطلاق مجلًا ، وفسره في سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ﴿٨﴾ ، فاستثنى الأزواج وملك اليمين ، ثم حظر تعالى الجمع بين الأختين ، وبين الأم والابنة والرابطة بالآية الأخرى ﴿٩﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ ﴿١٠﴾ فإن ظاهره مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هدَى كفارا كثيرا ومانوا مسلمين ، وإنما المراد : لا يهدي مَنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ قَدْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمَذَابِ ، وبيانه بقوله تعالى في السورة : ﴿ أَفَمَنْ أَقْنَنَ

- (٢) سورة المائدة ٥٤
(٤) سورة الحج ٢٣ ، ٢٤
(٦) سورة الزخرف ١٧
(٨) سورة المؤمنون ٦
(١٠) سورة الزمر ٣

- (١) سورة الأتال ٤١
(٣) سورة الفتح ٢٩
(٥) سورة فاطر ٣٤
(٧) سورة النحل ٥٨
(٩) في آية النساء ٢٣

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَقَانَتْ تُنْفِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴿١﴾ . وقوله في سورة أخرى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (٣) وكثير من الناس يَدْعُونَ فلا يُسْتَجَاب لهم ، وبيانه بقوله تعالى : ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ (٤) ، فيبين أن الإجابة متعلقة بالمشيئة ؛ على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر الإجابة بقوله : « مامن مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطعة رَحِم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث خصال ، إما أن يعجل دعوته ، وإما أن يدرها له في الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها » .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ (٥) وكثير من الناس يريد ذلك فلا يحصل له ، وبيانه في قوله : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ (٦) ، فهو كالذي قبله متعلق بالمشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٧) ، وقال في آية أخرى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (٨) ؛ فإنه قد يستشكل اجتماعهما ؛ لأن الوَجَلَ خلاف الطمأنينة ؛ وهذا غفلة عن المراد ؛ لأن الاطمئنان إنما يكون عن ثابَج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل ، والوَجَلَ إنما يكون عند خوف الزينغ والذهاب عن الهدى ،

(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧

(٤) سورة الأنعام ٤١

(٦) سورة الإسراء ١٨

(٨) سورة الأنفال ٢

(١) سورة الزمر ١٩

(٣) سورة البقرة ١٨٦

(٥) سورة الشورى ٢٠

(٧) سورة الرعد ٢٨

وما يستحق به الوعيد بتوجيه القلوب كذلك . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدتهم ، ووثقوا به ، فاتفق عنهم الشك والارتياب الذي يعرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام تعوداً ، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب اثلاج الصدور وانتفاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى في قصة لوط : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَأْمُضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٢) ، فلم يستثن امرأته في هذا الموضوع ، وهي مستثناة في المعنى بقوله في الآية الأخرى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكَّ ﴾ ^(٣) فأظهر الاستثناء في هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ ^(٤) ؛ اختصر جوابه لبيانته في موضع آخر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ ^(٥) .

وكقوله : ﴿ الْحَرْثُ بِالْحَرْثِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ... ﴾ ^(٦) الآية ؛ فإنها نزلت تفسيراً وبياناً لجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(٧) ، لأن هذه لما نزلت لم يفهم مرادها .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٨) هي تفسير لقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾ ^(٩) الآية .

(٢) سورة الحجر ٦٥

(٤) سورة الحجر ٥٢

(٦) سورة البقرة ١٧٨

(٨) سورة النساء ٧

(١) سورة الزمر ٢٣

(٣) سورة هود ٨١

(٥) سورة التواريخ ٢٥

(٧) سورة المائدة ٤٥

(٩) سورة النساء ٢٢

وقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْتُمْ حِسَابَكُمْ﴾ (النساء: 7) والآية، فإن هذه الآية مجملة، لا يعلم منها من يرث من الرجال والنساء بالفرض والتعصيب، ومن يرث ومن لا يرث، نعم بيّنه في آية أخرى بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي عَلَى الرَّجُلِ اثْنَانِ لِلَّذِي عَلَى النِّسَاءِ وَاحِدٌ يُوصِيكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾ (النساء: 11) والآيات.

وَقَوْلُهُ : ﴿ أَجَلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْفَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ؛ فِهَذَا
الاستثناء مجمل ، يَبَيِّنُهُ فِي آيَةٍ أُخْرَى بِقَوْلِهِ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَالْحُمُ
الْخَنِزِيرُ ﴾ (٤) .

وَقَوْلُهُ: ﴿أَيَّبَلُونَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ...﴾^(٥) الآية ، فهذا الابتلاء مجمل لا يعلم أحد في الحل أم في الحرم ! بينه قوله : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ...﴾^(٦) الآية .

وكتوبه : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغَابُونَ ﴾ ^(٧) وهذا الجمل بينه في آية أخرى بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ ... ﴾ ^(٨) الآية .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ ^(٩) ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: بَيَانُ هَذَا الْعَهْدِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَقْسَمُ بِالْصَّلَاةِ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ...﴾ ^(١٠) الْآيَةُ ، فَهَذَا عَهْدُهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَعَهْدُهُمْ تَمَامُ الْآيَةِ: فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا كُفْرَانَ عَنْكُمْ سِمْثًا...﴾ ^(١١) فَإِذَا وَفُوا الْعَهْدَ الْأَوَّلَ أُعْطُوا مَا وَعَدُوا .

(١) سورة النساء ٧ .

(۲) سورة النساء ۱۱

(٣) سورة المائدة ١

(٤) سورة المائدة ٣

(٥) سورة المائدة ٩٤

(٦) سورة المائدة ٩٥

(٧) سورة الروم ٣

(٨). سورة التوبة ٣٣ والفتح ٢٨

(٩) سورة البقرة ٤٠

(١٠) سورة المائدة ١٢

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾ ^(١) يُردّ عليهم بقوله : ﴿ بَس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٣) ، فقيل لهم : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ^(٤) ، وقيل بل نزل بعده : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ ^(٥) والتقدير : إن كشفنا العذاب تعودوا .

وقوله : ﴿ لَوْ لَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ^(٦) ، فردّ عليهم بقوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٨) ، بيانه : ﴿ أَلَرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ ^(١٠) فقيل لهم : ﴿ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ وَانْطَلَقَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ ^(١٢) ، فقيل لهم في الجواب : ﴿ فَإِنْ بَصِيرُوا فَالْتَأَرُّ مَثْوًى لَهُمْ ... ﴾ ^(١٣) الآية .

ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾ ^(١٤) فقيل لهم : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنْتَصِرُونَ ﴾ ^(١٥) .

(٢) سورة يس ١ - ٣

(٤) سورة المؤمنون ٢٥

(٦) سورة الزخرف ٣١

(٨) سورة الفرقان ٦٠

(١٠) سورة الأفعال ٣١

(١٢) سورة ص ٦

(١٤) سورة القمر ٤٤

(١) سورة الرعد ٤٣

(٣) سورة الدخان ١٢

(٥) سورة الدخان ١٥

(٧) سورة القصص ٦٨

(٩) سورة الرحمن ١ ، ٢

(١١) سورة الإسراء ٨٨

(١٣) سورة فصلت ٢٤

(١٥) سورة الصافات ٢٥ .

ومنه : ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ ^(١) ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾ ^(٣) ردّ عليهم بقوله : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ ^(٥) ، فقيل لهم : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ^(٥) فقيل في سورة أخرى : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ ^(٧) ، تفسيرُ هذا الاختصاص ما قال في سورة أخرى : ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ...﴾ ^(٨) الآية .

وقوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ ^(٩) وفسرها في موضع آخر بقوله : ﴿تَنْزِيلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة آل عمران ١٥٤

(٤) سورة الحاقة ٤٤، ٤٥

(٦) سورة الإسراء ١٠٦

(٨) سورة الأعراف ٧٥

(١٠) سورة فصلت ٣٠

(١) سورة آل عمران ١٦٨

(٣) سورة الطور ٣٣

(٥) سورة الفرقان ٧، ٢٠، ٣٢

(٧) سورة النمل ٤٥

(٩) سورة يونس ٦٤

ومنه حكاية عن فرعون لعنه الله : ﴿ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ ^(١) ، فردّ عليه في قوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَوْمَ يَنْبَعُثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ ﴾ ^(٣) ، وذکر هذا الحلف في قوله : ﴿ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ^(٤) .

وقوله في قصة نوح عليه السلام : ﴿ أَنَّى مَقْلُوبٌ فَأَنْتَضِرُ ﴾ ^(٥) بين في مواضع آخر : ﴿ وَنَصَرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ ^(٧) أى أوعية للعلم ، فقيل لهم : ﴿ وَمَا أَوْرَثَيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٨) .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ^(٩) قال : فإن آية البقرة هى قوله : ﴿ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ^(١٠) تدل على أن قوله : ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾ ^(٩) لم يكن عن نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت في التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١١) بيّنه في آية النساء بقوله : ﴿ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ ^(١٢) .

فإن قيل : فهلا فسرنا آية مريم : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾

- | | |
|--------------------------|----------------------|
| (١) سورة المؤمن ٢٩ | (٢) سورة هود ٩٧ |
| (٣) سورة المجادلة ١٨ | (٤) سورة الأنعام ٢٣ |
| (٥) سورة القمر ١٠ | (٦) سورة الأنبياء ٧٧ |
| (٧) سورة البقرة ٨٨ | (٨) سورة الإسراء ٨٥ |
| (٩) سورة الأعراف ١٤٣ | (١٠) سورة البقرة ٥٥ |
| (١١) سورة فاتحة الكتاب ٧ | (١٢) سورة النساء ٦٩ |

مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَوَمِنْ حَمَلَتَا مَعَ نُوحٍ ... ﴿^(١)﴾ الآية ! قيل لانسلم أولاً أن هذه الآية في التبيين فقط ، لقوله : ﴿وَمِنْ حَمَلَتَا مَعَ نُوحٍ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿وَمِنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾ ^(١) ، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم . كيف وقد ذكرت مريم وهى صديقة على أحد القولين ! ولو سلم أنها في الأنبياء خاصة ، فهم بعضُ مَنْ أنعم الله عليهم ، وجعلهم في آية النساء صنفًا من المنعم عليهم ، فكانت آية النساء من حيث هى عامة أولى بتفسير قوله : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ^(٢) ؛ ولأن آية مريم ليس فيها إلا الإخبار بأن الله أنعم عليهم ، وذلك هو معنى قوله : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ^(٣) .

والرغبة إلى الله تعالى فى الثبات عليها ، هى نفس الطاعة لله ولرسوله ، فإن العبد إذا هُدى إلى الصراط المستقيم ، فقد هُدى إلى الطاعة المقتضية أن يكون مع المنعم عليهم .
وظهر بهذا أن آية النساء أمسّ بتفسير سورة الحمد من الآية التى فى سورة مريم .

فصل

[قد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويحمل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويحمل على غيره ، لأنه أولى بذلك الاسم منه ، وله أمثلة :-
منها تفسيرهم السبع المثاني ^(٤) بالقائمة مع أن الله تعالى أخبر أن القرآن كله مثانى ^(٥) .

(١) سورة مريم ٥٨ (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦

(٤) من قوله تعالى فى سورة الحجر ٨٧ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ قال الراغب : «وسميت سور القرآن مثانى لأنها تنبئ على مرور الأيام وتكرر فلا تدرس ولا تنقطع دروس سائر الأشياء التى تضمحل وتبطل على مرور الأيام ... ويصح أنه قيل للقرآن مثانى لما يثنى ويتجدد حالا خلا ... ويصح أن يكون من الثناء تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه ما يدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويملئه ويعمل به » المفردات فى غريب القرآن ٨١

(٥) فى قوله تعالى فى سورة الزمر ٢٣ : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مَثَانِي نَقْشُخَرٍ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ .

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء ^(١) أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدل على إرادة الأزواج ، وفيهن نرات ، ولا يمكن خروجهن عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ^(٢) فُعِلِمَ أن هذه الإرادة شاملة لجميع أهل البيت : الذكور والإناث . بخلاف قوله : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ ﴾ ^(٣) . ودل على أن عليا وفاطمة أحق بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أن ما ذكره أحق بهذا الاسم من غيره ، والحصر المذكور حصر الكمال ، كما يقال : هذا هو العالم العدل ، وإلا فلا شك أن مسجد قباء هو مؤسس على التقوى ، وسياق القرآن يدل على أنه مراد بالآية .

فصل

[قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، وبعين في موضع آخر]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين وفي موضع آخر ما بعينه لأحدهما ؛ كقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ^(٤) فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ ختم ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قلوبهم ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله في الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ ^(٥) .

(١) نقله القرطبي في تفسيره ١٤ : ١٨٣ من حديث أم سلمة .

(٢) سورة الأحزاب ٣٢

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

(٤) سورة الجاثية ٢٣

(٥) سورة البقرة ٧

وقوله تعالى في سورة الحجر : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ ^(١) ، فلاستثناء منقطع لقوله في الإسراء : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ ^(٢) ، ولو كان متصلا لاستثناءهم ، فلما لم يستثنهم دل على أنهم لم يدخلوا .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٣) فقد قيل : إن حياة كل شيء إنما هو بالماء ، قال ابن درستويه : وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لو كان المعنى كذلك لم يكن ﴿ حَيٍّ ﴾ مجرورا ، ولكان منصوبا ، وإنما ﴿ حَيٍّ ﴾ صفة لشيء . ومعنى الآية : خلق الخلق من الماء ، ويدل له قوله في موضع آخر : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾ ^(٤) .

ومما يحتمل قوله تعالى : ﴿ فَاقْذِفيه فِي الْيَمِّ فَلَيقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾ ^(٥) ، فإن ﴿ فَلَيقِهِ ﴾ يحتمل الأمر والخبر ، كأنه قال : « فاقذفيه في اليم يليقه اليم » ويحتمل أن يكون أمرا بإلقائه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ ^(٦) ، فإنه يحتمل أن يكون خلقته وحيدا فريدا من ماله وولده . وفي الآية بحث آخر ، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها ، وفي قوله : ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٧) ، أن تكون الواو عاطفة ^(٨) ؛ وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واترك مَنْ خلقت وحيدا ، وكذلك اتركني واترك المكذبين ، فيتعين أن يكون

(٢) سورة الإسراء ٦٥

(١) سورة الحجر ٤٢

(٣) سورة الأنبياء ٣٠

(٥) سورة طه ٣٩

(٤) سورة النور ٤٥

(٧) سورة الزمل ١١

(٦) سورة المدثر ١١

(٨) أنظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦

المراد : خَلَّ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، وهى واوُ « مع » كقوله : « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » .

وقد يكون للفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَنَاتِي لِلطَّائِفِينَ ﴾ ^(١) ، ظاهره الكعبة ، وباطنه القلب ، قال العلماء : ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة ؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأولى عند آخرين ، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه .

فصل

[فى ذكر الأمور التى تعين على المعنى عند الإشكال]

ومما يُعين على المعنى عند الإشكال أمور :

أحدها : رد الكلمة لضدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ^(٢) أى « ولا كفورا » والطريقة أن يرد النهى منه إلى الأمر ، فنقول معنى : « أطمع هذا أو هذا » : أطمع أحدهما ، وعلى هذا معناه فى النهى : ولا تطعم واحدا منهما .

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٣) ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ ^(٣) قولٌ حُدَّ أحد طرفيه وأرخصى الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له . وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

وَاحِدَةً ﴿١﴾ محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله في الأخوات : ﴿ إِنْ أُمِرُوا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ... ﴾ (١) الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحدٍ من الفصلين ما كفى عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحدٍ منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره .

الثالث : ما يتصل بها من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ (٢) ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعز أو تكون العز له ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ (٢) ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعلم لمن العزة ، فإنها لله .

وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٣) ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التي هي شرط في عقوبته المعينة ، وأنواع الحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ المَالَ ، والصَّلب على من جمعها ، والقطع على من أخذ المَالَ ولم يقتل ، والنفي على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السعى في الأرض بالفساد .

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تبين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴿١﴾ كيف تجدُ سياقه يدلُّ على أنه الذليل الحقير .

الخامس : ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي ، وذلك أنه قد يستعار الشيء لمشابهة ، ثم يستعار من المشابهة لمشابهة المشابه ، ويتباعد عن المسمى الحقيقي بدرجات ، فيذهب عن الذهن الجهة المسوغة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وطريق معرفة ذلك بالتدرج ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ؛ وذلك أنَّ أصل « دون » للسان الذي هو أنزل من مكان غيره ، ومنه الشيء الدون للحقير ، ثم استمير للتفاوت في الأحوال والرتب ، فقيل : زيد دون عمرو في العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستمير في كل ما يتجاوز حداً إلى حدٍّ ، ونحطى حكماً إلى حكم آخر ، كما في الآية المذكورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) أى تجاوزوا الله في دعائكم إلى دعاء آلهتكم ، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة ، أى لا نستشهدوا بالله فإنها حجة يركن إليها العاجز عن بينات من الناس ، بل انتوا بينة تكون حجة عند الحكام . وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تشبث سوى قولهم : « الله يشهد لنا عليكم » هذا إذا جعلت « من دون الله » متعلقاً بـ « ادعوا » فإن جعلته متعلقاً بـ ﴿ شهادكم ﴾ احتمل معنيين : أحدهما أن يكون المعنى : ادعوا الذين تجاوزتم في زعمكم شهادة الله ، أى شهادتهم لكم يوم القيامة . والثاني على أن يراد بشهادتكم آلهتكم ، أى ادعوا الذين تجاوزتم في اتخاذكم ألوهية الله ، إلى ألوهيتهم .

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(١) سورة الدخان ٤٩

(٣) سورة البقرة ٢٣

ويحتمل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله ؛ وفي هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنف نفوسهم من مساجلة الحق الجلى بالباطل اللجلجى . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(١) ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ ^(٢) لأنها بمعنى « هل رأيت » .

السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسبق منه في أول الكتاب ^(٣) جملة ، وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه ، وكان عروة ^(٤) بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(٥) أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع فزع في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأضنام ؛ فلما جاء الإسلام ، كرهوا الفعل الذى كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى في صحيحه . فثبت أنها نزلت ردًا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم في سؤاله ابن عباس : « لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لعذبنا أجمعون » . فقال ابن عباس : هذه الآيات

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٢) سورة البقرة ٢٥٨

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ وما بعدها .
(٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب التفسير من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبري في التفسير ٣ : ٢٣٢ من طريق معمر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف في اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت في أهل الكتاب ، ثم تلا : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ ^(١) ، وتلا : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس : سألم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه ، وأخبروه بغيره فخرجوا ، وقد أروّه أن قد أخبروه بما سألم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتابهم ما سألم عنه ^(٣) .

وقد سبق ^(٤) فيه كلام في النوع الأول في معرفة سبب النزول فاستحضره .

ومن هذا ما قاله الشافعي ^(٥) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ ^(٥) أنه لا متمسك فيها لمالك على العموم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاه غير سعيد بن جبير .

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ ^(٦) ، فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديها جملة ؛ بل بعضهم لتحصيل التفقه بوفودهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموه بما حصل لهم . والفائدة في كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا يمكن نفيه .

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) صحيح البخارى ٣٠ : ١١٥ كتاب التفسير .

(٣) الجزء الأول ص ٢٧

(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والبرهان ١ : ٢٣

(٥) سورة التوبة ١٢٢

(٦) سورة الأنعام ١٤٥

ويحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هي مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه وسراياه ؛ والمعنى حيثئذ : أنه ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى في المدينة ، والفئة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه ؛ فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلمهم بما حصل لهم في صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .
والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد^(١) : والأقرب عندي هو الاحتمال الأول : لأننا لو حملناه على الاحتمال الثاني لخالفه ظاهر قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا تُبَاطِ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٣) فإن ذلك يقتضى إما طلب الجميع بالنفير ، أو بإباحته ؛ وذلك في ظاهره يخالف النهى عن نفر الجميع ، وإذا تعارض محلان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم من الآخر ، فالثاني أولى . ولا نغنى بلزوم التعارض لزوماً لا بإيجاب عنه ، ولا يتخرج على وجه مقبول ؛ بل ما هو أعم من ذلك ؛ فإن ما أشرنا إليه من الآيتين بإيجاب عنه بحمل ، ﴿ أَوْ ﴾ في قوله : ﴿ أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ﴾^(٢) على التفصيل دون التخيير ، كما رضى به بعض المتأخرين من النحاة ، فيكون نفيرهم ثابت بما لا تدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعا . ونفيرهم جميعا فيما تدعو الحاجة إليه ، ويحمل قوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾^(٣) على ما إذا كان الرسول هو اثنان للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهاد ، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ ،

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام المعروف بابن دقيق العيد نزير النافرة ، توفي سنة ٧٠٢ هـ ، واضر ترجمته في فوات الوفيات ٢ : ٤٨٤ ، والدرر للكامنة ٤ : ٩٢ .
(٢) سورة التوبة ١٢٠ .
(٣) سورة النساء ٧١ .

أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى النفي جميعاً .

ومن المفسرين من يقول : إن منع النفي جميعاً حيث يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده .

والحمل أيضاً على هذا التفسير الذي ذكرناه أولاً من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرهم للتفقه في الدين والإنذار ، ونفيرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهم لا يناسبه التعليل بالتفقه في الدين ؛ إذ التفقه منه صلى الله عليه وسلم وتعلم الشرائع من جهته ، فكيف يكون خروجهم عليه معللاً للتفقه في الدين !

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(١) فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف ، ويحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لا تبقى من الاستطاعة شئ .

وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ما تيسر عليكم ، أو ما أمكنكم من غير عسر .

قال الشيخ تقي الدين القشيري : ويصلح معنى التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » .

فصل

[في الظاهر والمؤول]

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين ، وهو في أحدهما أظهر ، فيسمى الراجح ظاهراً ، والمرجوح مؤولاً .

مثال المؤول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(١) ، فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات ، فتعين صرفه عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ^(٢) .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ ^(٣) ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يُشَدَّ في القيامة في عنق كل طائع وعاصٍ وغيرهما طيرٌ من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب في الحساب لكل واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّهُ غَيْرَ بَآغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ ^(٤) ، فإن الباغى يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله : ﴿ ثُمَّ يُفَى عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ ^(٦) ؛ فيقال للانقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ؛ غير أن الثانى أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٧) ، فيقال : للابتداء التمام والفراغ ؛ غير أن الفراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ^(٨) فيحتمل أن يكون

- | | |
|---------------------|----------------------|
| (١) سورة الحديد ٤ | (٢) سورة في ١٦ |
| (٣) سورة الإسراء ٢٤ | (٤) سورة الأنعام ١٤٥ |
| (٥) سورة الحج ٦٠ | (٦) سورة البقرة ٢٢٢ |
| (٧) سورة البقرة ١٩٦ | (٨) سورة الطلاق ٢ |

الخيار في الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل .

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ^(١) ، والظاهر يقتضى حمله على الاستحباب ، لأن قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس » وذلك لا يقتضى الوجوب ، ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ، لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ ^(٢) ، فدلّ على أن النهى السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب .

وقد يكون الكلام ظاهراً في شيء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ أَخْرِجْ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ^(٣) ، والأشهرُ اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع . وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ ^(٤) فالظاهر اشتراط ^(٥) ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانهما عن الثلث إلى السدس .

فصل

[في اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز]

قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ^(٥) قيل : المراد « يضارر » وقيل : « يضارر » أى الكاتب والشهيد لا يضارر ، فيكتم الشهادة والخط ؛ وهذا أظهر .

(٢) سورة البقرة ١٩٧

(٤) م : « اشتراك » .

(١) سورة البقرة ١٥٨

(٣) سورة النساء ١١

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

ويحتمل أن مَنْ دعا الكاتب والشهيد لا يضارَره فيطلبه في وقت فيه ضرر .
وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ ^(١) ، فلي هذا يجوز أن يقال : أراد الله
بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ؛ أما إذا قلنا : بجواز استعمال المشترك في معنيتين فظاهر ،
وأما إذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا .
وقد جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ كل الفقه حتى يرى القرآن وجوها
كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معانٍ متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى .
بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن القشيري في مقدمة تفسيره : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً يحمل عليه ،
وما احتمل معنيين فصاعداً بأن وُضِعَ لأشياء متماثلة ، كالسواد يُحمل على الجنس
عند الإطلاق ، وإن وضع لمعانٍ مختلفة ؛ فإن ظهر أحدُ المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم
الدليل ، وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً ؛ أو في أحدهما حقيقة
وفي الآخر مجازاً كلفظ العين والقرء واللس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو مجمل ، فيطلب البيان
من غيره وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على المعنيين ؛ والوجه التوقف فيه ، لأنه
ما وضع للجميع ، بل وضع لأحادٍ مسميات على البدل ، وادعاء إشعاره بالجمع بعيد ؛ نعم يجوز
أن يريد المتكلم به جميع الحامل ولا يستحيل ذلك عقلاً ، وفي مثل هذا يقال : يحتمل
أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا .

فصل

[قد ينفى الشيء ويثبت باعتبارين]

وقد يُنفى الشيء ويثبت باعتبارين كما سبق في قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ

اللَّهِ رَمَى ﴿١﴾ ، ثُمَّ أَثْبَتَهُ لِسِرِّ غَامِضٍ ؛ وَهُوَ أَنَّ الرَّمَى الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ عَنَى بِهِ الرَّمَى بِالرَّعْبِ ، وَالثَّانِي عَنَى بِهِ بِالتَّرَابِ حِينَ رَمَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿٢﴾ فِي وَجْهِهِ أَعْدَائِهِ بِالتَّرَابِ وَالْحَصَى وَقَالَ : « شَاهَتِ الْوُجُوهُ » فَانْهَزَمُوا فَأَنْزَلَ اللَّهُ يُخْبِرُهُ أَنَّ انْهَزَامَهُمْ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ التَّرَابِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَا أَوْقَعَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الرَّعْبِ .

فصل

[فِي الْإِجْمَالِ ظَاهِرًا وَأَسْبَابَهُ]

وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنَ الْإِجْمَالِ فِي الظَّاهِرِ فَكَثِيرٌ ، وَلَهُ أَسْبَابٌ .

أَحَدُهَا : أَنْ يَعْضُ مِنْ أَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ مُشْتَرَكَةٍ وَقَعَتْ فِي التَّرَكِيبِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالْعَصْرِ يَمِ ﴾ ﴿٣﴾ ، قِيلَ : مَعْنَاهُ كَالنَّهَارِ مَبْيُضَّةٌ لِأَشْيٍ فِيهَا ، وَقِيلَ كَاللَّيْلِ مَظْلَمَةٌ لِأَشْيٍ فِيهَا .

وَكَقَوْلِهِ : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَسَ ﴾ ﴿٤﴾ ، قِيلَ : أَقْبَلَ ، وَأَدْبَرَ .

وَكَاثَمَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾ ﴿٥﴾ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ ، وَفِي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ ﴿٦﴾ بِمَعْنَى الرَّجُلِ الْجَامِعِ لِلْخَيْرِ الْمُتَقَدِّمِ بِهِ . وَبِمَعْنَى الدِّينِ فِي قَوْلِهِ

(١) سورة الأنفال ١٧ (٢) قيل كان هذا الرمي يوم حنين ، وقيل يوم أحد وقيل يوم خيبر ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف في تفسير القرطبي ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥
(٣) سورة ن ٢٠ (٤) سورة التكويد ١٧
(٥) سورة القصص ٢٣ (٦) سورة النحل ١٢٠

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ ^(١) . وبمعنى الزمان في قوله تعالى : ﴿ وَأَدَّ كَرِّ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ ^(٢) .

وكالذرية فإنها في الاستعمال العرفي «الأدنى» ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ ^(٣) ، وقد يطلق على « الأعلى » بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ ... ﴾ ^(٤) الآية ، ثم قال : ﴿ ذُرِّيَّةٍ ﴾ ^(٥) وبها يجاب عن الإشكال المشهور في قوله تعالى : ﴿ حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ﴾ ^(٦) على بحث فيه ^(٧) .

وقال مكي في قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(٨) أى أول من يعبد الله . ومن قال : « الأئمة » فقوله مردود ^(٩) ، لأنه يلزم أن يكون العبيد لأنه إنما يقال : عبيد من كذا ، أى أنف .

الثانى : من حذف في الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ^(١٠) قيل معناه : ترغبون فى نكاحهن للمال . وقيل معناه : عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن . والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشئ إذا زهدت فيه ، ورغبت فى الشئ إذا حرصت عليه ، فلما ركب الكلام تركيبا حذف معه حرف الجر احتمل التأويلين جميعا . وجعل منه بعضهم قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ فَمَالٌ هُوَ إِلَّا الْقَوْمُ

(٢) سورة يوسف ٤٥

(١) سورة الزخرف ٢٢ ، ٢٣

(٤) سورة آل عمران ٣٣

(٣) سورة الأنعام ٨٤

(٦) سورة يس ٤١

(٥) سورة آل عمران ٣٤

(٧) انظر تفسير البحر لأبى حيان ، ٧ : ٣٣٨

(٩) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦

(٨) سورة الزخرف ٨١

(١٠) سورة النساء ١٢٧

لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا. مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴿١﴾ ، أى يقولون : ﴿ما أصابك﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ ﴿١﴾ . وقوله : ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ ﴿٢﴾ ، أى آية مبصرة ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، وليس المراد أن الناقة كانت مبصرة لا عمياء .

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعالى : ﴿أَوْ يَمْفُقْ الَّذِي بِيَدِهِ عُرْجَةُ النِّكَاحِ﴾ ﴿٣﴾ ، فالضمير في ﴿بِيَدِهِ﴾ يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج ، ورجح الثاني لموافقته للقواعد ، فإن الولي لا يجوز أن يَمْفُقَ عن مالٍ يتيمة بوجه من الوجوه ، وحمل الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج لقال «إلا أن تعفوا» بالخطاب ؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ ﴿٣﴾ ، إلى قوله : ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ﴿٣﴾ .

قلنا : هو التفات من الخطاب إلى الغيبة ، وهو من أنواع البديع .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ﴿٤﴾ ، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعلي الذي في ﴿يرفعه﴾ عائدا على العمل ، والمعنى أن الكلم الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح ؛ لأنه لا تصح الأعمال إلا مع الإيمان . ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الكلم ، ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب ؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض .

(٢) سورة الإسراء ٥٩

(٤) سورة فاطر ١٠ .

(١) سورة النساء ٧٨ ، ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٣٧

وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلْنَاهُ فِيهِ نَقْعًا . قَوَّسَطْنَاهُ بِهٖ جَمْعًا ﴾ ^(١) ؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهى موريات ، أى أثرن بالحوافر نقعاً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى المغيرات صبعها ، ﴿ قَوَّسَطْنَاهُ بِهٖ جَمْعًا ﴾ ^(١) جمع المشركين ، فأغاروا بجمعهم .

وقد صنف ابن الأنبارى كتاباً فى تعيين الضمائر الواقعة فى القرآن فى مجلدين .

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ^(٢) ، فقوله : ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ ، يحتمل أن يكون معطوفاً على أسم الله تعالى ، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف « أما » المقابلة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ ^(٣) ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ ^(٣) .

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّبِعُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(٥) .

﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ ^(٦) ، وغير ذلك مما صنف فيه العلماء من كتب غريب القرآن ،

السادس : من جهة عدم كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقِ السَّمْعَ وَهُوَ

شَهِيدٌ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة آل عمران ٧

(٤) سورة البقرة ٢٣٢

(٦) سورة آل عمران ٣٩

(١) سورة العاديات ٥، ٤

(٣) سورة البقرة ٢٦

(٥) سورة الحج ١١

(٧) سورة ق ٣٧ .

و﴿يُلْقُونَ السَّعَ وَكَثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾^(١) بمعنى «يسمعون» ولا يقول أحد الآن : ألقى سمى .

وكذا قوله : ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾^(٢) أى متكبراً .
 وقوله : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾^(٣) ، أى يسرون ما فى ضمائرهم .
 وكذا : ﴿فَأَضْبَحَ يَقْلُبُ كَفَّيْهِ﴾^(٤) أى نادماً .
 وكذا : ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥) أى لم يتلقوا النعم بشكر .

السابع : من جهة التقديم والتأخير ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ إِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾^(٦) ، تقديره : «ولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزما» ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإزام .

وقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾^(٧) ، أى يسألونك عنها كأنك .
 وقوله : ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ . كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾^(٨) ،
 فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله : ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٨) ، ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ﴾^(٨) فصارت أنفال الغنائم لك إذ أنت راض بمخروجه
 وهم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره .

وقوله : ﴿حَتَّى تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾^(٩) معناه ﴿قَدْ كَانَتْ﴾^(٩)

- | | |
|----------------------|----------------------------|
| (١) سورة الشعراء ٢٢٣ | (٢) سورة الحج ٩ |
| (٣) سورة هود ٥ | (٤) سورة الكهف ٤٢ |
| (٥) سورة إبراهيم ٩ | (٦) سورة طه ١٢٩ |
| (٧) سورة الأعراف ١٨٧ | (٨) سورة الأنفال ١ ، ٤ ، ٥ |
| (٩) سورة المتحنة ٤ | |

لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ ﴿١﴾

الثامن: من جهة المنقول المتقلب؛ كقوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾^(١)، أى «طور سينا»
وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) أى الناس، وقيل: «إدريس» وفي حرف ابن
مسعود: «إدريس»^(٣).

التاسع: المكرر القاطع لموصل الكلام في الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ
يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٤) معناه يدعون من دون الله
شركاء إلا الظن.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا مِنْ آمَنَ
مِنْهُمْ﴾^(٥) معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا.

فصل

فيما ورد فيه مبيّنًا للإجمال

اعلم أن الكتاب هو القرآن التلوي؛ وهو إما نص، وهو مالا يحتمل إلا معنى، كقوله
تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٦)،
وإما ظاهر، وهو مادل على معنى مع تجويز غيره.

(٢) سورة الصافات ١٣٠

(١) سورة التين ٢

(٣) انظر الكشاف ٢: ٢٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٠

(٥) سورة الأعراف ٧٥

(٤) سورة يونس ٦٦

(٦) سورة البقرة ١٩٦

والرافع لذلك الاحتمال قرآن لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .

أما المتصلة فنوعان : نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذى لولا القرينة لحمل عليه ، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرَّبَّاءَ ﴾ ^(١) ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ النَّبِيَّ ﴾ ^(٢) البعض دون الكل الذى هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه ظاهر فى الاحتمال الذى دلت عليه القرينة فى سياق الكلام ، وللشافعى رحمه الله قول ^(٣) بإجمال البيع ؛ لأن الربا مجمل ، وهو فى حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من المعلوم يعود ^(٤) بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الربا عام فى الزيادات كلها ، وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تغدير به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثانى قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٥) ، فإنه فسر مجمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ^(٦) ؛ إذ لولا ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ لبقى الكلام الأول على تردده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط فى رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له لونهما ، فأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ^(٧) ، فعلموا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ ^(٨) ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٩) الطلاق

(٢-٢) ساقط من ت وهو فى ماشية ط

(٤) سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠

(١) سورة البقرة ٢٢٥

(٣) سورة البقرة ١٨٧

الرجعى ؛ إذ لولا هذه القرينة لكان الكلّ منحصراً فى الطلقتين ؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورة فى سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت فى آية أخرى ، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة .

ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(١) فإنه دلّ على جواز الرؤية ، ويفسر به قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٢) ، حيث كان مترددا بين نفي الرؤية أصلاً وبين نفي الإحاطة والحصص دون أصل الرؤية .

وأيضاً قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّسُجُونَ ﴾ ^(٣) ، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيًا لهم دلّ على إثباتها للأبرار ، وارتفع به الإجمال فى قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٢) .

وأما القرائن اللعنوية فلا تنحصر . ومن مثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٤) ؛ فإن صيغته صيغة الخبر ؛ ولكن لا يمكن حمله على حقيقته ، فإنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال ، فوجب اعتبار هذه القرينة حل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال . ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر ؛ والمراد بها الأمر .

(١) سورة الأنعام ١٠٣

(٢) سورة البقرة ٢٣٠

(١) سورة القيامة ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة المطففين ١٥

النوع الثاني والأربعون
في وجوه المخاطبات والخطاب
في القرآن

يأتى على نحو من أربعين وجهاً :

الأول

خطاب العام المراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ ^(٤)

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ ^(٥) . ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ
الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ ^(٦) . وهو كثير في القرآن .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٧) .

الثاني

خطاب الخاص والمراد به الخصوص

من قوله تعالى : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ^(٨) .

- (٢) سورة يونس ٤٤
(٤) سورة الروم ٤٠
(٦) سورة المؤمن ٦٤
(٨) سورة آل عمران ١٠٦

- (١) سورة المجادلة ٧
(٣) سورة الكهف ٤٩
(٥) سورة المؤمن ٦٧
(٧) سورة الانشقاق ٦

﴿ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(١) .
 ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٢)
 ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٣)
 وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا لِكَيْلَا ﴾ ^(٤) ؛ وغير ذلك .

الثالث

خطاب الخاص والمراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٥) ، فافتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم والمراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

وقال أبو بكر الصيرفي ^(٧) : كان ابتداء الخطاب له فلما قال في الموهوبة : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ ^(٦) علم أن ما قبلها له ولغيره صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة الدخان ٤٩

(٤) سورة الأحزاب ٣٧

(٦) سورة الأحزاب ٥٠

(١) سورة التوبة ٣٥

(٣) سورة المائدة ٦٧

(٥) سورة الطلاق ١

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، بغدادى له تصانيف فى أصوله

الفقه ؛ توفى سنة ٣٣٠ . الباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) وجري أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم .

وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿ فِيهِمْ ﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل في الخطاب أن يكون لمعين .

وقد يخرج على غير معين ليفيد العموم ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٢) ، وقائده الإيدان بأنه خليف بأن يؤمر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾ ^(٣) ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تفضيع حالهم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا يخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ ^(٤) ، لم يرّد به مخاطب معين ، بل عبّر بالخطاب ليحصل لكل أحد فيه مدخل ، مباينةً فيما قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعيم والملك ، ولبناء الكلام في الموضعين على العموم لم يجعل لـ : « ترى » ولا لـ : « رأيت » مفعولا ظاهراً ولا مقدرا ليشيع ويعم .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٥) ، فقيل إنه من هذا الباب ، ومنعه قوم وقال : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو للتمي لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالترجي في : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ ^(٦) ، لأنه تجرّع من

(٢) سورة البقرة ٢٥

(٤) سورة الإنسان ٢٠

(٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة النساء ١٠٢

(٣) سورة سبأ ٥١

(٥) سورة السجدة ١٢

عداوتهم الغصص ، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة ، من نكس
الرؤوس صامعياً ليشت بهم .

ويجوز أن تكون : « لو » « امتناعية » ، وجوابها محذوف ؛ أى لرأيت أسوأ
حال يرى .

الرابع

خطاب العام والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأن الدلالة الموجبة
للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ
إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(١) ، والصحيح أنه واقع .

وكقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٢) وعمومه يقتضى
دخول جميع الناس فى اللفظين جميعاً ؛ والمراد بعضهم ، لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد بالأول
نعيم بن سعيد الثقفى ، والثانى أبوسفیان وأصحابه . قال الفارسى : وما يقوى أن المراد بالناس
فى قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٢) واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ
يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ ^(٣) ، فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكُمُ ﴾ ^(٣) إلى واحد بعينه ، ولو كان
المعنى به جمعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة فى اللفظ وقيل بل وضع
فيه « الذين » موضع « الذى » .

(٢) سورة آل عمران ١٧٣

(١) سورة العنكبوت ١٤

(٣) سورة آل عمران ١٧٥

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ ^(١) يعني عبد الله بن سلام .

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ ^(٢) قال الضحاك : وهو

الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ ^(٣) لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .

ثم التخصيص بجيء تارة في آخر الآية ، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ ^(٤) ، فهذا عام في البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص في آخرها بقوله: ﴿فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا . . .﴾ ^(٥) الآية ، فخصها بالعاقلة البالغة ، لأن من عداها عبارتها ملغاة في العفو .

ونظيره قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ^(٦) ، فإنه عام في البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله: ﴿وَبُعَوَّتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ ^(٧) ، لأن البائنة لا تراجع . وتارة في أولها ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ ^(٨) ، فإن هذا خاص في الذي أعطاهما الزوج . ثم قال بعد: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقْبِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ^(٩) ، فهذا عام فيما أعطاهما الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ

(١) سورة البقرة ١٣
(٢) سورة النساء ١ ، الحج ١ ، لقمان ٣٣
(٣) سورة النساء ٤
(٤) سورة النساء ٤
(٥) سورة البقرة ٢٢٨
(٦) سورة البقرة ٢٢٩

دُبْرُهُ ... ﴿^(١) الْآيَةُ ، فهذا عام في القتال كثيراً أو قليلاً ، ثم قال : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ... ﴾ الْآيَةُ .

ونظيره قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٢) وهذا عام في جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) ، فأباح الصيد الذي يموت في فم الجراح الملم .

وخصص أيضاً عمومه في آية أخرى قال : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾ ^(٤) تقديره : « وإن كانت ميتة » فخص بهذه الآية عموم تلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْدَّمُ ﴾ ^(٦) وقال في آية أخرى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ^(٧) يعني إلا السكبد والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة في سورة الأنعام وهي مكية ، والآية العامة في سورة المائدة ^(٨) وهي مدنية ، وقد تقدم الخصاص على العام في هذا الموضع ، كما تقدم في النزول آية الوضوء ؛ على أنه التيمم ، وهذا ماشٍ على مذهب الشافعي في أن العبرة بالخاص سواء تقدم أم تأخر .

(٢) سورة المائدة ٣

(٤) سورة المائدة ٩٦

(١) سورة الأنفال ١٦

(٣) سورة المائدة ٤

(٥) سورة النور ٢٩

(٦) من قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٣ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ

الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾

(٧) سورة الأنعام ١٤٥

(٨) آية ٣ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا...﴾ ^(١) الآية ؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا ، ثم خصها بقوله : ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾ ^(٢) ، وخصها بقوله : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ^(٣) .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ...﴾ ^(٤) الآية ، فهذا عام في اللدخول بها وغيرها ، ثم خصها فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ...﴾ ^(٥) الآية ، فخص الآيسة والصغيرة والحامل ؛ فالآيسة والصغيرة بالأشهر ، والحامل بالوضع .

ونظيره قوله : ﴿وَالَّذِينَ بَتَّوْا نَفْسَهُمْ مِنْكُمْ...﴾ ^(٦) الآية ، وهذا عام في الحامل والحائل ، ثم خص بقوله : ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ^(٧) .

ونظيره قوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ ^(٨) الآية ، وهذا عام في ذوات المحارم والأجنبيات ، ثم خص بقوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ ^(٩) الآية . وقوله : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ ^(١٠) عام في الحرائر والإماء ، ثم خصه بقوله : ﴿فَعَلَيْنِ﴾ نصف ما على الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(١١) .

وقوله : ﴿لَا يَنْبَغُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ ^(١٢) فإن الخلعة عامة ، ثم خصها بقوله : ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ ^(١٣) .

وكذلك قوله : ﴿وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ ^(١٤) بشفاعاة النبي صلى الله عليه وسلم .

- | | |
|----------------------|---------------------|
| (٢) سورة النساء ٤ | (١) سورة النساء ٢٠ |
| (٤) سورة البقرة ٢٢٨ | (٣) سورة البقرة ٢٢٩ |
| (٦) سورة البقرة ٢٣٤ | (٥) سورة الأحزاب ٤٩ |
| (٨) سورة النساء ٢٠ | (٧) سورة الطلاق ٤ |
| (١٠) سورة النور ٢ | (٩) سورة النساء ٢٣ |
| (١٢) سورة البقرة ٢٥٤ | (١١) سورة النساء ٢٥ |
| (١٤) سورة البقرة ٢٥٤ | (١٣) سورة الزخرف ٦٧ |

فائدة

[في العموم والخصوص]

قد يكون الكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عامًا ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تفعل فما أعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فأنت لم تعط زيدا أيضا ، وذلك غير محسوب لك .

ذكره ^(١) ابن فارس ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المحدد ^(٣) بآيته ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ولم تبلِّغ [هذا] ^(٤) ﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت وهو وجه حسن ؛ وفي الآية وجوه آخر :

أحدها : أن المعنى أنك إن تركت منها شيئا كنت كمن لا يبلغ شيئا منها فيكون ترك البعض محبطا للباقي . قال الراغب : وكذلك أن حكيم الأنبياء عليهم السلام في تكليفاتهم أشد ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ؛ وروى هذا المعنى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

والثاني قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله :

* أنا أبو النجم وشِعْرِي وشِعْرِي *

معناه : أن شعري قد بلغ في المتانة والفصاحة إلى حد شيء قيل في نظم إنه شعري فقد

(٢) سورة المائدة ٦٧

(٤) تكملة من الصاحبى ، وط

(١) فى الصاحبى ١٧٨

(٣) فى الصاحبى د المجدد

انتهى مدحه إلى الغاية فيفيد تكرير المبالغة التامة في المدح من هذا الوجه . وكذا جواب الشرط هاهنا ، يعنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلغ تهديداً أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التهديد والوعيد . وضعف الوجه الذى قبله بأن من أتى بالبغض وترك البعض ، لو قيل إنه ترك الكل كان كذبا ، ولو قيل : إن الخلل فى ترك البعض ، كالخلل فى ترك الكل ، فإنه أيضا محال .

وفى هذا التضعيف الذى ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أتى به غير معتد به فوجوده كالعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلْتُ فلم تمنع ولم تعط نائلا فسيان لا ذمٌ عليك ولا حمدُ
أى ، ولم تعط ما بعد نائلا ؛ وإلا يتكاذب البيت .

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جملة كتمان الكل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ^(١) .

الرابع : أنه وضع السبب موضع المسبب ، ومعناه : إن لم تفعل ذلك [فلك] ^(٢) ما يوجبه . [كتمان الوحي كله من العذاب] ^(٣) .

ذكر هذا الذى قبله صاحب الكشف ^(٣) .

(٢) زيادة من الكشف ، فيما نقله عنه الزركشى .

(١) سورة المائدة ٣٢

(٣) الكشف ٢ : ٢٦٦

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازي : وفي هذه الآية دلالة على أن كلَّ ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغه الكفاة ، وإنما وروده ينبغي أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من مسّ الفرج ومن مسّ المرأة ، وما مست النار ونحوها ، لعموم البلوى بها ^(١) ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة واردا من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت في الأصل . انتهى .

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلق غير مقيّد بصورة التواتر فيما تمّ به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شيء إلى جمع يتحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه المعجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقي الأحكام فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الآحاد والقبائل ، وهي مشتملة على ما تمّ به البلوى قطعاً .

الخامس

خطاب الجنس

نحو ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ ^(٢) ، فإن المراد جنس الناس لا كل فرد ، وإلا فمعلوم أن غير المكلف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا يغلب في خطاب أهل مكة كما سبق ، ورجح الأصوليون دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الخطاب بـ «يَأْيُهَا النَّاسُ» . وفي القرآن سورتان ، أولهما ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ ، إحداهما في النصف الأول ، وهي السورة الرابعة منه ،

(١) م : « فيها » .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ ؛ وهو في القرآن كثير .

وهي سورة النساء ، والثانية في النصف الثاني منه ، وهي سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح المبدأ ^(١) ، والثانية تشتمل على شرح المعاد ، فتأمل هذا الترتيب ما أوقعه في البلاغة !

قال الراغب : « و « الناس » قد يذكر ويراد به الفضلاء دون من يتناولهم اسم « الناس » تجوزاً ، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية ، وهو وجود العقل والذكر وسائر القوى المختصة به ، فإن كل شيء عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه ، كالأيد ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها الخاص بها ، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ ^(٢) أى ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية ، ولم يقصد بالإنسان عيناً وحداً ، بل قصد المعنى ، وكذلك قوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ ﴾ ^(٣) أى من وجد فيهم معنى الإنسانية ، أى إنسان كان .

قال : « وربما قصد به النوع من حيث هو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ » ^(٤) .

السادس

خطاب النوع

نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٥) ، والمراد « بنو يعقوب » ، وإنما صرح به للطفة سبقت في النوع السادس وهو علم المبهات ^(٦) .

-
- | | |
|-----------------------------------|-----------------------|
| (١) ت : « البتداء » . | (٢) سورة البقرة ١٣ |
| (٣) سورة النساء ٥٤ | (٤) سورة البقرة ٢٠١ |
| (٥) المفردات في غريب القرآن ص ٥٢٩ | (٦) الجزء الأول ص ١٥٥ |
| (٦) سورة البقرة ٤٠ | |

السابع

خطاب العين

نحو ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١).

﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾^(٢).

﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾^(٣).

﴿يَا مُوسَى﴾^(٤).

﴿يَا عِيسَى﴾^(٥).

ولم يقع في القرآن النداء بـ «يا محمد» بل، بـ «يا أيها النبي»، و «يا أيها الرسول» تعظيما له وتبجيلا، وتخصيصا بذلك عن سواه.

الثامن

خطاب المدح

نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وهذا وقع خطابا لأهل المدينة الذين آمنوا وهاجروا، تمييزاً لهم عن أهل مكة، وقد سبق أن كل آية فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾

(٢) سورة هود ٤٨

(١) سورة البقرة ٣٥

(٣) سورة الصافات ١٠٥

(٤) سورة الأعراف ١٤٤: ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾.

(٥) سورة آل عمران ٥٥: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ

مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾.

لأهل مكة ، وحكمة ذلك أنه يأتي بعد ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتي بعد ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأمر بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعدها الأمر بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ^(١) ، قيل : يرد الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند الخطاب ؛ وهم المنافقون ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ ^(٢) .

وقد جوز الزمخشري ^(٣) في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَعْتُمْ أَرْسُولَ﴾ ^(٤) أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بالسُّتْم ، وأن يكون للمؤمنين ^(٥) .

ومن هذا النوع الخطاب بـ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ» ، ولهذا تجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في مقام الأمر بالشرع العام : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ^(٦) ، وفي مقام الخاص : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ^(٧) ، ومثله : ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٨) .

وتأمل قوله : ﴿لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ^(٩) في مقام الاقتداء بالكتب والسنة ، ثم قال : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ ^(٩) فكانه جمع له المقامين : معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم في الحالين .

(٢) سورة المائدة ٤١

(٤) سورة المجادلة ١٢

(٧) سورة التحريم ١

(٩) سورة الأحزاب ١ ، ٢ .

(١) سورة النور ٣١

(٣) الكشاف ٢ : ٤٤٢

(٦) سورة المائدة ٦٧

(٨) الأحزاب ٥٠

(٥) وبعبارة الكشاف : « ويجوز أن يكون للمؤمنين ؛ أي إذا تاجعتم فلا تتشبهوا بأولئك في تاجعهم بالشر » .

وقريب منه في المضاف إلى الخاص : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « يانساء الرسول » لما قصد اختصاصهن عن بقية الأمة .

وقد يعبر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة التعميم ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل : « طَلَّقْتُ » .

التاسع

خطاب الذم

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ ^(٣) .
﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٤) .

ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين الموضعين .

وكثير الخطاب بـ « يا أيها الذين آمنوا » على المواجهة ، وفي جانب الكفار على الغيبة ، إعراضاً عنهم ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ^(٦) ، فواجه بالخطاب المؤمنين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين ؛ ولهذا كان صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال : « ما بال رجال يفعلون كذا ! » ، فكفى عنهم تكررهما ، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً .

(٢) سورة الطلاق ١

(٤) سورة الكافرون ١

(٦) سورة الأنفال ٣٩

(١) سورة الأحزاب ٣٢

(٣) سورة التحريم ٧

(٥) سورة الأنفال ٣٨

المباشرة

خطاب الكرامة

نحو: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١).

وقوله: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾^(٢).

الحادى عشر

خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ. وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾^(٣).

وقوله: ﴿قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجِّلِكَ﴾^(٥).

قالوا: ليس هذا إباحة لإبليس ، وإنما معناه أن ما يكون منك لا يضر عبادى ،

كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٦).

الثانى عشر

خطاب التهم

وهو الاستهزاء بالمخاطب ، مأخوذ من «تهكمت البئر» إذا تهدمت ؛ كقوله تعالى :

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾^(٧) ، وهو خطاب لأبى جهل ؛ لأنه قال : « ما بين

(٢) سورة الحجر ٤٦

(٤) سورة المؤمنون ١٠٨

(٦) سورة الدخان ٥٠

(١) سورة الأعراف ١٩

(٣) سورة الحجر ٣٤ ، ٣٥

(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥

جبلها - يعني مكة - أعز ولا أكرم ^(١) .

وقال : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٢) ، جعل العذاب مبشراً به .

وقوله : ﴿ هَذَا نَزْلُكُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ . فَنُزِّلْ مِنْ حَمِيمٍ . وَتَصْلِيَةٍ جَنِيمٍ ﴾ ^(٤) ، والنزل لغة : هو الذي يقدم للنازل تكريماً له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٍ بِالنَّهَارِ . لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .
 هل تفسير « المعقبات » بالحرص حول السلطان ، يحفظونه - على زعمه - من أمر الله ، وهو تهكم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شيء إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ ^(٦) ، وهو تعالى يعلمهم حقيقة تهكم ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ^(٧) ، لا تخفى عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ ^(٨) ، وذلك لأن الظلَّ

(١) الخبر كما في تفسير ابن كثير ٤ : ١٤٦ : « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل ، لعنه الله فقال : « إن الله تعالى أمرني أن أقول لك : أول لك فأولى ، ثم أول لك فأولى ! » ، فترجع توبه من يده وقال : ما تستطيع لي أنت ولا صاحبك من شيء ، واتفقت علمت أني أمنع أهل البطحاء ، وأنا العزيز الكريم ، فقتله الله يوم بدر وأذله بكلمته وأتزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة الواقعة ٥٦

(٣) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الرعد ١١، ١٠

(٥) سورة الواقعة ٩٢-٩٤ .

(٦) سورة هود ٥

(٧) سورة الأحزاب ١٨

(٨) سورة الواقعة ٤٤، ٤٣ .

عن شأنه الاسترواح واللطافة ، فنفى هنا ، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم .

الثالث عشر

خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٢) .

والمراد الجميع بدليل قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) .

وكان الحجاج يقول في خطبته : « يا أيها الإنسان ، وكلكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يحىء ذلك في الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَلُّوا ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « ضلّوا » ، لأنه مصدر .

وقوله : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ ^(٥) ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٦) أى رفقاء .

وقوله : ﴿ لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ ^(٧) . ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ ﴾ ^(٨) .

وفي الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الانشقاق ٦

(٤) سورة الحجر ٦٨

(٦) سورة النساء ٦٩

(٨) سورة الحاقة ٢٧

(١) سورة الانشقاق ٦

(٣) سورة العصر ٣، ٢

(٥) سورة المنافقون ٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٥

(٩) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿فَلَمَّا اسْتِئْذِنُوا مِنْهُ خَضُوا نَحِيًّا﴾ ^(٢) ، وجمعه أنجية ، من المناجاة .

وقوله : ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِ النِّسَاءِ﴾ ^(٣) ، فأوقع الطِّفْلَ جنسا .

قال ابن جنى : وهذا باب يغلب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ ^(٤) . ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ^(٥) .

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٌ﴾ ^(٦) . ومن يحبثه في الصفة قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ^(٨) .

وقال : وكل واحدة من هذه الصفات لا توقع هذا الموقع إلا بعد أن تجري تجري الاسم الصريح .

الرابع عشر

خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ ^(٩) إلى قوله : ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ^(٩) فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده .

(٢) سورة يوسف ٨٠

(٤) سورة الحاقة ١٧

(٦) سورة العصر ٢

(٨) سورة الرعد ٤٢

(١) سورة التحريم ٤

(٣) سورة النور ٣١

(٥) سورة الفجر ٢٢

(٧) سورة الفرقان ٢٧

(٩) سورة المؤمنون ٥١، ٥٤

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ وَإِنَّ صَبْرَكُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ ^(١) ، خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ... ﴾ ^(٣) الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حرم مسطحار فده حين تكلم في حديث الإفك .
وقوله : ﴿ فَإِنْ أَمَرَ بَسْطُكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾ ^(٤) ، والمخاطب النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً ، لقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ ^(٦) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٦) أى «ارجعنى» ؛ وإنما خاطب الواحد المعظم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما فى الجواب .
وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثته ، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون إلغائاً أو جمعاً لتكرار القول ؛ كما قال : « قفانبك » ^(٧) .

وقال السهلبى : هو قول من حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط ولا يدرى مايقول من الشطط ، وقد اعتاد أمرا يقوله فى الحياة ، من رد الأمر إلى المخلوقين .

(٢) سورة النحل ١٢٧

(١) سورة النحل ١٢٦

(٤) سورة هود ١٣ ، ١٤

(٣) سورة النور ٢٢

(٦) سورة المؤمنون ٩٩

(٥) سورة الشعراء ٢١

(٧) من قول امرئ القيس فى أول مقلته :

* قِفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِى جَبِيْ وَسَنَزِلْ *

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ... ﴾ ^(١) الآية .
وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال اللبرد في " الكامل " : لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من
المخلوقين على حكم الاستلزام ، لأن ذلك كبر وهو ، يختص به سبحانه .

ومن هذا ما حكاه الحريري في شرح " الملحة " ، ^(٢) عن بعضهم أنه منع من إطلاق
لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى
بعضهم خلافا في نون الجمع الواردة في كلامه سبحانه وتعالى ، فقيل : جاءت للعظمة
يُوصَفُ بها ^(٣) سبحانه ، وإس لمخلوق أن ينازعه فيها ؛ فعلى هذا [القول] ^(٤) يكره للملوك
استعمالها في قولهم : « نحن نفعل كذا » . وقيل في علتها : إنها لما كانت تصاريف أفضيته تجري
على أيدي خلقه تنزلت ^(٥) أفعالهم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ، فعلى هذا
[القول] ^(٤) يجوز ^(٦) مباشرة النون لكل من لا يباشر العمل بنفسه ^(٧) .

فأما قول العالم : « نحن نبين » و « نحن نشرح » ففسوح له فيه ؛ لأنه يخبر بنون الجمع
عن نفسه وأهل مقالته .

(١) سورة الزخرف ٣٢

(٢) ملحة الأعراب في صناعة الإعراب ، نظمها وشرحها الحريري صاحب المقامات ؛ وما نقله عنه في
ص ١٣ (طبعه بولاق) مع تصرف في العبارة .

(٣) شرح الملحة : « التي هو سبحانه متوحد بها »

(٤) من شرح الملحة

(٥) في الأصول « تنزل » ، وما أثبتته عن شرح الملحة .

(٦-٦) شرح الملحة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾ ^(١) ، والمراد
الإنس ؛ لأن الرسل لا تكون إلا من بنى آدم . وحكى بعضهم فيه الإجماع ، لكن عن
الضحاك ^(٢) : إن من الجن رسولا اسمه يوسف ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا
نَذِيرٌ ﴾ ^(٣) واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾ ^(٤) ليحصل
الاستثناس ، وذلك مفقود في الجن ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا ... ﴾ الآية ^(٥) ،
وأجمعوا أن المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بنى آدم ، ولا
يلزم إثبات رسل من الجن بطريق إثبات نفر من الجن ، يستمعون القرآن من رسل
الإنس ، ويبلغونه إلى قومهم ، وينذرونهم ، ويصدق على أولئك نفر من حيث إنهم رسل -
الرسل . وقد سمي الله رسل عيسى بذلك حيث قال : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ ^(٦) .

وفي تفسير القرآن لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى قال قوم : من
الجن رسل ، للآية .

وقال الأكثرون : الرسل من الإنس ، ويحى من الجن ، كقوله في قصة بلقيس :
﴿ فَنَازِلَةٌ بِمِمْ بَرَجِجِ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٧) ، والمراد به واحد ، بذليل قوله : ﴿ ارْجِعْ
إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٨) . وفيه نظر ، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم ؛ فإن العادة جارية

(١) سورة الأنعام ١٣٠

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا عاصم النبيل ، ذكره ابن حجر في التهذيب ٤ : ٤٥ ، ونقل
الحبر عنه الطبري في التفسير ٨ : ٢٧ (بولاق) .

(٤) سورة الأنعام ٩

(٣) سورة فاطر ٢٤

(٦) سورة يس ١٤

(٥) سورة آل عمران ٣٣

(٨) سورة النمل ٣٧

(٧) سورة النمل ٣٥

لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحدا . وقرأ ابن مسعود : « اَرْجِعُوا إِلَيْهِمْ » ، أراد الرسول ومن معه .
وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ ^(١) — يعني عائشة وصفوان ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٣) والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك :
فلان يركب الدواب ويلبس البرود ، وماله إلا دابة وبرود . قاله الزمخشري ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾ ^(٥) قال قتادة : هذا
رجل كان لا يبالئهم على ما كانوا يقولون في النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه الله سبحانه
طائفة . وقال البخاري : ويسمى الرجل طائفة .

وقوله : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ ^(٦) والمراد « خلة » ، بدليل الآية الأخرى ^(٧) ،
والموجب للجمع مناسبة روس الآي .

فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٨) فجوز الفارسي ^(٩) فيه تقديرين :
أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثاني للجمع ، والمفعول الأول جمع ،
والثاني هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحد « آم » لأنه قد سمع هذا في واحد ،

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٢ : ٢١١

(٤) في تفسيره الكشاف ٢ : ١٢٧

(٦) سورة إبراهيم ٣١

(١) سورة النور ٢٦

(٣) سورة الشعراء ١٠٥

(٥) سورة التوبة ٦٦

(٧) سورة البقرة : ٢٥٤ : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَةٌ وَلَا شَفَاءَةٌ ﴾

(٨) سورة الفرقان ٧٤

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الفار بن سليمان ، المعروف بابن علي الفارسي ، صاحب كتاب
الحجة في القراءات .

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(١) فهذا جمع « آم » مسلماً وقياسه على حد قيام وقائم ، فأما أئمة فجمع « إمام » الذي هو مقدر ، على حد عِنان وأعنة ، وسِنان وأسنة ، والأهلية ، فليمة ، فقلبت القاء .

والثاني : أنه جمع لإمام ، لأن المعنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحداً ، وجمعه أئمة [وإمام] ^(٢) .

وقال ابن الصانع ^(٣) : قيدت عن شيخنا الشَّلوِّين ^(٤) فيه احتمالين غير هذين : أن يكون مصدراً كالإمام ، وأن يكون من الصفات المجراة مجرى المصادر في ترك التثنية والجمع كحسب . ويحتمل أن يكون محمولاً على المعنى ، كقولهم خلنا على الأمير وكسانا حلة ؛ والمراد : كل واحد منا حلة ، وكذلك هو « واجعل كل واحد منا إماماً » .

الخامس عشر :

خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ^(٥) ، والمراد : مالك ، خازن النار . وقال الفراء : الخطاب لحزنة ^(٦) النار والزبانية ؛ وأصل ذلك أن الرقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد ^(٧) على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين للموكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ ^(٨) .

(١) سورة المائدة ٢ .

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكناشي الإشبيلي ، المعروف بالضائم ؛ أحد أئمة العربية بالأندلس ، وصاحب أبي علي الثلويين ، وشارح كتاب سيويه ، توفي سنة ٦٨٠ . بغية الوعاة ٣٥٤ .

(٣) هو أبو علي الإشبيلي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ، المعروف بالثلويين ، إمام العربية في عصره ، وصاحب المصنفات في النحو ، توفي سنة ٦٤٥ بغية الوعاة ٣٦٤ .

(٤) قتله أبوحيان في البحر ٨ : ١٢٦ .

(٥) سورة ق ٢٤ .

(٦) سورة ق ٢١ .

(٧) م : « الكلام الواحد » .

وقال أبو عثمان ^(١) : لما تَنَى الضميرَ استغنى عن أن يقول : ألقى ألقى ، يشير إلى إرادة التأكيـد اللفظي .

وجعل المهدوي ^(٢) منه قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ ^(٣) ، قال : الخطاب لموسى وحده لأنه الداعي ، وقيل : لهما - وكان هارون قد آمَن على دعائه ، والمؤمن أحد الداعين .

السادس عشر :

خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) ، أى «وياهارون» ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف ؛ إذ كان هو صاحبَ عظيم الرسالة وكريم الآيات . ذكره ابن عطية .

والثانى : لما كان هارون أفصحَ لساناً منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد . ذكره صاحب ^(٥) الكشف . وانظر إلى الفرق بين الجوابين .

ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ ^(٦) ، قال ابن عطية : إنما أفردم بالشفاء من حيث كان المخاطب أولاً والمقصود فى الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جعل

(١) هو أبو عثمان المازنى ، شيخ نحاة البصرة ، وصاحب كتاب النصف .

(٢) سورة يونس ٨٩

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النحوى الفسر ، أصله من الهدوية ودخل الأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٠ . بغية الوعاة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩

(٦) سورة طه ١٦

(٥) الجزء الثانى ص ٢٦

الشقاء في معيشة الدنيا في حيز الرجال ، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من الكرم ستر الحرم .

وقوله : ﴿ فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) .

ونحوه في وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) .

وقال : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « اختصما » .

وقال : ﴿ فَتَأْتِي عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : « عليهما » اكتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه .

السابع عشر

خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا ... ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنباري : إنما جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإنما جمع تفخيلا له وتعظيما ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا الْقَوْمَ كَمَا يُبَوَّءَا أَجْمَلُوا بِبُيُوتِكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) فنتى في الأول ^(٧) ، ثم جمع ، ثم أفرد ، لأنه خوطب أولا موسى وهارون ، لأنهما المتبوعان ، ثم سبق الخطاب عاما

(٢) سورة التحريم ٤

(٤) سورة البقرة ٢٧

(٦) سورة يونس ٨٧

(١) سورة الشعراء ١٦

(٣) سورة الحج ١٩

(٥) سورة البقرة ٧٥

(٧) م : « أولا » .

لها ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها ؛ لأنه واجب عليهم ، ثم خص موسى بالبشارة تعظيماً له .

الثامن عشر

خطاب عين والمراد غيره

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ ^(١) ، الخطاب له والمراد المؤمنون ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقياً ، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين ! والدليل على ذلك قوله في سياق الآية : ﴿ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) ، بدليل قوله في صدر الآية [بعدها] ^(٤) : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شكٍ مِنْ دِينِي ﴾ ^(٥) .

ومنهم من أجراه على حقيقته وأوله ، قال أبو عمر الزاهد ^(٤) في " الياقوتة " : سمعت الإمامين ثعلب والمبرد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ ﴾ أى قل يا محمد : إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم ^(٥) به من أجل أنهم أصحاب كتاب .

(٢) سورة يونس ٩٤-١٠٤

(١) سورة الأحزاب ١ ، ٢

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الزاهد المعروف بـ ثعلب ؛ وأحد أئمة اللغة ؛ وكتابه الياقوتة في اللغة ، نقل ابن النديم : « ابتدأ بإملاء هذا الكتاب كتاب الياقوت يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة في جامع المدينة ، مدينة أبي جعفر ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور ، فضى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفي أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ ، وانظر الفهرست لابن النديم ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣ : ١٧١

(٥) ت : « بهم » ، وصوابه في م ، ط .

وقوله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(١) قال ابن فورك ^(٢) : معناه وسَّعَ اللهُ عنكَ ! على وجه الدعاء ، و ﴿ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ تعليلٌ على المنافقين وهو في الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإن كان في الظاهر للنبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ .

وقوله : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾ ^(٣) ، قيل إنه أمية ^(٤) ؛ وهو الذي تولى دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿ لِيَخْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَاتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَبِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٦) .

وبهذا يزول الإشكال المشهور في أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصمته عن ذلك كله ؟ ويجاب أيضا بأن ذلك على سبيل الغرض ، والمحال يصح فرضه لغرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

(١) سورة التوبة ٤٣

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الواعظ ، توفي سنة ٤٠٦ . وانظر ابن خلكان ١ : ٤٨٢ ، وتبيين كذب المفتري ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبي : « أما قول علمائنا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف ، والعباس ، وهذا كله باطل وجهل من المفسرين الذين لم يتحققوا الدين ، وذلك أن أمية ابن خلف والوليد كانا بمكة وابن أم مكتوم كان بالمدينة حاضر معهما ، ولا حضرا معه ، وكان موتهما كافرين : أحدهما قبل الهجرة والآخرة بيد ، ولم يقصد قط أمية المدينة ، ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد » . الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠ .

(٦) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الزمر ٦٥

اتفاق جميع الشرائع على ذلك . ويستراح حينئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

وعكس هذا أن يكون المراد عاما ، والمراد الرسول قوله : ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ... ﴾ ^(١) بدليل قوله في سياقها : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) .

وأما قوله في سورة الأنعام : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٣) فليس من هذا الباب .

قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون التقدير : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ في ألا تعلم أن الله لو شاء لجمعهم . ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأراد .

ثم قال : ويظهر تباین ما بين قوله تعالى لحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٤) ، وقد تقرر أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء .

وقال مكّي والمهدوي : الخطاب بقوله : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ لاني صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته ، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قوم : وقر نوح عليه السلام لسنة وشيبه .

وقال قوم : جاء الحمل على النبي صلى الله عليه وسلم لقربه من الله ومكانته ، كما يحمل العائب على قريبه أكثر من حمله على الأجانب .

قال : والوجه القوي عندى في الآية هو أن ذلك لم يحى بحسب النبيين ، وإنما جاء بحسب الأمر من الله ، ووقع النبي عنهما والعقاب فيهما .

(٢) سورة يونس ٩٩

(٤) سورة هود ٤٦ .

(١) سورة الأنبياء ١٠

(٣) سورة الأنعام ٣٥

التاسع عشر

خطاب الاعتبار

كقوله تعالى : ﴿ حَاكِيَا عَنْ صَالِحٍ لِّمَا هَلَكَ قَوْمُهُ : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِجُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾ ^(١) ، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إِمَّا لِأَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَهْلِ بَدْرٍ وَقَالَ : « وَاللَّهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ » ، وَإِمَّا لِلإِعْتِبَارِ كَقَوْلِهِ : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(٣) .

العشرون

خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ ^(٤) ، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، بدليل قوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ ^(٧) .

قال ابن خالويه ^(٨) : في كتاب " المبتدأ " ، ^(٩) .

(١) سورة الأعراف ٧٩

(٢) سورة المنكيات ٢٠

(٣) سورة الأنعام ٩٩

(٤) سورة هود ١٤

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي ، صاحب سيف الدولة ويؤدب أولاده ، توفي بحلب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة : ١ : ٣٢٤ .

(٧) في ت « البصري » ، تصحيف . ذكره القفطي وابن النديم ٨٤

الحادى العشرون

خطاب التلوين

وسماه النعلبي^(١) المتلون . كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٢) .
﴿ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾^(٣) . وتسميه أهل المعاني الالتفات ؛ وستكلم عليه
إن شاء الله تعالى بأقسامه .

الثانى والعشرون

خطاب الجمادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَالأَرْضِ انْتَبِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٤)
تقديره : « طائعة » .
وقيل : لما كانت ممن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ،
كقولهم : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٥) .
وقد اختلف - أن هذه المقالة حقيقة ، بأن جعل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ،
أو مجازاً ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول - على قولين :
قال ابن عطية : والأول أحسن ، لأنه لا شئ يدفعه ، والعبرة فيه أتم ، والقدرة
فيه أظهر .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم النعلبي القرى* ، صاحب التفسير الكبير والمرائس ، توفى سنة ٤٢٧ هـ

لمناه الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة طه ٤٩

(٣) سورة الطلاق ١

(٥) سورة يوسف ٤

(٤) سورة فصلت ١١

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ ^(١) ، فأمرها كما تؤمر الواحدة المخاطبة المؤنثة لأن جميع ما لا يعقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التهيب

كقوله : ﴿ وَ عَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ولا يدل على أن من لم يتوكل يفتي عنهم الإيمان ، بل حث لهم على التوكل .

وقوله : ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣)

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فقصدهم على ترك الربا ، وأن المؤمنين حقهم أن يفعلوا ^(٥) ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ أَتَجْمَعُونَ ﴾ ^(٨) .

وهذا أحسن من قول من قال : « إن » هاهنا بمعنى : « إذ » .

(٢) سورة المائدة ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٧٨

(٦) الأنفال ١

(٨) سورة الأنفال ٤١

(١) سورة سبأ ١٠

(٣) سورة التوبة ١٣

(٥) ت : يعملوا

(٧) سورة يونس ٨٤

الرابع والعشرون

خطاب الإغصاب

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(١) .
وقوله : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَذُوقُوا لَوَ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرْتُمْ فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

الخامس والعشرون

خطاب التشجيع والتعريض

وهو الحث على الاتصاف بالصفات الجميلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُومٌ ﴾ ^(٤) ، وكفى بحث الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، وبمباشرة الطعان !

وقوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْلَمِ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ ﴾ ^(٦) وكيف لا يكون للقوم صبر واللك

(٢) سورة الكهف ٥٠

(٤) سورة الصف ٤

(٦) سورة الأنفال ١٦

(١) سورة المنتحة ٩

(٣) سورة النساء ٨٩

(٥) سورة آل عمران ١٢٥

الحق جل جلاله قد وعدهم بالمدد الكريم فقال : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْمُرُونَ كَمَا تَأْمُرُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء في مقابلة هذا القسم ما يراد منه الأخذ بالحزم والتأني بالحرب والاستظهار عليها بالعدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ ^(٤) .

ونحو ذلك في الترغيب والترهيب ما جاء في قصص الأشقياء تحذيرا لما نزل من العذاب ، وإخبارا للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

السادس والعشرون

خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْتَبِ بِمَعْصُكُم بَعْضًا أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٥) فقد جمعت هذه الآية أوصافا وتصويرا لما يناله المغتاب من عرض من يغتابه على أفظع وجه ؛ وفي ذلك محاسن كالاستفهام الذي معناه التقرير والتوبيخ ، وجعل ما هو الناية في الكراهة موصولا بالحجة ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أَحَدِكُمْ ﴾ . وفيه إشعار بأن أحدا لا يجب ذلك ، ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله « أخا » ، ولم يقتصر على لحم الأنخ حتى

(٢) سورة النساء ١٠٤

(٤) سورة الأنفال ٦٠

(١) سورة آل عمران ١٢٦

(٣) سورة البقرة ١٩٥

(٥) سورة الحجرات ١٢

جعله « ميتا » وهذه مبالغاة عظيمة ، ومنها أن المغتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

السابع والعشرون

خطاب التحنن والاستعطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ ^(١) .

الثامن والعشرون

خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ ^(٢)

﴿ يَا بَنِيَّ إِنِّي إِن تَكُ مِنْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ ^(٣) .

﴿ يَا بَنِيَّ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ ^(٤) .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يا عباس يا عم رسول الله » .

التاسع والعشرون

خطاب التعجيز

نحو : ﴿ فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) .

﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة مريم ٤٢

(٤) سورة طه ٩٤

(٦) سورة الطور ٣٤

(١) سورة الزمر ٥٣

(٣) سورة لقمان ١٦

(٥) سورة البقرة ٢٣

﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(١) .

﴿ فَأَذَرَهُمَا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾ ^(٢) .

وجعل منه بعضهم : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾ ^(٣) ، وردّه ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب ؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالتوهم والتقدير كذا .

الثلاثون

التحسير والتلief

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾ ^(٤) .

الحادى والثلاثون

التكذيب

نحو قوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ^(٥) .

﴿ قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾ ^(٦) .

الثانى والثلاثون

خطاب التشريف

وهو كل ما فى القرآن العزيز مخاطبه بقل ، كالقلاقل ^(٧) .

وكقوله : ﴿ قُلْ آمَنَّا ﴾ ^(٨) ، وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن مخاطبها

(٢) سورة آل عمران ١٦٨

(٤) سورة آل عمران ١١٩

(٦) سورة الأنعام ١٥٠

(١) سورة هود ١٣

(٣) سورة الإسراء ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٩٣

(٧) هى السور الثلاث الأخيرة من القرآن : الإخلاص والمعوذتان ، وهى التى تبدأ بقل .

(٨) آل عمران ٨٤ .

بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة ؛ إذ ليس من النصيح أن يقول الرسول المرسل إليه :
قال لى المرسل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن المراد بقاؤها ،
ولا بد لها من فائدة ، فتكون أمرا من المتكلم للمتكلم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة ؛
كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الثالث والثلاثون

خطاب المدوم

ويصحّ ذلك تبعاً لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(١) ، فإنه خطاب لأهل
ذلك الزمان ، ولكلّ مَنْ بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا في خطاب الإنسان لولده
وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله وإتيان طاعته .

قال الرماني ^(٢) في تفسيره : وإنما جاز خطاب المدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة
للمخاطب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٣) فعند الأشاعرة أن وجود
العالم حصل بخطاب « كن » .

وقالت : الحنفية : التكوين أزلى قائم بذات الباري سبحانه ، وهو تكوين لكل
جزء من أجزاء العالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .
وذهب فخر الإسلام شمس الأئمة ^(٤) منهم إلى أن خطاب « كن » موجود عند إيجاد كل
شيء ، فالحاصل عندهم في إيجاد الشيء شيئان : الإيجاد وخطاب « كن » .

(١) سورة الأعراف ٢٦ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي التوفي سنة ٣٨٤ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف
الظنون ٤٤٧

(٣) سورة النحل ٤٠
(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ،
صاحب كتاب المبسوط ؛ والمتوفي سنة ٤٨٠ على أحد الأقوال .

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٢) وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣) ولو حصل وجود العالم بالتكوين لم يكن في خطاب «كن» فائدة عند الإيجاد .
وأجاب الحنفية بأننا نقول لموجبها ولا نستقل بالفائدة؛ كالمتشابه ، فيقول بوجود خطاب «كن» عند الإيجاد في غير تشبيهه ولا تعطيل^(٤) .

(٢) سورة يس ٨٢

(١) النحل ٤٠

(٣) سورة البقرة ١١٧ .

(٤) ذكر المؤلف في صدر هذا النوع ص ٢٥٧ : « أنه يأتي على أربعين وجهاً » ؛ ولكنه لم يذكر سوى ثلاثة وثلاثين وجهاً .

النوع الثالث والأربعون في بيان حقيقته ومجازه

لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق ، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجاوز فيها ؛ وهي الآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والداعية إلى (١) أسمائه وصفاته ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ... ﴾ (٢) الآية .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ... ﴾ (٣) ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ... ﴾ (٤) ، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ... ﴾ (٥) ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ (٦) ، ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ (٧) .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُخْفِي الْعِظَامَ وَهِيَ رِيمٌ ﴾ (٨) .
وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ (٩) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴾ (١٠) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ أَلْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ (١١) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾ (١٢) .

قيل : ومنه الآيات التي لم تُنسخ ، وهي كالآيات الحكمت ، ؟ والآيات المشتملة (١٣) ،

(١) كذا في م ، ط ، وفي ت : « والدالة على أسمائه »

(٢) سورة الحشر ٢٢ (٣) سورة النمل ٦٠

(٤) سورة النمل ٦١ (٥) سورة النمل ٦٢

(٦) سورة النمل ٦٣ (٧) سورة النمل ٦٤

(٨) سورة يس ٧٨ (٩) سورة الواقعة ٨

(١٠) سورة الواقعة ٦٣ (١١) سورة الواقعة ٦٨

(١٢) سورة الواقعة ٧١ .

(١٣) كذا في الأصول ؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة « المشتملة » كلمة : « كذا » .

ولا تقديم فيه ولا تأخير ، كقول القائل : أحمد الله على نعمائه وإحسانه ، وهذا أكثر الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾^(١) ، وأكثر ما يأتي من الآي على هذا .

وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن ، والجمهور على الوقوع ، وأنكره جماعة ، منهم ابن القاص^(٢) من الشافعية ، وابن خُويز منداذ^(٣) من المالكية . وحكى عن داود الظاهري^(٤) وابنه ، وأبي مسلم الأصبهاني^(٥) .

وشبهتهم أن التكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهو مستحيل على الله سبحانه .

وهذا باطل ، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف ، وتثنية القصص وغيره ، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن . .
وقد أفرد بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام^(٦) ، وجمع فأوعى .

(١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص ، أحد فقهاء الشافعية ، وصاحب المصنفات المشهورة كالتلخيص والفتاح وأدب القاضي . توفي بطرسوس سنة ٣٣٥ . طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣ .
(٣) خُويز منداذ ، بمعجمتين أو إجمال الأولى ، من علماء المالكية ؛ تلميذ الأبهري ، من أهل البصرة ، توفي في حدود الأربعمائة . شهاب الشفا ٤ : ١٧٠ .

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني المروفي بالظاهري ؛ صاحب المنهب المستقل ، وأتباعه يرفقون بالظاهرية ، توفي سنة ٢٧٠ . وبعد وفاته جلس ابنه محمد في حلقة ، وتمذهب بمذهبه ، وتوفي سنة ٢٩٧ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ ، ٤٧٨ .

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني ، من فقهاء المعتزلة ، وصنف تفسيراً على طريقهم ، توفي سنة ٣٧٠ . لسان الميزان ٥ : ٨٩ .

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الشهير بالعزيز بن عبد السلام ، الشافعي الدمشقي . توفي سنة ٦٦٠ ، وطبع كتابه في إستانبول سنة ١٣١٢ ؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز .

وأما معناه ، فقال الحاتمي : ^(١) معناه طريق القول ، ومأخذه مصدر « جرت مجازا » كما يقال : « قمت مقاما » .

قال الأصمعي : كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي .
[نوعا المجاز]

وله سبيان : أحدهما الشبه ، ويسمى المجاز اللغوي وهو الذي يتكلم فيه الأصولي .
والثاني للملاسة ، وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان ، ويسمى المجاز العقلي ، وهو أن تُسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالة بضرب من التأويل ، كسب زيد أباه ، إذا كان سببا فيه .

[المجاز في المركب وأقسامه]

والأول مجاز في المفرد ، وهذا مجاز في المركب .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سببا فيها .
وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ^(٤) ، والفاعل غيره ، ونسب الفعل إليه لكونه الأمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ^(٥) ، نسب النزاع الذي هو فعل الله إلى إبليس

(١) لعله أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحاتمي الفقيه الشافعي ؛ ذكره ابن الأثير في الباب

٢٦٥ : ١

(٣) سورة فصلت ٢٣

(٢) سورة الأنفال ٢

(٥) سورة الأعراف ٢٧ .

(٤) سورة النقص ٤

لعنه الله ؛ لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لها
لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رَیَحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ^(١) ، جمل التجارة الراجعة .

وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ ^(٢) ، لأن الأمر هو المعزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ ^(٤) ،
فنسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابره ؛ لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمر
أكابره إياهم بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٥) ، نسب الفعل إلى الظرف
لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْمَالَهَا ﴾ ^(٦) .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَا ﴾ ^(٧) .

وقد يقال إن النزع والإحلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما ؛ فالجواز إفرادي
لا إسنادي .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ^(٨) ، يحتمل معناه : يجعل هو له ، فهو من
مجاز الحذف .

(٢) سورة محمد ٢١

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٨) سورة الزمل ١٧

(١) سورة البقرة ١٦

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٥) سورة الزمل ١٧

(٧) سورة طه ١١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ^(١) ، قيل على النسب ، أى ذات رضا . وقيل : بمعنى « مرضية » ، وكلاهما مجاز إفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز فى لفظ « راضية » لا فى إسنادها ؛ ولكنهم كأنهم قدرُوا أنهم قالوا : رضيت عيشته ، فقالوا : « عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أنبت الطر البقل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا نُفِثَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ ^(٣) .

والثانى : مجازيان ، نحو : ﴿ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ^(٤) .

والثالث : ما كان أحد طرفيه مجازا ^(٥) دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُؤْتِي أ كُلَّ حِينٍ يَأْذَنُ رَبُّهَا ﴾ ^(٦) ، وقوله : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ^(٧) .

قال بعضهم : ومن شرط هذا المجاز أن يكون المسند إليه شبه بالمترك ، فى تعلقه بالعامل .

[المجاز الإفرادى وأقسامه]

وانواع الإفرادى فى القرآن كثيرة يعجز العدّ عن إحصائها .

(٢) سورة الأقال ٢

(١) سورة الفارعة ٧

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطى فى الإتقان ٢ : ٣٦ : « أى ماربحوا فيها ، وإطلاق الريح والتجارة هنا مجاز » .

(٥) الإتقان : « ما أجد طرفيه حقيقى دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة

(٧) سورة محمد ٤ .

(٦) سورة إبراهيم ٢٥

كقوله : ﴿ كَلَّا إِيَّاهَا لَأَطِىُّ . نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى . تَدْعُو ﴾ ^(١) قال : الدعاء من النار مجاز .
وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا . . . ﴾ ^(٢) الآية ، والسلطان هنا هو
البرهان ، أى برهاننا يستدلون به ^(٣) ، فيكون صامتا ناطقا ، كالدلائل المخبرة ، والعبرة والموعظة .
وقوله : ﴿ فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ ^(٤) فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ
له ، كذلك أيضا النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع .
وقوله : ﴿ قَتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ قَتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(٦) ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ
أَنِّي يُؤْفِكُونَ ﴾ ^(٧) ، والفعل في هذه المواضع مجاز أيضا ، لأنه بمعنى أبعد الله وأذله .
وقيل : قهره وغلبه وهو كثير ، فلنذكر ^(٨) أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة .

الأول

إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أُنزِلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ ^(١) وإنما نزل سببه ، وهو الماء .
وكقوله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ
الْجَنَّةِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل : « كما فتن أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو السبب الناشئ
عن الفتنة ، فأوقع السبب موقع السبب ، أى لا تفتننوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام
السبب ، وهو سبب خاص ، فإذا عدم فيعدم السبب ، فالنهي في الحقيقة لبني آدم ، والمقصود
عدم وقوع هذا الفعل منهم ، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهي عليه ، كان أدل
على امتناع النهي بطريق الأولى .

(١) سورة الماعز ١٥ - ١٧

(٢) سورة الروم ٣٥

(٣) ت : « يشركون » صوابه في ط ، م

(٤) سورة الفارعة ٩

(٥) سورة التبريات ١٠

(٦) سورة النافقون

(٧) سورة عبس ١٧

(٨) سورة الأعراف ٢٧

(٨) ت : « قلت : ذكر أنواعه »

وقوله تعالى : ﴿ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النِّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ ^(١) وهم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر ؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) ؛ لكن لما كانت النار مسببة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ ^(٣) أى العناد المستلزم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَا كُفُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ^(٤) لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتَعْتَفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ﴾ ^(٥) إنما أراد - والله أعلم - الشئ الذى يُنكح به ، من مهر ونفقة وما لا بد للمتزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٦) أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ^(٧) ، أى عبادة الأصنام لأن العذاب مسبب عنها .

وقوله : ﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ ^(٨) أى وأغلظوا عليهم ، ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه .

الثانى

عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ^(٩) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١٠)

(٢) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة النور ٣٣

(٦) سورة المائدة ٥

(٨) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة المؤمن ٤١ ، ٤٢

(٣) سورة النساء ١٠

(٥) سورة البقرة ١٨٨

(٧) سورة التوبة ١٢٣

(٩) سورة البقرة ١٩٤ .

سمى الجزء الذى هو السبب سيئة واعتداء ، فسمى الشئ باسم سببه وإن عبرت السيئة عما ساء - أى أحزن - لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجناية .

ومنه : ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهُ ﴾ ^(١) تجوز بلفظ « المكر » عن عقوبته ^(٢) لأنه سبب لها .

ومنه قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضلال لا يقع الضلال ؛ فلما كان الضلال سبباً للتذكير أقيم مقامه .
ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سبب له ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾ ^(٤) أى سنحفظه حتى نجازيهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ ^(٥) ، أى ما كانوا يستطيعون قبول ذلك والعمل به ، لأن قبول الشئ مرتب على سماعه . ومسبب عنه . ويجوز أن يكون نفي السمع لا بتغاء فائدته .

ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقضُ النَّأْيُ عَهْدَهَا فليسَ لِحُضُوبِ الْجَنَانِ يَمِينُ ^(٦)
أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ ^(٨) أى أفتعملون ببعض التوراة - وهو فداء الأسارى - وتركون العمل ببعض - وهو قتل إخوانهم وإخراجهم من ديارهم ؟

(٢) كذا فى م ، وفى ت ، ط : « لأنها » .

(٤) سورة آل عمران ١٨١

(٦) كتاب الإشارة ٧٥

(٨) سورة البقرة ٨٥ .

(١) سورة آل عمران ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة هود ٢٠

(٧) سورة البقرة ١٤٣

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع ^(١) نسبة الفعل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ ^(٢) أى كما أخرج أبويكم فلا يخرجكما من الجنة . ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ^(٣) .

المخرج والنازع في الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين . وقد مثل البيانيون بهذه الآية للسبب وإنما هي لسبب السبب .

وقوله : ﴿ وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ ^(٤) لما أمروهم بالكفر الموجب لحلول النار [نسب ذلك إليهم لأنهم أمروهم به ؛ فالله هو المحل لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم ، وسبب كفرهم أمر أكابريهم بإمام بالكفر الموجب لحلول النار] ^(٥) .

الثالث

إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ ^(١) أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يُدخلون أناملهم في آذانهم بغير المعتاد ، فرارا من الشدة ، فكانهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَانْغَسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ^(٢) واليد حقيقة إلى المنكب ، هذا إن جعلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعضُ الشعور الكثيفة .

(١) في كتاب الإشارة إلى المجاز الفصل الثامن والعشرون ص ٤٥

(٢) سورة البقرة ٣٦

(٣) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى المجاز للعز بن عبد السلام

(٦) سورة المائدة ٦

(٧) سورة البقرة ١٩

وقوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(١) ، والمراد هو البعض الذى هو الرسغ .

وقال تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ﴾ ^(٢) أى من لم يذيق .

وقوله : ﴿تَفْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ ^(٣) والمراد وجوههم ؛ لأنه لم ير جلتهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ^(٤) استشكله الإمام ^(٥) فى تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم ثلاثين يوما . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهر وأراد جزءا منه ، وإرادة الكل باسم الجزء مجاز شهير . ونقل عن على رضى الله عنه أن المعنى مَنْ شهد أول الشهر فليصم جميعه ، وأن الشخص متى كا مقيا أوفى البر ثم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، مخصص بقوله : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا...﴾ ^(٦) الآية . ويتفرع على هذا أن مَنْ أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صوم ما سبق إن كان مجنونا فى أوله ؟ فيه قولان :

الرابع

إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ^(٧) ، أى ذاته . ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٤٩

(١) سورة المائدة ٣٨

(٤) سورة البقرة ١٨٥

(٣) سورة النافقون ٤

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الفقيه الشافعى ، صاحب كتاب التام فى أصول الدين والبرهان فى أصول الفقه وغيرهما من المصنفات توفى سنة ٤٧٨ . ابن خلكان ١ : ٢٨٧ .

(٧) سورة القصص ٨٨

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(٨) سورة الرحمن ٢٧

وقوله : ﴿ وَحِينَمَا كُنْتُمْ فَوتُلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾ ^(٢) ؛ يريد الأجساد ، لأن العمل والنَّصَب ^(٣) من صفاتها . وأما قوله : ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ ^(٤) ؛ فيجوز أن يكون من هذا ؛ عبّر بالوجوه عن الرجال . ويجوز أن يكون من وصف البعض بصفة الكل لأن التَّعَمَّ منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه : ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ ^(٥) ؛ فالوجهُ المراد به جميع ما تقع به المواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف في تأويل « الوجه » الذي جاء مضافاً إلى الله في مواضع من القرآن ، فنقل ابن عطية عن الخذاق أنه راجع إلى الوجود ، والعبارة عنه بالوجه مجاز ؛ إذ هو أظهر الأعضاء في المشاهدة وأجلها قدراً . وقيل - وهو الصواب - : هي صفة ثابتة بالسمع ، زائدة على ما توجبه العقول من صفات الله تعالى . وضعفه إمام الحرمين . وأما قوله تعالى : ﴿ قَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) فالمراد الجهة التي وُجِّهَتْ إليها في القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أى قَمَّ جلال الله وعظمته .

وقوله : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٧) . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٨) تجوز بذلك عن الجملة .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ ^(٩) ، البنان الإصبع ؛ تجوز بها عن الأيدي

(١) سورة البقرة ١٤٤ . (٢) سورة الناشية ٢ ، ٣ .

(٣) أى وقع منها عمل في الدنيا وأصابها فيه نصب ؛ أى تعب .

(٤) سورة الناشية ٨ . (٥) سورة القيامة ٢٢ .

(٦) سورة البقرة ١١٥ . (٧) سورة الشورى ٣٠ .

(٨) سورة الأفعال ١٢ . (٩) سورة البقرة ١٩٥ .

والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ أَصَابِعَهُمْ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٢) .

وقوله ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ ﴾ ^(٣) ، عبر بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ ﴾ ^(٥) ، أضاف الإنم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها

آئمة ؛ من حيث كان محلا لاعتقاد الإنم والبر كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها

تفعل بها في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٦) ، وإن كانت الجملة كلها كاتبة

ولهذا قال : ﴿ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ ^(٧) .

وكذا قوله : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا أَبْصَارُ ﴾ ^(٨) . وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأنّ

للدرك هو الجملة دون الحاسة ، فأستند الإدراك إلى الأبصار ، لأنه بها يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ^(٩) ، أى إياه .

﴿ نَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾ ^(١٠) .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْضُؤْا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١١) . وحكى

ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبعض ؛ لأنهم أمروا بالفض عما يحرم النظر إليه .

وقوله : ﴿ قُمْ أَلَيْلَ ﴾ ^(١٢) ، أى صل في الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

(٢) سورة المجادلة ٣

(٤) سورة المائدة ٤٥

(٦) سورة البقرة ٧٩

(٨) سورة آل عمران ٢٨

(١٠) سورة النور ٣٠

(١) سورة البقرة ١٩

(٣) سورة ن ١٦

(٥) سورة البقرة ٢٨٣

(٧) سورة الأنعام ١٠٣

(٩) سورة المائدة ١١٦

(١١) سورة الزمل ١

وكقوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(١) ، أى صلاة الفجر .

ومنه « المسجد الحرام » والمراد جميع الحرم .

وقوله : ﴿ وَأَزْكَوْا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٢) أى المصلين .

﴿ يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجْدًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ ^(٤) .

أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(٥) فعبر بالأرض والسماء عن العالم ؛ لأن المقام مقام الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم ، والعباد وأحوالهم ليست السماء والأرض بل من العالم ؛ فيكون المراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلاقاً للجزء على الكل .

وقوله : ﴿ قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ ﴾ ^(٥) ، قال الفارسي : جعله على المجاز « أذنا » لأجل إصفاؤه ؛ قال : ولو صُفرت « أذنا » هذه التى فى هذه الآية ، كان فى لحاق التاء فيها وتركها نظر .

وجعل الإمام فخر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا آلِ إِبْرَاهِيمَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا ﴾ ^(٦) المراد به جميع الحرم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٧) ، وقوله : ﴿ هَذِي بَارِئَةُ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٨) ، والمراد الحرم كله ، لأنه لا يُذبح فى الكعبة ، قال : وكذلك « المسجد الحرام » فى قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة آل عمران ٥

(٦) سورة البقرة ١٢٥

(٨) سورة المائدة ٩٥

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩

(٥) سورة التوبة ٦١

(٧) سورة النكيت ٦٧

هَذَا^(١) ؛ والمراد منهم من الحج وحضور مواضع التمسك .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾^(٢) ، أى نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعدم الارتفاق بالأعمال الطيفة ، كالكتابة والخطاطة ونحوها من الأعمال التي يُستعان فيها بالأصابع ، قالوا : وذكرت البنان لأنه قد ذكرت اليدان ؛ فاخص منها الطفها .

وجوز أبو عبيدة ورود^(٣) البعض وإرادة الكل ؛ وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ ﴾^(٤) أى كله ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَمْدُكُمْ ﴾^(٥) وأنشد بيت لبيد :

تَرَاكَ أَمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَمْتَلِقُ بَعْضَ النَّفُوسِ حَامِئَهَا^(٦)

قال : والموت لا يمتلق بعض النفوس دون بعض ؛ ويقال للنيسة : علوق ، وعلاقة . انتهى .

وهذا الذى قاله فيه أمران :

أحدهما : أنه ظن أن النبي يجب عليه أن يبين في شريعته جميع ما اختلفوا فيه ؛ وليس كذلك ؛ بدليل سؤا لهم عن الساعة وعن الروح وغيرها مما لا يطلع إلا الله . وأما الآية

(١) سورة التوبة ٢٨

(٢) سورة الفاتحة ٤

(٣) جعله السيوطى فى الإتيان قسما مستقلا ، وأخذه بقسم إطلاق الجزء على الكل ؛ وتقل قول أبى عبيدة .

(٤) سورة الزخرف ٦٣

(٥) سورة المؤمن ٢٨

(٦) من المعلقة ص ١٥٥ - بشرح التبريزى .

الأخرى، فقال ثعلب : إنه كان وعدّم بشيء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة
 قال : يصبكم هذا العذاب في الدنيا ، - وهو بعض الوعيد - من غير نفي عذاب الآخرة .

الثاني : أنه أخطأ في فهم البيت ؛ وإنما مراد الشاعر ببعض النفوس نفسه هو ، لأنها
 بعض النفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لم أرض الأمانة أتركها إلى أن أموت ؛ أي
 إذا تركت شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت ، كقول الآخر :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجع

وقال الزخشرى : إن تحت الرواية عن أبي عبيدة ، فدخل فيه قول المازني في
 مسألة ^(١) « العلقى » : كان أحق من أن يفقه ما أقول له . وأشار الزخشرى بذلك إلى أن
 أبا عبيدة قال للمازني : ما أكذب النحويين ! [فقلت له : لم قلت ذلك ؟ قال] ^(٢) : يقولون :
 هاء التأنيث تدخل على ألف التأنيث وإن الألف [التي] ^(٣) في « علقى » ^(٤) ملحقة
 [ليست للتأنيث] ^(٥) ، قال : فقلت له : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة ينشد :

* فَحَطَّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُورٍ ^(٦) *

فلم يفتونها ، فقلت : ما واحد العلقى ؟ فقال : علقاة ، قال المازني : فأسفت ولم أفسر له
 لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا ^(٧) !

(١) انظر خبر أبي عبيدة مع المازني في إنباء الرواة ١ : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباء الرواة .

(٣) العلقى : شجرة تدوم خضرتها في القيظ ؛ ولها أثنان طوال دقان وورق لطاف .

(٤) ورد البيت محرفاً في الأصول ، وصوابه من اللسان ٧ : ١٣٣ ، ١٢ : ١٣٦ ، والمكسر : جمع
 مكرة ؟ وهي نبتة تميل إلى الغبرة ، تنبت في السهل وفي الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، وبعده :

* بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالذُّرُورِ *

(٥) إنباء الرواة . « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ ^(١) أن الوعيد مما لا يستنكر تركه جميعه ، فكيف بعضه ! ويدل قوله في آخر هذه السورة : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّيكَ بِبَعْضِ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٢) ، وفيها تأييد للكلام ثعلب أيضاً .

وقد يوصف البعض ^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ يَفْلَحُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ^(٥) الخطأ صفة الكل فوصف به الناصية ، وأما الكاذبة فصفة اللسان .

وقد يوصف الكل بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ ^(٦) ، والوجل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَكَلِمَتٍ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾ ^(٧) ، والرغب إنما يكون في القلب .

الخامس

إطلاق اسم للزوم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُمْ يَنْتَكِبُونَ ﴾ ^(٨) ، أى أنزلنا برهاناً يستدلون به ، وهو يدلهم ، سمي الدلالة « كلاماً » ، لأنها من لوازم الكلام .
وقوله : ﴿ مُمْ بِكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(٩) فإن الأصل « عى » لقوله في موضع آخر : ﴿ مُمْ بِكُمْ عَنْيَ ﴾ ^(١٠) ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العى .

(٢) سورة المؤمن ٧٧ .

(١) سورة المؤمن ٢٨ .

(٣) جملة السيوطي قسمها خاصاً سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإتيان ٢ : ٣٧ .

(٤) سورة غافر ١٩ .

(٦) سورة الحجر ١٦ .

(٥) سورة العلق ١٦ .

(٨) سورة الروم ٣٥ .

(٧) سورة الكهف ١٨ .

(١٠) سورة البقرة ١٨ .

(٩) سورة الأنعام ٣٩ .

فإن قيل : ما الحكمة في دخول الواو هنا وفي التعبير بالظلمات عن العمى بخلافه في الآية الأخرى ^(١) .

السادس

إطلاق اسم اللازم على الملزوم

كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ ^(٢) أى المصلين .

السابع

إطلاق اسم المطلق على المقيد

كقوله : ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ ﴾ ^(٣) ، والمعاقرة لها من قوم صالح قدار ؛ لكنهم لما رَضُوا الفعل نُزِلَوا منزلةً الفاعل .

الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ ^(٤) ، والمراد كلمة الشهادة ، وهى عدة كلمات .

التاسع

إطلاق اسم الخاص وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٥) أى رسوله .

وقال : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ ^(٦) ، أى الأعداء .

(١) كذا في جميع الأصول ولم يذكر جواب السؤال . (٢) سورة الصافات ١٤٣

(٣) سورة الأعراف ٧٧ (٤) سورة آل عمران ٦٤

(٥) سورة الزخرف ٤٦ (٦) سورة المنافقون ٤

﴿ وَخُضُّهُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ ^(١) أى الذين .

وقوله : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسُ ﴾ ^(٢) ، أى كل نفس .

وقوله : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا ﴾ ^(٣) ، أى كل سيئة .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٤) الخطاب للنبي

حلى الله عليه وسلم ، والمراد الناس جميعا .

العاشر

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) أى للمؤمنين ، بدليل قوله فى

فى موضع آخر : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٦) ، ولما خفى هذا على بعضهم زعم أن الأولى منسوخة بالثانية .

وكقوله تعالى : ﴿ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ ^(٧) ، أى أهل طاعته ، لا الناس أجمعون ،

حكاه الواحدى عن ابن عباس وغيره ، واختاره القراء ^(٨) .

وقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٩) ، قيل : المراد بالناس هنا نوح ومن معه فى

السفينة . وقيل آدم وحواء .

وقوله : ﴿ وَآلِ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١٠) ، أى عالمى زمانه ، ولا يصح العموم ؛

(٢) سورة التكويد ١٤

(٤) سورة الأحزاب ١

(٦) سورة المؤمن ٧

(١) سورة التوبة ٦٩

(٣) سورة الشورى ٤٠

(٥) سورة الشورى ٥

(٧) سورة البقرة ١١٦

(٨) فى معنى القرآن ١ : ٧٤ ، ونس عبارته عند شرح الآية : « يريد مطيعون ؛ وهذه خاصة لأهل

الطاعة ليست بعامه » .

(١٠) سورة آل عمران ٣٣

(٩) سورة البقرة ٢١٣

لأنه إذا فضل أحدهم على العالمين فقد فضل على سائرهم ؛ لأنه من العالمين ، فإذا فضل الآخرين على العالمين فقد فضلهم أيضاً على الأول ؛ لأنه من العالمين ، فيصير الفاضل مفضولاً ؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّمِيمِ ﴾ ^(١) أى شىء يحكم عليه بالذهاب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ ^(٣) ، ولم تجتجع هودا والمسلمين معه .

وقوله : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٤) ؛ مع أنها لم تؤت لحية ولا ذكراً .

وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٥) أى [كل شىء] ^(٦) أحبوه .

وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ ^(٧) أى مما ظنّه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٨) وعن

موسى ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٩) ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ ^(١٠) ، ولم يعن كل الشعراء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ ^(١١) ، أى أخوان فصاعداً .

وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ ^(١٢) أى باباً من أبوابها ، قاله المفسرون .

(٢) سورة الأحقاف ٢٥

(٤) سورة الأنعام ٤٤

(٦) سورة النور ٣٩

(٨) سورة الأعراف ١٤٣

(١٠) سورة النساء ١١

(١) سورة الناريات ٤٢

(٣) سورة النمل ٢٣

(٥) زيادة يقتضيه السياق

(٧) سورة الأنعام ١٦٣

(٩) سورة الشعراء ٢٢٤

(١١) سورة الأعراف ١٦١

وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ ^(١) ، وإنا قاله فريق منهم .

﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ ^(٢) ، وأراد الآيات التي إذا كُذِّبَ بها نزل العذاب على المكذِّب .

وقوله : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٣) ، أى من المؤمنين .

وقوله : ﴿ وَبَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٥) ، والمراد بعضهم ، فإن منهم أفاضل المسلمين والصدِّيق وعليهما رضى الله عنهما .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾ الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأن ﴿ الَّذِينَ ﴾ من ﴿ النَّاسِ ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرقا ، ضرورة خروج ﴿ الَّذِينَ ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

وقوله : ﴿ أَخْلَجْ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ ^(٧) والمراد شهران وبعض الثالث .

الحادى عشر

إطلاق الجمع وإرادة المثنى

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ^(٨) ؛ أطلق اسم القلوب على القليين .

(٢) سورة الإسراء ٥٩ .

(٤) سورة المؤمن ٧ .

(٦) سورة آل عمران ١٧٣ .

(٨) سورة التحريم ٤ .

(١) سورة المجرات ١٤ .

(٣) سورة الثورى ٥ .

(٥) سورة الأنعام ٦٦ .

(٧) سورة البقرة ١٩٧ .

الثاني عشر

التقصان

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ ^(٢) أى على لسان رسلك .

وقالوا : ﴿ تَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ ﴾ ^(٤) أى حبه .

﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ ^(٥) ، أى من قومه . قالوا : وإنما يحسن الحذف إذا كان فيه زيادة مبالغة ، والمحدوفات في القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه ^(٦) وفي شروطه إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز ؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحدوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

الثالث عشر

الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٧) ، ذكره الأصوليون .

(٢) سورة آل عمران ١٩٤

(٤) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة يوسف ٨٢

(٣) سورة الصف ١٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٥

(٦) الأسلوب الثاني من أساليب القرآن ، في النوع السادس والأربعين ، يأتي .

(٧) سورة الشورى ١١ .

وللنحويين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شيء .

والثاني - وهو المشهور - : أن الكاف هي الزائدة ، وأن « مثل » خبر ليس . ولا خفاء أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

ومن قال به ابن جنِّي والسيِّرافي ^(١) وغيرهما ، فقالوا : المعنى ليس مثله شيء ، والكاف زائدة ، وإلا لاستحال الكلام ، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل » ، وإن كانت حرفا ، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء ، وإذا قُدِّرَ هذا التقدير ثبت له مِثْلٌ ، ونُقِيَ الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجهين :

أحدهما : أن الله عز وجل لا مِثْلَ له .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في حق كل أحد ، وذلك أننا لو قلنا : ليس مثل مثل زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أن لزيد مِثْلا ، وذلك يستلزم جعل زيد مِثْلا له ؛ لأن ما مائل الشيء قد مائله ذلك الشيء . وغير جائز أن يكون زيد مِثْلا لعمره ، وعمره ليس مِثْلا لزيد ، فإذا ثبتا المثل عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفا . ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المثل ، لأن مثل المثل لا يصح نقيه ضرورة كونه مِثْلا لشيء وهو مثل له .

وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم لزوم إثبات المثل ، غاية ما فيه نقى مثل مثل الله ؛ وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مثل كل شيء فذلك الشيء مثله ، فإذا اتفق عن شيء أن يكون مثل عمرو اتفق عن عمرو أن يكون مثله .

(١) هو الحسن بن عبد الله بن الرزبان ، أبو سعيد الفاضل السيرافي ، شارح كتاب سيويه ، وصاحب كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفي سنة ٣٦٨ . إنباء الرواة ١ : ٣١٣ .

وأما الثانى فهو مبنى على أن هذه العبارة يلزم منها إثبات المثل ، ونحن قد منعناه ، بل أحلناه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة ، إما لا اعتبار جواز سلب الشيء عن المعدوم ، كما تسلب الكتابة عن زيد وهو معدوم ، أو يحمل المثل على المثل ، أى الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ ^(١) ، أى صفتها ، فالتقدير : ليس كصفته شيء .

وبهذين التقديرين يحصل التخلص عن لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .
وأما القائلون بأن الزائد « مثل » ، وإلا لزم إثبات المثل ، ففيه نظر ، لا ستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير ؛ وهو ضعيف لا يحىء إلا فى الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات المثل .

وقيل : المراد الذات والعين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٢) وقول امرئ القيس :

* على مثل ليلى يقتل المرء نفسه ^(٣) *

فالكاف على بابها ، وليس كذلك ، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات المدوحة مثل فى الخارج حصل النفي عنه ؛ بل هو من باب التخيل فى الاستعارة التى يتكلم فيها البياني .

فإن قيل : إنما يكون هذا نفيا عن الذات بطريق برهاني أن لو كانت الماثلة تستدعى المساواة فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال ؛ فإن اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

(٢) سورة البقرة ١٣٧ .

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥ .

(٣) لم أجده فى ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه في العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثل ^(١) حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ، وليس المراد مَنْ هو ^(٢) مثل في كل شيء لأن لفظة « مثل » لا تستدعي المشابهة من كل وجه .

وقال الكواشي ^(٣) : يجوز أن يقال : إن الكاف و « مثل » ليسا زائدين ، بل يكون التمثيل هنا على سبيل القرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٤) ، وتقدير الكلام : لو فرضنا له مثلاً لامتنع أن يُشبه ذلك المثل المفروض شيء ؛ وهذا أبلغ في نفي المائلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أُفْتَدُوا ﴾ ^(٥) ، قيل : إن « ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يَعدُ إليها من الصلة ضميرٌ ، وهو الهاء في ﴿ بِهِ ﴾ لأن الضمير لا يعود على الحروف ، ولا يعتبر اسماً إلا بالصلة ، والاسم لا يعود عليه ضمير ما هو صفة ؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط . وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلتها ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ .

وقيل : مزيدة ، والتقدير : فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ ، أى بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلاً » صفة مخذوف تقديره : فَإِنْ آمَنُوا بِشَيْءٍ مِثْلَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ . وفيه نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك المثل .

(١-١) ساقط من ت

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصل الشيباني الشافعي التوفي سنة ٦٨٠ هـ ؛ وله تفسيران = أحدهما كبير سماه البصرة ، والثاني صغير سماه التلخيص . (كشف الظنون) .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ (٤) سورة البقرة ١٣٧

(٥) سورة البقرة ١٣٧

وحكى الواحدى عن أكثر المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَا تُولُوا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، أن « الوجه » صلة ، والمعنى : فَمَّ الله يعلم ويرى ، قال : والوجه قد ورد صلة مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَيَنْبَغِي وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّمَا نَطْمِئُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٤) .

قلت : والأشبه حمله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) وهو أولى من دعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ^(٦) أن ﴿ إِذْ ﴾ زائدة . وقوله : ﴿ وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ ^(٨) ، وقد سبق .

الرابع عشر

نسمية الشيء بما يتحول إليه

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّاراً ﴾ ^(٩) ، أى صائراً إلى الفجور والكفر .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَمِجُلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا ﴾ ^(١٠) ، أى لأن الذى تأكل الطير منه إنما هو البر لا الخبز . ولم يذكر العلماء هذا من جملة الأمثلة ؛ إنما اقتصرُوا فى التمثيل على قوله :

(٢) سورة الرحمن ٢٧
(٤) سورة القم ٨٨
(٦) سورة الشعراء ٧٢
(٨) سورة المؤمن ٢٨
(١٠) سورة يوسف ٣٦ .

(١) سورة البقرة ١١٥
(٣) سورة الدھر ٩
(٥) سورة البقرة ١١٢
(٧) سورة آل عمران ٥٠
(٩) سورة نوح ٢٧ .

﴿أَعَصِرْ خَرًّا﴾^(١)، أى عينا ، فعبّر عنه لأنه آيل إلى الخمرية . وقيل : لاجاز فيه ، فإن الخمر العنب بعينه ، لغة لأزدعنان ؛ نقله الفارسي في " التذكرة " ،^(٢) عن " غريب القرآن " ،^(٣) لابن دريد .

وقيل : اكتفى بالمسيب ، الذى هو الخمر ، عن السبب ، الذى هو العنب . قاله ابن جنى في " الخصائص " ،^(٤)

وقيل : لاجاز فى الاسم بل فى الفعل ، وهو ﴿أعصر﴾ ؛ فإنه أطلق وأريد به أستخرج ، وإليه ذهب ابن عزيز فى غريبه^(٥) .

وقوله : ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٦) ، سماه زوجا لأن العقد يثول إلى زوجية ، لأنها لا تنكح فى حال كونه زوجا .

وقوله : ﴿فَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٧) ، ﴿وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عليمٍ﴾^(٨) وصفه فى حال البشارة بما يثول إليه من العلم والحلم .

تنبيه : ليس هذا من الحال المقدرة - كما يتبادر إلى الذهن - لأن الذى يقترن بالفاعل ، أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته ، فيكون المعنى فى قوله : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾^(٩) مقدرا ضحكك .

(١) سورة يوسف ٣٦ .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ؛ وقال : « وهو كبير فى مجلدات ، لحصه أبو الفتح عثمان بن جنى » :

(٣) ذكره النقطى فى الإنباه ٣ : ٩٧ (٤) الخصائص ٣ : ١٧٧ .

(٥) هو الإمام أبوبكر محمد بن عزيز السجستاني صاحب كتاب غريب القرآن ، وما أورده فى ص ١٥ ، ونصه :

« أعصر خرا ، أى أستخرج الخمر ؛ لأنه إذا عصر العنب فأما يستخرج الخمر . ويقال : الخمر العنب بعينه » .

(٦) سورة البقرة ٢٣٠ (٧) سورة الصافات ١٠١

(٨) سورة التل ١٩ (٩) سورة التل ١٩

(٨) سورة التل ٢٨ .

وكذا قوله: ﴿وَحَرِّمْنَا لَهُ سُبْحَانَ﴾ ^(١) على قول أبي علي . وهذا حمل منه للخروج على ابتدائه ، وإن حملهُ على انتهائه كانت الحال المفوظ بها ناجزة غير مقدرة . وكذلك قوله: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ ^(٢) أى ادخلوها مقدرين الخلود فيها ، فإن مَنْ دخل مدخلا كريماً مقدراً ألا يخرج منه أبداً كان ذلك أنتم لسروره ونعيمه ، ولو توهّم انقطاعه لتنقص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق .

الخامس عشر

تسمية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ ^(٣) ، أى الذين كانوا يتامى إذ لا يُتَمَّ بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقة ، وأما حديث : «لا يُتَمَّ بعد احتلام» فهو من تعليم الشرع لا اللغة ، وهو غريب .

وقوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ^(٤) ، وإذا مِتُّن لم يكن أزواجاً ، فسمَّاهن بذلك لأنهن كن أزواجاً .

وقوله: ﴿فَلَا تَمْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ^(٥) ، أى الذين كانوا أزواجهن .

وكذلك: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ^(٦) لانقطاع الزوجية بالموت .

وقوله: ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ ^(٧) ، سمَّاه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا

من الإجماع .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(٤) سورة النساء ١٢

(٦) سورة البقرة ٢٣٤

(١) سورة يوسف ١٠٠ .

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ٢٣٢

(٧) سورة طه ٧٤ .

وقوله: ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) ، ولكن ماردة عليهم ما لهم ، وإنما كانوا قد اشتروا بها الميرة ، فجعلها يوسف في متاعهم ، وهى له دونهم ، فنسبها الله إليهم ، بمعنى أنها كانت لهم .

السادس عشر

إطلاق اسم المحل على الحال

كقوله: ﴿ فَلْيَذْءُقْ نَادِيَةً ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى: ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ ^(٣) ، أى نسائه ، بدليل قوله: ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ ^(٤) .

وكالتعبير باليد عن القدرة ، كقوله: ﴿ يَبْدِهِ الْمُلْكُ ﴾ ^(٥) ، ونحوه .

والتعبير بالقلب عن الفعل ، كقوله: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ ^(٦) أى عقول .

وبالأنفواء عن الألسن ، كقوله: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٧) ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٨) .

وإطلاق الألسن على اللغات ، كقوله: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ^(٩) .

والتعبير بالقرية عن ساكنها ، نحو: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة الطلق ١٧

(٤) سورة الملك ١

(٦) سورة المائدة ٤١

(٨) سورة الشعراء ١٩٥

(١) سورة يوسف ٦٥

(٣) سورة الواقعة ٣٤، ٣٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٩

(٧) سورة آل عمران ١٦٧

(٩) سورة يوسف ٨٢

السابع عشر

إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(١) ،
أى فى الجنة لأنها محل الرحمة .

وقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٢) ، أى فى الليل .

وقال الحسن^(٣) فى قوله : ﴿ إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾^(٤) ، أى فى عينك ،
واستبعده الزخمرى وقدّر : يعنى فى رؤياك .

وقوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾^(٥) ، وصف البلد بالأمن ، وهو
صفة لأهله . ومثله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾^(٦) . ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾^(٨) ، وصفها بالطيب وهو صفة لمواطنها .

وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ
كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾^(٩) ، وذلك لأن أخذ الزينة غير ممكن ؛ لأنها مصدر فيكون المراد
محل الزينة ، ولا يجب أخذ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة ، فأطلق
اسم المحل على الحال وفى الزينة بالعكس .

الثامن عشر

إطلاق اسم آلة الشيء عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾^(١٠) ، أى ذكر احسنا ،

- | | |
|--|------------------------|
| (١) سورة آل عمران ١٠٧ | (٢) سورة سبأ ٣٣ . |
| (٣) قلة الزخمرى فى الكشاف ٢ : ١٧٥ ، ونصه : « وعن الحسن : فى منامك : فى عينك ؛ لأنها مكان النوم ؛ كما قيل للتغطية : النامة ؛ لأنه يتم فيها ؛ وهذا تفسير فيه نصف » . | (٤) سورة الأفعال ٤٣ |
| (٥) سورة إبراهيم ٣٥ | (٦) سورة الدين ٣ |
| (٧) سورة النخان ٥١ | (٨) سورة سبأ ١٥ |
| (٩) سورة الأعراف ٣١ | (١٠) سورة الشعراء ٨٤ . |

﴿أطلقَ اللسانَ وعَبَّرَ به عن الذِّكرِ ؛ لأنَّ اللسانَ آيةُ الذِّكرِ .

وقال تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(١) ، أى بمراى منا ، لما كانت العين آلة الرؤية .

وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ ^(٢) ، أى بلفظ قومه .

التاسع عشر

إطلاق اسم الضدين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاهُ سِئْتُهُ سِئْتَهُ مِثْلُهَا ﴾ ^(٣) وهى من المبتدئ سيئة ومن الله حسنة ، فحمل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿ هَلْ جَزَاهُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٤) ، سُمِّيَ الأول إحساناً لأنه مقابل لجزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب !

وكذلك : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، فحمل اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأنَّ الله لا يُمَكِّر .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَقَامِنَا مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَالِسُونَ ﴾ ^(٦) ، فهو وإن لم يتقدم ذكر مكرهم فى اللفظ لكن تقدم فى سياق الآية قبله ما يصير إلى مكر ، والمقابلة لا يشترط فيها ذكر المقابل لفظاً ، بل هو ، أو ما فى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٧) ، لما قال : بشر هؤلاء بالجنة قال : بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة إنما تكون فى الخير لا فى الشر .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾ ^(٨) ، والفعل الثانى ليس بسخرية .

- (٢) سورة إبراهيم ٤
(٤) سورة الرحمن ٦٠
(٦) سورة الأعراف ٩٩
(٨) سورة هود ٣٨

- (١) سورة القمر ١٤
(٣) سورة الشورى ٤٠
(٥) سورة آل عمران ٥٤
(٧) سورة التوبة ٣٤

العشرون

تسمية الداعي إلى الشئ باسم الصَّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ﴾ ^(١) يعنى « ما دعاك ألا تسجد » ؟ واعتصم بذلك فى عدم زيادة ^(٢) « لا » :
وقيل : معناه : ما حاك فى ألا تسجد - أى من العقوبة - أى ما جعلك فى منعة من عقوبة ترك السجود .

وهذا لا يصح ؛ أما الأول فلم يثبت فى اللغة وأما الثانى فكأن تركيبه : « ما يمنحك » سؤالاً عما يمنعه لا بلفظ الماضى ، لأنه لا تخويف بماض .

ويجاء بأن المخالفة تقتضى الأمانة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت ! بيانا لاغتراره وعدم رشده ، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فكفى عنه بـ « ما منعك » تهكما ، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة من هو فى منعة .

ورد أيضا بأنه أجاب بـ ﴿ أنا خير ﴾ ، وهو لا يصلح جوابا إلا لترك السجود .

وأجيب بأنه لم يجب ، ولكن عدل بذلك عن جواب مالا يمكن جوابه .

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندى ان يكون : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، فى قوله علت كفته : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، مراد به : ما دعاك إلى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صلة قرينة للسجاء ، ونظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا إِلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ .

الحادى والعشرون إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور :

فنه « فاعل » بمعنى « مفعول » ، كقوله : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ،
أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ ^(٢) أى مدفوق .
و ﴿ فِي عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ^(٣) ، أى مرضية بها . وقيل على النسب ، أى ذات رضا ، وهو
مجاز أفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ ^(٤) أى مأمونا .

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ ^(٥) ، أى آتيا .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ ^(٦) ، أى ساترا ، وحكى
المروى ^(٧) فى " الغريب " عن أصل اللغة ، « وتأويل الحجاب الطبع » .
وقال السهيلي ^(٨) : الصحيح أنه على بابه ، أى مستورا عن العيون ، لا يحسن

(١) سورة هود ٤٣

(٢) سورة الطارق ٦

(٣) سورة الفارعة ٧

(٤) سورة النكبات ٦٧

(٥) سورة مزيم ٦١ .

(٦) سورة الإسراء ٤٥

(٧) فى باب السين مع التاء ، وهو أحمد بن محمد بن محمد بن محمد المروى ، صاحب كتاب الغريبين ، جمع فيه
بين تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسيره .
ترجم له ابن خلكان فى ٢٨ : ١ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠ .

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، صاحب كتاب الروض الأتق ، والتعريف والإعلام
لما انبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، توفى سنة ٥٨١ .

به أحد ، والمعنى « مستور عنك وعنهم » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(١) .

وقال الجوهري ^(٢) : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثاني ، يراد بذلك كشافه ^(٣) الحجاب ، لأنه جل على قلوبهم أكنة وفي آذانهم وقراً » .

قال أبو الفتح ^(٤) في كتابه " هذا القدر " : وسألته - يعنى الفارسي - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول ، فلام ترفع الضمير الذى فيه ؟ أعلى حد ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم المفعول ؟ قال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضمير فيه ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

ومنه « فاعل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيْرًا ﴾ ^(٥) أى مظهرًا فيه ، ومنه ظهرت به فلم ألقت إليه .

أما نحو : ﴿ قُلْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ ^(٦) فقال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردّه التتصا ، بأن « مؤلماً » يجوز أن يكون قد آلم ثم زال ، و« أليم » أبلغ ، لأنه يدل على اللزامة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيويوه أن يمدى « فاعل » .

ومنه مجيء المصدر على « فاعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ لَا تُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴾ ^(٨) ، فإنه ليس المراد

(١) سورة المدثر ٣١ .

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، صاحب الصحاح فى اللغة ، توفى سنة ٤٠٠ هـ وما نقله عن الصحاح (مادة ستر) .

(٣) فى الأصول : « كناية » ، وصوابه من الصحاح .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب الخصائص ؛ وكتابه « هذا القدر » ، ويسميه بعضهم « كتاب ذى القدر » ورد ذكره فى الخزانة ٢ : ١٢٩ ، وبهامشها : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسي » . وانظر مقدمة الخصائص لمحققه الأستاذ محمد على النجار ص ٦٦ .

(٥) سورة البقرة ١٧٨ .

(٦) سورة الفرقان ٥٥ .

(٧) سورة الإنسان ٩ .

(٨) سورة الفرقان ٦٢ .

الجمع هنا ، بل المراد : لا نريد منكم شكرا أصلاً ، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نقي الأنواع .

وزعم الشهابي أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لقوات هذا المعنى .

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لَوْفَقِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ ^(١) أى تكذيب ، وإقامة المفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيْتِكُمُ الْفِتْنُوتُ ﴾ ^(٢) ، أى الفتنة .

ومنه وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي ﴾ ^(٣) ، قالوا : إنما وحده ، لأنه في معنى المصدر ، كأنه قال : « فإنهم عداوة » .

ومجى المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(٤) ، أى من معلومه .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ ^(٥) ، أى من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، أى مصنوعة .

وقوله : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ ^(٧) ، أى مترحم ، قاله الفارسي .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ ^(٨) ، أى مقوتى به ، ألا ترى أنه أراد منهم

زبر الحديد والنفخ عليها !

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ ^(٩) ، أى مظلوما فيه .

(٢) سورة القلم ٦ .
(٤) سورة البقرة ٢٥٥ .
(٦) سورة النمل ٨٨ .
(٨) سورة طه ١١١ .

(١) سورة الواقعة ٢ .
(٣) سورة الشعراء ٧٧ .
(٥) سورة النجم ٣٠ .
(٧) سورة الكهف ٩٨ .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ^(١) ، أى مكذوب فيه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام . وقال الفراء : يجوز في النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن ﴿ جاءوا ﴾ فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ ^(٢) . لأن « العاديات » بمعنى الضاححات .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَدُوْعٌ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ ﴾ ^(٣) .

ومنه « فاعل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(٤) . وقوله : ﴿ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٦) .

وشرط بعضهم أن يكون الخبر عنه جمعا ، وأنه لا يحمى ذلك في المتن ؛ ويرده قوله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ ^(٧) ، فإنه نقل الواحدى عن المبرد ، وابن عطية عن الفراء أن « قعيد » أسند لهما .

وقد يقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾ ^(٨) ، فإن سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن نتنصر اليوم » ^(٩) يقضى بإعراب « منتصر » خبرا .

(٢) سورة العاديات ١

(٤) سورة التحريم ٤

(٦) سورة النساء ٦٩

(٨) سورة القمر ٤٤

(١) سورة يوسف ١٨

(٣) سورة يوسف ٦٨

(٥) سورة يوسف ٨٠

(٧) سورة ق ١٧

(٩) في تفسير الكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم في الصف وقال : نحن

نتنصر اليوم من عمد وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾ .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(١) ،
أى ليرضع الوالدات أولادهن .

وقوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾^(٢) ، أى تتربص المتوفى عنها .

وقوله : ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾^(٣) ، والمعنى : « ازرعوا سبع سنين » ، بدليل
قوله : ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمُجَاهِدُونَ﴾^(٥) ، معناه : آمنوا وجاهدوا ، ولذلك
أجيب بالجزم فى قوله : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾^(٥) ، ولا يصح
أن يكون جواباً للاستفهام فى قوله : ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ﴾^(٦) ؛ لأن المغفرة وإدخال الجنان
لا يترتبان على مجرد الدلالة ؛ قاله أبو البقاء^(٧) والشيخ عز الدين^(٨) .

والتحقيق ما قاله النبلى أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها ، والتجارة هى
الإيمان ، ولذلك فسرهما بقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ﴾^(٥) ، فلم أن التجارة من جهة الدلالة هى
الإيمان ، فالدلالة سبب الإيمان ، والإيمان سبب الغفران ، وسبب السبب سبب . وهذا
النوع فيه تأكيد ؛ وهو من مجاز التشبيه ، شبه الطلب فى تأكيد خبر الصادق الذى لا بد

(٢) سورة البقرة ٢٣٤

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٤) سورة الصف ١١

(٣) سورة يوسف ٤٧

(٦) سورة الصف ١٠

(٥) سورة الصف ١٢ .

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى فى كتابه : « إملأ ما من به الرحمن من وجوه
الإعراب فى القرآن » ٢ : ١٤٠ . والعبارة فيه : « وقال القراء : هو جواب الاستفهام على اللفظ ، وفيه
بعد : لأن دلالة إياهم لا توجب المغفرة لهم » .

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام فى كتابه : « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع
المجاز » ص ٢٧ ، والعبارة فيه : « ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام فى قوله : ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ﴾ ؛
لأن المغفرة وإدخال الجنات لا يترتبان على مجرد الدلالة ؛ وهنا من مجاز التشبيه ، شبه الطلب فى تأكيد خبر
الصادق الذى لا بد من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضى كان تأكيد » .

من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان آكد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(١) والتقدير : مده الرحمن مداً .

وقوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى نحمل .

قال السكاوي ^(٣) : والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم ، نحو : إن زرتنا فلنكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عز الدين ؛ مقصوده تأكيد الخبر ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر في إيجابه ^(٤) .

وجعل الفارسيّ منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَيْشَاءَ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٥) ، قال : ﴿ كُنْ ﴾ لفظه أمر والمراد الخبر ، والتقدير : « يكون فيكون » أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال : ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿ فيكون ﴾ ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ماروى عن ابن عامر ، وسوّغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال : ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ نقول ﴾ فيجى النصب على الفعل المنصوب ؛ لأن ذلك لا يطرد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٦) ؛ إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

(٢) سورة العنكبوت ١٢

(١) سورة مريم ٧٥

(٣) نقله السيوطي في الإقان ٢ : . . . وهو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلى الشافعى التوفى سنة ٦٨٠ هـ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) في كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر تأكيداً

للخبر ، لأن الأمر للإيجاب ، فيشبه به الخبر في إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي

الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ، تقديره : قل من كان في الضلالة يمدد له الرحمن مداً . الثانى

قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره . اتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم .

(٦) سورة آل عمران ٥٩

(٥) سورة النحل ٤٠

﴿ويكون﴾ مضارعاً ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .
قلت : وهذا الذى قاله الفارسيّ ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة .

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهي ، كقوله : ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ ^(١) ، ومعناه :
«لا تعبدوا» .

وقوله : ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٢) ، أى لا تسفكوا
ولا تخرجوا .

وقوله : ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ ^(٣) ، أى ولا تنفقوا .

الثاني والعشرون

إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلويح

وغير ذلك من المعاني الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكره
هنا في أقسامه .

الثالث والعشرون

إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له في الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ ^(٤) ، فإنه شبه ميله
للقوع بشبه المرید له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿الْمَغْلَبَتِ الرُّومُ﴾ ^(٥) ، فالمغلبة
واقعة بهم . من غيرهم ، ثم قال : ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ ^(٦) ، فأضاف
الغلب إليهم ؛ وإنما كان كذلك ؛ لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم
لوقوعه بهم .

(٢) سورة البقرة ٨٤

(٤) سورة الكهف ٧٧

(٦) سورة الروم ٦

(١) سورة البقرة ٨٣

(٣) سورة البقرة ٢٧٢

(٥) سورة الروم ١ ، ٢ .

ومثله : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ^(١) ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ^(٢) فالحبة في الظاهر مضاف إلى الطعام والمال ؛ وهو في الحقيقة لصاحبهما .

ومثله : ﴿وَلَمَّا خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جِئْتَانِ﴾ ^(٣) ، ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ ^(٤) أى مقامه بين يدي .

وإما لوقوعه فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ ^(٥) .

وإما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ ^(٦) . ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾ ^(٧) . ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ ^(٨) . ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ ^(٩) ، كما تقدم في أمثلة المجاز العقلي .

وقد يقال : إن النزع والإجلال يعبر بهما عن فعل ما أوجبهما ، فالجواز إفرادى لإسناده . وقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ ^(٥) ، أى يجعل هوله ؛ فهو من مجاز الحذف .

الرابع والمثرون

إطلاق الفعل والمراد مقارنته ومشارفته لا حقيقته

كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ ^(١٠) ، أى قَارَبْنَ بُلُوغَ الْأَجْلِ ، أى انقضاء المدة ، لأن الإمساك لا يكون بعد انقضاء المدة ، فيكون بُلُوغُ الْأَجْلِ تمامه ؛

(٢) سورة الإنسان ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٤

(٦) سورة التوبة ١٢٤

(٨) سورة الأعراف ٢٧

(١٠) سورة الطلاق ٢

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٣) سورة الرحمن ٤٦

(٥) سورة الزمل ١٧

(٧) سورة فصلت ٢٣

(٩) سورة إبراهيم ٢٨

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَمْنُنَّ لَهُنَّ ﴾ ^(١) ، أى أتمنن العدة وأردن مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربتة لم يكن للولى حكم فى إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج ، ولو كان الطلاق غير رجعى لم يكن للولى أيضاً عليها حكم قبل تمام العدة ، ولا نسمى عاضلاً حتى يمنعها تمام العدة من المراجعة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ ^(٢) ، المعنى قارب ، وبه يندفع السؤال المشهور فيها ، إن عند مجئ الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير . وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٣) ، أى قارب حضور الموت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَاكِنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ . لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ ^(٤) ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها . ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ؛ وذلك على أن يكون : يرونه فلا يظنونه عذاباً . ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾ ^(٥) ، ولا يظنونه واقعاً بهم ، وحينئذ فيكون أخذهم بغتة بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ ^(٦) ، المراد قارب النداء ، لا أوقع النداء ، لدخول الفاء فى ﴿ فَقَالَ ﴾ ^(٧) فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

(١) سورة البقرة ٢٣٢ .

(٢) سورة النحل ٦١ .

(٣) سورة البقرة ١٨٠ .

(٤) سورة الشعراء ٢٠٠-٢٠٢ .

(٥) سورة الطور ٤٤ .

(٦) سورة هود ٤٥ ؛ والآية بتمامها : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَخْكُمُ الْخَالِكِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ ۖ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ ۖ ﴾ ^(٢) ، لَمَّا ^(٣) فسر النداء سقطت الفاء .

وذكر النحاة أن هذه الفاء تفسيرية ؛ لأنها عطفت مفسراً على مجمل ، كقوله : « تَوْضُحاً ففصل وجهه » ، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ۖ ﴾ ^(٤) ، أى وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا ، وإنما أوّل الترك بمشارقة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ۖ ﴾ ^(٥) ، أى إذا أردت .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ۖ ﴾ ^(٦) ، أى إذا أردتم ؛ لأن الإرادة سبب القيام .

﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ۖ ﴾ ^(٧) ، أى أراد .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ۖ ﴾ ^(٨) ، أى أردت الحكم .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ۖ ﴾ ^(٩) .

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ۖ ﴾ ^(١٠) أى أردتم مناجاته .

(٢) سورة مريم ٤٣ ، ٤٤

(٤) سورة النساء ٩

(٦) سورة المائدة ٦

(٨) سورة المائدة ٤٢

(١٠) سورة المجادلة ١٢

(١) سورة آل عمران ٣٨

(٣) كلمة : « لَمَّا » ساقط من

(٥) سورة النحل ٩٨

(٧) سورة مريم ٣٥

(٩) سورة النساء ٥٨

﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ^(٢) ، قال ابن عباس : مَنْ يَرِدِ اللَّهُ هدايته ؛ ولقد أحسن رضى الله عنه لثلاً يتحد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ ^(٣) ، أى أردتم القول .

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَفْنَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ﴾ ^(٤) ، أى أرادوا الإنفاق .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ^(٥) لأن الإهلاك إنما هو بعد مجيء البأس ؛ وإنما خص هذين الوقتين - أعنى البيات والقيولة - لأنهما وقت الغفلة والدعة ، فيكون نزول العذاب فيها أشد وأفظع .

وقوله تعالى : ﴿ مَا آمَنْتَ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٦) ، أى أردنا إهلاكها .

﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ ^(٧) ، أى فأردنا الانتقام منهم ؛ وحكته أنا إذا أردنا أمراً نقدر فيه إرادتنا ، وإن كان خارقاً للعادة .

وقال الزخشرى فى قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾ ^(٨) أى أردت جدالنا وشرعت فيه ؛ وكان الموجب لهذا التقدير خوف التكرار ، لأن « جادلت » « فاعلت » ، وهو يعطى التكرار ، أو أن المعنى : لم تُرد منا غير الجدال له لا النصيحة .

قلت : وإنما عبروا عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأن الفعل يُوجد بقدرة الفاعل وإرادته وقصده إليه ، كما عبر بالفعل عن القدرة على الفعل فى قولهم : الإنسان لا يطير ، والأعشى

(٢) سورة الأعراف ١٧٨

(٤) سورة الفرقان ٦٧

(٦) سورة الأنبياء ٦

(٨) سورة هود ٣٢

(١) سورة الطلاق ١

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة الأعراف ٤

(٧) سورة الأعراف ١٣٦

لا يبصر؛ أى لا يقدر على الطيران والإبصار؛ وإنما حُمل على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جلس يتوضأ. ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر، فلا يزال مشغولاً بالوضوء ولا يتفرغ للصلاة. وفساده بين.

الخامس والعشرون

إطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾^(١) هكذا أجاب به الزمخشري وغيره، وأصل السؤال غير وارد؛ لأن الأمر لا يتعلق بالماضي ولا بالحال، وإنما يتعلق بالمستقبل المعلوم حالة توجه الخطاب، فليس ذلك تحصيلاً للحصول بل تحصيلاً للمعلوم؛ فلا فرق بين أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا، لأن الذى هو عليه عند الخطاب مثل المأمور به لا نفس المأمور به. والحاصل أن الكل مأمور بالإشياء، فالمؤمن ينشئ ما سبق له أمثاله؛ والكافر ينشئ ما لم يسبق منه أمثاله.

السادس والعشرون

إطلاق اسم البشرى على البشر به

كقوله تعالى: ﴿بَشَرًا كُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾^(٢)، قال أبو على الفارسي: التقدير: بشراكم دخول جنات أو خلود جنات، لأن البشرى مصدر، والجنات ذات؛ فلا يخبّر بالذات عن المعنى.

ونحوه إطلاق اسم المقول على القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ ^(١) .

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ ^(٢) ، أى عن مدلول قولهم .

ومنه : ﴿ فَبَرِّأْهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ ^(٣) ، أى من مقولهم ؛ وهو الأذرة ^(٤) .

وإطلاق الاسم على المسمى ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ ^(٥) أى مستيات .

﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٦) ، أى ربك .

وإطلاق اسم الكلمة على المتكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) ، أى لمتضى عذاب الله ، ﴿ إِنْ اللَّهُ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﴾ ^(٨) ، تجوز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكون بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ^(٩) ولا تنصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾ ^(٨) ، فإن الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم المسمى ، فالعنى : المسمى بالبشر به المسيح بن مريم .

(٢) سورة الإسراء ٤٣ .

(١) سورة الإسراء ٤٢ .

(٣) سورة الأحزاب ٦٩ ، وقبلها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾ .

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل لهم اتهموه بقتل هارون . وانظر الكشاف .

(٦) سورة الأعلى ١

(٥) سورة يوسف ٤٠

(٨) سورة آل عمران ٤٥

(٧) سورة يونس ٦٤

وإطلاق اسم اليمين على المحلوف به ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ ^(١) ؛ أى لا تجعلوا يمين الله أو قسم الله مانعا لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن المهورى ، ومنه : ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٢) أى عما تهواه من المعاصى ، ولا يصح نهىها عن هواها ، وهو ميلها ، لأنه تكليف لما لا يطاق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ؛ فتتجاوز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما .

مثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا ﴾ ^(٣) ، فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوطاء تجوز عنه بالسّر ، لأنه لا يقع غالبا إلا فى السّر وتجوز بالسّر عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول للملازمة ، والثانى السببية ، والمعنى : « لا تواعدوهم عقد نكاح » . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ ^(٤) ، إن حُجِلَ على ظاهره كان من مجاز المجاز ، لأن قول : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والتعير بلا إله إلا الله عن الوجدانية من مجاز التعبير بالمقول عن المقول فيه ؛

والأول من مجاز السببية ؛ لأن توحيد اللسان ، مسبب عن توحيد الجنان .

قلت : وهذا تسمية ابن السيد^(١) مجاز المراتب ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الْمَنَازِلِ ۖ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّبِينٌ ﴾^(٢) ، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس ؛ بل الماء المنبت للزرع ، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، صاحب الاقتضاب في شرح أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة . توفي سنة ٤٤٤ . إنباه الرواة ١٤١:٢ .
(٢) سورة الأعراف ٢٦ .

النوع الرابع والأربعون في الكنايات والتعريض في القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهي عندهم أبلغ من التصريح .
قال الطرطوسي : وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجازي الكنايات ؛ وقد ألف
أبو عبيد^(١) وغيره كتباً في الأمثال^(٢) ؛ ومنها قولهم : فلان غيفُ الإزار ، طاهر الدليل ،
ولم يُخصِّن فرجه . وفي الحديث : « كان إذا دخل العشر أيقظ أهله ، وشد المزَرَ » ؛
فكُنُوا عن ترك الوطء بشدّ المزَرَ ، وكفى عن الجماع بالعُسيلة^(٣) ، وعن النساء بالقوارير^(٤) ؛
لضعف قلوب النساء . ويكونون عن الزوجة برية البيت ؛ وعن الأعمى بالمحبوب

(١) طبع كتاب أبي عبيد ضمن مجموعة في مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف الظنون .
ص ١٦٧ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكري وضع شرحاً عليه سماه فصل المقال ؛ كما شرحه
محمد بن آدم المروى .

(٢) منهم أبو إسحاق الزبائدي وأبو بكر بن الأنباري وأبو عبيدة وحسين الخالم وأبو هلال السكري
وبونس وثعلب بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابي والزمخشري والمبداني . وراجع كشف الظنون ١٦٧ .
(٣) قل ابن الأثير أنه عليه السلام : « قال لامرأة رفاعة القرظي : حتى تذوق عسلته وينوق
عسلتك » . شبه لذة الجماع بنوق العسل ، فاستعار لها ذوقاً ؛ وإنما أنت لأنه أراد قطعة من العسل .
وقيل : على إعطائها معنى النطفة . وقيل : العسل في الأصل يذكر ويؤث ؛ فن صغره مؤثناً قال عسيلة
كفويسة وشميسة ؛ وإنما صغره إشارة إلى القدر اليسير الذي يحصل به الحل » . وانظر النهاية ٩٦:٣ .

(٤) الحديث في رواية البراء بن مالك : « رقنا بالقوارير » أراد النساء ؛ شبههن بالقوارير من الزجاج
أنه يسرع لإيها الكسر ؛ وكان أتجسته يحدو وينشد القريض والرجز ؛ فلم يأمن أن يصيبهن أو يقع
في قلوبهن حداؤه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٢٤٥ .

هو المكفوف ، وعن الأبرص بالوضاح ، وبالأبرش ، وغير ذلك ، وهو كثير في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾ ^(١) .

والكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه .

وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة ؛ ولكن يحى إلى معنى هو تاليه ورديفه في الوجود ، فيسمى به إليه ، ويحمله دليلاً عليه ، فيدل على المراد من طريق أولى ؛ مثاله ، قولهم : « طويل النجاد » . « كثير الرماذ » ؛ يعنون طويل القامة وكثير الضيافة ؛ فلم يذكر المراد بلفظه الخاص به ؛ ولكن توسلوا إليه بذكر معنى آخر ، هو رديفه في الوجود : لأن القامة إذا طالت طال النجاد ؛ وإذا كثرت القيرى كثرت الرماذ .

وقد اختلف في أنها حقيقة أو مجاز ، فقال الطرطوسي في العمدة : « قد اختلف في وجود الكناية في القرآن ، وهو كالخلاف في المجاز ؛ فمن أجاز وجود المجاز فيه أجاز الكناية ؛ وهو قول الجمهور ، ومن أنكر ذلك أنكر هذا .

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنها ليست بمجاز ؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له ؛ وهذا شبه يدل على الخطأ ، في مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾ ^(٢) . انتهى .

[أسباب الكناية]

ولها أسباب :

أحدها : التنبية على عظم القدرة ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(٣) كناية عن آدم .

(١) سورة البقرة ٢٣٥

(٢) هو القاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي التوفى سنة ٧٥٨ هـ ، وكتابه « عمدة الأحكام فيما لا ينفذ من الأحكام » ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

(٣) سورة الإسراء ٢٣

ثانيها : فطنة المخاطب ، كقوله تعالى في قصة داود : ﴿ خَصَّانِ بَقَى بَعَضًا عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، فكنى داود بخصم على لسان مَلَكين تعريضا .

وقوله في قصة النبي صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ ^(٤) ؛ فإنه كناية عن ألا تعاندوا عند ظهور المعجزة فتمسك هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا ... ﴾ ^(٦) الآيات ؛ فإن هذه تسليية للنبي صلى الله عليه وسلم . والمعنى : لا تظن أنك مقصر في إنذارهم ؛ فإننا نحن المانعون لهم من الإتيان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ المؤمن بالنعيم ، كما لا تبيين لذة الصحيح إلا عند رؤية المريض .

ثالثها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً وَلِي نَعْمَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٧) ، فكنى بالمرأة عن النعمة كمادة العرب ، أنها تكفى بها عن المرأة .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾ ^(٨) ، كنى بالتحيز عن الهزيمة .

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٦) سورة ص ٢٣ .

(١) سورة ص ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة يس ٨

(٧) سورة الأعراف ١٦ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ ^(١) ، كنى بنفى قبول التوبة عن الموت على الكفر ؛ لأنه يرادفه .

رابعها : أن يفحش ذكره في السمع ، فيكنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ ^(٢) ، أى كنوا عن لفظه ، ولم يورده على صيغته .
ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي سَفَاهَةٍ ﴾ ^(٣) . ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٤) ، فكنى عن تكذيبهم بأحسن .

ومنه قوله : ﴿ وَآلَكِنَّ لَا تُوَاعِدُهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(٥) ، فكنى عن الجماع بالسر .
وفيه لطيفة أخرى ، لأنه يكون من الآدميين في السر غالبا ، ولا يُسرّه - ما عدا الآدميين - إلا الغراب . فإنه يسرّه ؛ ويحكى أن بعض الأدباء أسرّ إلى أبي عليّ الحاتمي كلاما فقال : « ايكنّ عندك أخفى من سيفاد الغراب ، ومن الزاء في كلام الأثلغ » ، فقال : نعم ياسيدنا ؛ ومن ليلة القدر ، وعلم الغيب .
ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس واللامسة والزفت ، والدخول ، والنكاح ، ونحوهنّ ، قال تعالى : ﴿ فَأَلَا نَبَاشِرُهُنَّ ﴾ ^(٦) ، فكنى بالمباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشريتين .
وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٧) إذ لا يخلو الجماع عن اللامسة .

(٢) سورة الفرقان ٧٢

(٤) سورة الأعراف ٦٧

(٦) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة آل عمران ٩٠

(٣) سورة الأعراف ٦٦

(٥) سورة البقرة ٢٣٥

(٧) سورة النساء ٤٣ .

وقوله في الكناية عنهن : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(١) ، واللباس من الملابس ، وهي الاختلاط والجماع .

وكنى عنهن في موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَلَيْسَ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ ^(٣) ، كناية عما تطلب المرأة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَفَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا ﴾ ^(٤) .

ومنه قوله تعالى في مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ^(٥) ، فكنى بأكل الطعام عن البول والغائط ؛ لأنهما منه مستبان ، إذ لا بدّ للأكل منهما ، لكن استقبح في الخطاب ذكر الغائط ، فكنى به عنه .

فإن قيل : قد صرح به في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٥) . قلنا : لأنه جاء على خطاب العرب وما يلقون ؛ والمراد تعريفهم الأحكام فكان لا بدّ من التصريح به ؛ على أن الغائط أيضا كناية عن التجو ؛ وإنما هو في الأصل اسم للمكان المنخفض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قضاء حاجتهم أبعدوا عن العيون إلى منخفض من الأرض ، فسمي به لذلك ؛ ولكنه كثر استعماله في كلامهم ؛ فصار بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه في قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ^(٦) هو المشهور ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفي في الدلالة على عدم الإلهية نفس أكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٣
(٤) سورة الأعراف ١٨٩
(٦) سورة المائدة ٦

(١) سورة البقرة ١٨٧
(٣) سورة يوسف ٢٣
(٥) سورة المائدة ٧٥

الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شيء يأكله ؛ ولأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، قال الخفاجي : « وهذا صحيح » ^(١) .
ويقال لها : السكناية عن الغائط فيه تشنيع وبشاعة كل من اتخذها آلهة ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنْهُمْ لَيَا كُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ ^(٢) ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة ^(٣) : وفي هذه الآية فضل العالم المتصدى للخلق على الزاهد المنقطع ؛ فإن النبي كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ؛ فلو انقطع عنهم هلكوا .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ كَعَصْفٍ مَّا كُورٍ ﴾ ^(٤) ، كنى به عن مصيرهم إلى العذرة ، فإن الورق إذا أكل انتهى حاله إلى ذلك .
وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ يَشْهَدْنَاهُمْ عَلَيْنَا ﴾ ^(٥) ، أى افروجهم ، فسكنى عنها بالجلود ، على ما ذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَيْتَ فَرْجَهَا ﴾ ^(٦) ؛ فصرح بالفرج ؟ قلنا : أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقي ؛ وإنما هو من لطيف الكتابات وأحسنها ، وهى كناية عن فرج القميص ؛ أى لم يعلق ثوبها ربية ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : السكمان والأعلى والأسفل ؛ وليس المراد غير هذا ؛ فإن القرآن أنزه معنى ،

(١) فى كتاب سر القضاة ١٥٩ (٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو الظفر يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الدهلي الشيباني ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب « الإشراف على مذهب الأشراف » ، فى فقه الشافعية « والإصباح على شرح معاني الصحاح » ، وغيرهما توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص ١١٥٦ (الطبعة العربية)

(٤) سورة الفيل ٥ (٥) سورة فصلت ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٩١ .

وألطف إشارة ، وأملح^(١) عبارة من أن يُريد مذهب إليه وهمُ الجاهل ، لاسيما والنفخ من روح القدس بأمر القدوس ، فأضيف القدس إلى القدوس ، ونزّهت القاتنة المظهرة عن الظن الكاذب والحدس . ذكره صاحب ” التعريف والإعلام “ ،^(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اُنْخَبِثَاتٌ لِلْخَبِيثِينَ ﴾^(٣) ، يريد الزناة .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بَهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ﴾^(٤) ؛ فإنه كناية عن الزنا . وقيل : أراد طرح الولد على زوجها من غيره ؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل .

وقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾^(٥) ؛ وإنما يوضع في الأذن السبابة ، فذكر الإصبع وهو الاسم العام أدباً ، لاشتقاقها من السب ؛ ألا تراهم كنوا عنها بالمسبحة ؛ والدّعاء ، وإنما يعبر بهما لأنها ألفاظ مستحدثة ! قاله الزمخشري .

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح ” الإلام “ ،^(٦) : يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هاهنا جامع لأمرين : أحدهما التنزه عن اللفظ المكروه ، والثاني حط منزلة الكفار عن التعبير باللفظ المحمود ، والأعم يفيد المقصودين معا ، فأتى به وهو لفظ الإصبع ؛ وقد جاء في الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان التقييح كما في حديث : « من سبقه الحدث في الصلاة فليأخذ بأفنه ويخرج » ، أمر بذلك إرشاداً إلى إيهام سبب أحسن من الحدث ؛ وهو الرّعاف ، وهو أدب حسن من الشرع في ستر العورة وإخفاء التقييح . وقد صحّ نهيه عليه السلام

(١) : ت « وأحسن » .

(٢) السبيل ، ص ٨٤

(٣) سورة النور ٢٦

(٤) سورة البقرة ١٩

(٥) سورة المتحنة ١٢

(٦) كتاب الإلام في أحاديث الأحكام ؛ لابن دقيق العيد ، جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ، ثم شرحه وبرع فيه ، وسماه الإمام ؛ قيل إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه ، لما فيه من الاستنباطات والفوائد ؛ لكنه لم يكمله . شرح الطنونا ١٥٨ .

أن يقال [لشجرة العنب] ^(١) : الكرم ، وقال : « إنما الكرم الرجل المسلم » ، كره الشارع تسميتها بالكرم لأنها تعتصر منها أم الخبائث .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم » ، قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القبلة مستهجنًا .

وقوله : « إياكم وخضراء الدمن » .

خامسها : تحسين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَيِّضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ ^(٢) ، فإن العرب كانت من عاداتهم الكناية عن حرائر النساء بالببيض ، قال امرؤ القيس :

وَبَيِّضَةٌ خَذِرٍ لَا يُرَامُ خَبَاؤُهَا تَمْتَعْتُ مِنْ أَمْرِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ ^(٣)

^(٤) وقوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٥) ، ومثله قول عنترة :

فَسَكَّتُ بِالرَّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاءِ بِمَحْرَمٍ ^(٦)

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْخَلِيقَةِ وَهُوَ فِي الْخِلَاصِ غَيْرٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٧) ، فإنه سبحانه كنى عن النساء بأنهن يُنشأن في الترفة والتزين والتشاغل

(١) زيادة يقتضها السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لا تسموا العنب الكرم ؛ فإنما الكرم الرجل المسلم » . وقال الزمخشري : أراد أن يقرر ويسد ما في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بطريقة أنيقة ومبلىك لطيف ؛ وليس الغرض حقيقة التهي عن تسمية العنب كرما ؛ ولكن الإشارة إلى أن السلم التي جذير بالأا يشارك فيها سماه الله به ، وقوله : « الكرم الرجل المسلم » ، أى إنما المستحق للاسم المشتق من الكرم الرجل المسلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) سورة الصفات ٤٩ (٣) ديوانه ١٣

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة المذثر ٤

(٦) من المعلقة بشرح التبريزي ١٩٦ ؛ وروايته هناك : « بالرمح الأصم » .

(٧) سورة الزخرف ١٨ .

عن النظر في الأمور ودقيق المعاني ، ولو أنى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ والمراد نفي ذلك - أعني الأنوثة - عن الملائكة ، وكونهم بنات الله تعالى الله عن ذلك .
وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، أى هم في المثل بمنزلة للمتعب منه بهذا التعب .

سابعها : قصد المبالغة في التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لعنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ ^(٢) فإن النل كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْمِلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ ^(٣) ؛ لأن جاعة كانوا متمولين ، فكذبوا النبي صلى الله عليه وسلم فكف الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٤) فيحمل على المجاز على وجه الدعاء والمطابقة للفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخل خلق الله ، والحقيقة أنهم نفل أيديهم في الدنيا بالإسار ، وفي الآخرة بالمذاب وإغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ^(٥) ، كناية عن كرمه ، وثنى اليد - وإن أفردت في أول الآية - ليكون أبلغ في السخاء والجود .

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٦) ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ سَحَابَةٌ مِّنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٧) ، أى غمامة ، ومصيرها إلى أن تكون حطبا لهم .

تاسعها : قصد الاختصار ؛ ومنه الكناية عن أفعال متعدّدة بلفظ «فعل» ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَوَّاهُمْ فَأَعْمَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَآنَ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٣) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

عاشرها : أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ، فتعبر بها عن مقصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها الزمخشري ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿ أَلَرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾ ^(٤) ؛ فإنه كناية عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجعلوه كناية عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴾ ^(٥) الآية ، إنه كناية عن عظّمته وجلالته من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .

وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلمهم أن يقولوا : المراد من قوله : ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ ^(٦) الاستغراق فى الخدمة من غير الذهاب إلى نعل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن هذه الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ، كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النعلين ونحوه .

(٢) سورة النساء ٦٦

(١) سورة المائدة ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ه ؛ وعبارة الزمخشري : « لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملك ، وإن لم يقصد على سرير البتة »

(٦) سورة طه ١٢

(٥) سورة الزمر ٦٧

تنبيهان

الأول : في أنه هل يشترط في الكناية قرينة كالمجاز ؟

هذا ينبني على الخلاف السابق إنها مجاز أم لا . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، في سورة آل عمران : إنه مجاز ^(٢) عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نفى اعتداده به وإحسانه إليه ، قال : ^(٣) وأصله فيمن يجوز عليه [النظر] ^(٤) الكناية ؛ لأن من اعتد بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتماد والإحسان ، وإن لم يكن ثمَّ نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان ، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد في نفى الرؤية ؛ وفيه تصريح بأن الكناية مجاز ، وبه صرح في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٥) . وصرح الشيخ عبد القادر الجرجاني ^(٦) في " الدلائل " ، بأن الكناية لا بد لها من قرينة .

الثاني : قيل من عادة العرب أنها لا تكني عن الشيء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

(٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٨٨

(١) سورة آل عمران ٧٧

(٣) عبارة الزمخشري : « فإن قلت : أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن . . . »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ : وانظر تفسير الكشاف ١ : ٢١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القاهر بن عبد القادر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإيضاح ، وغيرهما من الكتب الجليلة ، توفي سنة ٤٧١ هـ . إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وانظر دلائل الإعجاز

ذكره ، وذكروا احتمالين في قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ ^(١) .

أحدهما : أنه كنى بالإفضاء عن الإصابة .

والثاني : أنه كنى عن الخلوة .

ورجحوا الأول ؛ لأن العرب إنما تكنى عما يقيح ذكره في اللفظ ، ولا يقيح ذكر الخلوة . وهذا حسن ، لكنه يصلح للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تكنى إلا عما يقيح ذكره فمطلط ، فكنوا عن القلب بالثوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٢) ، وغير ذلك مما سبق .

[التعريض والتلويح]

وأما التعريض ، فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم ، وسمى تعريضا لأن المعنى باعتباره يُفهم من عَرْض اللفظ ، أى من جانبه ، ويسمى التلويح ؛ لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريد ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظِقُونَ ﴾ ^(٣) ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجة عليهم بما عرّض لهم به ، من عجز كبير الأصنام عن الفعل ، مُستدلا على ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئلوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ^(٣) ، نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، فدلالة هذا الكلام عجز كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يخاطب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

(٢) سورة المدثر ٤

(١) سورة النساء ٢١

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنِّ أَشْرَكَتْ بِعَبْتَنَ عَمَلَكُ ﴾ ^(١) .
 ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ^(٣) ، تعريضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلوا فيما مضى من الزمان ؛ لأنَّ الرسولَ لم يقع منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ادعاء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ، فإن الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأنَّ الزلل لهم لا المؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبي صلى الله عليه والمراد غيره ، وإخراج الحال عليه في صورة المشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضي . وأمر رابع وهو « إن » الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد الملازمة التي هي لازمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يحمل قول مَنْ لم يرَ من المفسرين حمل الخطاب على غيره ؛ إذ لا يلزم من فرض أمرٍ لا بد منه صحة وقوعه ؛ بل يكون في الممكن والواجب والحال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(٤) ؛ إذا جُمِلَتْ شرطية لا نافية .

ومنه : ﴿ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة البقرة ١٢٠

(٤) سورة البقرة ٢٠٩

(٦) سورة الأنبياء ١٧

(١) سورة الزمر ٦٥

(٣) سورة البقرة ٢٠٩

(٥) سورة الزخرف ٨١

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ ^(١) ؛ المراد : ما لكم لا تعبدون ،
 بدليل قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٢) ، ولولا التعريض لكان المناسب « وإليه أرجع » .
 وكذا قوله : ﴿ أَلَا نَحْذَرُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ ^(٣) ، والمراد : اتخذون من دونه آلِهَةً .
 ﴿ إِنْ يَرِذْنَ الرَّحْمَنُ بَصُرٍ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شِفَاعُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ . إِنْ إِذَا لَنِي ضَلَالٍ
 مُبِينٍ ﴾ ^(٤) ، ولذلك قيل : ﴿ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴾ ^(٥) دون « ربي » ، و « أتبعه » ،
 « فَاسْمَعُوهُ » .

ووجه حسنه ظاهر ؛ لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لا تقتضى مواجهته بالخطاب
 النكر ، كأنك لم تعنه ، وهو أعلى في محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع ،
 والكلام من هو رب العالمين نزله بلغتهم ، وتعلما للذين يملكون .

قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا نُسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرِمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٦) ، فحصل
 المقصود في قالب التلطّف ، وكان حق الحال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال : « لا نسألون
 عما عملنا ولا نسأل عما نجرمون » .

وكذا مثله : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِبْنَاءُكُمْ أَعْلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٧) ، حيث ردّد
 الضلال بينهم وبين أنفسهم ؛ والمراد : إنا على هدى وأتم في ضلال ؛ وإنما لم يصرّح به لئلا
 يصير هنا نكتة ، هو أنه خولف في هذا الخطاب بين « على » ، و « في » بدخول « على » على
 الحق ، و « في » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنه على فرس جواد يركض به ،
 حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام لا يدرى أين يتوجّه .

قال السكاكـي : ويسى هذا النوع الخطاب النّصف ؛ أى لأنه يوجب أن

(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة سبأ ٢٥

أن يُنصف الخاطب إذا رجع إلى نفسه أستدرأجا لاستدرأجه الخصم إلى الإذعان والتسليم ، وهو شبيه بالجدل ، لأنه تصرف في المغالطات الخطابية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(١) ، المقصود التعريض بدم من ليست له هذه الخشية ، وأن يعرف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع ، ولا قلب يعقل ، وأن الإنذار له كلاً إنذار ، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة ، وليست له .
وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٢) القصد التعريض ، وأنهم لغلبة هوام في حكم من ليس له عقل .

وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) ، نزلت في أبي جهل ، لأنه قال : « ما بين أخشيها - أي جبلها ، يعني مكة - أعز مني ولا أكرم » ، وقيل : بل خوطب بذلك استهزاء .

[التوجيه]

وأما التوجيه ، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند غفنة المخاطب ، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾ ^(٤) ، فإن الضمير في ﴿ له ﴾ يحتمل أن يكون لموسى ، وأن يكون لفرعون .

قال ابن جريج : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : « إنك عرفتَه » ، فقالت : أردت : « ناصحون للملك » ، واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لافي كلامها المحكي .

(٢) سورة الرعد ١٩

(٤) سورة القصص ١٢

(١) سورة فاطر ١٨

(٣) سورة الدخان ٤٩

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قالته ؛ وإن كانت بلغة أخرى .

ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له : من كان أفضل عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟
أبو بكر أم علي ؟ فقال : من كانت ابنته تحته ^(١) .

وجعل السكاكي من هذا القسم مشكلات القرآن .

(١) الإشكال في ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن فاطمة الزهراء ابنة الرسول كانت زوج علي ،
وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول .

النوع الخامس والأربعون في أقسام معنى الكلام

زعم قوم أن معاني القرآن لا تنحصر ، ولم^(١) يتعرضوا لحصرها ، وحكاية ابن السَّيد
عن أكثر البصريين في زمانه .

وقيل : قسمان^(٢) : خَبَر ، وغير خبر .

وقيل : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتمجَّب ، وقَسَم ، وشرط ، ووضع ،
وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة

وقيل : ثمانية ، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة .

وقيل : سبعة ، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا ، وهي عنده : الخبر ، والاستخبار ،
والأمر ، والنهي ، والنداء ، والتمنى .

وقيل : خمسة : الخبر ، والأمر ، والتصريح ، والطلب ، والنداء ، وقيل غير ذلك^(٣) .

(٢) ساقطه من ت

(١) م : « فلم » .

(٣) الإتيان ٢ : ٨٥٠ « وقال قوم أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء . وقال كثيرون ثلاثة :
خبر ، وطلب ، وإنشاء » قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأول الخبر ، والثاني :
إن اقترن مناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في
الإنشاء ، وأن معنى اضرب مثلا - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي لا يوجد بعد
ذلك ، فهو متعلق الطلب لا نفسه » .

[الخبر]

الأول الخبر^(١) والقصد به إفاضة المخاطب وقد بشرّب مع ذلك معاني آخر :

منها التعجب ، قال ابن^(٢) فارس : وهو تفضيل الشيء على أضرابه [بوصف]^(٣) .
وقال ابن الضائع : استعظام صفة خرج بها التعجب منه عن نظائره ، نحو : ما أحسن
زيدا ! وأحسن به ! استعظمت حسنة على حسن غيره .

وقال الزمخشري في تفسير سورة الصف^(٤) : معنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب
السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرماني : المطلوب في التعجب الإيهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا عما
لا يعرف سببه ، وكما^(٥) استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجب إنما
هو المعنى الخفي سببه ، والصفة الدالة عليه تسمى تعجبا ، يعني مجازا . قال : ومن
أجل الإيهام لم تعمل « نعم » إلا في الجنس من أجل التفعيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفعيم
بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا التعجب صيغا من لفظه ، وهي : « ما أفعله » و « أفضل به » ، وصيغا من

(١) اختلف العلماء في حد الخبر ، فقليل لا يحد لمرسه ، وقيل لأنه ضروري ، لأن الإنسان يفرق بين
الخبر والإنشاء ضرورة . والأكثر على حده ؛ قالت المعتزلة : الخبر الكلام الذي يدخله الصدق والكذب .
وقال أبو الحسن البصري : كلام يفيد بنفسه نسبة . وقيل : الذي يدخله التصديق والتكذيب . وقيل :
الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور قويا أو إثباتا . وقد أورد السيوطي في الإتيان
(٢ : ٨٥) تفصيل الكلام في ذلك .

(٣) تكملة من فقه اللغة

(٢) في فقه اللغة من ١٥٨

(٥) م : « فكلمة » .

(٤) الكشاف ٤ : ٤١٨

غير لفظه نحو « كَبُرَ »، [في] نحو: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾^(١)، ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٢)، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾^(٣).

واحتج الثمانيني^(٤) على أنه خبر بقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٥)، تقديره: ما أسمعهم وأبصرهم! والله سبحانه لم يتعجب بهم، ولكن دل المكلفين على أن هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه.

وهنا مسألتان:

الأولى: قيل لا يتعجب من فعل الله؛ فلا يقال: « ما أعظم الله! »، لأنه يثول: « إلى شيء عظم الله » كما في غيره من صيغ التعجب، وصفات الله تعالى قديمة. وقيل: يجوازه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشيء من صفاته، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته، وقد قال الشاعر:

ما أفدر الله أن يُدنى على شَحَطٍ مَن دَارُهُ الْحَزَنُ يَمِّن دَارُهُ صَوْلُ

والأولون قالوا: هذا أعرابي جاهل بصفات الله. وقال بعض المحققين: التعجب إنما يقال لتعظيم الأمر المتعجب منه، ولا يخطر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وخفى علينا، فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله.

والثانية: هل يجوز إطلاق التعجب في حق الله تعالى؟ فقليل بالمنع؛ لأن التعجب استعظام ويصحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك، وبه جزم ابن عصفور^(٦) في «المقرب».

(١) سورة الكهف ٥

(٢) سورة الصف ٣

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوي الضرير، شارح كتابي اللمع والتصريف للوك، توفي سنة ٤٤٢. بنية الوعاة ٣٦٠

(٥) سورة مريم ٣٨

(٦) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي المعروف بأبي الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وصاحب كتاب المتمم في التصريف والمقرب وشارح أشعار الستة الجاهليين وغيرهاتوفي سنة ٦٦٣؛ ومن كتبه المقرب نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية برقي ٧٩، ٤٥٩م نحو. وانظر بنية الوعاة ص ٣٥٧.

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب ؛ كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، أى " هؤلاء يجب أن يتعجب منهم " .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(١) ، إن قلنا : « ما » تعجيبة لاستفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(٢) فى قراءة بعضهم بالضم .

والخيار الأول ، وما وقع منه أول بالنظر إلى المخاطب ، أى علمت أسباب ما يتعجب منه العباد ، فسمى العلم بالمتعجب عجا .

وأصل الخلاف فى هذه المسألة يلتف على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب ؛ هل يشترط فيه خفاء سببه فيتعجب فيه المتعجب منه ، أولا ؟

ولم يقع فى القرآن صيغة التعجب إلا قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(٣) ، و ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغْرَكَ ﴾ ^(٤) ، فى قراءة من زاد الهمزة .

ثم قل المحققون : التعجب مصروف إلى المخاطب ، ولهذا تلتف الزخشرى فيعبر عنه بالمتعجب ، ويجىء التعجب من الله كمجئ الدعاء منه والترجى ؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أى هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه . وكذلك تفسير سيويوه

(٢ - ٢) ساقط من ث

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٣) سورة الصافات ١٢ ، وهى قراءة حمزة والسكائى وخاف ، بناء المتكلم المضمومة ، والمعنى على هذه القراءة : قل يا محمد بل عجبنا أنا وأن هؤلاء من رأى حالهم يقول عجبنا وانظر إتخاف فضلاء البشر ٣٦٨ (٤) سورة عبس ١٧ .

(٥) سورة الانقطار ٦ ، وهى قراءة سعيد بن جبير ، قال صاحب الكشاف : « إما على التعجب وإما على الاستفهام ، من قولك : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قولك : يتهم العدو وهم غارون ، وأغره غيره جملة غارا » .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(١) قال : المعنى : اذهبا على رجائكما وطمعكما ^(٢) قال ابن الضائع ^(٣) : وهو حسن جدا .

قلت : وذكر سيويه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ^(٥) ، فقال : لا [ينبغي] ^(٦) أن تقول [إنه] ^(٧) دعاء هاهنا ، لأن الكلام بذلك ^(٨) [واللفظ به] قبيح ، ولكن العباد إنما كلموا ^(٩) بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ؛ فكأنه - والله أعلم - قيل لهم : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الهلكة ، ووجب لهم هذا ^(١٠) . انتهى .

ومنها الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(١١) ، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ^(١٢) ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك ؛ لا أنه خير ، وإلا لزم الخلف فى الخير ، وسبق فى المجاز .

(١) سورة طه ٤٤

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والعبارة فيه : « فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا انما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لها أكثر من ذا ما لم يعلم » .

(٣) هو على بن محمد بن على الكتانى الإشبيل المروى بابن الضائع ؛ أحد شراح كتاب سيويه ، جمع فيه بين شرحى السرى وابن خروف ، وتوفى سنة ٦٨٠ ، بنية الوعاة ٣٥٥

(٤) سورة المرسلات ١٥

(٥) سورة المطففين ١١

(٦) تكملة من الكتاب

(٧) كذا فى ط ، م ، وفى ت : « فى ذلك » ، وفى الكتاب « بذلك »

(٨) كلمة « وانما » زائدة عن الكتاب ، وفى م : « تكلموا » تحريف

(٩) الكتاب ١ : ١٦٧

(١٠) سورة البقرة ٢٢٨

(١١) سورة البقرة ٢٢٣

ومنها النهي، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(١) .

ومنها الوعد، كقوله : ﴿ سَتَرِبِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ ﴾ ^(٢) .

ومنها الوعيد، كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ^(٣) .

ومنها الإنكار والتبكيك، نحو : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٤) .

ومنها الدعاء، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٥) ، أى أعنا على عبادتك .

وربما كان اللفظ خبرا والمعنى شرطاً وجزاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ ^(٦) ، فظاهره خبر، والمعنى ^(٧) : إِنَّا إِن نْكَشَفْ عَنْكُمْ الْعَذَابَ تَعُودُوا .
ومنه قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ^(٨) ، المعنى : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّتَيْنِ فَلْيُمْسِكْهَا بَعْدَهَا بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ يَسْرِحْهَا بِإِحْسَانٍ .

ومنها التثني ، وكلته الموضوعه له « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف :
أحدها : « هل » ، كقوله : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ ^(٩) ، جُحِلَتْ
« هل » على إفادة التثني لعدم التصديق بوجود شفيع في ذلك المقام ، فيتولد ^(١٠) التثني .
بمعونة قرينة الحال .

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) سورة الدخان ١٥

(٨) سورة البقرة ٢٢٩

(١٠) ت : « فيتوكد » .

(١) سورة الواقعة ٢٩

(٣) سورة الشعراء ٢٢٧

(٥) سورة الفاتحة ٥

(٧) ت : « أما إن »

(٩) سورة الأعراف ٥٣

والثاني : « لو » سواء كانت مع « و » كقوله تعالى : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذْهِنَ فَيَذْنُوا ﴾^(١) بالنصب ، أو لم تكن ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَأُ مِنْهُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ ﴾^(٤) .
والثالث : « لعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾^(٥) ، في قراءة النصب .

واختلف : هل التني خبر ومعناه التني ، أو ليس بخبر ولهذا لا يدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس في كتاب « قه العربية »^(٦) .
والزحشرى بنى كلامه على أنه ليس بخبر ، واستشكل دخول التكذيب في جوابه ، في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْدَنَا نُرْذُ وَلَا نُكْذِبُ ﴾^(٧) ، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٨) ، وأجاب بتضمنه معنى العدة فدخله التكذيب^(٩) .

(١) سورة ن ٩ ؛ والقراءة المشهورة : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذْهِنَ فَيَذْنُونَ ﴾ ، وتوجيهها : جعلت الجملة مبتدأ محذوف ، والتقدير « فهم يذهنون » . وقراءة النصب : ذكر سيويه في الكتاب ٤٢٢ : ١ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف » .

(٣) سورة البقرة ١٦٧

(٢) سورة هود ٨٠

(٤) سورة الزمر ٥٨ .

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بعد الأمر في : ﴿ ابْنِ لِي ﴾ وقيل : في جواب الترجى في : ﴿ لَعَلِّي ﴾ حملا على التني على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيمنون ؛ وبالباقى بالرفع عطا على ﴿ أَبْلُغُ ﴾ . اتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والعبارة فيه : « قال قوم : هو — أي التني — من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، إذا قال القائل : ليت لي مالا ؛ فعناه : ليس لي مال ، وآخرون يقولون : لو كان خيرا لجاز تصديق قائله أو تكذيبه ؛ وأهل العربية يختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٨) سورة الأنعام ٢٨

(٧) سورة الأنعام ٢٧

(٩) السكشاف ٢ : ١١ ، وعبارته : « هذا آمن قد تضمن معنى العدة ؛ فجاز أن يتعلق به التكذيب ؛ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالا فأحسن إليك ، وا كأنك على صنيعة ! فهذا متمن في معنى الواعد فلو رزق مالا ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب » .

وقال ابن الضائع : التمنى حقيقة لا يصح فيه الكذب ؛ وإنما يرد الكذب في التمنى الذى يترجح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذى هو ظن ، وهو خبر صحيح .

قال : وليس المعنى فى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ أن ماتمّنوا ليس بواقع ، لأنه ورد فى معرض الذم لهم ، وليس فى ذلك المعنى ذم ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

ومنها الترجى ؛ والفرق بينه وبين التمنى أن الترجى لا يكون إلا فى الممكنات ، والتمنى يدخل المستحيلات .

ومنها النداء ، وهو طلب إقبال المدعو على الداعى بحرف مخصوص ، وإنما يصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(١) . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ ^(٢) . ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ ^(٣) . ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٤) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٥) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَدُوا الْيَوْمَ ﴾ ^(٦) .

وربما تقدمت جملة الأمر جملة النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الأحزاب ١

(٤) سورة هود ٥٢

(٦) سورة التحريم ٧

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الزمر ١٦

(٥) سورة المجرات ١

(٧) سورة النور ٣١ .

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء ^(١) تتبعها جملة الأمر ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبْ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ ﴾ ^(٢) .

وقد تجىء معه الجمل الاستفهامية والخبرية ؛ كقوله تعالى في الخبر : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) ، وفي الاستفهام : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ ^(٤) . ﴿ وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ ﴾ ^(٥) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(٦) . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ^(٧) .

وهنا فائدتان :

إحداها : قال الزخشرى رحمه الله : كل نداء في كتاب الله يعقبه فهم في الدين ، إما من ناحية الأوامر والنواهي التي عقدت بها سعادة الدارين ، وإمامواظ وزواجر وقصص لهذا المعنى ؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذي خلق الخلق لأجله ، وقامت السموات والأرض به ، فكان حق هذه أن تدرك بهذه الصيغة البليغة .

الثانية : النداء إنما يكون للبعيد حقيقة أو حكماً ؛ وفي قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ ^(٨) لطيفة ؛ فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه ناهياً أيضاً ؛ والنداء مخاطبة الأبعد ، والمناجاة مخاطبة الأقرب ؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٩) ، وفي

(٢) سورة الحج ٧٣

(٤) سورة مريم ٤٢

(٦) سورة التحريم ١

(٨) سورة مريم ٥٢

(١) ت : « تشفعها »

(٣) سورة الزخرف ٦٨

(٥) سورة المؤمن ٤١

(٧) سورة السنف ٢

(٩) سورة البقرة ٣٥

موضع : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ ^(١) ، ثم لما حكى عنها ملابسة المخالفة ، قال في وصف خطابه لها : ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾ ^(٢) ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة ، كما أشعر اللفظ الأول بالتقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازا في مواضع :

الأول : الإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ ^(٣) ، والإغراء أمر بمعناه الترغيب والتحريض ، ولهذا خصوا به المخاطب .

الثاني : الاختصاص ، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنبيه ، نحو : ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ ^(٤) ؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء .

وقال النحاس في قوله تعالى : ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ ^(٥) نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال الفارسي في قوله تعالى : ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾ ^(٦) ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداء لكان هذا وقتها .

وقد اختلف في أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء ^(٧) في شرح " الإيضاح " : ذهب الجميع إلى أن قولك : « يا زيد » ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا في قولك ^(٧) : « يا فاسق » ، فالأكثر على أنه ليس بخبر أيضا ، قال أبو علي

(٢) سورة الأعراف ٢٢

(١) سورة الأعراف ١٩

(٤) سورة مريم ٢٣

(٣) سورة الشمس ١٣

(٦) سورة يس ٣٠

(٥) سورة الفرقان ٢٨

(٧) أبو البقاء عبيد الله بن حسين المكي : شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ؛ في النحو

والتصريف ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٢١١ . (٧) ت : « في ذلك » .

الفارسي : خبر ؛ لأنه تضمن نسبته للفسق .

ومنها الدعاء ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٢) ،
﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَبَلَغَ الْفُطَفَيْنِ ﴾ ^(٤) .

قال سيبويه : هذا دعاء ، وأنكره ابن الطراوة ^(٥) لاستحالة هنا ، وجوابه أنه
مصروف للخلق وإعلامهم بأنهم أهل لأن يدعى عليهم ، كما في الرجاء وغيره مما سبق .

فائدة

ذكر ^(٦) الزخشرى أن الاستعطاف ، نحو « تالله هل قام زيد » قسم ، والصحيح أنه
ليس ، بقسم ، لكونه خبرا .

[الاستخبار ، وهو الاستفهام]

الثاني الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أى طلب
الفهم ؛ ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار ماسبق أولا ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا
سألت عنه ثانيا كان استفهاما ؛ حكاه ابن فارس في " فقه العربية " ، ^(٨) .

ولكون الاستفهام طلب مافى الخارج أو تحصيله فى الذهن لزم ألا يكون حقيقة

(٢) سورة المنافقون ٤

(٤) سورة المطففين ١

(١) سورة الهب ١

(٣) سورة النساء ٩

(٥) الكتاب ١: ١٦٧

(٦) هو أبو الحسين سليمان بن عبد الله المالقي المعروف بابن الطراوة ؛ ألف كتاب المقدمات على سيبويه

وغيرها من كتب النحو ، توفي سنة ٥٢٨ هـ بنية الوعاة ٢٦٣ .

(٧) هذه الفائدة ساقطة من ت ، وهى فى م وحاشية ط .

(٨) س ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شك مصدق بإمكان الإعلام ؛ فإنّ غير الشكّ إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام .



وفي الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن فإنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل ، فيستفهم عنه نفسه تخبره به ، إذ قد وضعه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ^(١) والنفي كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ^(٢) ﴿ فَهَلْ أُنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٣) ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا استفهتُمْ أنفسكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء ، وإنما يستفهمهم ليقرّرم ويذكّرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء ؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن ، وهو في كلام البشر مختلف .



الثانية : الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فهم ترتب ذلك الأمر على جوابه ، أي جواب كان ؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب ؛ لئلا يكون إيراد قبله عبثا ، فيفيد حينئذ تعميما ، نحو « من جاءك فأكرمه » بالنصب ؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » علم أنه يكرم من يقول الجيب : إنه جاء ، أي جاء كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمه » ، بالجزم .



الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع ممن يعلم ويستغنى عن طلب الإفهام.

[أقسام الاستفهام]

وهو قسمان : بمعنى الخبر ، وبمعنى الإنشاء :

[الاستفهام بمعنى الخبر]

الأول : بمعنى الخبر ، وهو ضربان : أحدهما نفي وإثبات ، فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكار ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنكارُ المخاطب ، وبالثاني إقراره به .

[استفهام الإنكار]

فالأول : المعنى فيه على أن مابعد الأداة منفي . ولذلك تصحبه « إِلَّا » ، كقوله تعالى : ﴿ قَهْلُ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَلْ نُبَارِزُ إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ ^(٢) .

ويعطف عليه المنفي ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ ^(٣) ، أى لا يهدى ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى لست تنقذ من في النار .

﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة سبا ١٧

(٤) سورة الزمر ١٩

(١) سورة الاحقاف ٣٥

(٣) سورة الروم ٢٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .

﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾ ^(٢) .

﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ ^(٣) ، أى لا تؤمن .

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾ ^(٤) ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْزِلْ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ ^(٥) ، أى ما أنزل .

وقوله تعالى : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ ^(٦) ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾ ^(٧) ، أى ليس ذلك إليك ؛

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْأَعْمَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ ^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيَيْنَا بِالْأَوَّلِ ﴾ ^(٩) ، أى لم يع به .

وهنا أمران :

أحدهما : أن الإنكار قد يحمي لتعريف المخاطب أن ذلك المدعى ممنوع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾ ^(١٠) ؛ لأن إسماع الصم لا يدعيه أحد ؛ بل المعنى أن إسماعهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة الصم والعمى ؛ وإنما قدم الاسم في الآية ؛ ولم يقل : « أنسمع الصم » ؛ إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع من به صم ، وأنه ادعى القدرة على ذلك ، وهذا أبلغ من إنكار الفعل .

(٢) سورة الشعراء ١١١

(٤) سور الطور ٣٩

(٦) سورة الزخرف ١٩

(٨) سورة النمل ٨٠

(١٠) سورة الزخرف ٤٠

(١) سورة الأنعام ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٤٧

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الزخرف ٤٠

(٩) سورة ق ١٥

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أنفعل ؟ أو أنت تفعل ؟ احتمل وجهين : أحدهما : إنكار وجود الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ ^(١) ، وللمعنى لساناً بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام ، وإنْ غيّرنا بفعل ذلك ؛ جلَّ الله تعالى عن ذلك ، بل المعنى إنكار أصل الإلزام .

والثاني : قولك لمن يركب الخطر : أتذهب في غير طريق ؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمت المفعول توجه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَلِيًّا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ ^(٣) ، المعنى : أغير الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبَشِّرْهُ مِنَّا وَاحِدًا نَنْبِعُهُ ﴾ ^(٤) ؛ لأنهم بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صيغة المستقبل ؛ إما أب يكون للحال ، نحو : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا ﴾ ^(٥) . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَمْهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾ ^(٦) .

الثاني : قد يصحب الإنكار التكذيب للتعريض بأن المخاطب ادّعاءه وقصد تكذيبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٧) . ﴿ أَلَكُمُ الدَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾ ^(٨) . ﴿ أَلَا إِلَهَ مَعَ اللَّهِ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الأنعام ١٤

(٤) سورة القمر ٢٤

(٦) سورة الزخرف ٣٢

(٨) سورة النجم ٢١

(١) سورة هود ٢٨

(٣) سورة الأنعام ٤٠

(٥) سورة يونس ٩٩

(٧) سورة الصافات ١٥٣

(٩) سورة النمل ٦٠ .

وسواء كان زعمهم له صريحا، مثل: ﴿أَفَسِحِرَ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ ^(١)، أو التزاما، مثل: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ ^(٢)، فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم.

وتسمية هذا استفهام إنكار؛ من أنكر إذا جحد، وهو إما بمعنى «لم يكن» كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾ ^(٣)، أو بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿أَنْزَلِ مُكُوهَا﴾ ^(٤).
والحاصل أن الإنكار قسمان: إبطالى وحقيقى.

فالإبطالى أن يكون ما بعدها غير واقع، ومدعيه كاذب كما ذكرنا، والحقيقى يكون ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم؛ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ^(٥). ﴿أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ ^(٦). ﴿إِن كَأَآلِهَةٍ﴾ ^(٧). ﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَ إِنْ﴾ ^(٨). ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْثَانَا﴾ ^(٩).

[استفهام التقرير]

وأما الثانى، وهو استفهام التقرير، والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده، قال أبو الفتح فى "الخطريات" ^(١٠): ولا يستعمل ذلك بهل، وقال فى قوله:

- | | |
|----------------------|---------------------|
| (١) سورة الطور ١٥ | (٢) سورة الإسراء ٤٠ |
| (٣) سورة هود ٢٨ | (٤) سورة الصافات ٩٥ |
| (٥) سورة الأنعام ٤٠ | (٦) سورة الصافات ٨١ |
| (٧) سورة الشعراء ١٦٥ | (٨) سورة النساء ٢٠ |

(٩) الخطريات، لأبى الفتح عثمان بن جنى؛ يذكره بقوله: «ما أحضرني الخطر من المسائل المشورة؛ بما أمثلته، أو حصل فى آخر تاليفى عن نفسى؛ وغير ذلك مما هذه حاله وصورته» وانظر، مقدمة الأستاذ
النجار لكتاب الخصائص ٦٤.

* جاءوا بمذقي هل رأيت الذئب قط * ^(١)

و « هل » لا تقع تقريراً كما يقع غيرها مما هو للاستفهام . انتهى .

وقال الكندي : ^(٢) ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ ^(٣) إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ؛ إلا أني رأيت أبا عليّ أبي ذلك ، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار . انتهى .

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ؛ إنما تستعمل فيه الهمزة . ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ ^(٤) .

والكلام مع التقرير موجب ؛ ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ، ويعطف على صريح الموجب .

فالأول كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ ^(٦) . ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ ^(٧) .

(١) صدره :

* حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

والبيت من شواهد ابن عقيل ١٥٨:٢

(٢) نقله السيوطي في الإتقان ٢ : ٨٩ هو التاج أبو الين زيد بن الحسن بن زيد الكندي النحوي ، أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفي سنة ٦١٣ بنية الوعاة ٢٤٩ .

(٤) سورة الفجر ٥

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٦) سورة الانشراح ٢١

(٥) سورة الضحى ٦٦

(٧) سورة الفيل ٢ .

والثاني : كقوله : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بَيَانِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾ ^(١) ، على ما قرره الجرجاني في النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ ^(٢) .

ويجب أن يلي الأداة الشيء الذي تقرر بها ، فتقول في تقرير الفعل : « أضربت زيدا ؟ » ، والفاعل نحو : « أنت ضربت ؟ » ، أو المفعول « أزيذاضربت » ، كما يجب في الاستفهام الحقيقي .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا ﴾ ^(٣) ، يحتمل الاستفهام الحقيقي ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، والتقريرى بأن يكونوا علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ، ولا تقريراً له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ ^(٤) . وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٥) .

وقيل : أراد التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ، والأولى أن يجعل على الإنكار ، أى ، ألم تعلم أيها المنكر للنسخ ^(٦) !

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على النفي ونفى النفي إثبات . والذي يُقرر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فإذا أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معناها « أحد » ؛ لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفي ؛ لا نقول : ليس أحداً في الدار ؛ لأن المعنى يؤول إلى

(٢) سورة النحل ١٤

(٤) سورة الأنبياء ٦٣

(١) سورة النحل ٨٤

(٣) سورة الأنبياء ٦٢ .

(٥) سورة البقرة ١٠٦ .

(٦) إشارة إلى ماورد في صدر الآية السابقة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ .

قولك : أحد في الدار ، وأحد لا تستعمل في الواجب . انتهى .

وأمثله كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(١) ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُنْجِيَّ الْتَوْنِي ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) ، ومنه قوله صلى الله

عليه وسلم : « أينقص الرطب إذا جف » ، وقول جرير :

* أَلَسَمَ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ^(٧) *

واعلم أن في جملهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لوخرج الكلام عن النفي

لجاز أن يجاب بنعم ، وقد قيل : إنهم لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حسن دخول الباء في

الخبر ، ولولم تفد لفظة الهمزة استفهاماً لما استحق الجواب ، إذ لا سؤال حينئذ .

والجواب يتوقف على مقدّمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفي ، يدخل بأحد

وجهين :

(١) سورة الأعراف ١٧٢

(٢) سورة القيامة ٤٠

(٣) سورة يس ٨١

(٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧

(٥) سورة الزمر ٣٢

(٦) سورة المنكوت ٥١ .

(٧) عجزه :

* وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ بِطُورٍ رَاجٍ *

إما أنت يكون الاستفهام عن النفي : هل وجد أم لا ؟ فيبقى النفي على ما كان عليه ،
أو للتقرير كقوله : أَلَمْ أَحْسَن إِلَيْكَ ! وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَمْ
يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ ^(٢) .

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول « نعم » في جوابه إذا أردت إيجابه ، بل تدخل
عليه « بلى » . وإن كان بالمعنى الثانى - وهو التقرير - فلبكلام حينئذ لفظ ومعنى ، فلفظه
نفي داخل عليه الاستفهام ، ومعناه الإثبات ؛ فبالنظر إلى لفظه تجيبه بلى ، وبالنظر إلى معناه ،
وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم .

وقد أنكر عبد القاهر كون ^(٣) الممزة للإيجاب ؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب ،
وقال : إنها إذا دخلت على « ما » أو « ليس » يكون تقريراً وتحقيقاً ، فالتقرير كقوله تعالى :
﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ﴾ ^(٥) .
وأعلم أن هذا النوع يأتى على وجوه :

الأول : مجرد الإثبات ، كما ذكرنا .

الثانى : الإثبات مع الافتخار ؛ كقوله تعالى عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ
مِصْرَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة الضحى ٦
(٤) سورة المائدة ١١٦ .
(٦) سورة الزخرف ٥١ .

(١) سورة الإنشراح ١
(٣) دلائل الإعجاز ٨٨ ، ٨٩ .
(٥) سورة الأنبياء ٦٢ .

الثالث : الإثبات مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ ^(١) أى هى واسعة ، فهلاً هاجرتم فيها !

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية ^(٣) إلا أربع سنين ^(٤) . وما ألفت ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ ^(٥) ، ولم يتأدب الزخشرى بأدب الله تعالى فى هذه الآية .

الخامس : التبكيت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ ﴾ ^(٦) هو تبكيت للنصارى فيما ادعوه ؛ كذا جعل السكاكى وغيره هذه الآية من نوع التقرير ^(٧) . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

السادس : التسوية ^(٨) ، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(٩) ، أى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، مجردة للتسوية ، مضمحلا عنها معنى الاستفهام .
ومعنى الاستواء فيه استواءهما فى علم المستفهم ؛ لأنه قد علم أنه أحد الأمرين كائن ،

(١) سورة الأنبياء ٩٧
(٢) سورة الحديد ١٦ .
(٣) سورة التوبة ٤٣ وتفسير الزخشرى لهذه الآية :
« معناه : أخطأت وبئس ما فعلت » ؛ وانظر الكشف وتعليق ابن النير ٢ : ٢١٥
(٤) سورة المائدة ١١٦
(٥) كذا فى ط ، م وفى ت : « من هذا النوع » .
(٦) كذا فى ط ، م وفى ت : « وهو الاستفهام الداخلى على جملة ... » .
(٧) سورة يس ١٠
(٨) سورة الأنبياء ٩٧
(٩) ساقط من ت

إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا يعنيه ، وكلاهما معلومٌ بعلومٍ غير معيّنة .

فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لا من الهمزة ، مع أنه لو عُلِمَ منه لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة « سواء » .

وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين فجرّد عن الاستفهام ، وبقي الحديث عن المستويين . ولا يكون في إدخال « سواء » عليه لتغايرهما ، لأن المعنى أن المستويين في العلم يستويان في عدم الإيمان . وهذا - أعني حذف مقدّر واستعماله فيما بقي - كثير في كلام العرب ، كما في النداء ، فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ، ويستعمل مطلق الاختصاص ، نحو « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » ، فإنه ينسلخ عن معنى الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر العصابات .

ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنا أَمْ صَبْرُنا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

﴿ أَوْ عَظَمْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ ^(٣) .

وتارة تكون التسوية مصرّحاً بها كما ذكرناه ، وتارة لا تكون ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ ﴾ ^(٤) .

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة «النافقون» ٦

(٤) سورة الأنبياء ١٠٩

(١) سورة إبراهيم ٢١

(٣) سورة الشعراء ١٣٦

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التهويل ، نحو : ﴿ اَلْحَاقَةُ مَا اَلْحَاقَةُ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا اَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(٣) ، تفخيم للعذاب الذى يستعجلونه .

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللّٰهِ ﴾ ^(٤) .

العاشر : التفعيع ، نحو : ﴿ مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً اِلَّا اُحْصَاهَا ﴾ ^(٥) .

الحادى عشر : التكثير ، نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ اَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٦) .

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿ اَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٧) ؛ والظاهر

أنهم استفهموا مسترشدين ، وإنما فرق بين العبارتين أدبا . وقيل : هى هنا للتعجب .

[الاستفهام بمعنى الإنشاء]

القسم الثانى : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضروب :

(٢) سورة القارعة ١٠

(٤) سورة النساء ٣٩

(٦) سورة الأعراف ٤

(١) سورة الحاقة ١

(٣) سورة يونس ٥٠

(٥) سورة الكهف ٤٩

(٧) سورة البقرة ٣٠ .

الأول : مجرد الطلب ، وهو الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(١) ، أى اذكروا .
 وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ أَسَلِمْتُمْ ﴾ ^(٢) أى أسلموا .
 وقوله : ﴿ أَلَا نَحْيِيكَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٣) أى أحبوا .
 وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، أى قاتلوا .
 وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ أَنْ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ قَهْلَ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٦) انتهوا ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « انتهينا » .
 وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٧) .
 وقوله تعالى : ﴿ أَنْصَبِرُونَ ﴾ ^(٨) ، وقال ابن عطية والزحشرى : المعنى أنصبرون أم لا تصبرون ؟
 والجر جانى فى « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أنصبرون .

الثانى : النهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٩) ، أى لا يغرك .
 وقوله فى سورة التوبة : ﴿ اتَّخَشَوْهُمْ فَلَّاهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ ^(١٠) ، بدليل قوله :
 ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ ﴾ ^(١١) .

الثالث : التحذير ، كقوله : ﴿ أَلَمْ تُنْهَكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١٢) ، أى قدرنا عليهم فتقدر عليكم .

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة يونس ٣ | (٢) سورة آل عمران ٢٠ |
| (٣) سورة النور ٢٢ | (٤) سورة النساء ٧٥ |
| (٥) سورة النساء ٨٢ | (٦) سورة المائدة ٩١ |
| (٧) سورة البقرة ١٠٦ | (٨) سورة الفرقان ٢٠ |
| (٩) سورة الانقصار ٦ | (١٠) سورة التوبة ١٣ |
| (١١) سورة المائدة ٤٤ | (١٢) سورة المرسلات ١٦ |

الراعي : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ ^(١) .
وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ^(٢) . ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٣) .

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ^(٤) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ ^(٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ قَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ ^(٧) ، المعنى في كل ذلك : انظر بفكرك في هذه الأمور وتنبيه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ^(٨) ، حكاه صاحب " الكافي " ^(٩) عن الخليل ، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه .

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١٠) ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١١) .

- | | |
|---|------------------------|
| (١) سورة يوسف ٨٩ | (٢) سورة الضحى ٦ |
| (٣) سورة الانشراح ١ | (٤) سورة البقرة ٢٥٨ |
| (٥) سورة الفرقان ٤٥ | (٦) سورة البقرة ٢٤٣ |
| (٧) سورة الفيل ١ | (٨) سورة الحج ٦٣ |
| (٩) لماله كتاب الكافي في النحو ؛ لأبي جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩ | |
| (١٠) سورة التكويد ٢٦ | (١١) سورة البقرة ١٣٠ . |

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(١) .
﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(٢) .

السابع : التمني ، كقوله : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شُقْعَاء ﴾ ^(٣) .
﴿ أَلَيْسَ يُنْجِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ^(٤) ، قال العزيزي ^(٥) في تفسيره : أى كيف ،
وما أعجب معاينة الإحياء !

الثامن : الدعاء ، وهو كالنهي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى :
﴿ أَتَنْهَلِكُنَا بِمَا قَلَّ الشَّفَاءُ مِنَّا ﴾ ^(٦) .
وقوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٧) ، وهم لم يستفهموا ، لأن الله قال : ﴿ إِنِّي
جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ^(٧) .

وقيل : المعنى إنك ستجعل ؛ وشبهه أبو عبيدة ^(٨) بقول الرجل لعلامه وهو يضر به :
ألسنت الفاعل كذا !

وقيل : بل هو تعجب ، وضعف .

وقال النحاس : الأولى ما قاله ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما ، ولا يخالف لهما :

(٢) سورة الصف ١٠

(١) سورة الحديد ١١

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة الأعراف ٥٣

(٥) هو أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك ، الفقيه الشافعي ، صاحب كتاب البرهان في مشكلات القرآن ،

توفي سنة ٤٩٤ . ابن خلكان ١ : ٣١٨

(٧) سورة البقرة ٣٠

(٦) سورة الأعراف ١٥٥

(٨) في كتاب مجاز القرآن ؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجين ، وطبع بمصر سنة ١٩٥٥ ؛ والعبارة

في ١ : ٣٦ : « وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب : ألسنت الفاعل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه

تقرير . »

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴾ ^(١) قالوا: وما ذاك الخليفة ! يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !

وقيل : المعنى : أنجعلهم فيها أم تجعلنا ، وقيل : المعنى : تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير .

التاسع والعاشر : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما : الأول طلب برفق ، والثاني بشق ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۖ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ۖ ﴾ ^(٣) .

ومن الثاني : ﴿ أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمٌ فِرْعَوْنٌ أَلَا يَتَّقُونَ ۖ ﴾ ^(٤) ، المعنى : اتهم وأمرهم بالانقواء .

الحادى عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۖ ﴾ ^(٥) ، بدليل : ﴿ وَبَسِّطْجِلُوكَ بِالْعَذَابِ ۖ ﴾ ^(٦) .

ومنه ما قال صاحب الإيضاح ^(٧) البياني : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَضُرُّ اللَّهَ ۖ ﴾ ^(٨) .

وقال الجرجاني : فى الآية تقديم وتأخير ؛ أى « حتى يقول الرسول : أَلَا إِنْ

(٢) سورة النور ٢٢

(١) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١

(٣) سورة التوبة ١٣

(٦) سورة الحج ٤٧

(٥) سورة يس ٤٨

(٧) هو جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى المعروف بالطبيب ، التوفى سنة ٧٣٩ هـ ؛ وكتابه الإيضاح فى المعانى والبيان ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة ٢١٤

نَعَصَرَ اللَّهُ قَرِيبٌ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا : متى نصر الله ؟ « وهو حسن .

الثاني عشر : الإيَّاس ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١) .

الثالث عشر : الإيَّاس ، نحو : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٢) .

وقال ابن فارس : [المراد به] ^(٣) الإِفْهَام ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّ لَهَا أَمْرًا قَدْ خَفِيَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَعْلِمَ مِنْ حَالِهَا مَا لَمْ يَعْلَمْ ^(٤) .

وقيل : هو للتقرير ، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية .

الرابع عشر : التَّهْكُمُ والاستهزاء ، ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ ^(٦) .

الخامس عشر : التَّحْقِيرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَقْضُونَكَ إِلَّا هَزُؤًا أَلْهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(٧) ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ عَلَى مَعْنَى مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا !

(٢) سورة طه ١٧

(٤) فقه اللغة : « يطمه » .

(٦) سورة الصافات ٩٢

(١) سورة التكوين ٢٦

(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والشكلة منه

(٥) سورة هود ٨٧

(٧) سورة الفرقان ٤١ .

السادس عشر: التعجب ، نحو: ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ ﴾ ^(١) .

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٢) .

ومنهم من جعله للتنبيه .

السابع عشر: الاستبعاد ، كقوله : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ

مُبِينٌ ﴾ ^(٣) ، أى يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

الثامن عشر: التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ ^(٤) .

﴿ إِم تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ^(٥) .

﴿ افْتَحِذُوهٗ وَذُرِّيَّتَهُ أُولَآئِآ ﴾ ^(٦) ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح

أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

❖❖❖

الفائدة الرابعة: قد مجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ

الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ ^(٧) ، أى ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛

ولما كان أكثر مواقع التقرير دواف الإنكار ، فقال : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ

يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾ ^(٧) ، الآية .

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة آل عمران ٨٣

(٦) سورة الكهف ٥٠

(١) سورة النمل ٢٠

(٣) سورة الدخان ١٣

(٥) سورة الصف ٢

(٧) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢ .

وقد يحتملها ، كقوله : ﴿ اٰیْحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ يَأْكُلَ كُلَّ لَحْمِ اَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ^(١) .

ويحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقرؤا بما عندهم تقرير ذلك ؛ ولهذا قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا « لا » جعلوا كأنهم قالوا ، وهو قول الفارسي والزمخشري .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون « ميتة » ، والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز ، و« فكرهتموه » بمعنى الأمر ، أى أكرهوه .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ، أنهم لما كانت حالهم حال من يدعى محبة أكل لحم أخيه نُسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .



الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتاج إلى معادل ، كما في قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ تَعْلَمْ اَنَّ اللّٰهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٢) ، فإن معناه التقرير .

وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض ، والمعادل على قول جماعة : « أم يريدون » .

وقيل « أم » منقطعة فالمعادل عندهم محذوف ، أى « أم علمتم » ، وهذا كله على أن القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمته ، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمعادل محذوف لا غير ، وكلا القولين مروى . انتهى .

وماقاله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغنى عن المعادل ، أما إذا كان على حقيقته ، فلا بد من تقدير المعادل ، كقوله تعالى : ﴿ اَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَاجِهٍ سُوَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٣) ، أى ، كمن ينعم فى الجنة ؟

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ ^(١) ، أى كمن هداه الله ،
بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) ، التقدير : ذهبت
نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ ^(٢) .

وقد جاء فى التنزيل موضع صُرح فيه بهذا الخبر ، وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن
فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴾ ^(٣) ،
أى أكن هو خالد فى الجنة يسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد فى النار ؟ على أحد الأوجه .
وجاء مصرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا
لَهُ نُورًا يَمْشَى بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ^(٤)
﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ ^(٥) .



السادسة : استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف فى ذلك صاحب ^(٦)
” الأقصى القريب “ وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ
يَبْغُونَ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴾ ^(٨) ، قال : أنكر أن
حكم الجاهلية مما يبغي لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكر فى
الماضى والحال والاستقبال .

وهذا الذى قاله مخالف لإجماع البيانين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام فى الآيتين
عن ماض ودخله الاستقبال ، تغليبا لعدم اختصاص المنكر بزمان . ولا يشهد له قوله

(٢) سورة فاطر ٨

(٤) سورة الأنعام ١٢٢

(١) سورة فاطر ٨

(٣) سورة محمد ١٥

(٥) سورة محمد ١٤

(٦) كذا ورد اسمه فى الأصول والإتقان ٩١ : ٢ ، وسماه صاحب كتاب كشف الظنون : ” أقصى القرب فى

صناعة الأدب ، ؛ للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخى ، التوفى سنة ٧٤٨

(٨) سورة الزمر ٣٧ .

(٧) سورة المائدة ٥٠

تعالى : ﴿ اَسْتَبْدِلُوْنَ الَّذِى هُوَ اَدْنٰى بِالَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(١) ، لأن الاستبدال - وهو طلب البدل - وقع ماضيا ، ولا : ﴿ اَتَقْتُلُوْنَ رَجُلًا اَنْ يَقُولَ رَبِّىَّ اللّٰهُ ﴾ ^(٢) وإن كانت « أن » تخلص المضارع للاستقبال ، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى . وقد ذكر ابن جنى فى " التنبيه " ^(٣) أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى .



السابعة : هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته فى النفي : هل تقول : إن معنى الاستفهام فيه موجود ، وانضم إليه معنى آخر ؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية ؟ لا ينبغى أن يطلق أحد الأمرين ، بل منه ما تجرد كما فى التسوية ، ومنه ما يبقى ، ومنه ما يمحتمل ويحتمل ؛ ويعرف ذلك بالتأمل . وكذلك الأنواع المذكورة فى الإثبات ؛ وهل المراد بالتقرير الحكم بنبوته ، فيكون خبرا محضا ؟ أو أن المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب ، أى يطلب أن يكون مقرا به ؟ وفى كلام النحاة والبيانين ، كلٌّ من القولين ، وقد سبق الإشارة إليه .



الثامنة : الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة : همزة ، وهل ، وأم ، وأما غيرها مما يستفهم به ككن ، وما ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وكيف ، ومم ، وأيان ، فأسماء استفهام ، استفهم بها نيابة عن همزة . وهى تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق ، باعتبار الواقع ، كهل وأم المنقطعة ، وما يختص بطلب التصور كأم المتصلة ، وما لا يختص كهمزة .

[أحكام اختصت بها همزة الاستفهام]

ولكون همزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية ، ومعنوية .

فإنها كون الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجنس في النفس إثبات ما يستفهم عنه ،
بخلاف « هل » فإنه لا ترجع عنده بنفى ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .
ومنها اختصاصها باستفهام التقرير ، وقد سبق عن سيديويه وغيره أن التقرير لا يكون
بهل ، والخلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إن طَلِبَ بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ،
أو تعجب ، كان بالهمزة دون « هل » ، وإن أريد الجحد كان بهل ، ولا يكون بالهمزة .
ومنها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : أنضرب زيدا وهو
أخوك ؟ قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، ولا تقع « هل » هذا
الموقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاهُ إِلَّا الْإِخْسَانُ إِلَّا الْإِخْسَانُ ﴾ ^(٢) فليس منه ، لأن هذا
نفي له من أصله ؛ والمنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها . قاله ابن الحاجب .

ومنها أنها يقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفترمه
ما بعده ، كقولك : أزيذا ضربت ؟ وأزيد قام ؟ ولا تقول : « هل زيدا ضربت ؟ »
ولا « هل زيد قائم ؟ » إلا على ضعف .

وإن شئت فقل : ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه
الاسم في فصيح الكلام إلا الهمزة ، فتقول : أزيد قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟
إلا في ضرورة ، بل الفصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع « أم » المتصلة ، ولا تقع مع « هل » ، وأما المنقطعة فتقع فيهما

جميعا . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضع لا تقع فيه « هل » ما لم تقصد إلى المنقطعة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط ، تقول : إن أكرمتني أكرمتك ~~فإن~~ تخرج أخرج معك ؟ إن تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إن تخرج أخرج معك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَى ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(٢) ، في أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءَ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ^(٣) .

ومنها زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادلة أو في حكمها ؛ بخلاف غيرها ، فتقول : أقام زيد أم قعد ؟ ويجوز ألا يذكر المعادل ؛ لأنه معلوم من ذكر الضد .

ورد عليه الصغار وقال : لا فرق بينها وبين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فالعنى هل قام أم لم يقم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك مطرد في جميع أدوات الاستفهام . قال : وأما قوله : إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل خطأ ؛ بل هو أكثر من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ ^(٤) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ﴾ ^(٥) . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ ^(٦) . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ ^(٧) . وهو كثير جدا .

(١) سورة الشعراء ٢٢
« والمعنى : أمتار ربى ! ومثل هذا يكون ربا ! فحذف الهزة . »

(٢) سورة البقرة ٦ ، وفي كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿ أُنذَرْتَهُمْ ﴾ »

بهمزة واحدة مقصورة .

(٥) سورة النجم ٣٣ ، ١٩

(٤) سورة المؤمنون ١١٥

(٧) سورة مريم ٧٧ .

(٦) سورة النجم ١٩

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف ، فتقول : « أفلم أكرمك ؟ »
« أولم أحسن إليك ؟ » قال الله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى :
﴿ أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ ^(٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) ، فتقدم
الهمزة على حروف العطف : الواو ، والفاء ، وثم . وكان القياس تأخيرها عن العاطف ،
فيقال : « فإلم أكرمك ؟ » ، « وإلم أحسن إليك ؟ » كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام ،
نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ
رَسُولُهُ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى :
﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(٦) ، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن
أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف ،
وإنما خولف هذا في الهمزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها
الأصل في الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام .

والزحشرى اضطرب كلامه ، فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف
عليه الجملة التي بعدها ، فيقدر بينهما فعلا محذوفا تعطف الفاء عليه مابعدا ، وتارة يجعلها
متقدمة على العاطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقد ردّ عليه في الأول بأن ثمّ مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها ، كقوله تعالى :
﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْخَلْقِ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾ ^(٢) ،
﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة يونس ٥١

(٤) سورة الرعد ١٦

(٦) سورة الزخرف ١٨

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠

(٣) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة التكوين ٢٦

(٧) سورة الرعد ١٩ ، ٣٣

وقال ابن خطيب زَمْلُكا^(١) : الأوجه أن يقدر محذوف بعد الهزرة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ ﴾^(٢) لو صُرح به ل قيل : « أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتخالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم » ؟ وهذا مذهب الزمخشري .

فائدة

زعم ابن سيده^(٣) في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلاً . ورد عليه الأعم^(٤) ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ » ، وقد قال تعالى : ﴿ قَهْلَ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾^(٥) فهذا كله ماض غير آت .

[الشرط]

الثالث : الشرط ، ويتعلق به قواعد .

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنعقد بين جملتين :

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خطيب زمسكا ، والمعروف بالزمسكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأمل في علوم التنزيل في التفسير ، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية ١٣٣ : ٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤ .

(٣) هو علي بن إحد - وقيل ابن إسماعيل المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي ، صاحب المحكم والمختص وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباه الرواة ٢ : ٢٢٥ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنمري المعروف بالأعم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . بنية الوعاة ٤٢٢ .

(٥) سورة الأعراف ٤٤ .

أولاهما فعلية ، لتلازم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ ﴾ ^(١) ، ﴿ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ ﴾ ^(٢) ، ﴿ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ ^(٤) .
﴿ يَا تَبِئَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ^(٥) .

وثانيهما قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، أو ظرفية أو شرطية ، كما يقال : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٦) . ﴿ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(٧) .
﴿ فَأَنْتَ بِآيَةٍ ﴾ ^(٨) . ﴿ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(٩) . ﴿ إِنَّا مَرْجِعُهُمْ ﴾ ^(١٠) . ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ ^(١١) .

فإذا جمع بينها وبين الشرط اتحدتا جملة واحدة ، نحو قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(١٢) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ ^(١٣) ، وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأَتِ بِهَا ﴾ ^(١٤) ، وقوله : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(١٥) ، وقوله : ﴿ وَإِنَّمَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفِّيَنَّكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ﴾ ^(١٦) ، وقوله : ﴿ فَأَمَّا يَا تَبِئَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ ^(١٧) ، فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمى للناطق الأولى مقدماً والثاني تالياً .

فإذا انحلت الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان .

(١) سورة الأنعام ١٢٥	(٢) سورة الأعراف ١٠٦	(٣) سورة الأعراف ١٤٣
(٤) سورة الرعد ٤٠	(٥) سورة البقرة ٣٨	
(٦) سورة مريم ٦٠	(٧) سورة الزمر ٢٢	
(٨) سورة الشعراء ١٥٤	(٩) سورة الأعراف ١٤٣	
(١٠) سورة يونس ٧٠	(١١) سورة البقرة ٣٨	
(١٢) سورة النساء ١٢٤	(١٣) سورة الأنعام ١٢٥	
(١٤) سورة الأعراف ١٠٦	(١٥) سورة الأعراف ١٤٣	
(١٦) سورة يونس ٤٦	(١٧) سورة طه ١٢٣	

فإن قيل : فمن أى أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين ؟

قلنا : قال صاحب " المستوفى " ، ^(١) : العبرة في هذا بالتالى ؛ إن كان التالى قبل
الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعنى خبراً محضاً - ولذلك جاز أن توصّل
بها الموصولات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَتَوْا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢) ، وإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة ، بل إن كان التالى أمراً ؛ فهى
في عداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ
الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٣) ، وإن كانت رجاء فهى في عداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ
مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ ^(٤) ؛ أى فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جعلت
« سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبراً صرفاً ، فأما الفاء التى تلحق التالى
معتبة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالى بذاته ارتباطاً ؛ وذلك إن كان
افتتح بغير الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ
جَاءَ بِالْخَيْرِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلًا ﴾ ^(٦) ، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به .
وكذلك الحرف إن كان مفتوحاً بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ
فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط ، فإن كان مفتوحاً بفعل ماضٍ أو
مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قولك : « إن جئتني أكرمتك » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا
اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾ ^(٨) ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذَ مِنْهَا ﴾ ^(٩) ، لأن

(١) المستوفى في النحو ، لأبي سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى ، ذكره صاحب كشف الظنون ؛
ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية

(٣) سورة الأعراف ١٠٦

(٥) سورة البقرة ١١٥

(٧) سورة الحجرات : ٦

(٩) سورة الأنعام ٧٠

(٢) سورة الحج ٤١

(٤) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) سورة الأنعام ١٦٠

(٨) سورة القتال ٧

هذه كالجزء من الفعل ، وتخطأها العامل ؛ وليست كـ « إن » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَذَعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا ﴾ ^(١) .

فإن قيل : فما الوجه في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ قَيَمْنَتِمْ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٣) ؟

قلنا : الأظهر أن يكون كل واحد منهما محمولاً على الاسم ، كما أن التقدير « فأنما قد صغت قلوبكما » و « فهو ينتقم الله منه » ، يدلُّك على هذا أن « صغت » لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال ، وهذا غير مسوغ هنا . ولو جاز لجاز أن تقول : « أنما إن تتوبا إلى الله صغت - أو - فصغت قلوبكما » لكن المعنى : « إن تتوبا فبعد صفو من قلوبكما » ليتصور فيه معنى الاستقبال ، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن ، وأن « ينتقم » لو جعل وحده جزاء لم يدل على تكرار الفعل كما هو الآن ، والله أعلم بما أراد .

(٢)

الثانية : أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول ، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه ، كقولك : « إن زرتني أحسنت إليك » ، فالإحسان إنما استحق بالزيارة ، وقولك : « إن شكرتني زرتك » ، فالزيارة إنما استحق بالشكر ، هذا هو القاعدة .

وقد أورد على هذا آيات كريمات :

منها قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ ^(٤) ، وهم عباده ، عذبتهم أوزعهم .

(٢) سورة التحريم ٤

(٤) سورة المائدة ١١٨

(١) سورة الكهف ٥٧

(٣) سورة المائدة ٩٥

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(١) ، وهو العزيز الحكيم ، غفر لهم أو لم يغفر لهم .

وقوله : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٢) ، وصَغَوُ القلوب هنا لأمرٍ قد وقع ، فليس بمتوقف على ثبوته .

والجواب أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة ، لكونها أسبابا لها .

فقوله : ﴿ فَأَيُّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ ^(١) ، الجواب في الحقيقة : فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه ، وذكر العبودية التي هي سبب القدرة .

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ ﴾ ^(١) فالجواب : فأنت متفضل عليهم ، بالإنجاز بهم بذنوبهم فكذلك غير مفتقر إلى شيء ، فإنك أنت العزيز الحكيم .

وقال صاحب "المستوفى" : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً ، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى السبب ؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلًا لزم مع حصوله حصولُ الجزاء ؛ سواء كان الجزاء قد يقع ، لامن جهة وقوع الشرط ، كقول الطيب : من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لاعن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً .

وسواء كان الشرط ممكنًا في نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلًا ؛ كما في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَايِدِينَ ﴾ ^(١) .

وسواء كان الشرط سببا في الجزاء ووصلة إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَوْتُ سَعْيِي ﴾ ، أو كان الأمر بالعكس ، كقوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، أو كان لاهذا ولاذاك ، فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذْ لَا يُجِزُونَ ﴾ ^(٣) ، إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سببا للضلال ومفضية إليه ، ولا أن يكون الضلال مفضيا إلى الدعوة .

وقد يمكن أن يُحمل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشْقُوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ ﴾ ^(٤) . وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾ ^(٥) فَإِنَّ التَّأْوِيلَ « إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَمَعْنَى قَرْحٍ قَدْ مَسَّهُمْ قَبْلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِهِ .

(٣)

الثالثة : أنه لا يتعلق إلا بمستقبل ؛ فَإِنْ كَانَ ماضِي اللفظ كان مستقبلا للمعنى ، كقولك : « إِنْ مَتَّ عَلَى الْإِسْلَامِ دَخَلْتَ الْجَنَّةَ » . ثم للنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أن الفعل يغيّر لفظا لا معنى ، فكان الأصل : « إِنْ نَمَتَ مُسْلِمًا تَدَخَلَ الْجَنَّةَ » ، فغيّر لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقق .

والثاني : أنه تغير معنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وبقي لفظه على حاله .

(٢) سورة محمد ٣٦
(٤) سورة الكهف ٥٧
(٦) سورة آل عمران ١٤٠

(١) سورة الزخرف ٨١
(٣) سورة النساء ٧٩
(٥) سورة الممتحنة ٢

والأول أسهل ، لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى .

وذهب المبرد إلى فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقى على حاله من المضى ؛ لأن « كان » جُرِّدت عنده للدلالة على الزمن الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط . وقال : « إن « كان » مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ فَلْتُهُ ﴾ ^(١) .
﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ ^(٢) .

والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك ، ثم اختلفوا :

فقال ابن عصفور والشاويين وغيرهما : إن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فيما يستقبل موصوفاً بأنى كنت قلته فقد علمته . ففعل الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » المذكورة بعدها هى فعل الشرط .

قال ابن الضائع : وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، بل ﴿ كنت ﴾ بعد ﴿ إن ﴾ مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كُنْتُ ﴾ « إن أكن » ، فليست هذه التى بعدها هى التى يراد بها الاستقبال ؛ ، لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب المبرد بأن « كان » بعد أداة الشرط فى غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ ^(٣) .

وقد نبه فى " التسهيل " ، ^(٤) فى باب الجواز على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى ، واختار فى « كان » مذهب الجمهور ؛ إذ قال : ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولاً .

(٢) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك ؛ وكتابه « تسهيل القوائد وتكميل المقاصد » فى النحو ، ذكره صاحب كشف الظنون ، وذكر العلماء الذين عنوانوا به وشرحوه .

واستدرك عليه « لو » « ولما » الشرطيتين ؛ فإن الفعل بعدها لا يكون إلا ماضياً فتعين استثنأؤه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل المعنى » .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ ^(١) إلى ﴿ إِنْ وَهَبْتَ ﴾ ^(٢) فوقع فيها « أهللنا » المنطوق به أو المقدر ، على القولين ، جواب الشرط ، مع كون الإحلال قديماً ، فهو ماض . وجوابه أن المراد : « إِنْ وَهَبْتَ فَقَدْ حَلَّت » ، فجواب الشرط حقيقة الحل المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه ، وهذا كما أن الظرف من قولك : « قم غدا » ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانين : يحى فعل الشرط ماضى اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعل غير الحاصل كالحاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً ﴾ ^(٣) .

ومنها : إظهار الرغبة من المتكلم في وقوعه ، كقولهم : « إِنْ ظَفَرْتَ بِحَسَنِ الْعَاقِبَةِ فَذَاكَ » ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا تَحْصِيَّتًا ﴾ ^(٤) ، أى امتناعاً من الزنا ، جى بلفظ الماضى ولم يقل « يردن » إظهاراً للتوفير رضا الله ، ورغبة في إرادتهن التحصين .

ومنها : التعريض ، بأن يخاطب واحداً ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْتَنِي أَشْرَكْتُ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الزمر ٦٥

(١) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) سورة النور ٣٣

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل المستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لا على أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمك فقد أكرمتني » اكتفاء بالموجود عن المعلوم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ ^(١) ، ومسّ القرع قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤلكم ما نزل بكم فيؤلهم ما وقع ، فالمقصود ذكر الأثم الواقع لجميعهم ، فوقع الشرط والجزاء على الأثم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(٢) ، فعلى وقوع الماضي موقع المستقبل فيهما ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ ^(٣) ، أى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ ^(٢) « تكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبعد منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، فالمعنى - والله أعلم - : « ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا ، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ أَنْفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ ^(٥) ، وإجماعهم على إرادة قتله ، نهرمهم له في الجب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٦) عندك .

(٥)

الخامسة : أدوات الشرط : حروف ، وهى « إن » ، وأسماء مضمّنة معناها .

ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأى ، ومهما . وأسماء هى ظروف : أين ، وأينما ، ومتى ، وحيثما ، وإذما .

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٤) سورة يوسف ٩٥ ،

(١) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة يوسف ١٧

وأقواها دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فمركب من معنى « إن » وزيادة معه ، فمن معناه كل في حكم إن ، وما معناه كل شيء إن ، وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن ، وإذا ما ومن يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهي أبلغ في الشرط من « إن » ولذلك تُتلقى بالنون المبنى عليها المضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذِي ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلِنُ عَنْكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(٢) .

ومما ضُمن معنى الشرط « إذا » ، وهي كـ « إن » ، ويفترقان في أن « إن » تستعمل في المحتمل المشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن انتصف النهار أنك ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقا نحو : إذا طلعت الشمس كان كذا ، أو اعتبارا كما سنذكره .

قال ابن الضائع : ولذلك إذا قيل : « إذا احمرّ البسر فانتِ طالق » وقع الطلاق في الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بد منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون ، وهذا هو الأصل فيهما .

وقد تستعمل « إن » في مقام الجزم لأسباب :

منها أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديرا التبيين

مشروطة تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ ﴾ ^(٣) .

ومنها أن تأتى على طريق تبين الحال ، على وجه يأنس به المخاطب ، وإظهارا للتناصف فى الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِىٰ إِلَيَّ رَبِّى ﴾ ^(٤) .

ومنها تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط ؛ كفرض الشيء المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا أَسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ ^(٥) ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(٦) .

ومنها لقصد التوبيخ والتجھيل فى ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ^(٧) ، فـ « ين » يكسر « إن » ، فاستعملت « إن » فى مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصور أن الإسراف ينبى أن يكون متنفيا ، فأجراه لذلك بحرى المحتمل المشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهيبه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٨) ، والمعنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد فى الحاج والإلزام ، تقول : « إن كان لقاء الله حقا فاستعد له » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٩) .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة سبأ ٥٠

(٦) سورة الزخرف ٥

(٨) سورة الأنعام ١١٨

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة فاطر ١٤

(٧) سورة البقرة ١٧٢

ومنها التغليب، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ ^(٢) ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياح منهم ؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين ، فغلب غير المرتابين منهم على المرتابين ؛ لأن صدور الارتياح من غير الارتياح مشكوك في كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حدّ قوله : ﴿ إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ ^(٣) .

واعلم أنّ « إن » لأجل أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة كان جوابها معلقا على ما يحتمل أن يكون أو لا يكون ، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ، ليطابق اللفظ والمعنى ، فإن عُدِلَ عن المضارع إلى الماضي لم يُدَلَّ إلا لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّقَوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ ^(٤) ، فأتى الجواب مضارعا ، وهو « يكونوا » وماعطف عليه ، وهو « يبسطوا » مضارعا أيضا ، وأنه قد عطف عليه « ودّوا » بلفظ الماضي ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوف على الجواب جواب ؛ ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا ثقفهم صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشتم - أتى فيه بلفظ الماضي ؛ لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وبسطى الأيدي والألسن بالسوء مشكوك ، لاحتمال أن يعرض ما يصدّم عنه ، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت في المعاني المحققة غلب لفظ الماضي معها ، لكونه أدلّ على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٤) سورة المتحنة ٢

(١) سورة الحج ٥

(٣) سورة الأعراف ٨٩

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴿١﴾ بلفظ الماضي مع « إذا » في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة ، لانوع منها ، ولهذا عُرِفَت تعريف العهد ، ولم تنكر كما نكر المراد به نوع منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، (٢) وكما نكر الفعل حيث أريد به نوع في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فُضْلٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، و بلفظ المضارع مع « إن » في جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَاهُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٤) لفظ الماضي مع « إذا » والمضارع مع « إن » إلا أنه نكرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقة بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَهُ ﴾ (٥) أتى بإذا لما كان مسُّ الضرِّ لهم في البحر محققاً ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَسْأَلُ عَنْ قَنُوطٍ ﴾ (٦) فإنه لم يقيد مسُّ الشر هاهنا ؛ بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أُنْمِنَّا لِلْإِنْسَانِ أُغْرِضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الْفِتْنُ كَانَ يَتُوبُ ﴾ (٧) ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مسِّ الضرِّ له ، فكان الإتيان بإذا أدل على المقصود من « إن » ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ (٨) ، فإنه لِقَلَّةِ صبره وضعف احتمال له في موقع الشر أعرض ، والحال في الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يتوسأ . وأما قوله : ﴿ إِنْ أَمْرُو هَلَكَ ﴾ (٩) مع أن الهلاك محقق ، لكن جهل وقته ، فلذلك جىء « يان » .

(١) سورة الأعراف ١٣١

(٢) سورة النساء ٧٨

(٣) سورة النساء ٧٣

(٤) سورة الروم ٣٦

(٥) سورة الإسراء ٦٧

(٦) سورة فصلت ٤٩

(٧) سورة الإسراء ٨٣

(٨) سورة فصلت ٥١ ، وفي الأصل « وإن مسه » وهو خطأ ، وفي الكلام بعد ذلك غموض .

(٩) سورة النساء ١٧٦

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ ^(١) ، فأنتى إن التقتضية للشك ، والموت أمر محقق ؛ لكن وقته غير معلوم ، فأورد مورد الشكوك فيه ، المتردد بين الموت والقتل .
وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ ^(٢) مع أن مشيئة الله محققة ، فجاء على تعليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) فيقول الرجل في كل شيء : إن شاء الله ؛ على تحخير به ، مقطوعاً أو غير مقطوع ، وذلك سنة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنا إن شاء الله بكم لأحقون » . ويحتمل أن تكون للإيهام في وقت الحقوق متى يكون .

تنبيه : سكت البيانون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحب « البسيط » ^(٤) وابن الحاجب « متى » بأن قال : لا تقول : متى طلعت الشمس ؟ مما عليم أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أخرج . وقال الزخشرى في الفصل بين متى وإذ : إن « متى » للوقت المبهم ، و « إذا » للمعين ؛ لأنها ظرف زمان ، ولإيهام « متى » جزم بها دون « إذا » .

(٦)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون

(٢) سورة الفتح ٢٧

(١) سورة آل عمران ١٤٤

(٣) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذى ؛ التوفى سنة ٧١٧ هـ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب السكافية في النحو للشيخ جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، والتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، وانظر كشف الفنون ص ١٣٧٠

مفردَيها ؛ أَمَا صدقها فلاستلزام المحال ، وأما كذب مفردَيها فلاستحالتها .
 وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ^(١) .
 وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(٢) .
 وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلَٰهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ... ﴾ ^(٣) الآية .
 وفائدة الربط بالشرط في مثل هذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى التضييئين
 للآخرى ، والثاني أَنَّ اللازمَ متنفٍ ، فاللزم كذلك .
 وقد تبين بهذا أن الشرط يعلّق به المحقق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت .

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ
 أَلْقَلْبَتُمْ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ مِتَّ فَهُمْ أَنَالِدُونَ ﴾ ^(٥) ، ونظائره ؛ فالمهزة
 في موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء
 للشرط ، وإنما هو المستفهم عنه ، والمهزة داخلة عليه تقديرًا ، فيتنوى به التقديم ، وحينئذٍ
 فلا يكون جوابًا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنده : « أَأَقْلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ إِنْ مَاتَ
 مُحَمَّدٌ ؟ » ، لأنَّ الفرض إنكارُ انقلابهم على أعقابهم بعد موته .
 ويقول يونس : قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون : ألف الاستفهام دخلت في غير
 موضعها ؛ لأنَّ الفرض إنما هو : « أَتَنْقَلِبُونَ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ » .

وقال أبو البقاء : « قال يونس : المهزة في مثل هذا أحقها أن تدخل على جواب

(٢) سورة الأنبياء ٢٢
 (٤) سورة آل عمران ١٤٤

(١) سورة الزخرف ٨١
 (٣) سورة الإسراء ٤٢
 (٥) سورة الأنبياء ٣٤

الشرط ؛ تقديره : أتقبلون [على أعقابكم]^(١) إن مات محمد ؟ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط ، ومذهب سيبويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : أتزورني فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ أَخْلَادُونَ ﴾^(٢) . والثاني أن الهمزة لها صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد^(٣) . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ أَخْلَادُونَ ﴾^(٢) ، لا يجوز في ﴿ فهم ﴾ أن ينوى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير : « أفهم الخالدون فإن مت ؟ » ، وذلك لا يجوز ، لثلا يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأنَّ الفاء المتصلة بأن تمنعه من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن فعلت » ، فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظا وتقديرا على جملة الشرط والجواب .

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : « أقوم إن قت » ، « وأنت طالق إن دخلت الدار » ؛ فلا تقدير عند الكوفيين ، بل المقدم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأن الفاء لا تدخل عليه ، ولو كان جواباً لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدماً من تأخير لما افترق المعنيان ، وهما مفترقان ، ففي التقدم بُني الكلام على الخبر

(١) تكملة من كتاب مامن به الرحمن .

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٨٨ .

ثم طرأ التوقف ، وفي التأخير بُنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا في ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنى على الشرط ، كما لو قال : « له على عشرة إلا درهما » فإنه لم يقر بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أن ذلك لا يقع إلا في الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه في القرآن ، كقوله : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبَّاءَ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(١) .

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أحسن إلى زيد وإن كفرتك ، واشكره وإن أساء إليك ، أى أحسن إليه كافرأ لك ، واشكره مسيئاً إليك . فإن أوجب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو : أحسن إليه ، وإن كفرتك فلا تدع الإحسان إليه ، واشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب .

قال ابن جني : وإما كان كذلك ؛ لأن الحال فصلة ، وأصل وضع الفصلة أن تكون مفرداً ، كالظرف والمصدر والمفعول به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أوجب لصار جملة ؛ والحال إنما هي فصلة ، فالمفرد أولى بها من الجملة ، والشرط وإن كان جملة فإنه يجري عندهم مجرى الآحاد ؛ من حيث كان محتاجاً إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر .

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لا بد أن يتغيرا لفظا ، وقد يتحدثان ، فيحتاج إلى التأويل ، كقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ ^(١) ، والآية التي تليها : ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ ^(٢) ثم قال : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ ^(٣) ؛ فقيل على حذف الفعل ، أى من أراد التوبة فإن التوبة معرضة له ، لا يحول بينه وبينها حائل . ومثله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ ^(٤) أى أردت . ويدل لهذا تأكيد التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُهُ مِنْ وَجْدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ ^(٥) ، فقال الزمخشري : يجوز ^(٦) أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر مقام المضمر ^(٧) ، والأصل . « جزاؤه من وجد في رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع « هو » . وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ^(٨) ، قدره ابن عباس : « من يرد الله هدايته » ، لثلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٩) وقد سبق فيها أقوال كثيرة .

وقد يتقاربان في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ ﴾ ^(١٠) وقوله : ﴿ فَمَنْ زُحِرَ حَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ ^(١١) ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(١٢) .

- (٢) سورة النحل ١٦
(٤) الكشاف ٢ : ٣٨٢
(٦) سورة الأعراف ١٧٨
(٨) سورة آل عمران ١٩٢
(١٠) سورة محمد ٣٨

- (١) سورة الفرقان ٧٠ ، ٧١
(٣) سورة يوسف ٧٥
(٥) م : « الضمير »
(٧) سورة المائدة ٦٧
(٩) سورة آل عمران ١٨٥

والنكته في ذلك كله تفخيم الجزاء ، والمعنى أن الجزاء هو الكامل البالغ النهاية ، يعني : من يبخل في أداء ربع العشر فقد بالغ في البخل ، وكان هو البخل في الحقيقة .

(١١)

الحادية عشرة : في اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدّوا من ذلك آيات شريفة ؛ بعضها مستقيم ، وبعضها بخلافه .

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ... ﴾ (١) الآية . قال الفارسي : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس يخلو : إما أن يكون جواباً لأما ، أو لإن ، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما ، لأننا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد ؛ ولو كان هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لإن دون « أما » ، لأن « أما » لم تستعمل بغير جواب ، فجعل جواباً لأما ، فتجمل « أما » وما بعدها جواباً لإن . وتابعه ابن مالك في كون الجواب لأما .

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيبويه . ونازع بعض المتأخرين في عدّ هذه الآية من هذا ، قال : وليس من الاعتراض أن يُقرَن الثاني بقاء الجواب لفظاً ؛ نحو إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسن إليه ؛ لأن الشرط الثاني ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بقاء الجواب تنديراً كهذه الآية الشريفة ؛ لأن الأصل عند النحاة : « مهما يكن من شيء ، فإن كان المتوفى من المقرين فجزاؤه رَوْحٌ » ، فحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها « أما »

فصار « أَمَا ، فَإِنْ كَانَ » مفرداً من ذلك لوجهين : أحدهما أَنَّ الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل ، وثانيهما أَنَّ الفاء في الأصل للعطف ، فحقها أَنْ تقع بين سببين ، وهما المتعاطفان ؛ فلما أخرجوها من باب العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط ، فوجب أَنْ يقدم شيءٌ مما في حيزها عليها إصلاحاً للفظ ، فقدّمت جملة الشرط الثاني ؛ لأنها كالجزء الواحد ، كما قدم المفعول في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ ^(١) ، فصار ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقْرَبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾ ^(٢) ، فحذفت الفاء التي في جواب « إِنْ » لئلا يلتقي فاءان .

فتلخص أَنَّ جواب « أَمَا » ليس محذوفاً ، بل مقدماً بعضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الآية الثانية : قوله تعالى عن نوح : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ^(٣) ، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ مؤخراً بعد الشرطين ، أو لازماً أَنْ يقدر كذلك ، وكلا الأمرين متنفين .

أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلأنَّ ﴿ لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾ جملة تامة ، أما على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزء مقدم ، وأما على مذهب البصريين فالمقدم دليل الجزاء ، والمطلوب عليه محذوف فيقدر بعد شرطه ، فلم يقع الشرط الثاني معترضاً ؛ لأنَّ المراد بالمعترض ما أعترض بين الشرط وجوابه ، وهنا ليس كذلك ؛ فإنَّ على مذهب الكوفيين لاحذف ، والجواب مقدّم ، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين .

وهنا فائدة ؛ وهى أنه لَمْ عدل عن « إن نصحت » إلى ﴿ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ ﴾ ؟ وكأنه - والله أعلم - أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشري فلم يأت ^(١) بلفظ الاعتراض فى الآية ؛ بل سماء مرادفا ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَوِّضَ كُمْ ﴾ ، جزاؤه ما دل عليه قوله : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ .

وجعل ابن مالك تقدير الآية : « إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ » مرادا ذلك منكم ، لا ينفعكم نصحى ، وهو يحمله من باب الاعتراض ؛ وفيه ما ذكرنا .

الآية الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ... ﴾ ^(٢) الآية ؛ وهى كالتى قبلها لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فلاحتمال فيها كما قدمنا .

وقال الزمخشري : « شرط فى الإحلال هبتها نفسها ، وفى الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللناها لك إن وهبت نفسك ، وأنت تريد أن تنكحها ، لأن إرادته هى قبول الهبة ، وما به تتم ^(٣) » .

وحاصله أن الشرط الثانى مقيد للأول .

ويمحتمل أن يكون من الاعتراض ، كأنه قال : إن وهبت نفسك ، إن أراد النبى ، أحللناها ، فيكون جوابا للأول ، ويقدر جواب الثانى محذوفا .

الآية الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ

مُسْلِمِينَ ﴿^(١)﴾ ، وَغَلِطَ مَنْ جَعَلَهَا مِنَ الِاعْتِرَاضِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ اقْتَرَنَ بِجَوَابِهِ ، ثُمَّ أَنَّى بِالثَّانِي بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِذَا ذَكَرَ جَوَابَ الثَّانِي تَالِيًا لَهُ فَأَيَّ اعْتِرَاضٍ هُنَا ؟ وَلِهَذَا قَالَ الْجَوَازُونَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : إِنَّ الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ لِلْأَوَّلِ ، وَجَوَابَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَجَوَابِهِ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : « إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ فَإِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا » ، فَحُذِفَ الْجَوَابُ لِدَلَالَةِ السَّابِقِ عَلَيْهِ .

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . إِنْ يَسْأَلْكُمْ فَمَا فِيْكُمْ فَيُخَفِّفْكُمْ تَبَخَّلُوا ﴾ ^(٢) ، وكلام ابن مالك يقتضى أنها من الاعتراض ، وليس كذلك ، بل عُطِفَ فِعْلُ الشَّرْطِ عَلَى فِعْلِ آخَرٍ .

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ ﴾ ^(٣) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ وهذه الآية هي العمدة في هذا الباب ، فالشرطان وهما « لولا » ، و « لو » قد اعترضا ، وليس معهما إلا جواب واحد ، وهو متأخر عنهما وهو ﴿ لَعَذَّبْنَا ﴾ .

الآية السابعة : قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(٤) وهذه تأتي على مذهب الأخفش ، فإنه يزعم أن قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على تقدير الفاء ، أى « فالوصية » ، فعلى هذا يكون مما نحن فيه . فأما إذا رفعت ﴿ الوصية ﴾ بد ﴿ كَتَبَ ﴾ ^(٥) فهي كالآيات السابقة في حذف الجوابين .

(٢) سورة القتال ٣٦ ، ٣٧

(١) سورة يونس ٨٤

(٤) سورة البقرة : ١٨٠ .

(٣) سورة الفتح ٢٥

(٥) من قوله تعالى في أول الآية : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ . . . ﴾

تنبيه

[في ضابط اعتراض الشرط على الشرط]

ذكر بعضهم ضابطاً في هذه المسألة فقال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثاني بالقاء فالجواب المذكور جوابه ، وهو وجوابه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) .

وإن كان بغير القاء ، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول ، كان مقدراً بالقاء وتكون القاء جواب الأول ، والجواب المذكور جواب الثاني ، نحو « إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » فحذفت القاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول ، فهو في نية التقديم وما قبله جوابه ، والقاء مقدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي ﴾ ^(٢) ، تقديره : « إن أراد الله أن يُنصِّحكم ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي » .

وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون هو المتقدم ، والآخر متأخراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُمْرَأَةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبْتَ ﴾ ^(٣) كان الحكم راجعاً إلى التقدير والنية ، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جواباً له .

وإن كان مقدراً بالقاء كان المتقدم في اللفظ أو المتأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطاً كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبي فإن أراد النبي أن يستنكحها . وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزاء ، وكان التقدير : إن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبي » .

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « ففى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

فائدة

[قد يسمى الشرط يمينا]

قال ابن جنى فى كتاب " القد " : يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت المثلتان بحرى الجملة الواحدة ؛ فمن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كل واحد منهما مذكور لما بعده !

القسم وجوابه

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وستنكلم عليه فى الأساليب إن شاء الله تعالى فى باب التأكيد . والقسم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والإلزام بفعل الحلوف عليه أو تركه ، وليس بإخبار عن شىء وقع أو لا يقع ، وإن كان لفظه المضى أو الاستقبال . وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكده ليزول عنه التردد فيه .

[الأمر]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بغير الحرف كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) ، ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾^(٢) ؛ ﴿ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾^(٣) ، ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾^(٤) .

(٢) سورة النمل ١٨

(٤) سورة الأنعام ١٤٤ .

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة النساء ٦٦

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا ﴾ ^(١) ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا ﴾ ^(١) فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطاب الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما اتحدا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى ، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتالي للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ... ﴾ ^(٢) الآية ، فصار المؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ ﴾ ^(١) ينبغي أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه . ونظيره : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٣) إلا أن ذلك جعل في كلمتين وحالتين ؛ وهذا في كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ ^(٤) .
ومنها قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٥) .

النفي

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفي ، وفيه قواعد :

(١) سورة يونس ٥٨ ؛ وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب . (الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٣٥٤) .

(٢) سورة يونس ٥٧

(٤) سورة الحشر ١٨

(٣) سورة يونس ٢٢

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : في الفرق بينه وبين الجحد ، قال ابن السجري ^(١) : إن كان النافي صادقاً فيما قاله ، سُمِّيَ كلامه نفيًا ، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدًا ؛ فالنفي أعم ، لأن كلَّ جحد نفي من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفيًا ، لأن النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا .

فبن النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) .

ومن الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًا ﴾ ^(٣) ، أى وهم يعلمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله عن كفر من أهل الكتاب : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٤) فأكذبهم الله بقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ يَخْلِقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾ ^(٦) ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ ^(٦) .

قال : ومن العلماء من لا يفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن السجري ، وصاحب كتاب الأمالي ، والانتصار ، والحامسة ، وشارح المعجم والتصريف اللوكي ، وغيرها ، توفي سنة ٥٤٢ هـ . ابن خلكان ٢ : ١٨٣ .

(٣) سورة النمل ١٣ ، ١٤

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٥) سورة الأنعام ٢٤

(٤) سورة المائدة ١٩

(٦) سورة التوبة ٧٤

الشيء ، ومن ثمّ قال بعض الحنفية : إنّ النهي عن الشيء يقتضى الصحة ، وذلك باطل ؛ بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ ^(٤) ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً ، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه .

(٣)

الثالثة : النفي ماوَلِي حرف النفي ، فإذا قلت : « ما ضربت زيدا » كنت نافيةً للفعل الذى هو ضربك إياه ، وإذا قلت : « ما أنا ضربته » كنت نافيةً لفاعليتك للضرب . فإن قلت : الصورتان دلّتا على نفي الضرب ، فما الفرق بينهما ؟ .

قلت . من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نفت ضرباً خاصاً ، وهو ضربك إياه ، ولم تدلّ على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه ، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته . والثانية نفت كونك ضربته ، ودلّت على أن غيرك ضرب به ، بالمفهوم .

الثانى : أن الأولى دلت على نفي ضربك له بغير واسطة ، والثانية دلت على نفيه بواسطة . وأما قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة مريم ٦٤

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٤) سورة الأنعام ١٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة المائدة ١١٧ ؛ وسقط بقية الكلام في جميع الأصول ، وموضعه يباين في نسخة ت .

(٤)

الرابعة : إذ كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم ، كان نفياً للعموم ، وهو لا ينافي الإثبات الخاص ، فإذا قلت : « لم أفعل كلَّ ذا ؛ بل بعضه » استقام ، وإن تقدم صيغة العموم على النفي قلت : « كلَّ ذالم أفعله » كان النفي عاما ، ويناقضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام ^(١) في "نهاية الإيجاز" عن الشيخ عبد القاهر أن نفي العموم يقتضى خصوص الإثبات . فقوله : « لم أفعل كلَّه » يقتضى أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب ، بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضى عموم النفي لا يقتضى خصوص الإثبات .

(٥)

الخامسة : أدواته كثيرة ، قال الخوئي ^(٢) : وأصلها « لا » و « ما » ، لأن النفي إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً ، و « لا » أخف من « ما » ، فوضعوا الأخف للأكثر .

ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفياً واحداً مستمراً ، وإما أن يكون نفيافيه أحكام متعددة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .

وأما « إن » و « لما » فليسا بأصليين .

(١) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ ؛ لمص في كتابه كتابي دلائل الإيجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، وراعى ما فاتته من ترتيب الفصول والأبواب . كشف الظنون .
(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الخوئي الشافعي ؛ صاحب الإمام فخر الدين الرازي ؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١٦ .

فـ « لا » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » و « ما » لأن « لم » نقيض للاستقبال لفظاً ، فأخذ اللام من « لا » التي هي لنفي الأمر في المستقبل ، والميم من « ما » التي هي لنفي الأمر في الماضي ، وجمع بينهما إشارة إلى أن « لم » المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن « لا » هو أصل النفي ، ولهذا يُبنى بها في أثناء الكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو » و « لن أضرب زيداً ولا عمراً » .

أما « لما » فتركيب بعد تركيب ، كأنه قول : « لم » و « ما » ، لتوكيد معنى النفي في الماضي ، وتفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لما » الاستمرار ، كما قال الزمخشري : إذا قلت : « ندم زيد ولم ينفعه الندم » أي حال الندم لم ينفعه وإذا قلت : « ندم زيد ولمّا ينفعه الندم » أي حال الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسي : إذا نُقِيَ بها الفعل اختصت بنفي الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينفي بها الحاضر ، نحو : « ما قام وما قعد » .

قال الخويّ : والفرق بين النفي « لم » و « ما » أن النفي « بما » كقولك : « ما قام زيد » معناه أن وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن مافعل ، فيكون النفي في الماضي ، وأن النفي « لم » كقولك : « لم يقم » تجعل الخبر نفسه بالعرض متكلاً في الأزمنة الماضية ، ولأنه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يقم .

وعلى هذا فتأمل السرّ في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ ^(١) وفي موضع آخر : ﴿ مَا آتَاكَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ ^(٢) ، لأن الأول في مقام طلب الذكّر والتشريف به للثواب ، والثاني في مقام التعليم ، وهو لا يفيد إلا بالنفي عن جميع الأزمنة .

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ أَمْرًا سَوْءَ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ^(٢) فإن مريم كأنها قالت : إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثلتها في عيني : « لم أك بغيا » فهو أبلغ في التزيه ؛ فلا يظن ظان أنها تنفي نفيا كلياً ؛ مع أنها نسبت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿ وما كانت أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كل زمان من أزمنة وجود أُمِّكَ ، وننفي عن كل واحد منها كونها بغياً ؛ لأن أحداً لا يلزم غيره ، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده ، وإنما قالوا لها : إن أُمِّكَ اشتهرت عند الكل ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عاماً أنها مابغت في شيء من أزمنة وجودها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٣) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا ﴾ ^(٤) ؛ فإنه سبحانه لما قال : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كان سبب حسن الهلاك قائماً ، وأما الظلم فكان يتوقع في كل زمن الهلاك ؛ سواء كانوا غافلين أم لا ؛ لكن الله برحمته يمسك عنهم في كل زمان واقفته غفلتهم . وأما قوله : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ ^(٥) وإن جد الظلم لكن لم يبق سبباً مع الإصلاح ، فبقى النفي العام بعدم تحقيق المقضى في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ ^(٦) ، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الهلاك ، فلم يبق متكرراً في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَ عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ ﴾ ^(٨) ذكر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة

(٢) سورة مريم ٢٠
(٤) سورة القصص ٥٩
(٦) سورة الأَنْفَال ٣٣

(١) سورة مريم ٢٨
(٣) سورة الأَنْعَام ١٣١
(٥) سورة الأَنْفَال ٥٣

إلى الحكم في كل زمان تذكيراً بالنعمة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ ﴾ نفياً واحداً عاماً عند ذكر العذاب ؛ لئلا يتكرر ذكر العذاب ، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتنبيه على سعة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ ^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ ^(٦) ، في جميع مواضع ما حصل المذكور أموراً لا يتوقع تجدها ، وفي جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور . فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلاً ؛ فإنه من المواهب الربانية ^(٧) .

(١) سورة الأحزاب ٤

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٣) سورة مريم ٣٢

(٤) سورة الحج ٧٨

(٥) سورة مريم ٧

(٦) سورة الكهف ٩٠

(٧) في م : « انتهى الجزء الأول من تجزئة المؤلف » ؛ وهو أيضاً نهاية ما في دار الكتب المصرية من نسخة ط ، ونهاية المجلد الأول من ت .

النوع السادس والأربعون في أساليب القرآن وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب ، وهو بيت القصيدة ، وأول الجريدة ، وغرّة
الكتيبة ، وواسطة القلادة ، ودرّة التاج ، وإنسان الحدقة ؛ على أنه قد تقدمت الإشارة
للكثير من ذلك .

اعلم أن هذا علم شريف المحل ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضعيف الأصحاب ،
ليست له عشيرة تحميه ، ولا ذوو بصيرة تستقصيه ، وهو أرق من الشعر ، وأهول من البحر ،
وأعجب من السحر ، وكيف لا يكون ! وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم ، الكافل
بإبراز إعجاز النظم المبين ما أودع من حسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما تضمنه في
الحلاوة ، وجلّله في رونق الطلاوة ؛ مع سهولة كليمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، ولا
فرق بين ما يرجع الحسن إلى اللفظ أو المعنى .

وشذّ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو المعاني ، فلم يعدّ الأساليب
البليغة ، والخاصة اللفظية (٢) .

والصحيح أن الموضوع مجموع المعاني والألفاظ إذ اللفظ مادّة الكلام الذي منه
يتألف ، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المعتبرة ؛
إذ لا يمكن أن توجد إلا بها .

(٢) م : « اللطيفة » ، والأجود ما أثبتته من ت .

وها أنا ألقى إليك^(١) منه ما يقضى له البليغ عجباً ، ويهتز به الكاتب طرباً :

فمنه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه ، الإيجاز ، التقديم ، التأخير ، القلب ، المدرج ، الاختصاص ، التغليب ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخبر موضع الطلب ، وضع الطلب موضع الخبر ، وضع النداء موضع التعجب ، وضع جملة الفلة موضع الكثرة ، تذكير المؤنث ، تأنيث المذكر ، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى ، البحث ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد في النفي والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، الهدم ، التوسع ، الاستدراج ، التشبيه ، الاستعارة ، التورية ، التجريد ، التجنيس ، المقابلة ، إجماع الخصم بالحجة ، التقسيم ، التعديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيما ورد في القرآن مجموعاً تارة ومفرداً أخرى ، وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى في الضائير ، قاعدة في السؤال والجواب ، الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب ، التأدب في الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على العذاب ، الخطاب بالاسم ، الخطاب بالفعل ، قاعدة في ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة في النهي ودفع التناقض عما يوم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشف : كما أنه يجب على البليغ في مظاهر الإجمال والإيجاز أن يُجَمِّلَ ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصِّلَ ويشبع ، وأنشد الجاحظ :

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحَى الْمَلَا حِظَّ خِيفَةَ الرِّقَاءِ^(٢)

(١) م : « عليك » .

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه إلى أبي دؤاد بن حريز الإباضي .

الأسلوب الأول

التأكيـد

والقصد منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيـد الماضي ولا الحاضر،
لثلا يلزم تحصيل الحاصل ؛ وإنما يؤكد المستقبل ، وفيه مسائل :

الأولى : جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة ، وقال قوم : ليس فيهما تأكيـد
ولا في اللغة ؛ بل لا بد أن يُفيد معنى زائدا على الأول . واعترض الملحدون على القرآن
والسنة بما فيهما ^(١) من التأكيـدات ، وأنه لا فائدة في ذكرها ؛ وأن من حق البلاغة في
النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى ، وخير الكلام ما قل ودل ولا يمل ، والإفادة خير من
الإعادة ، وظنوا أنه إنما يحىء لتصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيـد ؛ ولهذا أنكروا
وقوعه في القرآن .

وأجاب الأصحاب بأن القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيـد والتكرار ،
وخطابه أكثر ؛ بل هو عندهم معدود في الفصاحة والبراعة ، ومن أنكروا وجوده في اللغة
فهو [مكابر] ^(٢) إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيـدا فائدة ؛ فإن الاسم لا يوضع
إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه ، بل فوائد كثيرة كما سنبينه .

الثانية : حيث وقع فهو حقيقة . وزعم قوم أنه مجاز ؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور
الأول حكاه الطرطوشي في الممد ثم قال : ومن سمي التأكيـد مجازا ؟ فيقال له : إذا كان

التأكيد بلفظ الأول ، نحو عجل عجل ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأنهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذر حمله على مدة محددة .

الرابعة : أنه يكتفى فى تلك بآى معنى كان وشرط . وما قاله ضعيف ، لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحدّو به حدّو الألفاظ .

الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى - يتعلق باصطلاح النحاة - ، ومعنوى . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسر منها .

القسم الأول

التوكيد الصناعى

وهو قسمان : لفظى ومعنوى . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ؛ فمن المرادف ﴿ فَيَجَاجَا سُبُلًا ﴾ ^(١) . ﴿ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾ ^(٢) فى قراءة كسر الراء . ﴿ وَغَرَّابِيبُ سُوْدٍ ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيت

(١) سورة الأنبياء ٣١

عن الفراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٣) سورة طاهر ٢٧

وجعل الصَّفَّار منه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(١) على القول بأن كلاهما للنفي . ^(٢)

واللفظي يكون في الاسم التكررة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرَ ﴾ ^(٣) ، وجعل ابن مالك وابن عصفور [منه] : ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ ^(٤) ، و ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ ^(٥) ، وهو مردود لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ [دَكَاً] ^(٦) بعد دَكْ ، وأن الدَّكَ كرر عليها حتى صار هباء منثورا ، وأن معنى : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ ^(٧) أنه تنزل ملائكة كل سماء يصطفون صفا بعد صف ، محدقين بالإنس والجن . وعلى هذا فليس الثاني منهما تكراراً للأول ؛ بل المراد به التأكيد ؛ نحو جاء القوم رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا .

وقد ذكر ابن جني في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ ^(٨) ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾ ^(٩) أن ﴿ رُجَّتِ ﴾ بدل من ﴿ وقعت ﴾ ، وكررت ﴿ إذا ﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه .

ويكون في اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيَّأَتْ هَيَّأَتْ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(١٠) . وفي الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(١١) . ولكون

(٢) أى ما ، وإن .

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢ .

(٦) سورة الفجر ٢٢ .

(٨) سورة المؤمنون ٣٦ .

(١) سورة الأحقاف ٢٦ .

(٣) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) سورة الواقعة ١ ، ٤ .

(٩) سورة الانشراح ٥ ، ٦ .

الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود ، ومن قراءته ^(١) .

والأكثر فصل الجملتين بتم ، كقوله : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ ﴾ ^(٢) ،
﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

ويكون في المجرور ، كقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٤)
والأكثر فيه انصاله بالمذكور .

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد ، قال الصغار في شرح
سيبويه : والسمع يردّه ، قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ ^(٥) فإن « هم » الثانية
تأكيد للأولى . وقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٦) . وقوله :
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ ^(٧) ألا ترى أن قبله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ ^(٨)
فأكد ﴿ لَمَّا ﴾ وبينهما كلام ، وأصله : ﴿ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٩) فكرر
للطول الذي بين « لَمَّا » وجوابها . وقوله : ﴿ أَبَعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا
أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ ^(١٠) في أحد القولين ؛ لأنه أكد « أَنْ » بعد ما فصل .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١١)

(١)

ريب أنهم اجتمعوا في الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا في النجاة .

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف : ﴿ وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(١٢) فلم يرد بهذا
أن يجتمعوا عنده ، وإن جاءوا واحداً بعد واحداً ؛ وإنما أراد اجتماعهم في المعنى إليه ، وآلا

- | | |
|------------------------------------|--------------------------|
| (١) ذكره صاحب الكشاف ٤ : ٦١٥ | (٢) سورة الانطار ١٧ ، ١٨ |
| (٣) سورة النكائر ٣ ، ٤ | (٤) سورة هود ١٠٨ |
| (٥) سورة هود ١٩ | (٦) سورة البقرة ٨٩ |
| (٧) سورة المؤمنون ٣٥ | (٨) سورة الجاثية ٣ |
| (٩) م : « يباي بالاصل ، ورقنان » . | (١٠) سورة يوسف ٩٣ |

يتخلف منهم أحد ، وهذا يُعلم من السياق والقرينة .

ومن القرينة الدالة على ذلك في قصة الملائكة ^(١) لفظا ومعنى أن قوله ﴿ كلهم ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلا بد أن يفيد ﴿ أجمعون ﴾ قدرا زائدا على ذلك وهو اجتماعهم في السجود ؛ [هذا في اللفظ] ، وأما المعنى فلأن الملائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولا سيما وقد وُقِّت لهم بوقت وحدّ لهم بمدة ، وهو التسوية ونَفَخ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آن واحد ولم يتخلف منهم أحد ؛ فعلى هذا يخرج كلام المبرد الزمخشري .

وما نقل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكل بدليل قوله : ﴿ أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ ^(٢) مردود ؛ بل « العالون » المتكبرون ؛ وفي رسائل إخوان الصفاء ^(٣) أن العالين هم العقول العاقة التي لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يبق دليل على إثبات العقول التي تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففي صحيح مسلم ^(٤) : « خَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُّورٍ ، وَخَلَقْتُ ^(٥) الْجَانَّ ^(٦) مِنْ نَّارٍ ، وَخَلَقْتُ آدَمَ مِمَّا وَصَفَ لَكُمْ » ؛ وهو منهم حكما لدخوله في الخطاب بالأمر بالسجود معهم ، ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم .

وأما قوله : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمَنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٧) فلم يذكر قبله ﴿ كلهم ﴾ لما

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة الحجر ٣٠ ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

(٢) إخوان الصفا . . . والنس في الرسائل

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) الجزء الرابع ص ٢٢٩٤

في ص . . .

(٥) صحيح مسلم : « من نار »

(٦) صحيح مسلم : « وخلق » .

(٧) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيد، بدليل الاستثناء بعده من قوله : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَهُ ﴾ ^(١) .

ومنها قصد تحقيق الخبر به كقوله : ﴿ إِي جَاعِلُ ﴾ ^(٢) ، فأكد بيان وباسم الفاعل ؛ مع أنهم ليسوا بشاكن في الخبر .

ومثله : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ^(٣) .

وقال حاكيا عن نوح : ﴿ إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ﴾ ^(٤) .

ومنها قصد إغالة السامع بذلك الخبر ؛ كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٥) .

ومنها الترغيب ، كقوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٦) أ كده

بأربع تأكيدات ، وهى : إِنْ ، وَضَمِيرُ الْفَصْلِ ، وَالْمُبَالَغَتَانِ مَعَ الصَّفَتَيْنِ لَهُ ؛ ليدل على

ترغيب الله العبد في التوبة ؛ فإنه إذا علم ذلك طمع في عفوه . وقوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ

اللَّهُ مَعَنَا ﴾ ^(٧) .

ومنها الإعلام بأن الخبر به كله من عند المتكلم ، كقوله : ﴿ فَأَيُّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي

هُدًى ﴾ ^(٨) ، دون الاختصار على « يأتينكم هدى » ، قال المفسرون : فيه إشارة إلى أن الخير

كله منه .

وعليه قوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٩) . ﴿ قَدْ

جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة نوح ٢٧

(٦) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة البقرة ٣٨

(١٠) سورة النساء ١٧٤ .

(١) سورة الحجر ٥٩

(٣) سورة الزمر ٣١ .

(٥) سورة يس ٣

(٧) سورة التوبة ٤٠

(٩) سورة يونس ٥٧

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ ^(١) ، وقول موسى : ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ ^(٣) ، تعريضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذكرا .

تنبيهان

الأول : قالوا : إنما يؤتى به للحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له ، فإن كان المخاطب ساذجا ألقى إليه الكلام خاليا عن التأكيد ، وإن كان مترددا فيه حسن تقويته بمؤكد ، وإن كان منكرا وجب تأكيده . ويراعى في القوة والضعف بحسب حال المنكر ؛ كما في قوله تعالى عن رسل عيسى : ﴿ رَبَّنَا يَعْلَمُ . . . ﴾ ^(٤) ، الآية ، وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء : أحدها قولهم : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ^(٥) ، والثاني قولهم ^(٦) : ﴿ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) ، والثالث قولهم : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ ، فقولوا على نظيره بثلاثة أشياء : أحدها قولهم : ﴿ رَبَّنَا يَعْلَمُ . . . ﴾ ^(٨) ، ووجه التأكيده أنه في معنى قسم ، والثاني قوله : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٩) ، والثالث قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة آل عمران ٣٦ .

(١) سورة القصص ١٦ - ٢٤ .

(٣) الآيات التي يتوجه إليها كلام المؤلف هي قوله تعالى في سورة يس ١٣-١٧ : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ والقرية أنطاكية ، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها . وانظر الكشف ٤ : ٦ .

(٤) ت : « قوله » ، وما أثبتته من م .

وقد ينزل المنكر كغير المنكر وعكسه . وقد اجتماعا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِعَذَابِكُمْ لَأَمِتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(١) . أكدت [الإماتة] تأكيد كيدين وإن لم يُنكرُوا ، لتزليل الخطاطبين لتماذيهن في الغفلة منزلة من ينكر الموت ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أكثر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بالاعتبار يتكرر ويتردد فيه ، حثاً لهم على النظر في أدلته الواضحة .

الثاني : قال التَّنُوخِي في " أقصى القرب " ^(٢) : إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية ، وإن أكدوا فبالاسمية ، ثم بأن ، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقدر . وإن ^(٣) احتيج بأكثر جى بالانقسام مع كل من الجملتين . وقد تؤكد الاسمية باللام فقط ، نحو : « لزيد قائم » ، وقد تجى مع الفعلية مضمر بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات : قام زيد ، ثم لقد قام - فإنه جعل الفعلية كأنها دون الاسمية - ثم إن زيدا قائم ، ولزيد قائم .

[ما يلتحق بالتأكييد الصناعي]

ويلتحق بالتأكييد الصناعي أمور :

أحدها : تأكيد الفعل بالمصدر ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَأَوْكُمْ جَزَاءَ مَوْفُورٍ ﴾ ^(٤) . وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيماً ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَسَلَّمُوا تَسْلِيماً ﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوراً . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَهِيَ تَمُورُ رَا السَّحَابِ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَذُكَّنَا ذَكَّةً

(٢) انظر ص ٣٤٦ من هذا الجزء .

(٤) سورة الإسراء ٦٣

(٦) سورة الأعراب ٥٦

(٨) سورة الحاقة ١٤

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .

(٣) ت : « إذا »

(٥) سورة النساء ١٦٤

(٧) سورة الطور ٩ ، ١٠

وَاحِدَةً^(١) ، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٢) ، ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾^(٣) .
وهو كثير .

قالوا : وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين ؛ فقولك : « ضربت ضربا » بمنزلة قولك : « ضربتُ ، ضربتُ » ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد .
وليس منه قوله تعالى : ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٤) ، بل هو جمع « ظن » ، وجمع لاختلاف أنواعه ؛ قاله ابن الدهان .

ثم اختلفوا في فائدته ، فقيل : إنه يرفع المجاز عن الفاعل ، فإنك تقول : « ضَرَبَ الأمير اللص » ، ولا يكون باشر بل أمر به ؛ فإذا قلت : « ضربا » علم أنه باشر .
ومن نص على ذلك ثعلب في « أماليه » ، وابن عصفور في شرح « الجمل »^(٥) الصغير .

والصواب أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن الحديث عنه ؛ فإذا قلت : « ضرب الأمير » احتمل مجازين : أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته ، والثاني إطلاق الأمير على أمره ، فإذا أردت رفع الأول أثبت بالمصدر ، فقلت : « ضربا » ، وإن أردت الثاني قلت : « نفسه » أو « عينه » .

ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة في إثبات كلام الله لموسى ، في قوله

(٢) سورة الزلزلة ١

(١) سورة الحاقة ١٤

(٤) سورة الأحزاب ٦

(٣) سورة يوسف ٥

(٥) هو كتاب الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني ؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوي التوفى

سنة ٦٦٩ . كشف الظنون ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(١) ، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿ تَكْلِيمًا ﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له . ولقد سَخُفَ ^(٢) عقل من تأوله على أنه كلمه بأظفار المحن ؛ من الكلم وهو الجرح ^(٣) ؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي . ويحكي أنه استدل بعض علماء السنة على بعض المعتزلة في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكّد ، فسلم المعتزلي له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى ، فادّعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ بنصب ^(٤) لفظ الجلالة ، وجعل موسى فاعلا بـ « كلم » وأنكر القراءة المشهورة وكابر ، فقال السني : فماذا تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ ^(٥) ؟ فانقطع المعتزلي عند ذلك .

قال ابن الدهان : وما يدل على أن التأكيّد لا يرفع المجاز قول الشاعر :

قرعتُ ظنائبَ الهوى يومٍ عاجِلٍ ويومِ الآوى حتى قَسَرْتُ الهوى قَسْرًا ^(٦)

قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا وَمَكْرُؤًا مَكَرًا ﴾ ^(٧) .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ ^(٨) ، ففعلول

﴿ أسررت ﴾ محذوف ، أى الدعاء والإنذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيّد ينافي الحذف ، فالجواب من وجهين :

(٢) كذا في م ، وقت : « استخف »

(١) سورة النساء ١٦٤

(٣) عبارة صاحب الكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن بدع التفسير أنه من الكلم ؛ وأن معناه :

وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتنة » .

(٤) هي قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب . الكشاف ١ : ٤٥٨ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) البيت في اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابي ، والظنوب : هو حرف العظم اليابس من الباق ،

ويقال : قرع ظنائب الأمر ، أى ذننه ، على المجاز .

(٨) سورة نوح ٩ .

(٧) سورة النمل ٥٠

أحدهما : أن المصدر لم يؤتَ به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل الفواصل ، ولهذا لم يؤتَ بمصدر ﴿أعلنتُ﴾ ، وهو مثله .

والثاني : أن «أمرَّ» وإن كان متعدِّياً في الأصل ، إلا أنه هنا قُطِعَ النظر عن مفعوله ، وجعل نسياً ، كافي قولهم : «فلان يعطى ويمنع» ، فصار لذلك كاللازم ، وحينئذٍ فلا منافاة بين المجيء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجيء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجيء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ ^(١) ، فإن الجهار أحد نوعي الدعاء ، وقوله : ﴿لِيَا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ ^(٢) ، فإنه منصوب بقوله : ﴿يُخْرِقُونَ أَلْسِنَهُمْ﴾ ^(٣) ، لأنَّ ﴿لِيَا﴾ نوع من التحريف .

ويحتمل أن يكون منه : ﴿أَتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾ ^(٤) ، لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشري قوله : ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾ ^(٥) ، وضع [نافلة] ^(٥) موضع ، «تهجدًا» ؛ لأن التهجد عبادة زائدة ، فسكان التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .

(٢) سورة النساء ٤٦

(١) سورة نوح ٨

(٣) سورة النساء ٢٠

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بتمامها : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَجَدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ .

(٥) تسكئة من الكشاف ٢ - ٥٣٦ .

وقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(١)؛ قيل: كأن الأصل تكرار الصدق بلفظه فاستنقل التكرار للتقارب، فعدل إلى ما يحاربه خفة، ولتجري المصادر الثلاثة مجرى واحدا، خفة ووزنا، إحراراً للتناسب.

وأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا. ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ مِنْهَا إِخْرَاجًا﴾^(٢) ففائدة ﴿إِخْرَاجًا﴾ أن المعاد في الأرض هو الذي يخرجكم منها بعينه، دفعاً لتوهم من يتوهم أن المخرج منها أمثالهم؛ وأن المبعوث الأرواح المجردة.

فإن قيل: هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٣) فإنه أكد بالمصدر، وليس المراد حقيقة النبات.

قلت: لا جرم حيث لم يُرد الحقيقة هنا لم يؤكد بالمصدر الحقيقي القياسي؛ بل عدل به إلى غيره؛ وذلك لأن مصدر أنبت «الإنبات» والنبات اسمه لا هو، كما قيل في «السلام» و«السلام»: اسمان للمصدر الأصلي الذي هو «التكليم» و«التسليم»، وأما قوله: ﴿وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٤) وإن لم يكن جارياً على «تبتل» لكنه ضمن معنى «تبتل نفسك تبتلاً».

ومثله قوله: ﴿وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ عُلوًّا كَبِيرًا﴾^(٥) قال أبو البقاء: هو^(٦) موضع «تعاليا» لأنه مصدر قوله ﴿وتعالى﴾، ويجوز أن يقع مصدراً في موضع^(٧) آخر من معناه، وكذا قال الراغب، قال: ^(٧) وإنما عدل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف، كما يكون من البشر.

(٢) سورة نوح ١٧، ١٨

(٤) سورة الإسراء ٤٣

(١) سورة النساء ١٢٢

(٣) سورة الزمل ٧

(٥) إملاء مامن به الرحمن ٢ : ٥١

(٦) عبارة أبي البقاء في إعرابه: « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر ».

(٧) المفردات في غريب القرآن ٢٥١، وعبارته: « وتخصيص لفظ التفاعل لمباغة ذلك منه لاغلي سبيل

التكلف، كما يكون من البشر ».

وأما قوله : ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا. وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾^(١) فقال بعضهم : الجملة الفاعلية تحتل الجاز في مفرديهما جميعاً وفي كلٍ منهما ؛ مثاله هاهنا أنه يحتمل أن الجاز في ﴿تمور﴾ ، وأنها ماتمور ، بل تكاد أو يخيل إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن الجاز في السماء ، وأن المور الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر .

وكذلك الكلام في ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾^(٢) ، فإذا رفع الجاز عن أحد جزأي الجملة نفى احتمالها في الآخر ، فلم تحصل قاعدة التأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهي أن ﴿مَوْرًا﴾ في تقدير « تمور » فكأنه ، قال : « تمور السماء ، تمور السماء » ، و « تسير الجبال ، تسير الجبال » ، فأكد كلاً من الجزأين بنظيره ، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾^(٣) فيحتمل أن يكون ﴿شَيْئًا﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بت بيعا » ، ويجوز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والتبيان ؛ والمعنى : « إلا أن يشاء ربي أمرا » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة . وقولُ البيانين : إنه يجب حذفه إذا كان عاما . وأما قوله تعالى : ﴿دَكَاً دَكَاً﴾^(٤) فالمراد به التابع ، أي دكا بعد دك ، وكذا قوله : ﴿صَفَاً صَفَاً﴾^(٥) أي صفا يتلوه صف ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفا واحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٦) فإن إضافة الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما تقول : غضب زيد غضبه ، وقاتل زيد قتاله ، أي غضبه الذي يعرف منه ، وقتاله المختص به ، كقوله :

(١) سورة الطور ٩ ، ١٠

(٢) سورة الطور ١٠

(٣) سورة الأنعام ٨٠

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

(٥) سورة الزلزلة ١

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ^(١) *

واعلم أن القاعدة في المصدر والمؤكد أن يحىء إتباعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(٢) وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أَعَذُّبُهُ عَذَابًا ﴾ ^(٤) وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(٥) وقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) ولم يقل « تبتلا » و « تعذيبا » و « إقراضاً » و « إنباتا » .

واختلف في ذلك على أقوال :

أحدها - أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثاني - أنه منصوب بفعل مضمر يحرى عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر ، فالمعنى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٦) فنبتم نباتاً ؛ وهو قول المبرد ، واختاره ابن خروف ^(٧) ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، وكذا قال ابن يعيش ^(٨) ، ونازعه ابن عصفور ^(٩) .

(١) البيت لأبي النجم العجلي ، وبعبده :

* لِلَّهِ دَرَرِي مَا يُحِجُّ صَدْرِي *

(٣) سورة الزمل ٧

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٥) سورة الحديد ١١

(٤) سورة اللأنة ١١٥

(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، شارح كتابي سيبويه والجل ، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ . بنية الوعاة ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين النحوي الحلبي ؛ شارح كتاب الفصل للزمخشري ، وتوفي سنة ٦٤٣ . بنية الوعاة ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٩) هو علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، صاحب كتاب المقرب في النحو ، توفي سنة ٣٥٧ . بنية الوعاة ٣٥٧ .

والثالث - أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة ، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع - التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدل عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(١) ، أى ونبتكم . وساغ إضماره لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا ، ولا يجوز فى غير ذلك أن ينصب بالظاهر ؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذى نصبه ، أو تبين معناه . وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكده أو يبينه !

وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ﴾ ^(٢) ، فإنما ذكر قوله : ﴿ بدین ﴾ مع ﴿ تدایتم ﴾ يدل عليه لوجوه :

أحدها - إيعود الضمير فى ﴿ فاكتبوه ﴾ عليه إذ لو لم يذكره لقال : « فاكتبوا الدين » ، ذكره الزمخشري ^(٣) ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿ تدایتم ﴾ لأنه يدل على الدين .

الثانى - أن ﴿ تدایتم ﴾ مفاعلة من « الدين » ومن « الدين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بدین ﴾ ليبين أنه من « الدين » لامن « الدين » .

وهذا أيضاً فيه نظر ، لأن السياق يرشد إلى إرادة الدين

الثالث - أن قوله : ﴿ بدین ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدين بالدين ، كما فسر قوله صلى الله

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٤٨ ؛ وبعبارة : « فلم يكن النظم بذلك الحسن » .

عليه وسلم، وهو بيع الكالئ بالكالئ^(١)، ذكره الإمام فخر الدين .

وبيانه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَايَيْتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدَّيْن من الجهتين ، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .

الرابع - أنه أتى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب ، سواء كان الدَّيْن صغيراً أو كبيراً ؛ كما سبق نظيره في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا آتَتَيْنِ ﴾^(٢) . ويدل على هذا هاهنا قوله بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾^(٣) .

الخامس - أن ﴿ تداييتم ﴾ مشترك بين الاقتراض والمبايعة والجزاء ، وذكر « الدَّيْن » لتمييز المراد ، قال الحماسي^(٤) :

وَلَمْ يَنْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية في التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾^(٦) : وقوله : ﴿ سَأَلْ سَائِلٌ ﴾^(٧) ، فيقال : ما الحكمة في التصريح بالمصدر فيهما ، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله .

وقد يحىء التأكيد به لمعنى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ

(١) الأثر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » ؛ أى النسبة بالنسبة ؛ وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بعني إلى أجل آخر بزيادة شئ فيبيعه منه ؛ ولايجرى بينهما تقاض . النهاية ٤ : ٣٠

(٢) سورة القرة ٢٨٢

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٤) هو الفند الزماني ؛ والبيت من قصيدته في الحماسة لأبى تمام ١ : ٢٣ - يشرح التبريزي

(٥) سورة آل عمران ٣٧

(٦) سورة التوبة ١١١

(٧) سور المارج ١

كُلِّ شَيْءٍ» ^(١) فإنه تأكيد لقوله تعالى : ﴿ تَحْسِبُهَا جَمِدةً وَهِيَ تَكُ مَرَّةً السَّحَابِ ﴾ ^(٢) لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، تأكيد لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُوَجَّلًا ﴾ ^(٥) ، انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « وكتب الله » ، لأن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ^(٦) ، يدل على « كتب » .

وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٧) ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٨) ، الآية ، لأن هذا مكتوب علينا ، وانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية ، فكانه فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الكسائي : انتصب « بعلبكم » على الإغراء ، وقدم للنصب . والجمهور على منع التقدير .

وقوله : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ ^(٩) ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِنِشْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أُفْتَدَوْا ﴾ ^(١٠) ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ^(١١) ، منصوبة على المصدر بما دل عليه الكلام ؛ لأن الزلفى مصدر كالزجى ، ﴿ ويقربونا ﴾ يدل على « يزلقونا » فتقديره « يزلقونا زلفى » .

(٢) سورة الروم ٦

(٤) سورة النساء ٢٤

(٦) سورة الزمر ٤

(١) سورة النمل ٨٨

(٣) سورة آل عمران ١٤٥

(٥) سورة البقرة ١٣٨

وقد يحى التأكيده مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ ^(١) ،
والمعنى : « فَإِمَّا تَمَنُّوا مَنَّا ، وإِمَّا أَنْ تَقَادُوا فِدَاءً » فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر .
وجعل سيبويه من المصدر المؤكِّد لنفسه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقَهُ ﴾ ^(٢) ، لأنه إذا أحسن كلَّ شيءٍ فقد خلقه خلقاً حسناً ، فيكون ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على
معنى « خلقه خلقاً » ، والضمير هو الله تعالى .

ويجوز أن يكون بدل اشتمال ، أى أحسن خلق كلَّ شيءٍ .
قال الصفار ^(٣) : والذي قاله سيبويه . أولى لأمرين أن في هذا إضافة المصدر إلى المفعول
وإضافته إلى الفاعل أكثر ، وأن المعنى الذى صار إليه أبلغ فى الامتتان ، وذلك أنه إذا
قال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فهو أبلغ من قولك : « أحسن خلق كلَّ شيءٍ » لأنه قد يحسن
الخلق وهو المحاولة ، ولا يكون الشيء فى نفسه حسناً ، وإذا قال : أحسن كلَّ شيءٍ اقتضى أن
كلَّ شيءٍ خلقه حسن ، بمعنى أنه وضع كلَّ شيءٍ موضعه ، فهو أبلغ فى الامتتان .

فائدتان

الأولى : هل الأولى التأكيده بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أولى ؛ لأنه
اسم ، وهو أخف من الفعل ؛ وأيضاً فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة ، فيزداد ثقلاً ؛
ويمحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار .

الثانية : حيث أكد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنعت بالوصف المراد منه ، نحو

(٢) سورة الجدة ٧

(١) سورة محمد ٤

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ فسر أبيات كتاب سيبويه ، وهذه النسبة إلى الأوائى الصفريه .

قمت قياماً حسناً ، ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾^(١)، وقوله: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾^(٢).

وقد يُضاف الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر، قال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣).

الثاني^(٤): الحال المؤكدة ؛ وهى الآتية على حال واحدة ، عكس الميئنة ، فإنها لا تكون إلا منتقلة ، وهى لتأكيد الفعل كما سبق فى المصدر المؤكد لنفسه ؛ وسميت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرها تأكيداً ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .

كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^(٥).

وقوله: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٦).

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا﴾^(٧) ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسروراً .

وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٨).

﴿نُتِمَ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٩) ، وذكر الإعراض للدلالة على تناهى حالهم فى الضلال .

ومثله: ﴿أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَوْنَ﴾^(١٠) ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولى والإقرار .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

(١) سورة الأحزاب ٤٩ ، ٤١

(٣) أى مما يلحق بالمصدر الصناعى .

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٤) سورة مريم ٣٣

(٧) سورة النساء ٧٩

(٦) سورة النمل ١٩

(٩) سورة البقرة ٨٤ .

(٨) سورة البقرة ٨٣

وقوله : ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ^(٢) ، فإنه حال مؤكدة

لقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٣) ، وبهذا يزول الإشكال في أن

شرط الحال الانتقال ؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإننا نقول : ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يقف

ابنُ جنى على ذلك قدّر محذوفا ، أى معتقدا خلودهم فيها ؛ لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير

المؤمنين ، فلهذا ساع بجيئها غير منتقلة .

ومنهم من نازع في التأكيّد في بعض ما سبق ؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم

عاملها ، وليس كذلك التبسّم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله :

« تبسم تبسّم الغضبان » .

وكذلك التولية والإدبار في قوله تعالى : ﴿ وَلَىٰ مُدَبِّرًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ

مُدَبِّرِينَ ﴾ ^(٥) ، فإنهما بمعنىين مختلفين ، فالتولية أن يولّى الشئ ظهره ، والإدبار أن

يهرب منه ، فليس كل مولٍ مدبرا ، ولا كل مدبر مولى .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمِعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا

مُدَبِّرِينَ ﴾ ^(٥) ، فلو كان أصمّ مقبلا لم يسمع ، فإذا ولّى ظهره كان أبعدا له من السماع ، فإذا

أدبر مع ذلك كان أشدّ بعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولّى لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ قَوْلًا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ ﴾ ^(٦) ، فإنه بمعنى الإقبال .

(٢) سورة هود ١٠٨

(٤) سورة التوبة ٢٥

(٦) سورة البقرة ١٤٤ .

(١) سورة ق ٣١

(٣) سورة النمل ١٠

(٥) سورة النمل ٨٠

وقوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ^(١) ، إشارة إلى استمراره في الهروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان وَلَّى إذا رجع ، وكل راجع مُعَقَّب ، وأهل التفسير يقولون : لم يقف ولم يلتفت .
وكذلك قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، قيل : ليست بمؤكدّة ، لأن الشيء المرسل قد لا يكون رسولا ، كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ وَهُوَ أَلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(٤) ، جعلها كثير من المربين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل ، وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيّد غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشيء حقا في نفسه أن يكون مصدقا لغيره ، والفرض أن القرآن العزيز فيه الأمران ؛ وهو كونه حقا وكونه مصدقا لغيره من الكتب ، فالظاهر أن ﴿ مصدقا ﴾ حال مبيّنة لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها « الحق » لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذي تحمّله « الحق » لتأوله بالمشتق .

وقوله : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ ^(٥) ، قائما حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهي لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبي الربيع : ويجوز أن يكون حالا على جهة أخرى ، على معنى « شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط » فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما في حال الاتصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يزل ^(٦) بهما لأن صفاته ذاتية قديمة .

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة البقرة ٩١

(٦) ت : « لا يزال » .

(١) سورة النمل ١٠

(٣) سورة الداريات ٤١

(٥) سورة آل عمران ١٨ .

فائدة

[عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية]

قال صاحب " المفصل " : ^(١) لا تقع للؤكد إلا بعد الجملة الاسمية ، وهو خلاف قول أبي علي : إنها تكون بعد الجملتين ؛ محتجا بما سبق ، وكذا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمِعُ الْعُمْمُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ ^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ وَلَىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ ^(٣) .
 فـ « مدبرين » و « مدبرا » حال مؤكدة لفعل التولية .

فصل

في أدوات التأكيد

[مؤكديات المحل الاسمي]

الأول : التأكيد بـ « إِنَّ » ، قال تعالى : ﴿ يَأْيَأُهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٢) ، وهي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر في " دلائل الإعجاز " قال : وأكثر ^(٣) مواقع « إِنَّ » بحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ^(٤) ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فأما أن نجعل مرّة الجواب أصلا فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك :

(١) ص ٦٢

(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠

(٣) سورة فاطر ٥

(٤) سورة الحج ١

(٥) ص ٢٥١ مع تصرف في العبارة

(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون للسائل ظن في المشول عنه »

«صالح» في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب.

وقد يحى مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(١)، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها بحجها لسؤال مقدر بذكر الساعة، واصفا لها بأهول وصف، ليقرر عليه الجواب.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَقُونَ﴾^(٢)، أى لا تدعني في شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق، وقد جف به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم.

ومثله في النهي عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُدٍ﴾^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَرَجِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤)، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾^(٤) أورث للمخاطب حيرة: كيف لا ينزه نفسه مع كونها مطمئنة زكية! فأزال حيرته بقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾^(٤) في جميع الأشخاص ﴿بِالسُّوءِ﴾ إلا المعصوم.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(٥).

واعلم أن كل جملة صدرت بيان مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر؛ فإن الفاء

(٢) سورة هود ٣٧

(٤) سورة يوسف ٥٣

(١) سورة الحج ١

(٣) سورة هود ٧٦

(٥) سورة التوبة ١٠٣

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليل ، حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر ، كما سبق من الأمثلة .

وإن صدرت لإظهار فائدة الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها ، كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾^(١) ، بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(٢) .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسر بالجملة الشرطية مالا يحسن بدونها ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾^(٣) . ﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٤) . ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾^(٥) . ﴿ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٦) ؛ وأما حسنه بدونها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٧) فلفوات الشرط .

الثاني : « أن » المفتوحة ، نحو « علمت أن زيدا قائم » وهي ؛ حرف مؤكد كالمكسورة ؛ نص عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدها ؛ ويقال : التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها المفرد ؛ وبهذا يُفَرَّقُ بينها وبين « إن » المكسورة ؛ فإن التأكيدي في المكسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

الثالث : « كأن » ، فيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

(٢) سورة الأنبياء ١٠٠

(٤) سورة التوبة ٦٣

(٦) سورة المؤمن ١٧

(١) سورة الأنبياء ١٠١

(٣) سورة يوسف ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٥٤

(٧) سورة الإخلاص ١

كاف التشبيه و « إن »، فهي متضمنة لأن فيها ماسبق وزيادة.

قال الزحشرى : والفصل ^(١) بينه وبين الأصل - أى بين قولك : « كأنه أسد »، وبين « إنه كالأسد » - أنك مع كأن بان على التشبيه من أول الأمر، وثم بعد مضي صدره على الإثبات .

وقال الإمام في " نهاية الإيجار " : اشترك الكاف وكأن في الدلالة على التشبيه، وكأن أبلغ، وبذلك جزم حازم في " منهج البلغاء " وقال : وهي إنما تستعمل حيث يقوى الشبه ؛ حتى يكاد الرأى يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بلقيس : ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ ^(٢) .

الرابع : « لكن » لتأكيد الجمل، ذكره ابن عصفور، والتنوخي في " الأتقى " وقيل : للتأكد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك المجرد ، وهي أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعل » و « لعن » في لغة بنى تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ ومن ذكر أنها من المؤكدات التنوخي .

الخامس : لام الابتداء نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ ^(٣) وهي تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين ؛ ولأنها تدل بجهة التأكيدي ، وإن تدل بجهتين : العمل والتأكيد ، والدال بجهتين مقدم على الدال بجهة كتنظيره في الإرث وغيره . وإذا جاءت مع « إن » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً .

(١) الفصل ٣٠١

(٢) سورة النمل ٤٢

(٣) سورة إبراهيم ٣٩

وعن الكسائي أن اللام لتوكيد الخبر « وإن » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوز ، لأن التأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر .

السادس : الفصل ، وهو من مؤكدات الجملة ؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد ؛ وقال في قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ^(١) « أنا » وصف للياء في ﴿ تَرَنِ ﴾ يزيد تأكيداً ^(٢) وهذا صحيح ، لأن المضمرة تؤكد الضمير ؛ وأما تأكيد المظهر بالمضمر فلم يبعد ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يدعم به الكلام ، أى يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » . ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح « المفصل » ، وخالف فى أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فإما لفظياً أو معنوياً ، لا جائز أن يكون لفظياً ، لأن اللفظى إعادة اللفظ الأول كزيد كزيد ، أو معناه كقمت [أنا] ، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنياً عن المسند إليه ، ولا مفسراً ، ولا جائز أن يكون معنوياً ، لأن ألفاظه محصورة ، كالنفس والعين ، وهذا منه نقي للتوكيد الصناعى ولبس للكلام .

وفى " البسيط " ، ^(٣) للواحدى عند قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) ، قال سيبويه ^(٥) : دخل الفصل فى قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ ^(٥) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ بِيَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾ ^(٦) ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٧) ،

(٢) الكتاب ١ : ٣٩٥

(١) سورة الكهف ٣٩

(٣) البسيط فى التفسير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة الزمل ٢٠

(٤) سورة البقرة ٥

(٧) سورة سبأ ٦

(٦) سورة آل عمران ١٨٠

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ ^(١) ، وذكر أن هذا بمنزلة ما في قوله تعالى : ﴿ فَبِأَرْحَمَةٍ ﴾ ^(٢) . انتهى .

السابع : ضمير البيان المذكور ، والقصة للمؤنث ، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه ، والإطناب فيه ، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة ، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عنه ، ومفسرة له ، ويفعلون ذلك في مواضع التفعيم ، والغرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة المفسرة له .

وقد يكون لجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ^(٣) . وقد يفيد معه الانفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) أى المنفرد بالأحادية .

قال جماعة من النحاة : « هو » ضمير الشأن و « الله » مبتدأ ثان و « أحد » خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، ولم يفتقر إلى عائد لأن الجملة تفسير له ، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربه فنزلت .

ومنه : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ويجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٦) ، فالهاء في ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ ضمير القصة و ﴿ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ في موضع رفع ، خبر إن . وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٧)

(٢) سورة آل عمران ١٠٩ .

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة الحج ٤٦

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة طه ١٤

(٥) سورة الجن ١٩ .

(٧) سورة الشعراء ١٩٧ .

بقراءة الياء، وأن « يعلمه » مبتدأ، و « آية » الخبر، والماء ضمير القصة، وأنث لوجود « آية » في الكلام.

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكّد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه كقوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ ^(٢).

وقيل : لا يجب التأكيد ؛ بل يشترط الفاصل بينهما ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٣) ، فعطف ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على المضمّر المرفوع ؛ وليس هنا تأكيد بل فاصل ؛ وهو ﴿ لا ﴾.

وهذا لاجبة فيه ؛ لأنها دخلت بعد واو العطف ؛ والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو العطف ؛ كآيات المتقدمة ، بدليل قوله : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾ ^(٤).

ومنهم من لم يشترط فاصلا ، بدليل قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ الْمُتْلِينَ ﴾ ^(٥) ، فأكد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى ؛ حيث لم يقولوا : « إما أن تلقى أنت ».

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم في الإلقاء لعلمهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر عظمتهم في أذهان الحاضرين فلا يرفعها ما يأتي بعدها على زعمهم . وإنما ابتدءوا بموسى

(٢) سورة المائدة ٢٤

(٤) سورة هود ١١٢

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأنعام ١٤٨

(٥) سورة الأعراف ١١٥

فعرضوا عليه البداءة بالإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل :
تأدبوا تهذبوا .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكد في الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصريح بالأولية في
قوله : ﴿ وَإِنَّمَا أَنْ نَكُونُ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ ^(١) ، وهذا جواب بياني لا نحوي .

فإن قيل : ما وجه هذا الإطناب ؟ وهلاً قالوا : « إنا أن تلقى وإنا أن تلقى » ؟ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو المزاجاة لرموس الآي على سياق خواتمها ، من أول السورة
إلى آخرها .

والثاني : معنوي ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطاعتهم
عند أنفسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه .

ذكر ذلك ابن جني في " خاطرياته " ثم أورد سؤالاً وهو : إنا نعلم أن السحرة لم
يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام ! وأجاب بأن جميع ملورد
في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛
وليست بحقيقة ألفاظهم ، ولهذا لا يشك في أن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِن هَذَا نِ سَاحِرَانِ يُرِيدَانِ
أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ ^(٢) أن هذه الفصاحة
لم تجر على لغة العجم .

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر ، ذكره
الزنجشري في مواضع من كشفه .

قال في قوله تعالى : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ ^(١) معناه الحضر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال في قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾ ^(٢) أن معناه لا يُنْشِرُ إلا هم ، وإن المنكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه الفاسد في قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ ^(٣) ، قال : هم هنا بمنزلتها في قوله : * هُمْ يُفْرَشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ * .

في دلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته في هذه الآية يدل على خروج المؤمنين الفاسق من النار ؛ وليس هذا معتقده ، فعدل عن ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تتم له ، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عصاة المؤمنين وإن خلدوا في النار على زعمه إلا أن الكفار عنده أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه من عصاة المؤمنين ، فتخيل في تخريج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعاني في اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هذا أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمكن في الصفة ، وقد نص الجرجاني في "دلائل الإعجاز" على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جلية وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة ، وأنهم متمكنون منها فليست جلية ، وإذا كان كذلك فلا يعدل عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلى ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاة يخرجون من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره ، حتى لا يبقى فيها موحداً أبداً ! فهذه

الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك ، والسنة المتواترة موافقة ، ولا دليل للمخالف سوى قاعدة الحسن والقيح العقليين وإلزامهم الله تعالى مما لا ينبغي لهم أن يُلزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدى للمؤمنين في النار. نعوذ بالله من ذلك !

فائدة

[مواضع إفادة الحصر]

لا تختص إفادة الحصر بتقديم الضمير المبتدأ ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو المفعول ، أو الجار أو الجرور المتعلقة بالفعل ؛ ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ ^(١) فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا في الإيمان بالله بل لا بدّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين - قدم الجار والجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيره لا يملك ضرا ولا نفعاً فيتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ^(٢) ، ليفيد النفي عنها فقط واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيرها في : ﴿ لَا رَبَّ فِيهِ ﴾ ^(٣) ، لأن نفي الرب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

العاشر: منها « هاء » التنبيه في النداء، نحو: « يَا أَيُّهَا »، قال سيبويه: وأما الألف والماء اللتان لحققتا « أيا » تؤكدان فكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت: « يَا أَيُّهَا » وصار الاسم تنبيهاً.

هذا كلامه. وهو حسن جداً، وقد وقع عليه الزنجشري فقال: وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدة تبين معاضدة حرف النداء ومكانته بتأكيد معناه ووقوعها عوضاً مما يستحقه، أى من الإضافة.

الحادى عشر: « يا » الموضوع للبعيد إذا نودى بها القريب الفطن قال الزنجشري: إنه للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنى به جداً.

الثانى عشر: « الواو »، زعم الزنجشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف، كما تدخل على الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَّْا كِتَابٌ مَّقْلُومٌ ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِينَ كَلْبًا ﴾^(٢)، والصحيح أن الجملة الموصوف بها لا تقتن بالواو، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى الصفات بل الجملة حال من « قرية » لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها.

الثالث عشر: إما المكسورة، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾^(٣)، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيداً. وكلام الزجاج يقتضى أن سبب اللحاق نون التوكيد.

وقال الفارسي : الأمر بالعكس ؛ لمسابهة فعل الشرط بدخول « ما » للتأكيد بالفعل .
 للقسم عليه من جهة أنها كإعدام في القسم لما فيها من التأكيد . وجميع ما في القرآن من
 الشرط بعد « إما » توكيده بالنون ، قال أبو البقاء : وهو القياس ^(١) ، لأن زيادة « ما » مؤذنة
 بإرادة شدة التوكيد . واختلف النحاة : أنلزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل « إما »
 أم لا ؟ فقال المبرد والزجاج : يلزم ولا تحذف إلا ضرورة . وقال سيبويه وغيره : لا تلزم
 فيجوز إثباتها وحذفها ، والإثبات أحسن . ويجوز حذف « ما » وإثبات النون ، قال
 سيبويه : إن ثبت لم تقم النون ، كما أنك إذا أثبت لم تجيء بما . انتهى .

وجاء السماع بعدم النون بعد « إما » كقول الشاعر :

فإِما ترينى ولى لِمَـةٍ فإن الحوادث أودى بها

الرابع عشر : أما المفتوحة ، قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَلْخَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٢) ، إنها تفيد التأكيد .

الخامس عشر : ألا الاستفتاحية ، كما صرح به الزمخشري ، في قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ^(٣) ، وبدل عليه قولهم : إنها للتحقيق ، أى تحقيق الجملة بعدها ، وهذا معنى
 التأكيد ، قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها
 إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
 يَحْزَنُونَ ﴾ ^(٤) .

(١) إملاء ما من به الرحمن .

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة البقرة ١٢

(٤) سورة يونس ٦٢

السادس عشر : ما النافية ، نحو : ما زيد قائماً أو قائم ، على لغة تميم ، جعل سيويوه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد في الإثبات ، كما أن « قد » فيها معنى التوكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها . ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل .

السابع عشر : الباء في الخبر ؛ نحو ما زيد بمنطلق ، قال الزمخشري في كشافه القديم : هي عند البصريين لتأكيد النفي . وقال الكوفيون : قولك : ما زيد بمنطلق ، جواب إن زيدا لمنطلق ، « ما » بإزاء « إن » والباء بإزاء اللام ؛ والمعنى راجع إلى أنها لتأكيد ؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي . هذا كله في مؤكدات الجملة الاسمية .

[مؤكدات الجملة الفعلية]

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكد ؛ وإليه أشار الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَمْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(١) معناه [حصل له الهدى] ^(٢) لا محالة .

وحكى الجوهري عن الخليل أنه لا يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك لمن يتشوق سماع قدوم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن الجحى بها ؛ بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

(٢) تكملة من الكشف ١ : ٢٠٢ .

(٢٧ - برهان - ثان)

مَثَلٌ ﴿^(١)﴾ وفي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ ^(٢) : قد في الجملة الفعلية المحاب بها القسم مثل إن واللام في الاسمية المحاب بها في إفادة التأكيد .

وتدخل على الماضي ؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ^(٣) .

والمضارع ، نحو : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ ^(٤) ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) ، قال الزمخشري : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ؛ وبهذا يحاب عن قولهم : إنما تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن إبان : تفيد مع المستقبل التعليل في وقوعه أو متعلقه ؛ فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثاني كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) ، المعنى والله أعلم : أقل معلوماته ما أنتم عليه .

ثانيها : السين التي للتنفيس ، قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ ^(٦) معنى السين أن ذلك كائن لاحالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزمخشري فقال في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ ^(٧) السين تفيد وجود الرحمة لاحالة ؛ فهي تؤكد [الوعد ، كما تؤكد] ^(٨) الوعيد ، في قولك : « سأنقِم منك يوما » يعني أنك لا تفوتني وإن تبطأت .

(٢) سورة البقرة ٨٥

(٤) سورة الأنعام ٣٣

(٦) سورة البقرة ١٣٨

(٨) زيادة من الكشاف ٢ : ٢٢٦

(١) سورة الإسراء ٨٩

(٣) سورة الشمس ٩

(٥) سورة النور ٦٤

(٧) سورة التوبة ٧١

ونحوه : ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾ ^(١) . ﴿ وَأَسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٢) .
 ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ ﴾ ^(٣) ، لكن قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْوَفَ يُعْطِيكَ
 رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٤) معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير ، أن العطاء كائن لا محالة
 وإن تأخر .

وقد اعترض عليه بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين ، وبأن الوجوب
 المشار إليه بقوله « لا محالة » لا إشعار للسين به .

وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر ، فإذا كان المقام ليس مقام
 تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع ، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .
 وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين .

والثاني : أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة ؛ لأنها تفيد أمرين : الوعيد والإخبار
 بطريقة ، وأنه مترآخ ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين ؛ ولأنك أن الإخبار بالشئ وتعيين طريقه
 مؤذن بتحقيقه عند الخبر به .

ثالثها : النون الشديدة ؛ وهى بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات ، وبالحقيقة ، فهى بمنزلة
 ذكره مرتين .

قيل : وهذان النونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بإن واللام ؛ ولم يقع

(٢) سورة الضحى ٥

(٤) الكشاف ٤ : ٦١٢

(١) سورة مريم ٩٦

(٣) سورة النباء ١٥٢ .

في القرآن التأكيد بالحقيقة إلا في موضعين : ﴿ وَلَيْسَ كُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٢) .

ولما لم يتجاوز الثلاثة في تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها في تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ فَمَهْلٍ الْكَافِرِينَ أَهْمِلُهُمْ رُوَيْدًا ﴾ ^(٣) ، لم يزد على ثلاثة : مهل ، وأمهل ، ورويدا ، كلها بمعنى واحد ، وهن : فعلان واسم فعل .

رابعاً : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفي كإن في تأكيد الإثبات ؛ فتقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيد النفي ، قلت : لن أبرح .

قال سيبويه : هي جواب لمن قال : سيفعل . يعني والسين للتأكيد فجوابها كذلك . وقال الزنجشیری : « لن » تدل على استغراق النفي في الزمن المستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال في « الفصل » : ^(٤) لن لتأكيد ما تعطيه ، لا من نفي المستقبل . وبني على ذلك مذهب الاعتزال في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ ^(٥) قال : هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في « الشامل » عن المعتزلة ورد عليهم بقوله تعالى لليهود : ﴿ فَتَمَنُّوا أَلَمُوتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ ^(٦) ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون : ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴾ ^(٧) ، يعني الموت .

ومنهم من قال : لا نفي الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأن النفي « بلا » أطول من النفي « بلن » ؛ لأن آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النفس ، فناسب طول المدة بخلاف لن

(٢) سورة الملق ١٥

(٤) ص ٣٠٧ .

(٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥ .

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة الطارق ١٧

(٥) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٧) سورة الحاقة ٢٧ .

ولذلك قال تعالى : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ^(١) وهو مخصوص بدار الدنيا .

وقال : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ^(٢) ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ؛
وعلى بأن الألفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت لا بزيادة مدة .

وهذا أطف من رأى المعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزملى كاتى فى ” التبيان “ بقوله :
لا تنفى ما بعد ، ولن تنفى ما قرب . وبحسب المذهبين أولوا الآيتين : قوله تعالى : ﴿وَلَنْ
يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٣) ، ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٤) .

ووجه القول الثانى أن ﴿لا يتمنونه﴾ جاء بعد الشرط فى قوله تعالى : ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ
أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ ^(٥) ، وحرف الشرط يعم كل الأزمنة ،
فقبول بلا ، ليعم ما هو جواب له ، أى زعموا ذلك فى وقت ما قيل لهم : تمنوا الموت ، وأما
﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ^(٣) ، فجاء بعد قوله : ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ
خَالِصَةً﴾ ^(٦) ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للسكون
فى دار الكرامة التى أعدّها الله لأوليائه وأحبابه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله :
﴿لَنْ تَرَانِي﴾ ^(١) .

قلت : والحق أن لا ولن مجرد النفى عن الأفعال المستقبلية ، والتأييد وعدمه يؤخذان
من دليل خارج ، ومن احتج على التأييد بقوله : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ^(٥) ،
وبقوله : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ ^(٧) ، عورض بقوله : ﴿فَلَنْ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ ^(٧) ،
ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم ، وبقوله : ﴿وَأَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ^(٨) ، ولو كانت

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة الجمعة ٧

(٦) سورة الحج ٧٣

(٨) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة الأعراف ١٤٣

(٣) سورة البقرة ٩٥

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة مريم ٢٦

للتأيد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل عدمه ، وبقوله : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ^(١) ، لا يقال : هي مقيدة فلم تعد التأيد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخصم يدعى أنها موضوعة لذلك ، فلم تستعمل في غيره . وقد استعملت لا للاستغراق الأبدى في قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ ^(٥) ، وغيره مما هو للتأيد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدل على أنها مجرد النفي ، والتأيد يستفاد من دلائل آخر .

القسم الثاني

الصفة

وهي مخصصة إن وقعت صفة للنكرة ، وموضحة للمعرفة

[الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها]

وتأتي لأسباب :

أحدها : لجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٥) ، فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك -

(٢) سورة فاطر ٣٦

(٤) سورة الأعراف ٤٠

(١) سورة طه ٩١

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة فاتحة الكتاب ١ .

حتى يوضح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامي بعض ممدوحه ^(١) ،
ثم قال :

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا ^(٢)

فقوله : « لم تزد » بيان أنها للإطناج والثناء ، لا للتعريف والتبيين .

وقيل : إن الصفات الجارية على القديم سبحانه المراد بها التعريف ، فإن تلك
الصفات حاصلة له ، لا مجرد الثناء ، ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعاً ؛ ومنه قوله تعالى :
﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ ^(٣) ، فهذا الوصف المدح ليس غير ؛ لأنه ليس
يمكن أن يكون نعمة نبون غير مسلمين ، كذا قاله الزمخشري .

قال : وأريد ^(٤) بها التعريض باليهود ؛ وأنهم بعداء من ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء
كلهم [في القديم والحديث] ^(٥) ، وأن اليهود ^(٦) بمعزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛
والأصل في المدح التمييز بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلام وصف عام ،
فوصفهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له ، أو ^(٧)
باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غاية ؛ لأن معنى ^(٨) ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام
والطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية ، التي هي أشرف أوصاف العباد ، فكذلك
يُوصفون بها في أشرف حالاتهم ، وأكل أوقاتهم . وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٥ ؛ من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة .

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٤) الكشف ١ : ٩٥

(٥) نكتة من الكشف

(٦) الكشف : « اليهودية »

(٧) ت . « وباعتبار » .

(٨) ت : « مثناه » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ ^(١) أى ، مستسلمين لأمرك ، لقضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾ ^(٢) ، وكذلك قوله : ﴿ النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٣) تنويه بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفة تعظم بعظم موصوفها كما وصفت للملائكة المقرَّبون بالإيمان فى قوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ ^(٤) تنويهاً بقدر الإيمان ، وحضاً للبشر على التحلى به ، ليكونوا كالمقرَّبين فى وصف الإيمان ، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ ﴾ ^(٥) .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يُستعمل فى غيره بطريق الوضع ، وتعريفه إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعماله فى نبينا صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه ^(٦) بل ذلك من الاستعمال ، وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٧) وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ ^(٨) وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ ^(٩) ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ ^(١٠) .

(٢) سورة يوسف ١٠١

(٤) سورة المؤمن ٧

(٦) ت : « من وصفه »

(٨) سورة الأنعام ١٢٤

(١٠) سورة الزمل ١٥

(١) سورة البقرة ١٢٨

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٨

(٧) سورة الأعراف ١٥٨

(٩) سورة آل عمران ٤٩

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه في التعريف ، وأما أن تكون فوقه فلا ؛ لأنها على كل حال تابعة والتابع دون المتبوع .

فإن قيل : كيف يصح أن يزال إيهام الشيء بما هو أبهم منه ؟

فالجواب : أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة ؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف ؛ لأنها كالشيء الواحد .

الثالث : لتعيينه للجنسية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ^(١) ، لأن المعنى « دابة » والذي سيق له الكلام الجنسية لا الأفراد ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ ^(١) ، فجمع ﴿ أُمَّة ﴾ يحقق إرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور ، وهو كون الدابة غير منفكة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ؛ لينتفى توهم الفردية ، هذا معنى ما أشار إليه السكاكي في « المفتاح » ^(٢) .

وحمل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابة مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعاً بدون الوصف ، لأن النكرة المنفية - لا سيما مع « من » - الاستغرافية - قطعية .

وقال الزمخشري : إن ^(٣) معنى زيادة ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ يفيد زيادة

(١) سورة الأنعام ٣٨

(٢) المفتاح ص ١٠١ ، وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر : ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ مع ﴿ دَابَّة ﴾ ، و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ مع ﴿ طَائِر ﴾ ، لبيان التصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ إنما هو للجنسين وتقريرهما .

(٣) الكشف ٢ : ١٦ .

التمسيم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما في ^(١) الأرض ، وما من طائر [في جو السماء] ^(٢) من جميع ما يطير بجناحيه [إلا أم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها] » ^(٣) .

ويحتمل أن يقال : إن الطيران لما كان يوصف به من يعقل كالجان والملائكة ، فلولم يقل : ﴿ بجناحيه ﴾ لتوهم الاختصار على جنسها ممن يعقل ، فقيل : ﴿ بجناحيه ﴾ ليفيد إرادة هذا الطير المعتقد فيه عدم العقولية بعينه .

وقيل : إن الطيران يستعمل لغة في الخفة ، وشدة الإسراع في الشئ ، كقول الحماسي ^(٤) :

* طَارُوا إِلَيْهِ زُرَاقَاتٍ وَوُحْدَانَا *

فقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ ﴾ لكان ظاهره العطف يوم : « ولا طائر في الأرض » ؛ لأن المعطوف عليه إذا قيد بظرف أحوال يقيد به المعطوف ، وكان ذلك يوم اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير بجناحيه ، كالدجاج والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ زال هذا الوهم ، وعلم أنه ليس بطائر مقيد ؛ إنما تقيدت به الدابة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ مع أن المعلوم أن الفساد

(١) الكشف : « في جميع الأرضين السبع »

(٣) هو أييف بن قريط العبدي ، وصدره :

(٢) تكملة من الكشف

* كُنَّا إِذَا مَا أَنَا صَارْخٌ فَرَعٌ *

لا يقع إلا في الأرض ، قيل : في ذكرها تنبيه على أن الحل الذي فيه شأنكم وتصرفكم ، ومنه مادة حياتكم - وهي ستره أموالكم - جدير ألا يُفسد فيه ، إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة : ﴿ وَمَالَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ^(١) لأن المراد نفي النصير عنهم في جميع الأرض ، فلم يُذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصاً ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَاسْكِنِ تَعَمَّى الْقَابُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٣) ونحوها من القبيح - إذ القول لا يكون إلا بالهم ، والأكل إنما يكون في البطن - فقوائده مختلفة :

ف قيل : ﴿ بأفواههم ﴾ للتنبيه على أنه قول لادليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أى لا يعضده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحته ، كالألفاظ المهمة التي هي أجراس ونغم ، لاتدل على شئ مؤثر ؛ لأن القول الدال على معنى قول بالهم ومؤثر في القلب ، ومالا معنى له مقول بالهم لاغير ؛ أو المراد بالقول المذهب ؛ أى هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم ؛ لأنه لا حجة عليه توجب اعتقاده بالقلب .

وقيل : إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة النساء ١٠

(٤) سورة المجادلة ٨

(١) سورة التوبة ٧٤

(٣) سورة الحج ٤٦

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد ، فأفاد ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ التنصيص على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيد لم يستفد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ ...﴾^(١) الآية ، فلم يكذب ألسنتهم ، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم ؛ من خلافه .

وإنما قال : ﴿فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٢) ، لأنه يقال : أكل في بطنه إذا أمعن ، وفي بعض بطنه ، إذا اقتصر ، قال :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ تَخِيصُ^(٣)
فكأنه قيل : يأكلون ما يجرّ - إذا امتلأت بطونهم - نارا .

وإنما قال : ﴿الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٤) ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفرغ والتفكر وسماح أخبار من مضى من الأمم ، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسله ومخالفتهم لهم قال : ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٥) قال ابن قتيبة : وهل شيء أبلغ في العظمة والعزّة من هذه الآية ! لأن الله تعالى أراد : أفلم يسيروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعنوّ فَيَرَوْا بيوتاً خاوية قد سقطت على عروشها ، وبئرا يشرب أهلها فيها قد عطلت ، وقصرأ جاء ملكه بالشيء خلا من السكن ، وتداعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ؛ مثل الذي نزل بهم !

(٢) سورة النساء ١٠

(١) سورة المنافقون ١

(٣) البيت من شواهد الكشف ١ : ٣٦٩ ؛ قال صاحب مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف : « أي كلوا في بعض بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس ؛ أبي لا تملئوها فإن أطمعتموني عققتم عن الطعام . ثم قال : فإن زمانكم ، أي أمرتكم بذلك لأن زمانكم مجذب ، والحميس : الضامر البطن ، فشبه الزمان المجذب بالرجل الجائع على طريق الكناية ، ووصفه بالحميس تحييل لذلك » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تنم عن النظر والرؤية وإن عميت قلوبهم التي في صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يُعنى بها القلب ، في نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أُعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ^(١) ، جاز أن يُعنى بالقلب العين ، فقيد القلوب بذكر محلها رفعا لتوهم إرادة غيرها .

وقيل : ذكر محل العمى الحقيقي الذي هو أولى باسم العمى من عمى البصر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديدُ بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » ، أى هذا أولى بأن يكون شديدا منه ، فعنى القلب هو الحقيقي لا عمى البصر ، فأعنى القلب أولى أن يكون أعنى من أعنى العين ، فنبه بقوله : ﴿ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) على أن العمى الباطن في العضو الذي عليه الصدر ، لا العمى الظاهر في العين التي محلها الوجه .

فوائد تتعلق بالصفة

الأولى

[الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن المتكلم أعم من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس .

وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَأُذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

أَلَوْعِدَ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا^(١) إذ لا يجوز أن يكون ﴿نبياً﴾ صفة لـ «رسول»، لأن النبي أعم من الرسول، إذ كل رسول من الآدميين نبي ولا عكس.

والجواب أن يقال: إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال مافى «رسول» من معنى «يرسل»، أى كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته، وهى حال مؤكدة، كقوله: ﴿وَهُوَ أَلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٢).

الثانية

تأتى الصفة لازمة لا للتقييد

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(٣) قال الزمخشري: هى^(٤) كقوله: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٥)؛ وهى صفة لازمة نحو قوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٦) جى بها للتوكيد؛ لأن يكون فى الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان. ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء، كقولك: من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فאלله مثيبه.

وقال الماتريدى^(٧): هذا لبيان خاصة الإشراف بالله ألا تقوم على صحته حجة، لا بيان أنه نوعان، كما فى قوله: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٨) هو بيان خاصة الطيران، لا أنه نوعان.

(٢) سورة البقرة ٩١

(٤) الكشف ٣ : ١٦٣

(٦) سورة الأنعام ٣٨

(١) سورة مريم ٥٤

(٣) المؤمنون ١١٧

(٥) سورة آل عمران ١٥١

(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى، إمام علم الكلام، منسوب إلى ماتريد، نحلة بسمرقند وصاحب كتاب التوحيد، وأوهام المعتزلة، والرد على القرامطة وغيرها. توفى سنة ٣٣٣. الفوائد البهية ص ١٩٥.

وقوله: ﴿سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ^(١) والسَفَه لا يكون إلا عن جهل . وقيل ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ بمقدار قبحه .

وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ ^(٢) ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن معناه « بغير الحق » في اعتقادهم ؛ لأن التصريح بصفة فعلهم القبيح أبلغ في ذمهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما في عكسه : ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ ^(٣) لزيادة معنى في التصريح بالصفة .

وقال بعضهم : ولأن قتل النبي قد يكون بحق ، كقتل إبراهيم عليه السلام ولده ، ولو وُجد لكان بحق . وقال الزمخشري : إنما قيده لانهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض ، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحوم ودعومهم إلى ما ينفعهم قتلهم ، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا زجها يوجب غندهم القتل ^(٤) .

وكقوله تعالى : ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ^(٥) ؛ مع أن ذلك منهي عنه في غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره في الحج ، وأنه لو قدر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يحز في الحج ، كيف وهو لا يجوز مطلقاً .

وقوله تعالى : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ^(٦) ولم يذكر مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(٧) ، لأن الرياء يقع في الحج كثيراً ، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٨) واتباع الهدى لا يكون إلا كذلك .

(٢) سورة البقرة ٦١
(٤) الكشف ١ : ١٠٩ مع تصرف في العبارة -
(٦) سورة البقرة ١٩٦
(٨) سورة القصص ٥٠

(١) سورة الأنعام ١٤٠
(٣) سورة الأنبياء ١١٢
(٥) سورة البقرة ١٩٢
(٧) سورة البقرة ١٨٧

وقيل : بل يكون الهدى في الحق ، فلا يكون من هذا النوع .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) ، فإن حكمه تعالى حسن لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصدُ ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك ؛ لأن الموقن هو الذي يطلع على ذلك دون الجاهل .

وقوله تعالى : ﴿ قَوْلٍ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٢) ، والكتابة لا تكون إلا باليد ؛ فقائده مباشرة ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة في تقييح فعلهم ؛ فإنه يقال : كتب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما في قول علي : « كتب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

الثالثة

قد تأتي الصفة بلفظٍ والمراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ ^(٣) ؛ قيل : المراد : « سوداء ناصع » ، وقيل : بل على بابها .
ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾ ^(٤) ؛ قيل : كأنه أبيضٌ سود ، وسمى الأسود من الإبل أصفر ، لأنه سواد تعلوه صفرة .

الرابعة

قد تنجيء للتنبيه على التعميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(٥) مع أن المعلوم أما يؤكل إذا أثمر ،

(٢) سورة البقرة ٧٩

(٤) سورة المرسلات ٣٣

(١) سورة المائدة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٦٩

(٥) سورة الأنعام ٩٩

فقيل : فأنذته نفى توهم توقف الإباحة على الإدراك والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٢) فإن غير مال اليتيم كذلك ، لكن إنما خصه بالذكر ، لأن الطمع فيه أكثر لمعجزه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مال البالغ . أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين ؛ وهما النهى عن قربانه بغير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا ﴾ ^(٣) ، مع أن الفعل كذلك ، وقصد به ليُعلم وجوب العدل في الفعل من باب أولى ؛ كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ﴾ ^(٤) .

الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابقة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٥) ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتاً ، قصد به مجرد التأكيد . ولقائل أن يقول : إن «إلهين» متنى و«الاثنان» للتثنية ، فما فائدة الصفة ؟ وفيه وجوه : أحدها : قاله ابن الخباز ^(٦) : إن فائدتها تأكيد نهى الإشراك بالله سبحانه ، وذلك

(٢) سورة الأنعام ١٥٢

(٤) سورة الإسراء ٢٣

(١) سورة الملق ٥

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٥) سورة النحل ٥١ .

(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الحجاز الإربلي الضرير ، شارح ألفية ابن مطي ، توفي سنة ٦٣٧ بنية الوعاة ١٣١ .

لأن العبرة في النهي عن اتخاذ الإلهين ؛ إنما هو لحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف «إلهين»
بغير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلهين عاجزين » لأشعر بأن القادرين
يجوز أن يُتخذوا ، فعنى التثنية شامل لجميع الصفات ؛ فسبحان من دقت حكمته
في كل شيء !

ونظير هذا ما قال الأخفش في قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ (١) .

الثاني : أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن
وبنو عبد المطلب شيء واحد » ، وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ،
فالتثنية باعتبارها . فلو قيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ﴾ فقط لصح في موضعه أن يكون نهياً
عن اتخاذ جنسين آلهة ؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة ؛ لأنه يُطلق عليهم أنهم
واحد ؛ لاسيما وقد يتخيل أن الجنس الواحد لا تنضاد مطلوباته ، فيصح ، فلما قال : ﴿ ائْتِنِ ﴾
يُبين فيه قبح التعدد للإله ، وأنه منزه عن العددية . وقد أومأ إليه الزمخشري بقوله :
« ألا ترى (٢) أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك (٣) : إنك نفيت
الإلهية لا الوجدانية » .

الثالث : أنه لما كان النهي واقعاً على التعدد والائتينية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين ؛
لأن قولك : « لا تتخذ ثوبين » يحتمل النهي عنهما جميعاً ؛ ويحتمل النهي عن الاختصار
عليهما ؛ فإذا قلت : « ثوبين اثنين » علم المخاطب أنك نهيتة عن التعدد والائتينية دون
الواحد ؛ وأنت إنما أردت منه الاختصار على ثوب واحد ، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد ،

(١) سورة النساء ١٧٦ ؛ وسيأتي نص جواب الأخفش في الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، ونقله الحريري

في درة النواص ١٧

(٣) الكشف : « وخيل » .

(٢) الكشف ٢ : ٤٧٥

فأتى باللفظ الموضوع له ، الدالّ عليه فكأنه قال : « لانتعد الآلهة ، ولانتخذ عدداً تعبده ، إنما هو إله واحد » .

الرابع : أن « اتخذ » هي التي تتمدى إلى مفعولين ، ويكون ﴿ اثنین ﴾ مفعولها الأول و ﴿ إلهین ﴾ مفعولها الثاني ؛ وأصل الكلام : « لاتتخذوا اثنین إلهین » ثم قدم المفعول الثاني على الأول . ويدلّ على التقديم والتأخير أن « إلهین » أخص من « اثنین » ، واتخاذ اثنین يقع على ما يجوز ؛ وعلى ما لا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنین إلهین فلا يقع إلا على ما لا يجوز . وقدم « إلهین » على « اثنین » إذ المقصود بالتهى اتخاذها إلهین ؛ فالتهى وقع على معنيين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلا بدّ من ذكر « الاثنین » و « الإلهین » ؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ .

قال صاحب " البسيط " : وهذا الوجه هو الجيد ، ليخرج بذلك على التأکید ؛ وإما إذا جعل « إلهین » مفعول « تتخذوا » و « اثنین » صفة ، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأکید ؛ لأنه لا يستفاد من « اثنین » ما استفيد من « إلهین » ، لأن الأول يدلّ على العدد والجنس ، والثاني على مجرد الإثنيّة .

قال : وهذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اُثْنَيْنِ ﴾ ^(١) في دخول « اثنین » في حد الوصف ، ألا إن مَنْ قرأ بتنوين « كلّ » فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عنه ، و ﴿ زوجین ﴾ مفعول « احمل » ^(٢) أو « فاسلك » ^(٣) و « اثنین » نعت . و ﴿ مِنْ ﴾ يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف ، لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسلك فيها زوجین اثنین من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كلّ » احتمل وجهين : أحدهما أن تجعل : « اثنین » المفعول ، والجار والمجرور متعلق

(١) في سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) في سورة هود (٣) في سورة « المؤمنون » .

بفعل الأمر المحذوف كما تقدم . والثاني جعل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و « كل » هي المفعول و « اثنين » صفة .

الخامس : أنه بدل ، وينوى بالأول الطرح ، واختاره النبلى في " شرح الحاجبية " قال : لما فيه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال في الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ ^(١) ، فإن ^(٢) مروان بن سعد المهلبى سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ما الفائدة في هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كانتا » تفيد الثنية ، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى باثنتين ، مع أنه لا يجوز « فإن كانتا ثلاثا » ولا فوق ذلك ، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء ؟ فأجاب أبو الحسن ؛ بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة ، أى قد كان يجوز أن يقال : « فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو « صالحتين » أو غير ذلك من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنتين ﴾ أفهم أن فرض اثنتين [للآختين] ^(٣) تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط [على أى صفة] ^(٣) ، وهى فائدة لا تحصل من ضمير المثنى . ومعناه أنهم كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورث إلا من يحمل الكلّ ويُنكى العدو ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلمت الآية أن العبرة في أحد الثلثين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غير اعتبار أمر زائد على العدد .

قال الحريرى : و [لعمري] ^(٣) لقد أبدع مروان في استنباطه وسؤاله ، وأحسن أبو الحسن في كشف إشكاله !

ولقد نقل ابن الحاجب في " أماليه " هذا الجواب عن أبى على الفارسى - وقد بينا

(٢) الخبر في درة القوام للحريرى ١٧

(١) سورة النساء ١٧٦

(٣) تكملة من درة القوام .

أنه من كلام الأخفش - ثم اعترض عليه بأن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على الثني مجرداً عن الصفات لا يصح إطلاقه خبراً دالاً على التجريد من الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوع له؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني رجل»، لا يفهم إلا ذات، من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل، فكذلك «اثنتين» لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفد منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية. ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصح هاهنا؛ إذ لو صح لجاز أن يقال: «فإن كانتا على أي صفة حصل» ولو قيل ذلك لم يصح، لأن تثنية الضمير في ﴿كانتا﴾ عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنين وجماعة؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة.

ثم لما كان الضمير ^(١) الذي في «كانتا» العائد على الكلالة هو في معنى اثنين صح أن تثنيه لأن تثنيته فرع عن الإخبار باثنين؛ إذ لولاه لم يصح أنه لم تستفد التثنية إلا من اثنين.

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ^(٢)، ثم قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ ^(٣)، ﴿فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ ^(٤) ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا لكان الضمير لغير مذكور!

والجواب بشيء يشمل الجميع؛ وهو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سبق إليه ونسب إلى صاحبه؛ فإذا قلت: إذا جاءك رجال، فإن كان واحداً فافعل به كذا، وإن كان اثنين فكذا؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين؛ لأن المقصود الجائي، وكأنك قلت: وإن كان الجائي من الرجال؛ لأنه علم من قولك: «إذا جاءك»؛ والآية سبقت لبيان

الوارثين الأولاد ؛ فكأنه قيل : « فإن كان الوارث من الأولاد » ؛ لأنه المعنى الذى سيق له الكلام ، فقد دخلت « الاثنان » باعتبار هذا المعنى .

ويحوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه .
قلت : وفي هذه الآية ثلاثة أجوبة آخر :

أحدها : أنه كلام محمول على المعنى ، أى : « فإن كان من ترك اثنتين » ؛ وهذا مقيد ؛ فأضمره على ما بعده ، و « من » يسوغ معها ذكر الاثنين ؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد والاثنين والجمع ؛ فإذا وقع الضمير موقع « من » جرى مجراها في جواز الإخبار عنها بالاثنتين .
الثانى : أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها المرفوضة ؛ كقوله تعالى : ﴿ اسْتَخْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ^(١) ، وذلك أن حكم الأعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى المعداد ؛ كثلاثة رجال ، وأربعة أبواب ، فكان القياس أن يقول : اثنين رجل ، وواحد رجل ؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجدد لفظة تجمع العدد والمعداد ، فتفتنيك عن إضافة أحدهما إلى الآخر ؛ وهو قولك : رجلان ورجل ؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثة ، لم يعلم المعداد ما هو ؟ وإذا قلت : رجال ، لم يعلم عددهم ما هو ؟ فانت مضطر إلى ذكر العدد والمعداد ، فلذلك قيل : كان الرجال ثلاثة ولم يقل : كان الرجلان اثنين ، ولا الرجلان كانا اثنين ، فإذا استعمل شئ من ذلك كان استعمالا للشئ المرفوض ؛ كقوله :

* ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ ^(٢) *

(١) سورة المجادلة ١٩

(٢) قبله :

* كَانَ خُصِيَّةً مِنَ التَّدْلِيلِ *

استشهد به الزعفراني في الفصل في باب الثنى ١٨٤ ، وابن هشام في الشذور ٤٧٥ ، ونسبه ابن السرياني لشعيب الهذلي ، وانظر حواشى الشذور .

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؛ وإنما هو في الشعر ؟

قيل : إنا وجدنا في القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة « كاستحوذ » ونظائرها .

الثالث : أن المراد « فإن » كانتا اثنتين فصاعداً ، فعبر بالأدنى عنه وعما فوقه .
قاله ابن الضائع النحوى .

قلت : ونظائرها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ ^(١) فإن الرجولية المثناة
فُهِمَتْ من الضمير ؛ بدليل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ فالظاهر أن قوله :
﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لآخر ، فكان المعنى : « فإن لم يوجد حال كونها رجلين » .
ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٣) : فإن الأنوثة فُهِمَتْ من قوله :
﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤال في الأول ؛ فقال : الضمير في ﴿ يَكُونَا ﴾ للرجلين ، لأن
﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيداً بأنهما من الرجال ؛ فكان الكلام : « فإن لم يكن الرجلان
رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش في آية المواريث ^(٤) : إن الخبر هنا أفاد العدد
المجرد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذ وضع فيه « الرجلين » موضع « الاثنين » ، وهو تجوز بعيد ؛
والذى ذكره الفارسي : المجرد منها ، الرجولية أو الأنوثة أو غيرها من الصفات ؛ فكيف
يكون لفظ موضوع لصفة مادالاً على نفيها ^(٥) !

(٢) سورة آل عمران ٣٦

(٤) ت : « تمها » تصحيف .

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) ص ٤٣٦ من هذا الجزء

على أن في جواب الفارسي هناك نظرا ؛ فإنه لم يَزِدْ على أن جعل نفس السؤال جوابا !
كأنه قيل : لم ذكر العدد وهو متضمن للضمير فقال : لأنه يُفيد العدد المجرد ، فلم يزد
الألفاظ مجردا .

قال : وأما مَنْ أجاب بأن ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ منصوب على الحال الميئنة و « كان » تامة
فهو أظرف من الأول ، فإنه سُئِلَ عن وجه النظم ، وأسلوب البلاغة ونفى مالا يليق بها من
الحشو ، فأجاب بالإعراب ، ولم يجب عن السؤال بشيء ؛ والذي يَرِدُ عليه وهو خبر يَرِدُ
عليه وهو حال ، وما زادنا إلا التكلف في جعله حالا .

والذي يظهر في جواب السؤال هو أن ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين
بمعنى « شخصين شَهِيدَيْنِ » قيده بقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(١) ؛ ثم أعاد الضمير
في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ على « الشَهِيدَيْنِ المطلقين » ، وكان عوده عليهما أبلغ
ليكون نفى الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما ، فيكون الشرط موجبا ونفيا على الشاهدين المطلقين
لأن قوله : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(١) ، كالشرط ؛ كأنه قال : « إِنْ كَانَا رَجُلَيْنِ » ، وفي النظم على
هذا الأسلوب من الارتباط وجرى الكلام على نسق واحد مالا يخفاء به . وأما في آية
الموارث ؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى ؛ بدليل أنه لم
يتقدمه ما يدل عليه لفظا ، فكأنه قال : « فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ اثْنَيْنِ » ، ثم وُضِعَ ضميرُ الاثنين
موضعَ الوارث الذي هو جنس ، لما كان المرادُ به منه « الاثنان » . وأيضا فإنَّ الإخبار عن
الوارث - وإن كان جمعا - باثنين ففيه تفاوت ما ؛ لكونه مفرد اللفظ ، فكان الأليق
بحسن النظم وضع المضمَر موضع الظاهر ، ثم يجرى الخبر على من حدث عنه - وهو الوارث -
فيجرى الكلام في طريقه ، مع الإيماز في وضع المضمَر موضع الظاهر ، والسلامة من تفاوت
اللفظ ، في الإخبار عن لفظٍ مفردٍ بمثنى .

ونظير هذا - بما وقع فيه اسم موضع غيره إيجازاً ثم جرى الكلام مجراه في الحديث عَنْهُ هُوَ لَهُ ، وإن لم يذكر - قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(١) ، فعادَ هذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أُقيمت القرية في الذكر مقامهم ، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز في وضع القرية موضع أهلها ، وفُهِمَ المعنى بغير كلفة ؛ وهذه الغاية في البيان يقصر عن مداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٢) ، قال ابن عمرو ^(٣) : لَمَّا فُهِمَ مِنْهَا التَّأْكِيدُ ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِصِفَةٍ . وليس بجيد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الذات ؛ وليس في ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ دلالة على نفخ ، فدلَّ على أنها ليست تأكيذاً . انتهى . وفي فائدة ﴿ واحدة ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمسِ الدابر » .

الثاني : وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورُدَّ بأن تحديدها بقاء التأنيث مصحح لقيامها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تلم من « نفخة » إلا ضمناً وتبعاً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعة للوحدة ، فلذلك صح وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بواحدة لأجل [نفى] ^(٤) توم الكثرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا ﴾ ^(٥) فالتعدي في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدها .

(٢) سورة الحاقة ١٣

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرو أبو عبدالله الحلبي ، شارح الفصل للزحشمري ؛ توفي سنة ٦٤٦ .

بنيعة الوعاة ٩٩ .

(٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

(٤) تكملة يقتضيهما السياق

الخامس : أتى بالوحدة ليدل على أن النفخة لا اختلاف في حقيقتها، فهي واحدة بالنوع، كقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ ^(١) ، أى لا اختلاف في حقيقته .
ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٢) ، قيل ما فائدة ﴿ إِلَهٌ ﴾ ؟ وهل جاء « وإلهكم واحد » وهو أوجز ؟

قيل : لو قال : « وإلهكم واحد » لكان ظاهره إخباراً عن كونه واحداً في إلهيته ، يعنى لا إله غيره ، ولم يكن إخباراً عن توحده في ذاته ، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله ، والآية إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته ونفى ما يقوله النصارى إنه إله واحد والآفانيم ثلاثة ، أى الأصول ، كما أن زيدا واحد وأعضاؤه متعددة ، فلما قال : ﴿ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ دل على أحدية الذات والصفة .

ولقائل أن يقول : قوله : ﴿ وَاحِدٌ ﴾ يحتمل الأحدية في الذات والأحدية في الصفات ، سواء ذكر « الإله » أولاً ، فلا يتم الجواب .

ومنها قوله : ﴿ وَمَنْعَةُ النَّاسِ الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) ، ومعلوم بقوله : ﴿ النَّاسِ ﴾ أنها ﴿ الْأُخْرَى ﴾ ، وفائدته التأكيد . ومثله على رأى الفارسي : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ ^(٤) .

وأما قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ^(٥) ، قيل بمعنى « عن » أى خرَّ عن كفرهم بالله ؛ كما تقول : اشتكى فلان عن دواء شربه ؛ أى من أجل كفرهم . أو بمعنى اللام ، أى فخرَّ لهم . وقيل : لأن العرب لا تستعمل لفظه « على » في مثل هذا الموضع إلا في الشر والأمر المكروه ، تقول : خربت على فلان ضيعته ، كقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا

(٢) سورة البقرة ١٦٣

(٤) سورة النحل ٢٦ .

(١) سورة القمر ٥٠

(٣) سورة النجم ٢٠ ، ٥٠

مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ﴿٣١﴾ ، ﴿وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ ﴿٣٢﴾ ،
 ﴿أَتَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ،
 إذا كان يملكه ، وإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿من فوقهم﴾ على
 الفوقية الحقيقية ؛ وما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما تقدم من قوله : ﴿فَأَنَّىٰ اللَّهُ بُنِيَٰهُمْ
 مِنَ الْفَوَاعِدِ﴾ ﴿٤٤﴾ ! كما تقول : أخذ برجله فسقط على رأسه .

السادسة

[إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل]

إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قدّم الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عديله ،
 ثم الجملة ، كقوله تعالى : ﴿اِسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ
 الْمَقَرَّرِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿٥٠﴾ ، قوله ﴿وجيها﴾ حال ،
 وكذلك ﴿من المقررين﴾ ، وقوله ﴿يكلم﴾ وقوله : ﴿من الصالحين﴾ ، فهذه أربعة أحوال انتصبت
 عن قوله : ﴿كلمة﴾ والحال الأولى جئ بها على الأصل اسما صريحا ، والثانية في
 تأويله ، جار ومجرور ، [وجيء] بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام ، ولو جئ بها اسما
 صريحا لناسبت القواصل ، والثالثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّن آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ ﴿٣١﴾ ، قَالَ

(٢) سورة آل عمران ٧٨

(٤) سورة النحل ٢٦

(٦) سورة المؤمنون ٢٨ .

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦

رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ اللَّهَ عَلَيْهِمَا ^(١) ، ولما كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبه من الجملة جُمِلَ بينهما .

وقد أوجب ابن عصفور ، ذلك وليس كما قال ، فقد قال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ^(٢) 》 ولا يقال : إن ﴿ أَذِلَّةٌ ﴾ بدل لأنه مشتق ، والبدل إنما يكون في الجوامد ، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ ^(٣) ، فقيل : إنه من تقديم الجملة على المفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿ مبارك ﴾ خبراً لمحذوف ، فلا يكون من هذا الباب .

السابعة

[في اجتماع التابع والمتبوع]

في اجتماع التابع والمتبوع أهم يقدمون المتبوع ، فيقولون : « أبيض ناصع » و « أصفر فاقع » و « أحمر قان » و « أسود غرينب » ، قال الله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ ^(٤) ، والمعنى أن التبع فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً ؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِيْبٌ سُودٌ ﴾ ^(٥) ، وهي من الآيات التي صدئت فيها الأذهان الصقيلة ، وعادت بها أسنة الألسنة مفلولة ؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يحتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السواد لأنه قد يكون في الغربان ما فيه بياض ، وقد رأيته ببلاد المشرق ! فلم يفهم من الآية إلا أن الغرابيب هو الغراب ، ولا قوة إلا بالله !

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٤) سورة البقرة ٦٩

(١) سورة المائدة ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة فاطر ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم ﴿ الغرايب ﴾ هو تناسب الكلم وجريانها على نمط متساوى التركيب ، وذلك أنه لما تقدم البيض ^(١) والحمر دون إتياع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الغرايب ، فيقابل حظ اللفظ وحظ المعنى ، فوقى الخطاب وكل الغرضان جميعا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فيقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الغرايب » على « السود » فوقع فى لفظ « الغرايب » حظ المعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإتياع حظ اللفظ ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والحمر ؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغي ، وتم المعنى كما يجب ؛ ولم يُخلّ بواحدة من الوجهين ، ولم يُقتصر على « الغرايب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » ؛ لثلاً تتنافر الألفاظ ، فإن ضمّ الغرايب إلى البيض والحمر ولزّها فى قرن واحد :

* كابن اللبون إذا مالزّ فى قرن ^(٢) *

غير مناسب لتلازم الألفاظ وتشاكلها ، وبذكر السود وقع الالتئام وأنسق ^(٣) نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التمام ، وهذا لعمر الله من المعجائب التى تَكِلّ دونها العقول ، وتَعْيَبُها الألسن لا تدرى ما تقول ! والحمد لله .

(١) وذلك قوله تعالى فى الآية : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَايِبٌ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت الجبرير ؛ وتماه :

* لم يستطع صَوْلَةُ الْبَزْلِ الْقَنَاعِيسِ *

(٣) ت : « وأنسق » ، صوابه ق م .

ثم رأيت أبا القاسم السهيلي ، أشار إلى ^(١) معنى غريب ، فنقل عن أبي حنيفة الدينوري أن « الغريب » اسم لنوع من العنب وليس بنعت ، قال : ومن هذا يفهم معنى الآية ، و« سود » عندي بدل لانعت ، وإن كان « الغريب » إذا اطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف قلما يفهم منه العنب الذي هو اسمه خاصة ، فمن ثمَّ حَسُنَ التقييد.

الثامنة

[عند تكرار النعوت لواحد]

إذا تكررت النعوت لواحد ، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَاءٍ بَنَمِيمٍ ﴾ ^(٢) ، وتارة تشترك بالعطف كقوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ ^(٣) ويشترط في ذلك اختلاف معانيها ، قال الزنجشیری وأبو البقاء : دخول العاطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة . انتهى .
والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ ^(٤) ، وإلا فلا .

التاسعة

فصل الجمل في مقام المدح والذمّ لبلغ من جعلها نمطاً واحداً

قال أبو علي الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكل ، لأن المعاني عند الاختلاف تنوع وتفتن ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

(١) لم أجده في المطبوع من كتابه التعريف والإعلام .

(٢) سورة الأعلى ١-٣

(٣) سورة القلم ١٠، ١١

(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله في اللوح قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) فانصب ﴿ المقيمين ﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿ المؤمنون ﴾ . وقيل : بل انتصب بالمطف على قوله : ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٢) ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذي أنزل إليك والمقيمين » أي بإجابة المقيمين ، والأول أولى ، لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يَمُهِدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ ﴾ ^(٤) نص عليه سيبويه ^(٥) .

وجوز السيرافي أن يحمل على قوله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى ﴾ ^(٦) إلى أن قال : ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ ^(٧) ، وردّه الصفار بأنه لا يعطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وإن كان ﴿ والصابرين ﴾ معطوفا على ﴿ والسائلين ﴾ فهو من صلة « من » فكذاك المعطوف عليه .

والصواب أن يكون المعطوف من صلة « من » ، وتكون الصلة كملت

(٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتمامها :

(١) سورة النساء ١٦٢

﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ يَمُهِدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) ثم أخذ في القطع .
ومثاله في الذم : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٢) بنصب ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ .

تنبيهان

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكون الموصوف معلوماً ، أو مُنْزَلاً منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزلاً منزلة المعلوم » لا بد منه وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) : رفع على الإبدال من ﴿ الَّذِي نَزَّلَ ﴾ ^(٤) أو رفع على المدح ، أو نصب عليه ^(٥) .

قال الطيبي ^(٦) : والإبدال أولى ، لأن من حق صلة الموصول أن تكون معلومة عند المخاطب ، وكونه تعالى : ﴿ نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ لم يكن معلوماً للعالمين ، فأبدل بقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٧) بياناً وتفسيراً وتبيين لك المدح . وجوابه ما ذكرنا أن المنزل منزلة المعلوم بمنزلة المعلوم ، وهاهنا لقوة دليله أجرى مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيبويه والجمهور .
وثانيهما أن يكون الصفة للثناء والتعظيم .

وشرط بعضهم ثالثاً ، وهو تقدم الاتباع ، حكاها ابن بابشاذ ^(٨) .

(٢) سورة اللهب ٤

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٤) سورة الفرقان ١ والآية بتمامها :

(٣) سورة الفرقان ٢

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ؛ أحد

(٥) الكشف ٣ : ٢٠٧

شراح الكشف ؛ توفي سنة ٧٤٣ بغيّة الدعاة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، صاحب المقدمة في النحو وشارح الجمل

للزجاج . توفي سنة ٤٥٤ . إنباه الرواة ٢ : ٩٥

وزيّفه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقال : إنما يتم ذلك إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان ، فحينئذ يتقدم الإتيان بالوصف ؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان . قال : والأصل - فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم - قطع الضمير ، وهو الأنصح ، ولا يشترط غير ذلك .

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع عند ذلك إجماع القراء السبعة على الإتيان في قوله تعالى : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(١) ، فضعفوا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطى القطع .

وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه ، لا يليق ولا يتصف بها سواء . ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً ، فكذلك لم يفصح سيبويه باشتراطه . فإذا كانت الصفة ممن لا يشارك فيها الموصوف غيره ، وكانت مختصة بمن جرت عليه ، فالوجه فيها الإتيان .

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره ؛ فذلك لم يقطع ، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَمْدُكَ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ﴾ ^(٢) ؛ لما كان وصفه تعالى بـ ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ ﴾ وما بعده لا يليق بغيره ، لم يكن فيه إلا الإتيان ، والإتيان لا يكون إلا بعد القطع ^(٣) ؛ ويلزم الإتيان في الكل .

وهذا مع تكرار الصفات ، وذلك من مسوغات القطع على صفة ما ، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة .

(١) سورة فاتحة الكتاب ١-٤ (٢) سورة غافر ١-٣ (٣) م « قطع »
(٢٩ - برهان - ثان)

وأما الإتيان فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في القياس، وهو شبهه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾^(١)، ثم قال بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْيَى وَأَقْنَى. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾^(٢) فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم إن وخبرها، ليتحدد بمفهومه نفي الانصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لوقيل: «وأنه هو لا غيره».

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٣)، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد، لاحقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيما حكاها الله تعالى عن نمرود.

قلت: وما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ...﴾^(٤) الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ...﴾^(٥) الآيات. وبما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ. هَمَّازٍ...﴾^(٦) الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإتيان، ولم يحى فيها القطع.

وقرأ الحسن: ﴿عُتِلُّ﴾^(٧) بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك^(٨).

الثاني: قد يلتبس المنسوب على المدح بالاختصاص، وقد فرق سيبويه بينهما فيما بين؛

(٢) سورة التوبة ١١٢

(٤) سورة ن ١١، ١٠

(٦) الكشاف ٤: ٤٧١

(١) سورة النجم ٤٣-٤٥

(٣) سورة التحريم ٥

(٥) سورة ن ١٣

والفرقُ أَنَّ النصبَ على المدخ أن يكون المنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحاً ؛ نحو « هذا زيد عاقلَ قومه » وفي الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ^(١) فيمن نصب ﴿ أهل ﴾ .

العاشرة

[في وصف الجمع بالمفرد]

يوصف الجمع بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْأُولَى ﴾ ^(٢) فوصف الجمع بالمفرد .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) ، فوصف « الأسماء » وهي جمع اسم ، بالحسنى وهو مفرد ، تأنيث الأحسن .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ﴾ ^(٤) ، فإن ﴿ الأولى ﴾ تأنيث « الأول » وهو صفة لمفرد .

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد ، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث ؛ بخلاف لفظ المذكر . وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ ^(٥) ، والبور : الفاسد ، فقال الرمانى : هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمعه في اللفظ ؛ لأنه مصدرٌ وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع ، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد ، ومنه : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا

(٢) سورة طه ٤

(٤) سورة طه ٥١

(١) سورة هود ٧٣

(٣) سورة الأعراف ١٨٠

(٥) سورة الفرقان ١٨ .

رَجُلَيْنِ يَفْتَنَانِ ﴿^(١)﴾ فتنى الضمير ، ولا يقال فى الواحد « يقتل » .
ومنه : ﴿ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(٢) ، ولا يقال « وأخرى متشابهة » .

الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً

ذكره الزمخشري ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ^(٣) قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو ^(٤) فيها ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ ^(٥) ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ^(٦) .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشري ، لأن الصفة كالحال فى المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بالواو فى الصفات إلا إذا تكررت النوت ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَاتَّخَذُوا مِنْهُمْ كُتُبًا ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا مُوسَى الْفُرْقَانَ وَضِيَآءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٨) ، وتقول : جاءنى زيد والعالم .

(١) سورة القصص ١٥

(٢) سورة الحجر ٤

(٣) سورة الشعراء ٢٠٨

(٤) سورة الكهف ٢٢

(٥) سورة آل عمران ٧

(٦) الكشف : « ألا توسط الواو بينهما » .

(٧) الكشف ٢ : ٤٤٤ .

(٨) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩

الثانية عشرة

الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه

لأنها إنما يُؤقَى بها للبيان والتخصيص ، أو المدح والذم ، وهذا في موضع الإطالة لا الاختصار ، فصار من باب نقص الغرض .

وقال ابن عمرو : عندي أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً ، فحذف الموصوف ينقص الغرض ، ولأنه ربما أوقع لبساً ، ألا ترى أن قولك : « مررت بطويل » يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ ﴾ ^(١) .

قال السخاوي ^(٢) : ولا فرق في صفة النكرة بين أن يذكر معها أو لا .
قال ابن عمرو : وليس قوله بشيء .

القسم الثالث

البدل

والقصد ^(٣) به الإيضاح بعد الإبهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ، أما البيان فإنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » يثبت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ؛ وأما التأكيد فلا أنه

(١) سورة الصافات ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي القرطبي ؛ شارح المفصل والشاطبية ، وأحاجي الزختمري النعوية ، وصاحب كتاب سفر السعادة ، وغير ذلك من الكتب ، توفي سنة ٦٤٣ .

(٣) ت : « وفائدته » .

بنية الوعاة ٣٤٩ .

على نية تكرار العامل ، ألا ترى [أنك] إذا قلت : « ضربت زيدا » جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه ؛ فإذا قلت : « يده » فقد رفعت ذلك الإبهام ، فالبديل جار مجرى التأكيـد ، لدلالة الأول عليه ، أو المطابقة كما في بدل الكل ، أو التضمن كما في بدل البعض ، أو الالتزام كما في بدل الاشتمال ؛ فإذا قلت : « ضربت زيدا رأسه » فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة ، وإذا قلت : « شربت ماء البحر بعضه » فإنه مفهوم من قولك : « شربت ماء البحر » أنك لم تشربه كله فجننت بالعـض تأكيـداً .

وهذا معنى قول سيـبويه : ولكنه بنى الاسم تأكيـداً ، وجرى مجرى الصفة في الإيضاح ، لأنك إذا قلت : « رأيت أبا عمرو زيدا » ، « ورأيت غلامك زيدا » ، « ومررت برجل صالح زيد » ، فمن الناس من يعرفه بأنه غلامك ، أو بأنه رجل صالح ، ولا يعرف أنه زيد ، وعلى العكس ، فلما ذكرتـها أثبتت باجتماعهما المقصود .

وهذا معنى قول الزخـشـري : وإنما ^(١) يذكر الأول لتجاوز التوطئة ^(٢) ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيـد وتبيين لا يكون في الأفراد .

وقال ابن السـيـد : ليس كل بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يعرض في البدل منه ، بل من البدل ما يراد به التأكيـد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ألا ترى أنه لو لم يذكر « الصراط » الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله . وقد نص سيـبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيـد ، ولهذا جوزوا بدل المضمـر من المضمـر ، كلقية أبيه . انتهى .

(١) الفصل ١٢١ .

(٢) الفصل : « لنحو من التوطئة » . (٣) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

والفرق بينه وبين الصفة أن البديل في تقدير تكرار العامل، وكأنه في التقدير من جملتين ؛
بديل تكرار حرف الجر في قوله : ﴿ قَالَ أَمْلَأُوا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا
لِنَ آَمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(١) ، وبديل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمّر ^(٢) ، وهذا مما
يتمتع في الصفة ، فكما أعيدت اللام الجارة في الاسم ، فكذلك تكرار العامل الرفع
أو الناصب في تقدير التكرار ، وهو إن كان كذلك فلا يخرج عن أن يكون فيه تبيين
للأول كالصفة .

وقيل لأبي على : كيف يكون البديل إيضاحاً للبديل منه ، وهو من غير جملته ؟ فقال :
لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل عليه العامل في المبدل منه ، واتصل البديل بالمبدل منه
في اللفظ ، جاز أن يوضحه .

ومن فوائد البديل التبيين على وجه المدح فقولك : هل أدلك على أكرم الناس
وأفضلهم ؟ فلان ، أبلغ من قولك : فلان الأكرم والأفضل ، بذكره مجازاً ثم مفصلاً .
وقال الأخفش والواحدى في بدل البعض من الكل ، نحو : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٣) : بسمى هذا بدل البيان ؛ لأن الأول يدل على
العموم ، ثم يؤتى بالبديل إن أريد البعض .

واعلم أن في كلا البديلين - أعنى بدل البعض وبدل الاشتمال - بياناً وتخصيصاً للبديل
منه، وفائدة البديل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين : إحداها بالعموم، والثانية بالخصوص .
ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٤) .

(٢) ت : « الضير » .

(٤) سورة الفاتحة ٦ ، ٧ .

(١) سورة الأعراف ٧٥

(٣) سورة آل عمران ٩٧

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾^(١).

وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٢) وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتنصيص على « ناصية » ، والثانية على علة السفع ، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها .

ويموز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٣) .
وبدل النكرة من المعرفة ، نحو : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٤) . قال ابن بعيش^(٥) :
ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالآية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .
والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَاتِقٍ وَأَعْنَابًا . وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا . وَكَأَسَاءٍ دِهَاقًا ﴾^(٦) ، فحدائق وما بعدها بدل من « مَفَازًا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَايِبُ سُودٍ ﴾^(٧) ، فإن « سود » بدل من « غرايب »
لأن الأصل « سود غرايب » فغرايب في الأصل صفة لسود ، ونزع الضمير منها ، وأقيمت مقام الموصوف ، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾^(٨) وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾^(٩) فهذا بدل نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها ببيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبديل المعرفة من النكرة : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(١٠) لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

(٢) سورة الملق ١٤ ، ١٥

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « مسعود » تصحيف .

(٦) سورة فاطر ٢٧

(٥) سورة عم ٣١ - ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٠

(٧) سورة آل عمران ٨٥

(٩) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣

المستقيم ؛ فإن يحى' الخاص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال الخدّاق في قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ ^(١) : إنه لو عكس قيل : « ما يقول من لفظ » لم يجر ، لأن القول أخص من اللفظ ، لاختصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل المهمل الذى لا معنى له .

وقد يحى' للاشتغال ، والفرق بينه وبين بدل البعض ، أن البدل فى البعض جرّ فى الاشتغال وصفاً ، كقوله : ﴿ وَمَا أَنَسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٢) فإن ﴿ أَذْكُرَهُ ﴾ بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من المهاء فى ﴿ أَنَسَيْنِيهِ ﴾ العائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنسى ذكره إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٣) فـ ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من « الشهر » بدل الاشتغال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره ؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه ، وإنما سألوا عن القتال فيه ، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ ^(٤) ، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتغال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والعائد محذوف تقديره : « الموقدة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَبِاللّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَافٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٥) فلمستطيعون بعض الناس ، لا كلهم .

وقال ابن جرّان : بل هذه بدل كل من كل ، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم ؛ على حدّ قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) سورة ق ١٨

(٢) سورة الكهف ٦٣

(٤) سورة البروج ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢١٧

(٥) سورة آل عمران ٩٧، ١٧٣ .

لَكُمْ^(١)؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص، لأن ﴿الناس﴾ في اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾^(٢)؛ فعلى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطمين في كميّتهم، وهم بعض الناس لا جميعهم.

والصحيح ما صار إليه الجمهور؛ لأن باب البدل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول؛ بأن يذكر الخاص بعد العام مبيناً وموضحاً.

ولا بدّ في إبدال البعض من ضمير، كقوله: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٣). ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٤).

وقد يحذف لدليل، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾^(٥)، «منهم»، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى؛ وهى قوله: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٦)، ف﴿من آمن﴾ بدل من ﴿أهله﴾، وهم بعضهم.

وقد يأتى البدل لنقل الحكم عن مبدله، نحو: «جاء القوم أكثرهم»^(٧)، وأعجبني زيد ثوبه». وقال ابن عصفور: ولا يصح «غلمانه».

وعدل عن البدل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٨)، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم في الحال الثانية وهو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٩)، فلو أبدل لأوهم، بخلاف: «إنك أن تقوم خير لك». البدل أرجح.

والبدل في تقدير تكرير العامل وليس كالصفة، ولكنه في تقدير جملتين بدليل تكرير حرف الجر.

(٢) سورة البقرة ٢٥١
(٤) سورة آل عمران ٩٧
(٦) م: «كلهم» تصحيف
(٨) سورة الحجرات ٥

(١) سورة آل عمران ١٧٣
(٣) سورة الأفعال ٣٧
(٥) سورة البقرة ١٢٦
(٧) سورة الحجرات ٤٤

وقد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿ وَمِنَ الْفَخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ ^(١) ، فـ ﴿ طلْعِهَا ﴾ بدل اشتمال من ﴿ الفخل ﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿ من ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لِمَنْ آمَنَ ﴾ ، بدل بعض من كل ، من « الذين استضعفوا » ، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كرر اللام .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ ﴾ ^(٣) ، فقوله : ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٣) . وجعل ابن عطية اللام الأولى للذك والثنائية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البديل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ ^(٤) ، فـ ﴿ لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ بدل من الضمير في ﴿ لنا ﴾ ، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل

ومنه قراءة بعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ ^(٥) ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن في الثانية ذكر سبب الجنو .

قيل : ولم يظهر عامل البديل إذا كان حرف ، جرّ إيذاناً بافتقار الثانى إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهروا الفعل ، إذ لو أظهروه لانقطع الثانى عن الأول بالكلية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٧٥

(١) سورة الأنعام ٩٩

(٤) سورة المائدة ١١٤

(٣) سورة الزخرف ٣٣

(٥) سورة الجاثية ٢٨ ، نصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البديل إذا كان حرف جرّ كالآيات السابقة ؛ فإن كان رافعا أو منصبا ففيه خلاف ، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا . وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ . أَمَدَّكُمْ ﴾ ^(١) فيجوز أن يكون ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الثاني بدل من ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الأول . وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة ، وتكون الثانية صلة « الذي » كالأولى . ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى ، كقولك : « ضربت رأس زيد قذفته بالحجر » . ثم قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ أبدال قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾ ^(٣) من قوله : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(٤) لأنه أكثر تطلقا في اقتضاء اتباعهم . وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ ^(٥) ف ﴿ يَلْقَ ﴾ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط ، ثم أبدال منه : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ ^(٦) فيبين بها « الأثام » ما هو .

[تقسيم البديل باعتبار آخر]

وينقسم البديل باعتبار آخر إلى بديل مفرد من مفرد ، وجملة ، من جملة وقد سبقا ، وجملة من مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٢) وجاز إسناد ﴿ يقال ﴾ إلى ما عملت فيه ، كما جاز إسناد ﴿ قيل ﴾ في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ^(٣) .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا

(٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١

(٤) سورة آل عمران ٥٩

(٦) سورة المائدة ٣٢ .

(١) سورة الشعراء ١٣١ - ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة فصلت ٤٣

إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَاءَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿١﴾ قال الزمخشري : هذا الكلام كله في محل نصب ، بدلا من ﴿ النجوى ﴾ (٢).

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ... ﴾ (٣) الآية .

والرابع : بدل المفرد من الجملة ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٤) ، ف﴿ أَنَّهُمْ ﴾ بدل : لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد .

فإن قلت : لو كان بدلا لكان معه الاستفهام .

قيل : هو بدل معنوي .

تنبيه

[في تكرار البدل]

وقد يكرر البدل كقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ (٥) ، فقوله : ﴿ إِذَا هُمَا ﴾ بدل من قوله : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾ (٥) بدل من : ﴿ إِذَا هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ (٥) .

(٢) الكشاف ٣ : ٨٠

(٤) سورة يس ٣١

(١) سورة الأنبياء ٣

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة التوبة ٤٠ .

تنبيه

[في إعراب كلمة « آزر » في سورة الأنعام]

أعرى بوا ﴿ آزر ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ ^(١) بدلاً .
قال ابن عبد السلام : والبديل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلتبس بغيره ، فكيف
حَسَنُ البديل ؟ انتهى .

والجواب أن الأب يطلق على الجد ، بدليل قوله : ﴿ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ
وَيَعْقُوبَ ﴾ ^(٢) ، فقال : « آزر » لدفع توهم المجاز .
هذا كله إذا قلنا : إن « آزر » اسم أبيه لكن في « المرب » للجواليقي عن الزجاج :
لا خلاف ^(٣) أن اسم ^(٤) أبي إبراهيم [« تارح » والذي في القرآن يدل على أن اسمه آزر] ^(٥) وقيل :
« آزر » دَمٌ في لغتهم ، وكأنه : « يا مخطئ » وهو من العجمي الذي وافق لفظه لفظ العربي ،
نحو الإزار والإزرة ^(٦) ، قال تعالى : ﴿ أَخْرَجَ شَطَاؤُهُ فَآزَرَهُ ﴾ ^(٧) .
وعلى هذا فالوجه الرفع ^(٨) ، في قراءة ﴿ آزَرُ ﴾ :

القسم الرابع عطف البيان

وهو كانتعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائدا على وضوح متبوعه .

(١) سورة الأنعام ٧٤

(٢) سورة يوسف ٣٨

(٣) المرب ص ٢٨

(٤) المرب : « ليس بين الناس خلاف »

(٥) تكملة من كتاب المرب

(٦) الإزرة ، بكسر الهمزة : الحال وهيئة الاقترار (٧) سورة الفتح ٢٩

(٨) ويكون حينئذ على النداء ؛ ذكره صاحب الكشف ٢ : ٣٠ .

ورد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه ؛ لأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول ؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثانى مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال انفراد كل واحد منهما ، كما فى « خالى أبو عبد الله زيد » مع أن اللقب أشهر ؛ فيكون فى كل واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام .
وقال سيبويه : جعل « يا هذا الحمد » عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذى اللام .

وقيل : يشترط أن يكون عطف البيان معرفة .

والصحيح أنه ليس بشرط ، كقولك : « لبست ثوباً جبة » .
وقد أعرب الفارسى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ ^(١) وكذا : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ ^(٢) ، وكذلك صاحب المفتاح فى ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين الصفة ؟ .

قلت : عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به ، وإن استعمل فى غير الإيضاح ، كالمدح كما فى قوله تعالى : ﴿ جَمَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(٤) فإن ﴿ البیت الحرام ﴾ عطف بيان جىء به للمدح لا للإيضاح ، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل فى متبوعه ، وإن كانت فى بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها .
وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى ﴿ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة المائدة ٩٧

(٦) سورة آل عمران ٩٧

(١) سورة التور ٣٥

(٣) سورة النحل ٥١

(٥) سورة سبأ ٤٦

وزعم الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَتَسْكِنُونَهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾^(١) أن ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان .

وهو مردود ؛ فإن العامل إنما يعاد في البديل لا في عطف البيان .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين البديل ؟ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمت أحدا فرق بينهما إلا ابن كيسان^(٢) ؛ فإن الفرق بينهما أن البديل يقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني ، وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول ، فبحث بالثاني ميّنا للأول ، قائما له مقام التمت والتوكيد .

قال : وتظهر فائدة هذا في النداء ، تقول : « يا أخانا زيد أقبل » ، على البديل ، كأنك رفعت الأول وقلت : « يا زيد أقبل » ، فإن أردت عطف البيان قلت : « يا أخانا زيدا أقبل » .

الضم الخامس

ذكر الخاص بعد العام

فيؤتى به مطوقا عليه بالواو للتنبيه على فضله ؛ حتى كأنه ليس من جنس العام ؛ تنزيلا للتباير في الوصف منزلة التباير في الذات ، وعلى هذا بنى المتنبي قوله^(٣) :

فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْفَزَالِ

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، أحد تلامذة المبرد وطلب ، وصاحب الكتب الكثيرة في النحو واللغة . توفي سنة ٢٩٩ . إنباء الرواة ٣ : ٥٧ .

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ من قصيدة يرنى بها أم سيف الفولة .

وابن الرومي أيضاً حيث قال :

كَمْ مِنْ أَبِي قَدْ عَلَا بِابْنٍ ذُرّاً شَرَفٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عِدَنَانِ

وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : إن هذا المعطف يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِّد من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلاً .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون المعطف بالواو ، والثاني كون المعطوف ذا مزية . وحكى قولين في العام المذكور : هل يتناول الخاص المعطوف عليه ، أو لا يتناوله ؟ فعلى القول الأول يكون هذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثاني يكون عطف الخاص قرينة دالة على إرادة التخصيص في العام ، وأنه لم يتناوله ، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك : « قام القوم إلا زيدا » من أن « زيدا » لم يدخل في القوم ، وقد يتقوى هذا بقوله :

ياحب ليلى لا تَفَيَّرْ وازدِدِ وإنمُ كما ينمو الخضابُ في اليد ^(١)

وإن كان هذا ليس من المعطف العام .

وقد أشار الزمخشري إلى القولين ^(٢) في سورة الشعراء . في قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ ^(٣) .

(١) البيت في اللسان ٣٠ : ٢١٦ ؛ وقيل عن ابن سيده أن الرواية المشهورة : « وإنمُ كما ينمى » .

(٢) الكشاف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته : « فَإِنْ قُلْتَ : لم قال : ﴿ وَنَخْلٍ ﴾ بعد قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾ والجنة تتناول النخل أول شيء كما يتناول النعم الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى إنهم ليدكرون الجنة ولا يقصدون إلا النخل ، كما يدكرون النعم ولا يريدون إلا الإبل ، قال زهير :

* من النواضح تسقى جنة سحفاً *

قلت : فيه وجهان : أن ينمى النخل بإفراده بعد دخوله في جملة سائر الشجر ؛ تنبيها على انفراده عنها بفضله عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يعطف عليها النخل .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨ .

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التنكير ، ولم يعم الجنس ؛ وأما الآية السابقة ^(١) فالإضافة نعم . ولا ينبغي أن يجعل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمانٌ ﴾ ^(٢) أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان : إن النخل والرمان ليس بفاكهة ، وأما على قول أبي يوسف فقوله : « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(٣) ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرها كالوتر والضحى والعيد ، فليس من هذا الباب .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُسْكُنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٤) ، مع أن لتسك بالكتاب يشمل كل عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبتها لكونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(٥) ، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه ، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصوصه بالتنصيص عليه .

ويحوز أن يكون عومل معاملة العدد ، فيكون الذَّكر ثلاثاً ، وذكرها بعد الملائكة - مع كونها من الجنس - دليلٌ على قصد التنويه بشرفهما . على أن التفصيل

(٢) سورة الرحمن ٦٨

(٤) سورة الأعراف ١٧٠

(١) هي آية ٢٥ من سورة الدخان

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٥) سورة البقرة ٩٨ .

إن كان بسبب الأفراد فقد عدل الملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفهما على غيرها .

وأیضا فالخلاف السابق في أنَّ ذكر بعض أفراد العام بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فرارا من التكرار أو يدخل ؟

وفائدته التوكيد ، وحكاة الروياني ^(١) في ” البحر ” من كتاب الوصية ، وخرج عليه ما إذا أوصى [رجل] لزيد دينار وثلث ماله للفقراء ، وزيد فقير ، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه وبين شيء من الثلث على ما أراد الوصي ؟ وجهان ، والأصح أنه لا يعطى غير الدينار ؛ لأنه بالتقدير قطع اجتهد الوصي .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي على الفارسي وتلميذه ابن جني ، وعلى هذا القول فلا يحسن عد هذه الآية من هذا النوع .

وأیضا فإذا اجتمع في الكلام معطوفان ؛ هل يجعل الآخر معطوفا على الأول ؟ أو هل ما يليه ؟ وقع في كلام الزمخشري في مواضع من الكشف تجويز الأمرين .

فذكر في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أُلْحَقَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ^(٢) ، أن « مخرجا » معطوف على ﴿ فالق ﴾ لا على ﴿ يخرج ﴾ ^(٣) ، فرارا من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوله .

وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ

(١) هو أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني الشافعي التوفي سنة ٥٠٢ هـ ؛ وكتابه : د بحر الذهب في الفروع ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢٢٦ ، وقال : وهو بحر كاسمه .

(٢) سورة الأنعام ٩٥ (٣) الكشف ٣٦:٢ .

وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴿١﴾ ، على هذه القراءة ^(١) أنه معطوف على ﴿الله﴾ لأن قضاءه قديم .
 وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
 وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ ^(٢) ، حاصله أن قوله : ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ إذا أريد به
 العموم كان قوله : ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفاً على مقدر ؛ أى أنشأها وأوجدتها ، ﴿وَخَلَقَ
 مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ ، يعنى خلقكم من نفس هذه صفتها . وإن أريد به
 الخطابيون بمكة كان قوله : ﴿وَخَلَقَ﴾ عطفاً على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ، وموجب ذلك الفرار
 من التكرار ^(٣) .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » معطوفاً على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية
 من هذا النوع . ولو سلمنا بعطفه على « رسله » فكذلك ؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسول
 من بنى آدم لعطفهم على الملائكة ، فليسوا منه .
 وفي الآية سؤالان :

أحدهما : لم خص جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثانى : لم قدم جبريل عليه ؟
 والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصهما بالحياة ^(٤) ، فجبريل بالوحى الذى
 هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذى هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سبب النزول
 فى تصريح اليهود بعداوتهما .
 وعن الثانى : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

(١) سورة البقرة ٢١٠

(٢) أى يرفع : ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ ؛ وهى قراءة الجمهور ؛ وقرأ أبو جعفر ﴿والملائكة﴾ بالجر

عطفاً على التمام أو ظلل ؛ وانظر الكشاف ١ : ١٩٢ ، والقرطبي ٣ : ٢٥ .

(٣) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥

(٤) سورة النساء ١

(٥) ت : « فى الحياة » .

عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكْمَلْ فَضَائِلَهَا فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانٌ

ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ ﴾ ^(١) ، وغلط بعضهم من عدّ هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « فاكهة » نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها .

وهو غلط لأمرين :

أحدهما : أنها في سياق الإثبات ، وهو مقتضى العموم ؛ كما ذكره القاضى أبو الطيب الطبرى .

والثانى : أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه فى الأصول ، بل كل ما كان الأول فيه شاملا للثانى .

وهذا الجواب أحسن من الأول ، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدّد .

ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يبحث الخالف على أكل الفاكهة بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٢) ، إذ الأمر والنهى من جملة الدعاء إلى الخير .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ ^(٣) ، والقصد تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّلَ ؛ عليه إذ لا يتم الإيمان إلا به .
وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ﴾ ^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ١٤٠

(٤) سورة يس ٢٣ .

(١) سورة الرحمن ٦٨

(٣) سورة القتال ٢

وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ ^(١) ،
فائدة قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ مع دخولهم في عموم الناس ، أن حرصهم على الحياة
أشد ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٢) ، فهذا عام ، ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ
يُوقِنُونَ ﴾ ^(٣) ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها ، ولكن خصها لإنكار المشركين لها
في قولهم : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ^(٤) ، فكان في تخصيصهم بذلك
مدح لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٥) ، فعمّ بقوله : ﴿ خَلَقَ ﴾ جميع مخلوقاته ،
ثم خصّ فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ ﴾ ^(٧) ، فإنه
عطف « اللحم » على « الميته » مع دخوله في عموم الميته ، لأن الميته كل ما ليس له ذكاة
شرعية ، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

تنبيه

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا العطف بالواو ، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين
مجيئه في « أو » في قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ﴾ ^(٨) ، مع أن ظلم النفس

(٢) سورة البقرة ٣
(٤) سورة الجاثية ٢٤
(٦) سورة العلق ٢
(٨) سورة النساء ١١٠ .

(١) سورة البقرة ٩٦
(٣) سورة البقرة ٤
(٥) سورة العلق ١
(٧) سورة الأنعام ١٤٥

من عمل السوء ؛ فقيل هو بمعنى الواو ، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دساها بالمعصية .
وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾ ^(١) ؛ فإن
الوحي مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء ، خصّ بالذكر تنبيهاً على مزيد العقاب
فيه والإثم .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ^(٢) ، مع أن فعل الفاحشة
داخل فيه . قيل : أريد به نوع من أنواع ظلم النفس ؛ وهو الربا ، أو كل كبيرة ، فخص بهذا
الاسم تنبيهاً على زيادة قبحه ؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب .

القسم السادس

ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعض الناس وجوده ؛ وليس بصحيح .

والقائدة في هذا القسم واضحة ، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضاً .
ومنه قوله : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ ^(٣) : والنسكُ العبادة ؛ فهو أعم من الصلاة .
وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ^(٤) .
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ ^(٥) .

وقوله ، إخباراً عن نوح : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا
وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة آل عمران ١٣٥

(٤) سورة التوبة ٧٨

(٦) سورة الحجر ٢٨ .

(١) سورة الأنعام ٩٣

(٣) سورة الأنعام ١٦٢

(٥) سورة الحجر ٨٧

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(١) .

وجعل الزخريّ منه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُدَبِّرْ الْأُمْرَ ﴾ ^(٢) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ^(٣) .

واعلم أن هذين النوعين يقعان في الأفعال والأسماء ؛ لكن وقوعهما في الأفعال لا يأتي إلا في النفي ، وأما في الإثبات فليس من هذا ؛ الباب بل من عطف المطلق على المقيد ، أو المقيد على المطلق .

القسم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه

في المعنى ، والتقصّد منه التأكيد

وهذا إنما يحى عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون في الجمل كقوله : ﴿ أُولَئِكَ لَكَ فَأُولَئِكَ . ثُمَّ أُولَئِكَ لَكَ فَأُولَئِكَ ﴾ ^(٤) .

ويكثر في المفردات كقوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا أَسْتَكْبَرُوا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ ^(٦) ، ﴿ لَا يَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشًى ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة يونس ٣١

(١) سورة التحريم ٤

(٣) الكشاف ٢ : ٢٧١ ؛ وعبارته بعد تفسير الآية : « جاء بالموم بعد الموص » .

(٥) سورة آل عمران ١٤٦

(٤) سورة القيامة ٣٥، ٣٤

(٧) سورة طه ٧٧ .

(٦) سورة طه ١١٢

وقوله : ﴿ نَمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ ^(٥) ؛ قال الخليل : العِوَج والَأَمْتُ بمعنى

واحد . وقيل . الأمت أن يغلظ مكان ويرق مكان ، قاله ابن فارس في ” المقاييس “

وهو راجع لما قاله الخليل ^(٦) .

وقوله : ﴿ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ يَكْلَلْ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾ ^(٩) .

وفرق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء ، قد يقال إذا قيل « يا » أو « أيا »

ونحوه من غير أن يضم إليه الاسم ، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم ؛ نحو :

« يا فلان » ^(١٠) .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ ^(١٢) .

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة النساء ١٧١

(٦) المقاييس ١ : ١٣٧

(٨) سورة المائدة ٤٨

(١٠) مفردات الراغب ١٦٩

(١٢) سورة الأحزاب ١٢

(١) سورة المدثر ٢٢

(٣) سورة المدثر ٢٨

(٥) سورة طه ١٠٧

(٧) سورة الزخرف ٨٠

(٩) سورة البقرة ١٧١

(١١) سورة الأحزاب ٦٧

وقوله : ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ ^(١) ، فإن « نصبا » مثل « لقب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(٢) ، على قول من فسر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله الغزالي وغيره ، وهو قدر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٣) : إنهم هم المذكورون ^(٤) أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين في المعنى ، تقول : « جاء زيد العالم والجواد والشجاع » أى الجامع لهذه المعانى الثلاثة المتغايرة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المعطوف عليه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(٥) ، والمعطوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(٦) ، والمنزل هو الغيب بعينه .

ويحتمل أن يقال : المعطوف عليه مطلق الغيب ، والمعطوف غيب خاص ، فيكون من عطف الخاص على العام .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ ^(٧) ، فإن المراد بالكتاب المنير

(٢) سورة البقرة ٤

(١) سورة فاطر ٣٥

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) في قوله تعالى في الآية السابقة لها : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ... ﴾ ،

واظر الكشاف ١ : ٢٢ .

(٦) سورة البقرة ٤

(٥) سورة البقرة ٣

(٧) سورة فاطر ٢٥ .

هو الزبور ، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت ، كما تعطف النعوت بعضها على بعض ؛ وهذا يردّه تكرار الباء ، فإنه يشعر بالفصل ، لأنّ فائدة تكرار العامل بعد حرف العطف إشعارٌ بقوة الفصل من الأول والثاني ، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه .

والذى يظهر أنه للتأسيس ، وبيانه وجوه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَهُمْ ﴾ يعود الضمير فيه على المكذبين للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا في المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(١) ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ^(٢) ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ ^(٣) . وجاء تقديم قيام الحجة عليهم قبل العطف اعتراضاً للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله فى آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ جَاءَهُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى الغيبة ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا فى الضمير ؛ وهو فى موضع « جنم بالبينات » فأقام الإخبار عن الغائب مقام المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٥) ، وفيه وجه من التمجيد ؛ كأنّ المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميع الناس ، وهذا موجود فى الآيتين .

والثانى : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

(٢) سورة فاطر ٢٥ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٤ .

(١) سورة فاطر ٢٦ .

(٣) سورة فاطر ٢٥ .

(٥) سورة يونس ٢٢ .

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ ^(١) .
وهذا ^(٢) وجه حسن .

تنبيهات

الأول : أنكر اللبّد هذا النوع ، ومنع عطف الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ،
وأوّل ما سبق باختلاف المعنيين ؛ ولعله من ينكر أصل الترادف في اللغة كالعسكري وغيره .

الثاني : ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور ، وقال ابن مالك :
وقد أنييت « أو » عنها ، كما في قوله تعالى : ﴿ نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ
خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ ^(٤) .

قال شيخنا : وفيه نظر ؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ما وقع خطأ ، وبالإثم ما وقع عدا .
قلت : ويدل له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ
عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ ^(٥) .

وجعل منه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أسألك بكل اسم ^(٦) هولك
سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم
الغيب عندك » .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده في « المحكم » ،
فقال : فقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ عَذْرَاءٌ أَوْ نُذْرًا ﴾ ^(٧) : العذر والنذر واحد ^(٨) .

(١) (م) ت : « وهنا » .

(٤) سورة النساء ١١٢

(٦) م : « شيء » ، صوابه من ت

(٨) نقله صاحب اللسان ٦ : ٢٢٩ .

(١) سورة الصف ٦

(٣) سورة النساء ١٢٨

(٥) سورة النساء ١١١

(٧) سورة المرسلات ٦

قال اللحياني : وبعضهم ينقل ^(١) .

وعن القراء : أنه يجرى في العطف بهم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .
وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِيبُ سُوْدُ ﴾ ^(٣) والغرايب هي السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٥) ، وغير ذلك .

الثالث : مما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ، أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

القسم الثامن

الايضاح بعد الايهام

ليُرى المعنى في صورتين ، أو ليكون بيانه بعد التشوف ^(٦) إليه ، لأنه يكون الذل للنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَالَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ^(٧) .

(١) م : « ينقل » تصحيف ، قال صاحب الكشاف ٤ : ٥٤٢ : « وقرنا مثقلين ومغفنين » .
وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة فاطر ٢٧

(٣) سورة هود ٥٢

(٤) سورة فاتحة الكتاب ٣

(٥) سورة نوح ٢٠

(٦) سورة الحجر ٦٦

(٧) ت : « الشوق »

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) فَإِنَّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث ، أو الأمر لله أحد مكفؤا بها ثم فُسِّر ، وكان أوقع في النفس من الإتيان به مفسرا من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيما له .
وسياتى عكسه في وضع الظاهر موضع للضمير .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(٢) .
وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَرْنٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^(٤) ، وأعاد قوله : ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ وإن كان معلوما من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لنفي اللبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التي هي نص في المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة ، فأعاد ذكر « الأربعين » نفيًا لهذا الاحتمال ، وليعلم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٥) أعاد ذكر العشرة ، لما كانت الواو تنجى في بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ تحقيق لذلك وتأكيده .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت « ثلاثين » ثم عشرا ؟

(٢) سورة التوبة ٣٦

(٤) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة الإخلاص ١

(٣) سورة البقرة ١٩٦

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

أجاب ابن عساكر^(١) في "التكميل والإفهام" بأن العشر إنما فصل من أولئك ؛ ليتحدد قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا مجتمعا الرأي ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لكانت متساوية ؛ فإذا جعل العشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قرب التمام ، وتجدد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذي جعله الفقهاء في الآجال المضروبة في الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يجعلونها شيئا واحدا ؛ ولعلمهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر في هذه السورة - أعني الأعراف - الثلاثين ثم العشر ، وقال في البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ولم يفصل العشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفي البقرة إنما ذكر الامتنان على بني إسرائيل بما أنعم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم مجملة ، فقال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَا كُومِينَ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾^(٤) .

واعلم أنه يخرج لنا مما^(٥) سبق جوابان في ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ، وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

(١) هو محمد بن علي بن الحضرمي الفسافي المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبي القاسم السهيلي صاحب كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة في كتاب واحد سماه « التبيان » . كشف الظنون ٤٢٢ .

(٣) سورة البقرة ٥٠

(٢) سورة البقرة ٥١

(٥) صام : « فيما »

(٤) سورة البقرة ٤٩

ثالثها : أنه قصد رفع ما قد يهجنس في النفوس ، من أن التمتع إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشريعة أن الجنسين في الكفارة لا يجب على المكفر الجمع بينهما ، فلا يلزم الخالف أن يطعم المساكين ويكسوم ؛ ولا المظاهر العتق والصوم ؛ فلما اختلف محل هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، صاروا باختلاف المحلين كالجنسين ، والجنسان لا يجمع بينهما . وأفادت ^(١) هذه الزيادة - وهي قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٢) - رفع ما قد يهجنس في النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن المقصود ذكر كمال لا ذكر العشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصف بالكمال الذي هو مطلوب في القصة .

السادس : أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجعتم ؛ وهذا وإن كان خلاف الأصل ، لكن الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات في الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنائيات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر القدية ليُعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهي كالمتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لا تجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على

المحرم إذا حلق ثلاث شعرات ، ومن عجز عن القدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هي في حكم المتابعة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفف بالتفريق .

ثامنها : أن السبع قد تذكر والمراد به الكثرة لا العدد ؛ والذي فوق الستة ودرن الثمانية ، وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سبّع الله لك الأجر ، أى أكثر ذلك ، يريدون التضعيف .

وقال الأزهري في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(١) هو جمع السبع ؛ الذى يستعمل للكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يُتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع ، فيفيض إلى الزيادة في الكفارة على العدد المشروع ، فيجب حينئذ رفع هذا الاحتمال بذكر الفذلكة ؛ وللعرب مستند قوى في إطلاق السبع والسبعة ، وهى تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسعها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتى بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد ، فقيّد بال عشرة ليُعلم أن المراد كُمل ، وقطع الزيادة المفضية للتسلسل .

عاشرها : أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها ، كما في قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَمْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٢) ، أى مع اليومين اللذين خلق الأرض

(١) سورة التوبة ٨٠

(٢) سورة فصلت ١٠٠

فيهما ، فلا بدّ من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، فجاء التقييد بال عشرة لرفع توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشريّ ؛ ونُقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ترجيحه ؛ وردّه ابن أبي الإصبع ^(١) بأنّ احتمال التداخل لا يُظنّ إلا بعددين منفصلين لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتمل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال . وهذا أعجب منه ، فإن مجيء الجملة رافع لذلك الاحتمال .

الحادى عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشتبهة ، فأزيل الإشكال بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٢) لثلاث يقرأوها « تسعة » ، فيصير العدد اثني عشر . ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً » .

فائدة

[في التأكيّد بمائة إلا واحداً]

التأكيّد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون في القرآن ؛ لأن الله حفظه .

القسم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمّر

لزيادة التقرير ؛ والعجب أن البيانين لم يذكروه في أقسام الإطناب .

(١) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد من طافر المعروف بابن أبي الأصم ؛ صاحب كتاب بديع القرآن .
(٢) سورة البقرة ١٩٦

ومنه بيت الكتاب ^(١) :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظُلُمَاتِهَا سَوَاقِطُ من حرٍّ وقد كان أظهرًا ^(٢)
ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة ، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت
سهل الأمر ، لكنّ الجملتين فيه كاجملة الواحدة ، لأن الرفع للوحش الأول فعل محذوف كما
يقول البصريون ، والفعل المذكور سادّ مسدّد الفعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا
لا يجتمعان ، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .
وبسهل عند اختلاف اللفظين كقوله ^(٣) :

إذا المرء لم يَنْشِ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بَالِقَتِي أَنْ تَنْقَطَعَ

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبهما لفظي الظاهر والمضمر في اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله
تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ولم
يقُلْ : « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله في الحديث : « نبيك
الذي أرسلت » ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . . ﴾ ^(٥) الآية ؛ فإنه
قد تكرر اسم الله ظاهراً في هذه الجمل الثلاث ، ولم يضر لدلالته على استقلال كل جملة
منها ؛ وأنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباطاً ما يحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ ^(٦) ،

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) البيت للنابغة الجعدي ؛ يصف سيره في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتدماها .
والظلمات : جمع ظلة ؛ وهو ما يستظل به .

(٣) هو السكجة اليربوعي الفضليات ١ : ٢ (٤) سورة التوبة ٦١

(٥) سورة البقرة ١٠٦ (٦) سورة النساء ٧٦ .

وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان ؛ وحَسُنَ ذلك هنا تنبيها على تفسيره .

وقال ابن السَّيِّد : إن كان في جملتين حَسُنَ الإظهار والإضمار ؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ أَغْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(١) .

وإن كان في جملة واحدة قَبِحَ الإظهار ؛ ولم تكذب يوجد إلا في الشعر ؛ كقوله :

لَأُرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرَا ^(٢)

قال : وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَخْلَاقُهُ مَا أَخْلَاقُهُ ﴾ ^(٣) و ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ^(٤) ، والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّهُ هَاوِيَةٌ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ ﴾ ^(٥) .

[الخروج على خلاف الأصل وأسبابه]

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل المحدث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يُذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وفي الأفعال البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٥)

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ونسبه إلى سوادة بن عدى .

(٣) سورة القارعة ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ .

(٤) سورة الحاقة ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ .

(٥) سورة الفسكوت ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ^(٢) .

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ ^(٦) ، فأعاد ذكر « الرب »

لما فيه من التعظيم والمهضم للخصم .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ ^(٨) .

﴿ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾ ^(٩) .

﴿ كَلَّا نَبْدُ هُوَ أَوْلَاءُ وَهُوَ أَوْلَاءُ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ ^(١٠) .

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ ^(١١) .

-
- | | |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة الشورى ٤٠ | (٢) سورة النصر ٣ |
| (٣) سورة البقرة ٢٨٢ | (٤) سورة المجادلة ٢٢ |
| (٥) سورة الحشر ٦ | (٦) سورة الكهف ٣٨ |
| (٧) سورة الإخلاص ٢٤١ | (٨) سورة المؤمن ٤٤ |
| (٩) سورة الإسراء ٢٠ | (١٠) سورة الفرقان ١١ |

﴿ وَقُرْ أَنْ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْ أَنْ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾^(١).

﴿ وَكَفَلَهَا زَكْرِيَّا كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾^(٢).

وقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٣) ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٤) ، كان القياس - لولما

أريد به من التعظيم والتفخيم - « الحاقة ماهي » .

ومثله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ

الْمَشْأَمَةِ ﴾^(٥) تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب .

الثانى

قصص الإهانة والتحقير

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾^(٨) .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ ﴾^(٩) .

(٢) سورة آل عمران ٣٧

(٤) سورة القارعة ٢، ١

(٦) سورة النور ٢١

(٨) سورة الإسراء ٥٣

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الحاقة ٢، ١

(٥) سورة الواقعة ٩، ٨

(٧) سورة المجادلة ١٩ .

(٩) سورة المؤمن ٣٧ .

وقول الشاعر :

فما للنَّوى لا بارك الله في النَّوى وعهد النَّوى عند الفراقِ ذَمِيمٌ
وسمع الأصمى من ينشد :

فما للنَّوى جدَّ النَّوى قطع النَّوى كذلك النَّوى قطاعةٌ للقرائن
فقال : لو قُبِضَ لهذا البيت شاةٌ لَأُنتِ عليه .

الثالث

الاستلذاذ بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(١) ، إن كان « الحق » الثانى هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْغِزَّةَ فَلِلَّهِ الْغِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ ^(٢) .
وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل :
« منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة ؛
ولله درّ القائل :

كِرْزٌ عَلَى السَّمْعِ مَنِ أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ الْمَنَازِلَ وَالْأَطْلَالَ وَالنَّادِي
وقوله :

يَا مُطَرِّبِي بِحَدِيثِ مَنْ سَكَنَ الْغَضَى هِجَّتِ الْهُوى وَقَدَحَتْ فِي حُرَاقِ ^(٤)
كِرْزٌ حَدِيثِكَ يَا مَهِيَجَ لَوْعَتِي إِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ الْحَبِيبِ تَلَاقِ

(٢) سورة طه ١٠

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) سورة الزمر ٧٤ .

(٤) الحراق : ما تقع فيه النار عند القدح .

الرابع زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ^(٢) ، بعد قوله : ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٣) ؛ وبدل على إرادة
 التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قریشاً قالت : يا محمد ؛ صف لنا ربك
 الذى تدعوننا إليه ، فنزل ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٢) ، معناه أن الذى سألتونى وصفه هو الله ^(٣)
 ثم لما أريد تقدير كونه « الله » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .
 وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ^(٤) .
 وقوله تعالى : ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ^(٥) .
 ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ ^(٦) .

الخامس إزالة اللبس ^(٧) حيث يكون الضمير يؤم أنه غير المراد

كقوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ ^(٨) ، لو قال :
 « تؤتیه » لأوم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .
 وقوله تعالى : ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ ^(٩) ، كرر السوء

(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٤) سورة غافر ٦١

(٦) سورة غافر ٢٦

(٨) سورة آل عمران ٢٦

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) ت : « الله أحد »

(٥) سورة غافر ٧٨

(٧) ت : « الشك »

(٩) سورة الفتح ٦

لأنه [لو] ^(١) قال: «عليهم دائرته» لالتبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى . قاله الوزير ^(٢) المغربي في تفسيره .

ونظيره: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ ^(٣) ، وتبينه : الأول النطفة أو التراب ، والثاني الوجود في الجنين أو الطفل ، والثالث الذي بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر ؛ والقوة الأولى التي تجعل للطفل التحرك والاهتداء للثدي ، والثانية بعد البلوغ ، قاله ابن الحاجب ويؤيد الغيرية التذكير . ونحوه قوله تعالى : ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا...﴾ ^(٤) الآية ، لوقال : «إنه» لأوهم عود الضمير إلى الفجر .

وقوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ مُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ ^(٥) ، فلم يقل «عنها» لثلاثا يتحد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن المظهر السابق لفظ النفس ، فهذا أبلغ من «ضرب زيد نفسه» .

وكقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَسْتَخْرِجَهَا مِنْ وِعَاءِ أُخِيهِ﴾ ^(٦) ، إنما حُسِّنَ إظهار الوعاء مع أن الأصل «فأستخرجها منه» لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأخ ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى [الذي] ^(٧) تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين ، المعروف بالوزير المغربي ، وزير من النخبة العلماء الأدباء ، نقل صاحب كتاب هداية العارفين ٣٠٨:١ أن له كتابا اسمه «خصائص القرآن» ؛ وتوفي سنة ٤١٨ هـ . وانظر وفيات الأعيان ١٥٥:١

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الروم ٥٤

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٥) سورة النحل ١١١

(٧) تسكئة من ت

وإنما لم يضر الأخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :
أحدهما : أن ضمير الفاعل في ﴿ استخرجها ﴾ ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .
والثاني : أن الأخ مذكور مضاف إليه ؛ ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضا .
وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ ﴾ ^(١) .
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

السادس

أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
بذكر الاسم مقتضى لذلك ، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مكان : « أنا آمرك بكذا » .
ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(٤) ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ ^(٥) .
وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٦) ، ولم يقل : « لخزنتها » .

(٢) سورة الفكيوت ١٠

(٤) سورة النساء ٥٨

(٦) سورة المؤمن ٤٩

(١) سورة المزمل ١٤

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٥) سورة النمل ٩٠

السابع

قصد تقوية داعية المأمور

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ^(١) ،
ولم يقل « على » وحين قال : ﴿ على الله ﴾ لم يقل : « إنه يحب » ، أو « إني أحب » تقوية
لداعية المأمور بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه .
وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٢) .

الثامن

تعظيم الأمر

كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ أَمْ يَسْكُنُ شَيْئًا مَّذْكُورًا : إِنَّا خَلَقْنَاهُ الْإِنْسَانَ ﴾ ^(٤) ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .
وقوله : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾ ^(٥) ؛ فإنما أعيد لفظ
﴿ الجبال ﴾ والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ؛ مثل ما ذكرنا في آلم السجدة في أحد القولين ؛

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة الدھر ١ ، ٢

(١) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة النّسكوت ١٩ ، ٢٠

(٥) سورة الزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾^(١) ؛ وهو أن الآيتين سيقنا للتخويف والتنبيه على عِظَم الأمر ؛ فإعادة الظاهر أبلغ . وأيضاً فلو لم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لا حتمل عَوْدُ الضمير إلى الأرض .

التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾^(٢) بعد قوله في صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾^(٣) ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٤) دون « فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَبِي » ؛ ليمكن من إجراء الصفات التي ذكرها : من النبي الأمي الذي يؤمن بالله ، فإنه لو قال : « وبى » لم يتمكن من ذلك ؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائناً من كان ، أنا أو غيرى إظهاراً للنصفة ، وبعداً من التعصب لنفسه .

العاشر

التنبيه على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾^(١) . وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(٢) أعلمنا أنه مَنْ كَانَ عَدُوًّا^(٣) لهؤلاء فهو كافر ؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين . وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾^(٤) دون « فإنه » .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٩٨

(١) سورة السجدة ٢٠

(٣) سورة البقرة ٥٩

(٥) إشارة إلى ما ذكر في أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ .

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ أَسْمَاءٍ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « عليهم »
لأنه ليس في الضمير ما في قوله : ﴿ الذين ظلموا ﴾ من ذكر الظلم المستحق به العذاب .
وجعل منه الزخشرى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ
أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٣) والأصل « عليهم » للدلالة على
أن اللعنة لحقتهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فَإِنَّ الْعَلَّةَ قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الشَّرْطِ ؛ وَإِنَّمَا فَائِدَةُ ذَلِكَ إثبات صفة أخرى
زائدة . وقال الزخشرى : فائدته اشتماله على المتقين والصابرين .

ومنه قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ
الرَّسُولُ ﴾ ^(٥) لَأَنَّ شَفَاعَةَ مِنْ اسْمِهِ الرَسُول مِنْ اللَّهِ بِمَكَانٍ عَظِيمٍ .

وقوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ
الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٦) ؛ والقياس «أنهم لا يفلحون» ، ولو ذكر الظاهر لقال : « لا يفلح المفترون »
أو « الكاذبون » لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ
الْمُصْلِحِينَ ﴾ ^(٧) ، ولم يقل : « أجرم » تنبيها على أن صلاحهم علة لنجاتهم .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ ^(٨) ولم يقل : « لنا » ؛ لينبه

(٢) سورة الكهف ٣٠

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الأنعام ٢١

(٨) سورة الكوثر ١، ٢

(١) سورة البقرة ٥٩

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النساء ٦٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٠

على أنه أهل لأن يصلى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه ورباه بنعمته .

وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) قال الزمخشري : أراد « عدوًّا لهم » ، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة الملائكة كفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفرًا ، فما بال الملائكة وهم أشرف ! . والمعنى : ومن عاداهم عادة الله وعاقبه أشد العقاب المهين ^(٢) .

وقد أدمج في هذا الكلام مذهبه في تفضيل الملك على النبي وإن لم يكن مقصودا فهو كما قيل :

وما كنت زوارا ولكن ذا الهوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرجل

ومثله قول مطيع :

أتمى الضريح الذى أتمى ثم استهلى على الضريح

ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه بالكـ بذكر الضريح الذى من عادته أن يُبكى عليه ويحزن لذكراه .

الحادى عشر

قصد العموم

كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾ ^(٣) ولم يقل : « استطعمهم » للإشعار بقا كيد العموم ؛ وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها إلا استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلهم

(٢) الكشاف ١ : ١٢٧

(١) سورة البقرة ٩٨

(٣) سورة الكهف ٧٧ .

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ ^(١) فإنه لو قيل : « إنها لأمارة » لاقتضى تخصيص ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليبدل على أن المراد التعميم ؛ مع أنه يرى من ذلك بقوله بعده : ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ ^(٢) . وقوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ولم يقل : « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنَّ لَا بُغْيَ مِنْ أَلْحَقْ شَيْئًا ﴾ ^(٤) .
وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَوَرِحَ بِهَا ﴾ ^(٥) ثم قال : ﴿ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ ^(٦) ولم يقل : « فإنه » مبالغة في إثبات أن هذا الجنس شأنه كفران النعم .

الثاني عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(١) ، ولم يقل : « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتٍ عَمَّكَ ﴾ ^(٢) ، فعدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك .

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفي حاشية إحدى النسخ : « هذا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه المقالة في السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ أَتُؤْنِسُنِي بِهِ ﴾ ، وأيضاً قوله للرسول : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ : ولم يخرج معه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : لو كنت من يوسف لأجبت الداعي .
(٢) سورة النجم ٢٨
(٣) سورة الشورى ٨
(٤) سورة الأحزاب ٥٠

الثالث عشر
مراعاة التجنيس

ومنه : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ... ﴾ ^(١) السورة ، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله .

الرابع عشر
أن يتحمل ضميراً لا بد منه
كقوله : ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا ﴾ ^(٢) .

الخامس عشر
كونه أهم من الضمير

كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٣) . وقال بعضهم : إنما أعيدت ﴿ إِحْدَاهُمَا ﴾ لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب ؛ وهو المعنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ؛ فكانه ترصيع معنوي ، وقلما يوجد إلا في نادر من الكلام ، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن اللنبي في قوله :

وقد عادت الأجفان قرحتي من البكا وعادت بهاراً في الحدود الشقائق ^(٤)

(٢) سورة الكهف ٧٧

(١) سورة الناس ١

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ — بشرح المكبرى . البهار : زهر أصفر . والشقائق : جمع شقيقة ، وهي زهر أحمر يقب إلى الثمان .

قال : سألته : هل هو « قرحى » أو « قرحا » منون ؟ فقال لى : « قرحا » منون ،
الأتري أن بعدها « وعادت بهارا » ! قال : يعنى أن « بهارا » : جمع بهار ، وقرحى : جمع
قرحة ، ثم أطنب فى الثناء على المتنبي واستغرب فطنته لأجل هذا ^(١) .

وبيان ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير ، فأسند
الفعل الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول ، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازما ،
فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول ، ثم أتى به خبرا بعد اعتدال الكلام .
وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن المرفوعَ حرف لكان أبلغَ فى المعنى المذكور ، ويكون الأخير بدلا
أو نعتا على وجه البيان ، كأنه قال : « إن كان ضلال من أحدهما كان تذكير من الأخرى » ،
وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداها » ليسند الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول
لفظا ومعنى . والله أعلم .

السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يسبق الكلام له

كقوله : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(٢) ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سليم الجوانح

(١) نقل الخبر العكبرى فى شرحه عن أبى الفتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

قيل : لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى ،
وإذا ثبت هذا صح ما ادعيناه ، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .

فإن قلت : سلمنا أن الشرط مشيئة خاصة ؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب .

والجواب : هنا شيان ؛ فالمنى : إن يشأ الله الختم ومحو الباطل يحتم على قلبك ، ويمح
الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادعاه .

وجوابه أن الشرط لا بد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و « يحو الباطل » كان
ثابتا فلا يصح دخوله فى جواب الشرط ، وهذا أحسن جدا .

بقى أن يقال : إن الجواب ليس كلاً من الجملتين ؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم
قبل وجود الشرط ، وإن كان أحدهما ثابتاً .

تنبيهان

الأول

قد سبق أنه لا يشترط فى وضع الظاهر موضع المضمرة أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل
مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ
يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ؛ لأن إنزال
الخير هنا سبب للربوبية ، وأعاد « بلفظ » الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب
للإلهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .

ومثله : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَنْبِؤًا مِنْ أَجْنَتِهِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ ^(٣) كما سبق .

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتعظيم المنة بالنعمة .

ومن فوائده : قصد الدَّم ، وجعل الزمخشري قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ ^(١) ، فقال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة الذم ^(٢) .

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ ^(٣) إن « الفاسقين » يراد بهم المنافقون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمر ، والتصريح بصفة النسق سبب لهم . ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المنافقون دخولا أوليا ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ ^(٤) ، أى فى معاملة « الأيوين » فإنه كان للأيوين غفورا .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٥) .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ، ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل تائب ؛ لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كل كافر ، فتمين فى هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ليس إلا .

(٢) الكشاف ٤ : ٥٥٣

(١) سورة النبأ ٤٠

(٤) سورة الإسراء ٢٥ ؛ والآية بتمامها :

(٣) سورة « المنافقون » ٦

﴿ رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

الثانى

قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمّر حقه أن يكون فى الجملة الواحدة ؛ نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(١) فأمّا إذا وقع فى جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه فى الجملة الواحدة ، لأنّ الكلامَ جملتان ، فحسن فيهما مالا يحسن فى الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيء . نفص الموتُ ذا الغنى والفقيرا ^(٢)

فتكرار « الموت » فى عَجَز البيت أوسع من تكراره فى صدره ؛ لأننا إذا عللنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع المضمّر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره ، فإذا عللها مكررة فى عَجَزه عللناه بهذا ، وبأن الكلامَ جملتان .

إذا علمت هذا ، فمثاله فى الجملتين كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّا أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٤) .

وقد أشكل الإظهار ها هنا والإضمار فى مثل قوله : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ ^(٥)

وأجيب بأنه لما كان المراد فى مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحققت الهلاك معهم إذ للبقاع تأثير فى الطباع ، ولما كان المراد فى قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم ، من حيث هى من غير تعرض للسكان .

(١) سورة الحاقة ١ ، ٢

سودة بن عدى

(٤) سورة الضحى ٣١

(٢) من آيات الكتاب ١ : ٣٠ ؛ ونسب إلى

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة القصص ٣٢ .

واعلم أنه متى طال الكلام حَسُنَ إيقاع الظاهر موضع المضمَر كيلا يبقى الذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيقوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ ... ﴾ ^(١) الآية .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾ ^(٤) .

القسم العاشر

تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفعّال وفعل وفعلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويجوز أن يُعدّ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإن « ضَرَوْا » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

[ما جاء على فعلان]

أما « فعلان » فهو أبلغ من « فعيل » ، ومن ثم قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم - وإن كانت صيغة « فعيل » - من جهة أن « فعلان » من أبنية المبالغة ؛ كغضبَان للتلّى غضباً ؛ ولهذا لا يجوز التسمية به ، وحكاة الزجاج في تأليفه المفرد على البسمة .

وأما قول شاعر اليمامة :

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة النور ٣٧

(١) سورة البقرة ١٤٠

(٣) سورة النور ٣٥

* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلَّ رَحْمَانَا ^(١) *

فهو ^(٢) من كفرهم وتمتعهم كذا أجاب به الزخشرى .

ورده بعضهم بأن التمتع لا يدفع وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن المرف بالالف واللام ؛ وإنما استعملوه مضافا ومنكرا ، وكلامنا إنما هو في المرف باللام .

وأجاب ابن مالك : بأن الشاعر أراد : «لازلت ذا رحمة» ؛ ولم يرد الاسم المستعمل بالغلبة . ويدل على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) . وأما قوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٤) ، فقال ابن العري : إنما جهلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : « وَمَنِ الرَّحْمَنُ » .

وذكر البرزبازاني أنهم غلطوا في تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة . قال : وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ أَلْحَقَ لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٥) إذ الملك يستدعى العظمة والقدرة والرحمة خلقه ؛ لأنه يتوقف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ ﴾ ^(٥) وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة ؛ و﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٦) ولا يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ والذب .

(١) صدره :

* سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ بَابِنِ الْكَرَمِ أَبَا *

ذكره في مشاهد الإنصاف على شواهد : الكشف ؛ من حواشي الكشف ١ : ٥ .

(٢) الكشف . « فباب من تمتعهم » ، وفي ت : « كفرهم وبغيتهم » .

(٤) سورة الفرقان ٢٦

(٣) سورة الإسراء ١١٠

(٦) سورة مريم ١٨

(٥) سورة الفرقان ٦٠

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ ^(١) ، أى وما ينبغي للمعظم القادر على كل شيء المستغنى عن معاونه الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُ مَنَّهُ خِطَابًا﴾ ^(٢) .

﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ ^(٣) .

﴿قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ^(٤) ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة .

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ ^(٥) :

﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ^(٦) .

﴿وَرَبَّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ﴾ ^(٧) .

﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ﴾ ^(٨) .

ولا مناسبة لمعنى الرحمة فى شيء من هذه المواضع ، وأما « رحيم » فهو من صفات الذات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزنجشرى وغيرها ، وحكاها ابن عساكر فى " التكميل والإفهام " عن الأكثرين .

(٢) سورة النبأ ٣٧

(٤) سورة الأنبياء ٤٢

(٦) سورة مريم ٤٥

(٨) سورة قى ٣٣

(١) سورة مريم ٩٢

(٣) سورة طه ١٠٨

(٥) سورة مريم ٩٣

(٧) سورة الأنبياء ١١٢

وفي كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهلي بأنه ورد على لفظ التنييه ، والتنييه تضعيف . وكأن البناء تضاعفت فيه الصفة .

وقال قطرب : المعنى فيهما واحد ؛ وإنما جمع بينهما في الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال : وليس قول من زعم أن « رحباً » أبلغ [من رحمن] بحيد ؛ إذ لا فرق بينهما في المبالغة . ولو قيل « فعلاً » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمن اسم ممنوع ؛ وأراد به منع الخلق أن يتسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد وإتباع الأول ما هو في معنى الثاني .

وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرق من الآخر .

وعن الخطابي استشكل هذا ، وقال : لعله أرفق ، كما جاء في الحديث « إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله » .

وقال ابن الأنباري في " الزاهر " ، ^(١) : الرحيم أبلغ من الرحمن .

ورجّحه ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمن جاء متقدماً على الرحيم ؛ ولو كان أبلغ منه لكان متأخراً عنه ، لأنهم في كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : فقيه عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ، ولا يمسكون هذا لفساد المعنى ؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثاني داخلًا تحته ، فلم يكن لذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزنجشري وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف ، وأنه أردف الرحمن الذي يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كاللتمه والرديف ، ليتناول مارق منها ولطف ^(٢) .

(١) كتاب الزاهر ، معاني الكلام الذي يستعمله الناس لأبي بكر الأنباري ، شرحه عبد الرحمن الزجاجي واختصره خطاب بن يوسف القطبي ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٩٤٧ .
(٢) الكشف ١ : ٧ .

وفيه ضعف لاسيّا إذا قلنا : إن الرحمن عَمَّ لصفة ، وهو قول الأعلم وابن مالك .
وأجاب الواحدى فى ” البسيط “ بأنه لما كان الرحمن كالعلم - إذ لا يوصف به إلا الله -
قُدِّم ، لأنَّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يُتبع الأنكر ، وما كان من
التعريف أنقص .

قال : وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين ، فجاء هذا على مناج
كلام العرب .

وأجاب الجوينى بأن الرحمن للخلق ، والرحيم لهم بالرزق ، واخلق قبل الرزق .

ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة فى حقه ، والنهاية فى صفاته ؛ وأكثر
صفاته سبحانه جارية على « فعيل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم ؛
ولم يأت على « فعلان » إلا قليل . ولو كان « فعلان » أبلغ لكان صفات البارئ تعالى
عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فعلان » بصيغة التكثير كان فى عدم تكرار
الوصف به ، بخلاف « فعيل » فإنه لما لم يرق فى الكثرة رفته كثر فى مجى الوصف .

ومنها : أنه إن كانت المبالغة فى « فعلان » من جهة موافقة لفظ التثنية - كازعم السهيلي -
ففعيل من أبنية جمع الكثرة كعميد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية -
وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنها بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساويا فى التقديم
والتاخير ، وهو ممتنع .

تنبيهات

الأول

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفات الله التى هى صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز ، إذ هى موضوعة للمبالغة ؛ ولا مبالغة فيها ، لأن المبالغة هى أن تثبت للشيء أكثر مما له ، وصفات الله تعالى متناهية فى الكمال ، لا يمكن المبالغة فيها ، والمبالغة أيضاً تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك . انتهى .

وذكر هذا للشيخ ابن الحسن السبكي فاستحسنه ، وقال : إنه صحيح إذا قلنا : إنها صفات .

فإن قلنا : أعلام زال ذلك .

قلت : والتحقيق أن صيغ المبالغة على قسمين :

أحدهما : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثانى : بحسب تعدّد المفعولات .

ولا شك أن تعدّدها لا يوجب للفعل زيادةً ، إذ الفعل الواحد قد يقع على

جماعة متعدّدين .

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها ، ولا يبقى إشكال حينئذ ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال الزمخشري فى سورة الحجرات : ^(١) لمبالغة فى التواب للدلالة على كثرة من

يتوب إليه من عباده، [أو لأنه مامن ذنب يقتطفه المقتطف إلا كان معفوًا عنه بالتوبة] ^(١)،
أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نُزِّلَ صاحبها منزلة من لم يذنب ^(٢) قط أسعة كرمه .

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٣) ،
وهو أن « قديراً » من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى
« قادر » محال ، إذ الانحداد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كل فرد فرد .

وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع
الأفراد التي دلّ السياق عليها ، والمبالغة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى
تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤) ، يستحيل عود المبالغة
إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشيء لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه
إلى المتعلق ، إما لعموم كل أفرادها ، وإما لأن يكون المراد الشيء ولواحقه ، فيكون من باب
إطلاق الجزء وإرادة الكل .

الثاني

سئل أبو هلى الفارسي : هل تدخل المبالغة في صفات الله تعالى فيقال : « علامة » ؟
فأجاب بالمنع ؛ لأن الله تعالى ذم من نسب إليه الإناث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق
اللفظ المشعر بذلك .

حكاه الجرجاني في " شرح الإيضاح " ^(٥) .

(١) تكملة من الكشف

(٢) في الأصول : « لم يتب » ، وصوابه من الكشف .

(٤) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٤

(٥) الإيضاح في النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجاني ، راجع كشف الظنون ٢١٢ .

الثالث

أنه لو جرّد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون في آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزنجشري بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه ، « فعلى » كغضبان وغضبي ، وما لم يكن مؤنثه « فعلى » ينصرف ، كندمان وندمانه ^(١) وتبعه ابن عساكر بأن « رحمن » وإن لم يكن له مؤنث على « فعلى » فليس له مؤنث على « فعلانة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكلّ ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجويني : وهذا فيه ضعف في الظاهر ، وإن كان حسنًا في الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف بل كان ينبغي أن يقال : ليس هو كغضبان ؛ فلا يكون غير منصرف ، ولا يصح أن يقال : ليس هو كندمان فلا يكون منصرفاً ، لأن الصرف ليس بالشبه ، إنما هو بالأصل وعدم الصرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذي نقلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزنجشري ، نعم أنكر ابن مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ «رحمن» لزيادة الألف والنون في منع الصرف ، وقال : لم يمثل به غيره ، ولا ينبغي التمثيل به ، فإنه اسم علم بالقلبة لله ، مختص به ، وما كان كذلك لم يجرّد من « أل » ولم يسمع مجرداً إلا في النداء قليلاً ، مثل يا رحمن الدنيا ، ورحيم الآخرة .

قال : وقد أنكر على الشاطبي ^(١) :

* تبارك رحمانا رحيمًا وموثلاً *

لأنه أراد الاسم المستعمل بالغلبة .

ولم يحضر الزخشرى هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تعنتهم في كفرهم كما سبق .

[ما جاء على فعيل]

وأما « فعيل » فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إنما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتل وجريح ، والقتل لا يتفاوت .

وقد يجيء في معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ ^(٤) ، وغير ذلك .

ومن المشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٥) ، فإن النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل ؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتي في ﴿ ظَلَامٌ لِلْعَبِيدِ ﴾ .

ويجاب عنه بما سيأتي من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو مناسبة رهوس

الآي قبله .

(١) من قوله في أول أرجوزته المعروفة في القراءات ، والسماة : حرز الأمانى ووجه التهانى من ٤ — بشرح ابن القاصح ، وقبله :

* بدأت بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا *

(٢) سورة النساء ٦٩

(٣) سورة التحريم ٤

(٤) سورة مريم ٦٤

(٥) سورة يوسف ٨٠

[ما جاء على فعال]

وأما فعال ، فنحو : غفّار ، ومنان ، وتوّاب ، ووهّاب ، ﴿ فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾^(١) .
 ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٢) ، ونحو : ﴿ اِكْلُ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾^(٣) ، ونحو : ﴿ تَزَاوَعُ
 لِلشَّوَى ﴾^(٤) .

ومن المشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(٥) وتقريره أنه لا يلزم من
 نفى الظلم بصيغة المبالغة نفى أصل الظلم ، والواقع فيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
 النَّاسَ شَيْئًا ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾^(٧) .
 وقد أجيب عنه باثني عشر جواباً^(٨) :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابلة العبيد وهو
 جمع كثرة ، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا .

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال في موضع آخر : ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾^(٩) ،
 فقابل صيغة « فعال » بالجمع ، وقال في موضع آخر : ﴿ عَلِيمُ الْغَيْبِ ﴾^(١٠) فقابل صيغة « فاعل »
 الدالة على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ
 عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾^(١١) حيث احتج به المعتزلة على تفضيل الملائكة
 على الأنبياء .

(٢) سورة المائدة ١١٦
 (٤) سورة المارج ١٦
 (٦) سورة يونس ٤٤
 (٨) لم يذكر فيما يلي سوى أحد عشر وجها
 (١٠) سورة النساء ١٧٢

(١) سورة البروج ٢٦
 (٣) سورة إبراهيم ٥
 (٥) سورة فصلت ٤٦
 (٧) سورة النساء ٤٠
 (٩) سورة الجن ٢٦

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع الملائكة ، وإيس النزاع في تفضيل الجمع على الواحد .

الثاني : أنه نفي الظلم الكثير ، فينتفي القليل ضرورة ، لأن الذي يظلم إنما يظلم لا انتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه في حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل في المنفعة أكثر .

الثالث : أنه على النسب . واختاره ابن مالك ، وحكاه في شرح الكافية عن المحققين ، أى ذا ظلم كقوله : « وليس بنبال »^(١) أى بذى نبل . أى لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب برّاز ، وعطار .

الرابع : أن قعلا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :
ولستُ بجلالِ التَّلَاعِ غِشَاقَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ^(٢)
لا يريد أنه يحمل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدفعه قوله : « يسترفد القوم أرفد » ، هذا يدل على نفي الحال في كل حال ، لأن تمام المدح لا يحصل بإيزاد الكثرة .
الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه - وقد جلّ عنه - لكان كثيرا ، لاستغنائه عنه كما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريري في الدرّة ، قال : وإليه أشار الخزمي في قوله :
كفوفة الظفر تمنّحني من حقارتها ومثلها في سواد العين مشهور^(٣)

(١) قطعة من بيت امرئ القيس المشهور ، وهو بتمامه :

وَلَيْسَ بَذِي رُمُحٍ فِيطَعْنِي بِهِ وَلَيْسَ بَذِي سِيفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

ديوانه ٣٣ .

(٢) من المعلقة - بشرح التبريزي ٨٦ . التلاع : مجارى الماء من رموس الجبال إلى الأودية .

(٣) درة الفواص ٢٤ ، وذكر قبله :

العيبُ في الجاهِلِ المضمور مغمورٌ وعيبُ ذى الشرف المذکور مذکورٌ

السادس : أن نفى المجموع بصدق بنفى واحد ، ويصدق بنفى كل واحد ، ويعين الثانى فى الآية للدليل الخارجى ، وهو قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ^(١) .

السابع : أنه أراد : « ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجعل فى مقابلة ذلك ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلام ، والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب .

التاسع : أنه قال : « بظلام » ، لأنه قد يُظن أن مَنْ يمدَّب غيره عذاباً شديداً ظلام قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صيغةً المبالغة فيها وغير المبالغة سواء فى الإثبات جرى النفى على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعريض بأن ثمة ظلاماً للعبيد من ولاية الجور .

وأما « فُعال » بالتخفيف والتشديد، نحو مُجَاب وكِبَار ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا كِبَارًا ﴾ ^(٣) ، قال المعري فى " اللامع العزيزى " ، ^(٤) : « فعيل » إذا أريد به المبالغة نقل به إلى « فُعال » وإذا أريد به الزيادة شدوا فقالوا : « فُعال » ، ذلك ، من عجيب ومُجَاب ومُجَاب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلى :

(٢) سورة س .

(١) سورة النساء ٤٠

(٣) سورة نوح ٢٢

(٤) كتاب اللامع العزيزى لأبى الملاة المعري فى شرح غريب شعر أبى الطيب التنبى ؛ عمل للأثير عزيز الدولة ثابت بن الأمير تاج الأمراء معز الدولة أبى الطوان . إنباء الرواة ١ : ٦٥ .

(٣٣ - برهان - ثان)

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾^(١) بالتشديد ، وقالوا : طويل وطوال وطُوَال ؛ ويقال : نَسَبٌ قريب ، وقُرَاب ، وهو أبلغ ، قال الحارث بن ظالم :

وكنْتَ إِذَا رَأَيْتَ بَنِي لُؤَيٍّ عَرَفْتَ الْوَدَّ وَالنَّسَبَ لِلْقُرَابَا

[ما جاء على فَعُول]

وأما فَعُول ، كغفور ، وشكور ، وودود ، فمنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾^(٢) .

وقوله تعالى في نوح : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٣) .

وقد أطر بنى قوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٤) ، فقلت : الحمد لله الذى ما قال : « الشاكر » .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّا كَفُورًا﴾^(٥) ، كيف غاير بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران ؟

قلت : هذا سأله الصاحب بن عباد للقاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى ، فأجاب بأن نعم الله على عباده كثيرة ، وكلُّ شكرٍ يأتى فى مقابلتها قليل ، وكلُّ كفرٍ يأتى فى مقابلتها عظيم ، فجاء شكر بلفظ « فاعل » وجاء كفور بلفظ « فَعُول » على وجه المبالغة . فتهلَّل وجهُ الصاحب .

[ما جاء على فَعِل]

وأما فَعِل فكقوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾^(٦) .

(٢) سورة إبراهيم ٣٤
(٤) سورة سبأ ١٣
(٦) سورة الشعراء ٥٦ .

(١) سورة ص ٥
(٣) سورة الإسراء ٣
(٥) سورة الإنسان ٣

وقوله تعالى : ﴿ كَذَابٌ أَشِرٌّ ﴾ ^(١) ، قرن « فَعِلا » بفعال .

[ما جاء على مُقْتَل]

وأما مُقْتَل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾ ^(٢) ، اللبذ : الكثير .
وقوله تعالى : ﴿ إِنِّهَا لَإِخْدَىٰ الْكُبْرِ ﴾ ^(٣) .

ويكون مصدرا كهدى وَتَقَى ، ويكون معدولا عن أَفْعَل من كذا ، كقوله تعالى :
﴿ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٥) ، كما قال :
﴿ أَنْيُكُم لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ﴾ ^(٦) .

[ما جاء على فُعْلَى]

وأما فُعْلَى فيكون اسما ، كالشورى والرجعى ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ
الرُّجْعَى ﴾ ^(٧) ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ^(٨) .

ويكون صفة كالحسنى فى تأنيث الأحسن ، والسوءى فى تأنيث الأسوأ ، قال تعالى :
﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا أَلْسُوَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٩) .

قال الفارسي : يحتمل السوء تأويلين :

أحدهما : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى : كان عاقبتهم الخلعة السوءى فعكون

- | | |
|---------------------|---------------------|
| (١) سورة القمر ٢٥ | (٢) سورة البلد ٦ |
| (٣) سورة الدثر ٣٥ | (٤) سورة آل عمران ٧ |
| (٥) سورة البقرة ١٨٤ | (٦) سورة الأنعام ١٩ |
| (٧) سورة الملق ٨ | (٨) سورة التوبة ٤٠ |
| (٩) سورة الروم ١٠ | |

« السوءى » على هذا خارجة من الصلة ، فتنصب على الموضع ، وموضع « أن » نصب ، فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السوءى مصدرا ، مثل الرجعى ، وعلى هذا فهى داخلية فى الصلة ، ومنتصبة بأساءوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(١) ، ويكون ﴿ أن كذبوا ﴾ نصبا ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب ﴿ السوءى ﴾ وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة لـ « العاقبة » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب .

و « الفُعلى » فى هذا الباب وإن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾ ^(٣) ، فجرت صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرع ، والأدم .



ثم بعونه الله وحجبل توفيقه الجزء الثانى منه كتاب البرهان فى علوم القرآن

له محمد بن عبد الرحمن الزركشى

ويليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : المثنى وإرادة الواحد من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة

النوع الثاني والثلاثون

معرفة أحكامه

٣

٦ فائدة في ضرورة معرفة المفسر أصول قواعد الفقه

١٠ فصل في أن كل فعل عظمه الله ورسوله فهو دليل على مشروعيته

١٠ فصل في أن كل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله . . . فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل

١٢ فصل في أن الإباحة تستفاد من لفظ الإحلال ورفع الجناح ونحو ذلك

١٣ فائدة في أن آية : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ . . . ﴾ جمعت أصول أحكام الشريعة كلها

١٣ فائدة في أن تقديم العتاب على الفعل يدل على تحريمه

١٤ فائدة ، لا يصح الامتنان بمنوع عنه

١٤ فائدة في معنى لفظ التعجب في القرآن

١٥ قاعدة في الإطلاق والتقييد

١٦ تنبيه في حمل المطلق على التقييد

١٨ قاعدة في العموم والخصوص

١٩ فصل في الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب

٢١ فصل في الحكم على الشيء مقيداً بصفة

صفحة

النوع الثالث والثلاثون

٢٤

في معرفة جدله

النوع الرابع والثلاثون

٢٨

معرفة ناسخه ومنسوخه

٣٢

مسألة في جواز النسخ بالكتاب

٣٣

فصل فيما يقع فيه النسخ

تفسيرات

٣٣

التنبيه الأول في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله

٣٥

التنبيه الثاني في ضروب النسخ في القرآن

٤٠

فائدة عن ابن العربي ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾

٤١

التنبيه الثالث في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر

٤٣

فائدة فيما قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾

النوع الخامس والثلاثون

٤٥

معرفة الموم والمختلف

٤٦

فائدة عن النزالي في معرفة الاختلاف

٤٨

فصل في القول عند تعارض الآي

٥١

فصل في القول عند تعارض آي القرآن والآثار

٥٢

فصل في تعارض القراءتين في آية واحدة

٥٣

فصل في القول في الاختلاف والتناقض

صفحة

٥٤

فصل في الأسباب الموهمة للاختلاف

٦٥

فصل في الإجابة عن بعض الاستشكالات

٦٦

فصل في القول عند وقوع التعارض بين الآية والحديث

النوع السادس والثلاثون

٦٨

معرفة المحكم من المتشابه

٧١

تقرينات

النوع السابع والثلاثون

٧٨

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

٨٩

فائدة في تفسير المعتزلة وأهل السنة لبعض ألفاظ القرآن

النوع الثامن والثلاثون

٩٠

معرفة إعجازه

٩٣

بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإعجاز

١٠٨

فصل في قدر المعجز من القرآن

١١٠

فصل في التحدي

١١١

فصل في أن التحدي إنما وقع للإنس دون الجن

١١١

فصل في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

١١٢

مسألة في الحكمة في تنزيه النبي عليه الصلاة والسلام عن الشعر

١١٣

فصل في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا

١١٨

فصل في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع يلائمه

صفحة

١٢١

فصل في اشتغال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

١٢٤

تنبيه في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق

النوع التاسع والثلاثون

١٢٥

معرفة وجوب تواتره

١٢٧

فصل في الكلام على الموعودين

النوع الأربعون

في بيان معاضدة السنة للقرآن

النوع الحادي والأربعون

معرفة تفسيره وتأويله

١٤٧

معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء

١٤٩

الفرق بين التفسير والتأويل

١٥٣

فصل في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم

١٥٦

فصل في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن

١٥٦

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١٥٧

الثاني : الأخذ بقول الصحابي

١٦٠

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

١٦٥

تقسيم التفسير

١٦١

الرابع : التفسير بالمقتضى من معنى الكلام

١٧٠

تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن

١٧١

فصل حكى عن أبي حيان في تفسيره

منحة

١٧٣

فصل فيما يجب على المفسر البداءة به

١٧٤

مسألة في أن الإيجاز يكون في اللفظ والمعنى والملازمة

١٧٥

مسألة في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن

١٧٦

مسألة فيما يجب على المفسر من التحوط في التفسير

١٧٧

مسألة في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق

الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

١٧٨

فصل في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره

١٨٠

فائدة فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات

١٨٠

فصل ، أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر

١٨١

فصل في أن في القرآن علم الأولين والآخرين

١٨٢

فصل ، قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء

١٨٣

فصل في تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بينا في نفسه فيحتاج

إلى بيان

١٩٦

فصل ، قد يكون اللفظ مقتضيا لأمرٍ ويحمل على غيره

١٩٧

فصل قد يكون اللفظ محتلا لمعنيين في موضع ، ويعين في موضع آخر

١٩٩

فصل في ذكر الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال

٢٠٥

فصل في الظاهر والمؤول

٢٠٧

فصل في اشتراك اللفظ بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز

٢٠٨

فصل قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين

٢٠٩

فصل في الإجمال ظاهرا وأسبابه

٢١٤

فصل فيما ورد مبينا للإجمال

النوع الثاني والأربعون

٢١٧	في وجوه المحاطبات والخطاب في القرآن	
٢١٧	: خطاب العام والمراد به العموم	الأول
٢١٧	: خطاب الخاص والمراد به الخصوص	الثاني
٢١٨	: خطاب الخاص والمراد به العموم	الثالث
٢٢٠	: خطاب العام والمراد به الخصوص	الرابع
٢٢٦	: خطاب الجنس	الخامس
٢٢٧	: خطاب النوع	السادس
٢٢٨	: خطاب العين	السابع
٢٢٨	: خطاب المدح	الثامن
٢٣٠	: خطاب الذم	التاسع
٢٣١	: خطاب الكرامة	العاشر
٢٣١	: خطاب الإهانة	الحادي عشر
٢٣١	: خطاب التهكم	الثاني عشر
٢٣٣	: خطاب الجمع بلفظ الواحد	الثالث عشر
٢٣٤	: خطاب الواحد بلفظ الجمع	الرابع عشر
٢٣٩	: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين	الخامس عشر
٢٤٠	: خطاب الاثنين بلفظ الواحد	السادس عشر
٢٤١	: خطاب الجميع بلفظ الواحد	السابع عشر
٢٤٢	: خطاب عين والمراد غيره	الثامن عشر
٢٤٥	: خطاب الاعتبار	التاسع عشر
٢٤٥	: خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره	المشرون

منحة

٢٤٥

الحادى والعشرون : خطاب التلوين

٢٤٦

الثانى والعشرون : خطاب المجادات خطاب من يعقل

٢٤٧

الثالث والعشرون : خطاب التهييج

٢٤٨

الرابع والعشرون : خطاب الإغضب

٢٤٨

الخامس والعشرون : خطاب التشجيع والتحرير

٢٤٩

السادس والعشرون : خطاب التنفير

٢٥٠

السابع والعشرون : خطاب التحنن والاستعطاف

٢٥٠

الثامن والعشرون : خطاب التحبيب

٢٥٠

التاسع والعشرون : خطاب التعجيز

٢٥١

الثلاثون : التحسير والتلهف

٢٥١

الحادى والثلاثون : التكذيب

٢٥١

الثانى والثلاثون : خطاب التشريف

٢٥٢

الثالث والثلاثون : خطاب للمعدوم

النوع الثالث والأربعون

٢٥٥

بيان حقيقته ومجازه

٢٥٦

نوعا المجاز

٢٥٦

المجاز فى المركب وأقسامه

المجاز الإفرادى وأقسامه

٢٥٩

: إيقاع المسبب موقع السبب

الأول

٢٦٠

: عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع المسبب

الثانى

٢٦٢

: إطلاق اسم الكل على الجزء

الثالث

صفحة

٢٦٣	: اطلاق اسم الجزء على الكل	الرابع
٢٦٩	: اطلاق اسم اللزوم على اللازم	الخامس
٢٧٠	: اطلاق اسم اللازم على اللزوم	السادس
٢٧٠	: اطلاق اسم المطلق على المقيد	السابع
٢٧٠	: عكسه	الثامن
٢٧٠	: اطلاق اسم الخاص وإرادة العام	التاسع
٢٧١	: اطلاق اسم العام وإرادة الخاص	العاشر
٢٧٣	: اطلاق الجمع وإرادة المثنى	الحادى عشر
٢٧٤	: النقصان	الثانى عشر
٢٧٤	: الزيادة	الثالث عشر
٢٧٨	: تسمية الشئ بما يؤول إليه	الرابع عشر
٢٨٠	: تسمية الشئ بما كان عليه	الخامس عشر
٢٨١	: إطلاق اسم المحلّ على الحال	السادس عشر
٢٨٢	: إطلاق اسم الحال على المحل	السابع عشر
٢٨٢	: إطلاق اسم آلة الشئ عليه	الثامن عشر
٢٨٣	: إطلاق اسم الضدين على الآخر	التاسع عشر
٢٨٤	: تسمية الداعى إلى الشئ باسم الصارف عنه	العشرون
٢٨٥	: إقامة صيغة مقام أخرى	الحادى والعشرون
٢٩١	: إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين	الثانى والعشرون
٢٩١	: إضافة الفعل إلى ما ليس لفاعل له فى الحقيقة	الثالث والعشرون
٢٩٢	: إطلاق الفعل والمراد مقاربه ومشارفته لا حقيقته	الرابع والعشرون
٢٩٦	: إطلاق الأمر بالشئ للتلبس به والمراد دوامه	الخامس والعشرون

صفحة

٢٩٦

السادس والعشرون : اطلاق اسم البشرى على الم بشر به

٢٩٨

التجوز عن المجاز بالمجاز

النوع الرابع والاربعون

٣٠٠

في الكناية والتعريض في القرآن

٣٠١

أسباب الكناية

٣١١

التعريض والتلويح

٣١٤

التوجيه

النوع الخامس والاربعون

٣١٦

في أقسام معنى الكلام

٣١٧

الخبر

٣٢٦

الاستخبار ؛ وهو الاستفهام

أقسام الاستفهام

٣٢٨

الاستفهام بمعنى الخبر

٣٢٨

استفهام الإنكار

٣٣١

استفهام التقرير

٣٣٨

الاستفهام بمعنى الإنشاء

٣٥١

الشرط

٣٧٣

ضابط اعتراض الشرط على الشرط

٣٧٤

فائدة ، قد يسمى الشرط يمينا

صفحة

٣٧٤

٣٧٤

٣٧٥

القسم وجوابه
الأمر
النفي

النوع السادس والأربعون

٣٨٢

في أساليب القرآن وفنونه البليغة

٣٨٤

الأسلوب التأكيد

أقسام التأكيد

٣٨٥

القسم الأول : التأكيد الصناعي

٣٩١

مايلتحق بالتأكيد الصناعي

٤٠٥

فائدة عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجملة الاسمية

فصل في أدوات التأكيد

٤٠٥

مؤكدات الجمل الاسمية

٤١٤

فائدة في مواضع إفادة الحصر

٤١٧

مؤكدات الجمل الفعلية

٤٢٢

القسم الثاني : الصفة

٤٢٢

الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها

فوائد تتعلق بالصفة

٤٩٩

الأولى : الصفة العامة لاتأتي إلا بعد الصفة الخاصة

٤٣٠

الثانية : تأتي الصفة لازمة للتقييد

٤٣٢

الثالثة : قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره

٤٣٢

الرابعة : قد تجيء للتنبيه على التعميم

٤٣٣

الخامسة : قد يحتمل اللفظ كثيرا من الأسباب السابقة

صفحة

- ٤٤٣ السادسة : إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل ...
- ٤٤٤ السابعة : في اجتماع التابع والمتبوع
- ٤٤١ الثامنة : عند تكرار النعوت لواحد ...
- ٤٤٦ التاسعة : فصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جمعها نعتاً واحداً
- ٤٥١ العاشرة : في وصف الجمع بالمفرد
- ٤٥٢ الحادية عشرة : قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيداً
- ٤٥٣ الثانية عشرة : الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراره
- القسم الثالث : البديل
- ٤٦١ فائدة في تكرار البديل
- تنبيه في إعراب كلمة آزر
- القسم الرابع : عطف البيان
- ٤٦٤ القسم الخامس : ذكر الخاص بعد العام
- ٤٧١ القسم السادس : ذكر العام بعد الخاص
- القسم السابع : عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى
- ٤٧٣ والقصد منه التأكيد
- ٤٧٧ القسم الثامن : الإيضاح بعد الإيهام
- ٤٨٢ القسم التاسع : وضع الظاهر موضع المضمحل

المخرج على خلاف الوصل وبيان

- ٤٨٥ الأول : قصد التعميم
- ٤٨٦ الثاني : قصد الإهانة والتحقير
- ٤٨٧ الثالث : الاستلذاذ بذكره
- ٤٨٨ الرابع : زيادة التقدير

منفعة

- ٤٨٨ الخامس : إزالة اللبس حيث يكون الضمير يومه أنه غير المراد
- ٤٩٠ السادس : أن يكون الصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
- السابع : قصد تقوية داعية المأمور
- ٤٩١ الثامن : تعظيم الأمر
- ٤٩٢ التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف
- ٤٩٢ العاشر : التنبيه على علة الحكم
- ٤٩٤ الحادى عشر : قصد العموم
- ٤٩٥ الثانى عشر : قصد الخصوص
- ٤٩٦ الثالث عشر : مراعاة التجنيس
- ٤٩٦ الرابع عشر : أن يتحمل ضميراً لا بد منه -
- ٤٩٦ الخامس عشر : كونه أهم من الضمير
- ٤٩٧ السادس عشر : كون ما يصلح للعدد ولم يسق الكلام له
- ٤٩٨ السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجملة فى حكم الأولى
- القسم العاشر : تسمى اللفظة على التشكثير والمبالغة بصيغ
- ٥٠٢ من صيغ المبالغة
- ٥٠٢ ماجاء على فعلان
- ٥١٠ ماجاء على فعيل
- ٥١١ ماجاء على فعال
- ٥١٤ ماجاء على فَعُول
- ٥١٤ ماجاء على فَعَل
- ٥١٥ ماجاء على فُعِل
- ٥١٥ ماجاء على فُعِلَى